



الفأية القصوى في رواية الفتوى ، تأليف عبد الله بن عمر بن

محمد البيضاوى (- ٨٥٦ هـ) . بخط محمود بن علي

الحمر (؟ .) سنة ٧٢٣ هـ .

١٩٥ ق ٢١ س ٢١ × ٢١ سم
نسخة نفيسة ، خطها تعليق ، رؤوس الفقر بخط أكبر

٣١٨

جاء بآخرها صورة اجازة من محمد بن محمد الفزالي .

اوقاف بغداد ١ : ٦٢٠ ، دار الكتب المصرية ١ : ٢٦٠ هـ

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الالامية

أ - البيضاوى ، عبد الله بن عمر - ٨٥٦ هـ

ب - الناسخ
ج - تاريخ النسخ .

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب ^{المفتوى} الغاية القصوى في دراية الرقم ٢١٨
اسم المؤلف ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر السفيثي

تاريخ - - - - - ٧٤٩ هـ

عدد الأوراق ١٩٥ القياس ١٢٧

ملاحظات - - - - - السفيثي لا يلاحظ

خ

٦١
في عهد علي بن ابي طالب
الحسين بن علي بن ابي طالب

لقد حاض من الا النبي سلالته

تكرمه فيها بدا الحزن مقدم

فقلت لهم ما اسم قول بيا

فتالوا ارحمنا الشريفة زمر

ما ربح بيت المرحوم المغفور

له السد بها سدا له

غفر الله له

وسدد الله

هذا سن كتاب الغاية القصوى

٦ الفصل الثالث	٥ الفصل الثاني	٤ الباب الأول	٣ كتاب الطهارة
١٠ الباب الرابع	٨ الباب الثالث	٧ الفصل الثاني	٥ باب ثاني
١٢ كتاب الحيض	١٢ الفصل الثالث	١١ الفصل الثاني	١١ كتاب التيمم
١٦ الفصل الثاني	١٥ كتاب الصلوة	١٥ الباب الثالث	١٣ فصل ثاني
٢٤ الباب الخامس	٢٣ الباب الرابع	٢٠ الباب الثالث	١٩ الباب الثاني
في شرائط الصلاة	في السجدة في الجماعة	في أفعالها	في شرائط الصلاة
٢٨ الفصل الثاني	٢٧ الباب السابع	٢٧ الفصل الثاني	٢٦ الباب السادس
في شرائطها	في صلوة الجمعة	في الجمع	في صلوة السفر
٣١ الفصل الثالث	٣٠ الفصل الثاني	٣٠ الباب السابع	٢٩ الباب الثامن
في صلوات العيد	في صلوة العيدين	في صلوات المسنونين	في صلوات الأوقاف

كتاب الجنائز	الفصل الثالث في الفسل	الفصل الرابع في التكفين	الفصل الخامس في الصلوة عليه
الفصل السادس في الدفن	كتاب الزكوة	فصل في الاشترار	الباب الثاني في اداء
الفصل السابع في المستحقين	الباب الثالث في الفطرة	الفصل الرابع في الصدقة	كتاب الصيام
الفصل الثامن في اركان	الفصل الخامس في شركين	الفصل السادس في العسنة	الباب الثالث في الافطار
كتاب الاعتكاف	الفصل السادس في مقتضى النذر	كتاب الحج	الباب الرابع في وحوه الا
الباب الثالث في الاعمال	الباب الرابع في المحظور	كتاب البيع	الباب الخامس في شرائطه
الباب الثاني في البيوع الفاسدة	الفصل السابع في بيع	الباب الثالث في العقد في القبض	الباب الرابع في الرجوع
فصل الثامن في حكمه	الباب الخامس في موجه	كتاب السلم	فصل في الخور الاكتم

٧٢	٧٠	٧٧	٧٧
كتاب الصلح	كتاب المحجر	كتاب الرهن	كتاب علم التملك
٧٤	٧٤	٧٣	٧٣
كتاب المأذون	كتاب المحواله	كتاب في التنازع	كتاب في تراحم
٧٦	٧٦	٧٥	٧٤
كتاب في أحكامه	كتاب الشركة	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه
٧٨	٧٨	٧٧	٧٦
كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه
٨٢	٨٠	٨٠	٧٥
كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه
٨٤	٨٣	٨٣	٨٣
كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه
٨٩	٨٨	٨٧	٨١
كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه
٩٢	٩١	٩٠	٩٠
كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه

٩٥	٩٥	٩٤	٩٣
كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه
٩٨	٩٧	٩٤	٩٥
كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه
١٠٢	١٠١	١٠٠	٩٩
كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه
١٠٤	١٠٢	١٠٤	١٠٢
كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه
١٠٥	١٠٤	١٠٤	١٠٤
كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه
١١٠	١٠٨	١٠٧	١٠٦
كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه
١١٧	١١٤	١١١	١١١
كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه
١٢٠	١١٩	١١٨	١١٨
كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه	كتاب في أحكامه

الفصل الثاني في نكاح العبد	الفصل الثالث في حكم الاما	كتاب الصداق في صحته	المادة اول في حكمه
المادة الثاني في احكام الصداق	المادة الثالث في التوفيق	المادة الرابع في التسيطر	الفصل الثالث في المنع
كتاب القسمه	الفصل الثاني مكاشه	الفصل الثالث في التفضل	المادة الرابع في ظلم والقضا
مفصل في الهبه	الفصل الرابع في المافره	كتاب الخلع	المادة اول في تزايطه
المادة الثالث في احكامه	كتاب الطلاق	المادة اول في تزايطه	المادة الثاني في مطلق
الفصل في السني	المادة الثاني في عدد الطلاق	الفصل الثاني في الكرار	الفصل الثالث في الحساب
الفصل الرابع في الاستئنا	الفصل الخامس في الشك	المادة الثالث في التعليق	الفصل الثاني في الزمان
الفصل الثاني في تعليق الحمل	الفصل الرابع في الحيض	الفصل الخامس في التعليق	الفصل السادس في التعليق

الفصل السابع في تحقيق الصفتان	كتاب الرجعه	المادة الثاني في احكامه	الفصل الثالث في التنازع
كتاب الايلاء	المادة اول في كيفيته	كتاب الظهار	المادة اول في كيفيته
المادة الثاني في حكمه	المادة الثالث في الكفاره	كتاب اللعان	المادة اول في سببه
الفصل الثاني فيما يبيع	المادة الثاني في كيفيته	الفصل الثاني في احكامه	كتاب العهده في المده
المادة اول في العده	الفصل الثاني في كيفيتها	المادة الثاني في عده الفراق	المادة الثاني في الوطى
المادة الرابع في حقوق المعتد	المادة الخامس في الاستبراء	كتاب الرضاع	المادة الثاني فيمن يحرم
المادة الثالث في الرضاع	المادة الرابع في التنازع	كتاب النفقات	الفصل في وجوب النفقة
الفصل الثاني في نفقة الاقارب	الفصل الثالث في الترتيب	الفصل الثالث في الحضانة	المادة الثاني في الاديه

الفصل ١٥٩ في شرائطهم	الفصل ١٦١ في الواجب	الفصل ١٦٢ في دير الجين في الواجب	الباب ١٦٤ ثالث
كتاب ١٦٥ للجنابات	الباب ١٦٦ ثاني	الباب ١٦٧ ثالث	الباب ١٦٨ رابع
الباب ١٦٩ خامس	الباب ١٧٠ سادس	الباب ١٧١ سابع	كتاب ١٧٢ في قطع الطريق في حد الشرب الضمان
باب ١٧٣ ثالث	الباب ١٧٤ ثالث	كتاب ١٧٥ في السير	الباب ١٧٦ ثاني
الباب ١٧٧ ثالث	الباب ١٧٨ رابع	الباب ١٧٩ خامس	الباب ١٨٠ سادس
كتاب ١٨١ في الصدق والدجاج	كتاب ١٨٢ في الاضحية	كتاب ١٨٣ في احكامه	كتاب ١٨٤ في الاطعمه
كتاب ١٨٥ سبق وازوي	الباب ١٨٦ ثاني	كتاب ١٨٧ ثاني	الباب ١٨٨ ثاني
الباب ١٨٩ ثالث	كتاب ١٩٠ سادس	الباب ١٩١ سابع	الباب ١٩٢ رابع
في النذور	اداب القاضين	في مجامع	في المستند

الفصل ١٨٥ في القضا	الباب ١٨٥ ثالث	كتاب ١٨٦ الشهادة	الباب ١٨٧ ثاني
الباب ١٨٦ ثالث	الباب ١٨٧ ثاني	كتاب ١٨٨ الدعوى	الباب ١٨٩ ثاني
الباب ١٩٠ ثالث	الباب ١٩١ رابع	كتاب ١٩٢ المعتق	الباب ١٩٣ ثاني
الباب ١٩٤ ثالث	الباب ١٩٥ رابع	كتاب ١٩٦ في الامهات الاولاد	الباب ١٩٧ ثاني
لقبت حد مقتبرها	اجلا غم خلب		

روزگار و سالهاست که ما را آشنایان
 روزگار و سالهاست که ما را آشنایان
 روزگار و سالهاست که ما را آشنایان

و فی الجمله قصاص افضل من قتل القتل
 من وجه آنا افضل عطا و اقل حرق ۲ جعل القتل
 و القتل طرف الجیره ۳ دلاله التفرغ و السکریم
 فما کرر اللفظ ۴ سلاطه الفاظها عما یوحش السامع ۵
 کصیرها ما یجیوه المرغوب فما لا یبعده عن قتلها ۶
 المرجع المصطفی و الشن ۸ کصیرها سکر بر الصا و المستجاب
 باستعلاها و اطباقها مع الصغیر القصاص ۹ من رذاع القتل
 و اخرج و الفرب ۱۰ آتدم خبره ۱۱ صنو الطباق المعصور
 من القصاص الجیره ۱۲ ان القتل فلما قتل مع انه جالب
 للقتل رذاع له ۱۳ نشان

و فی الجمله قصاص افضل من قتل القتل
 من وجه آنا افضل عطا و اقل حرق ۲ جعل القتل
 و القتل طرف الجیره ۳ دلاله التفرغ و السکریم
 فما کرر اللفظ ۴ سلاطه الفاظها عما یوحش السامع ۵
 کصیرها ما یجیوه المرغوب فما لا یبعده عن قتلها ۶
 المرجع المصطفی و الشن ۸ کصیرها سکر بر الصا و المستجاب
 باستعلاها و اطباقها مع الصغیر القصاص ۹ من رذاع القتل
 و اخرج و الفرب ۱۰ آتدم خبره ۱۱ صنو الطباق المعصور
 من القصاص الجیره ۱۲ ان القتل فلما قتل مع انه جالب
 للقتل رذاع له ۱۳ نشان

ای مرا با خود آشنا کرده پس بگوید
 گفته بودی وفا کن ما تو فدو باش
 ای رفقه و ناسیوس از دیدن تو
 خشم بامید باز خود دید

ای رفقه و ناسیوس از دیدن تو
 خشم بامید باز خود دید
 ای رفقه و ناسیوس از دیدن تو
 خشم بامید باز خود دید

دلا امر گفت مرا از اندیشه
 دلخوش کن بوی صبر کما از اندیشه
 کوی صبر کلام دل می گوی تو
 یک قطره خونت و مرا از اندیشه

دلا امر گفت مرا از اندیشه
 دلخوش کن بوی صبر کما از اندیشه
 کوی صبر کلام دل می گوی تو
 یک قطره خونت و مرا از اندیشه

العلم ان اعظم الله ما بعد تصالح العباد لا منساع العبد بل من علم
 اما اخروية كالعبادات اودنيوية وهي العلم وطبقت العلم
 اولها وطبقت العلم من الخصال او لحظ الروح وهي الخصال
 ولقد ارتب القدر من اركانها اربعة والاخرية اولى بالقدم
 فقدم ركن العبادات واو لا بالقدم الصلاة لانها
 بين الكفر والاسلام ولانها عماد الدين للحدث وهي مش
 بالطهارة والطهارة لا تحصل الا بالمياه ولا الحصى المعام
 بشرط قدم الخصال عن المياه لانه اخرا في تيمم المياه وال
 شخص في الاجناس الانواع من الاصناف والاشخاص في
 المضافات في الكليات والمشاركات النوعية بالباب في
 الضيقية بالفصل واعداد الاشخاص في المسائل المذكورة
 بالفرع والعلى بها بالذبيح

فصل في بيان

من كتب الدراجي عقيب
أبو الحسن الحسين بن علي بن
الحسين بن علي بن الحسين
وإمامنا زينا طو لا ورحم الله
عبد القادر أمين

المتولى ان غلبت الايدي اسفاط بر و ان غلبت فلكه فلا
 فاك صاحب الغلبة فان غلبت الايدي اسفاط بر و ان غلبت فلكه فلا
 ان ابراهيم غلبت فلكه فلا فاك صاحب الغلبة فان غلبت الايدي اسفاط بر و ان غلبت فلكه فلا
 الايدي اسفاط بر و ان غلبت فلكه فلا فاك صاحب الغلبة فان غلبت الايدي اسفاط بر و ان غلبت فلكه فلا
 اذا وجد الاسرار فلكه فلا فاك صاحب الغلبة فان غلبت الايدي اسفاط بر و ان غلبت فلكه فلا

لا يعلم
هو نور
الفرقة
والله اعلم
بما
لا يعلم



١٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم رب اعز
المجده الذي ابدع الحق واعاد ورف الحق واشاد
وقع الباطل واباد واطهر الاسلام وافاد وشرع
الحكام كما اراد وبحث محمد واساد ووعد له مقام
الشفاعة يوم تحازي العباد صلى الله عليه وعلى آله الذين
ازاحوا عن المرض الفساد واطهر وايفها الرشاد هذا
وان علم المقام مما لا يخفى حلاله قدره ونباهه ذكره فانه
الحاشي عن حقيقة الاسلام والمطلعي على حكم الاحكام
ومن حمله ما صنف من الكتب الموافقة والربوب الفاعلة
كباب الوسيط المحيط باقطار البسيط من مؤلفات الامام
حجة الاسلام الى جامع محمد بن محمد العدائي قدس الله روحه
ونور ضريحه فقد يعادله نظايره وامثاله غير ان الطبايع
تجماه لكبر حجة وعظم صفة سيما والعمار قصيره والقصور
كثيرة والهمم قاصرة والريقات فاترة فصرف عنان
همتي الى ان اخصره واجرد ذرره واجرد قواعد
واقدر معاقده واذكر مقاصد مفصلة ومجموعة وايين
على اصوله وما خذ فروعها وابته على القول المختار
بان المصحح كذا وعلى الوجه المخرج المتقاس بان الاظهر
ذاو القدر من جهة ترجيح ما خفي امره ووجب سيرة بقرة
لمن يقصروا وذكره لمن اراد ان يذكر روح اليه من تقسم
بسمه الحق ويحمد عليه من تقسم اسمه القضا واسميه

الخاية القصوى في دراية التقوى وهو المقصود والمرجى
 واليه الرجعى **صمد الكاب**
 اعلم ان من حاول علما فحقه ان يتصور حقيقة ذلك العلم اولا
 ليكون على بصيرة في طلبه ويعرف ما هو المطلوب منه وما هو
 الموضوع له ويعلم غاية جهده فيه وجدواه ومبادئ علمه
 ومبناه فخير ان تصد الكاب بذك مقتربات تكشف عنها
المولى الفقيه اخيه **موا القم** قال الله تعالى ما تفتت كثيرا
 ولكن مما تقول وقال لا تتقنون تسبيحهم واضطلاحا هو العلم
 بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية
 فخرج العلم بالذوات والصفات والافعال والاحكام
 العقلية والشرعية اصولية لكونها اجماع دليل والبيانات
 حجة وعلم الله تعالى ورسوله باحكام الافعال وعلمنا بوجوب
 الصلوة والزكاة والحج واعتقاد المستفتي لما قال الفقيه
 من باب الظنون لا نقول اذ اطن المجتهد وجب عليه
 التقوى والعمل به للدليل القاطع على وجوب اتباع الظن
 فالعلم مقطوع به والظن طريقه **الناية الحكم**
 خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين بالامتناع او التحريم
 ثم الامتناع اما للوجود جزئيا وهو الوجوب او غير جزئ
 وهو النذوب واما للعدم جزئيا وهو الجرمية او غير جزئ
 وهو الكراهية والتحريم هو المباحة فاحكام الشريعة هي
 هذه واما سلبية الدلولك واشتراط الوضوء وما لية
 اسارة الى جواب سوال مقدر بعده ان قال ان العلم غير طاهر لان كون الدلولك
 الوضوء شرط للصلوة وزوال الحائض مانعا ولا تسليق افعال المكلف

هذا الكلام المتناول في بيان ما هو العلم في حق الله تعالى من حيث هو لا من حيث هو في حق غيره

النجاسة للصلوة فأعلام لها أو تقيدها إذا لم تكن أن الصلوة
تحت وقت الدلوك وتخل مع الوضوء وتخدم مع الحدث
والجذب وأما صحة الحج وفساده فمجانها باجته الاسماع
وحرمة فمطالب هذا العلم تفاصيل تلك الأحكام وموضعه
أفعال المكلفين لأن مباحته لا تجاوز عن بيان أحوالها
والأمور العارضة بها **المسألة** أصول هذا
العلم الكتاب والسنة واجماع الأمة والقياس فالكتاب
هو الكلام المنقول على محمد صلى الله عليه وسلم للإيجاز بسورة
منه والسنة تنقسم إلى قول وفعل وتقدير وكل منها
مقواتر بلغت دوائه في الكثرة مبتغا أجال العقل توافقه
على الأدب وهو مقطوع به وآحاد يزويه عقل أو عدول
قليلون فما كان منها مستندا قبل وما كان مؤسلا فالشافعي
رضي الله عنه لم يبق له إلا إذا كان من مرسل ابن المسيب فاه
استكشفها فوجدها مساندة أو كان مويها بإرسال أحد
أو قول صحابي أو فتوى الكثر اهل العلم أو علم أن الفروع لا يروى
الحق عن عقل والجماع منه ما هو صريح أعقوب عنه الجمهور
ومنه ما هو محتمل لقول البعض يخص الباقين وصحاتهم و
والشافعي فيه قولان والقياس ينقسم إلى قياس نقي وهو
ما أشار الشافعي أو اهل الاتباع إلى ما هو العلة في الأصل
إشارة ظاهرة أو محتملة وقياس عليه وهو ما يكون الجامع
فيه مناسبا للحكم وقياس شبه وهو ما يكون كذلك ونفرد

هذا العلم المتناول في بيان ما هو العلم في حق الله تعالى من حيث هو لا من حيث هو في حق غيره

أما ما بالاشتقاق والحقيقة بالاشتقاق وفسر بأنه
دليل يتفقد في نفس المجتهد ويستغنى عليه التعبير عنه
والمالكية بالمصالح المرسله وهي وجود حكم لا يشهد
لها أصل اعتبارا والشافعية باعتبارها جواز التمسك بها
إذا كانت كلمة ضرورية قطعية كتشترس الكفار الصائمين
بأسارى المسلمين **الرابعة** أن شرف العلوم بشر
العلوم وثباته الدليل وشدة الحاجة إليه ولا شك أن
خطاب الله وهو الكلام القائم بذاته أشرف من سائر الأمور
المبائية عن ذاته وأن كتاب الله الذي لا مائة الباطل
من بين يديه ولا من خلفه وسنة رسوله صلوات الله عليه
أو توقي ما يستدل به ويتشبه به هداية وأنه لا تجد أمرا

هذا العلم المتناول في بيان ما هو العلم في حق الله تعالى من حيث هو لا من حيث هو في حق غيره

هذا العلم المتناول في بيان ما هو العلم في حق الله تعالى من حيث هو لا من حيث هو في حق غيره

حتى لا يخالف جماعتهم ولا طريق له سوى النقل والرواية
 اذا عرفت ذلك فاعلم اني اخذت الفقه عن والدي المولى
 الصدر العالي ولي الله الوالي قدوة الخلف وبقية السلف
 امام الملة والدين الى القائم عمر محمد الله قواعد الدين باسمه
 اقلامه واصوته فتاويه واجكامه وهو عن والده قاضي
 القضاة السعيد فخر الدين محمد بن الامام الماضي صدر
 الدين الى الحسن علي البضاوي عن الامام العلامة مجير الدين
 محمود بن ابي المبارك الفخادزي عن الامام ابي سعيد بن
 منصور بن عمر الوفاي عن الامام حجة الاسلام ابي حامد
 محمد بن محمد العزالي الطوسي عن امام الحرمين ابي المعالي
 عبد الملك بن الشيخ ابي محمد عبد الله بن يوسف الجوهري
 عن والده عن امام الدنيا ابي بكر عبد الله بن احمد النعمان
 المروزي عن الامام ابي زيد بن احمد المروزي عن
 الشيخ ابي اسحق المروزي عن القاضي المقدي ابي الجبار
 احمد بن محمد بن سراج عن الامام ابي القاسم عثمان بن سعيد
 الانطاقي عن الامامين اسمعيل بن يحيى المزيقي والدعبل
 بن سلم بن المرادي كلاما عن الامام المجتهد ابي عبد الله
 محمد بن ادريس الشافعي وهو اخذ العلم عن امام جده
 الله مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء بن رباح عن
 رضي الله عنهم كلاما عن النبي صلى الله عليه وسلم
كتاب الطهارة الله تعالى

هذا هو الكتاب الذي
 كتبه في سنة ١٠٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٠٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

قد ذكرنا في كتابنا
 في الطهارة والوضوء
 في سنة ١٠٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

هذا هو الكتاب الذي
 كتبه في سنة ١٠٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

وانزلنا من السماء ماء طهورا وفيه اربعة ابواب
الاول في المياه وفيه ثلثة فصول
الاول في المياه الطاهرة فحق رفع الحدث
 والجنب بما طاهر غتو ميتة ولا فاجس الغبير
 خليط استغنى عنه وفيه مسائل **الاولى** ان باحيته
 الحق بالماء من رفع الجنب كل ما يحل يزيله ومنع بانه
 يتجسس ببقائه فلا يزيله وانما اغتفر ضرورة في الماء
 لفصل لطافته وسرعة انفصاله وبانه علمه السليم
 انما ان يغسل دم الحيض بالماء فيجب **الثانية** التيمم
 ومذهب مالك رضي الله عنه ان المستعمل طهورا وروي
 عن ابي حنيفة لجاسته بناء على ان الحدث نجاسة
 حكما وهو مدفوع بقوله عليه السلام لا يضره حينا
 المؤمن لا يجس لنا ان الحدث يعني لم يمس المصلي فاذا
 انتقل الى الآلة افسدها ويشهد له ان المولى لم يجزوه
 لدى الغوازة وانه عليه السلام ان يغسل الجنب في
 الماء الراكد وقيل السبب ان الآلة اذا استعملت اوتيت
 كلاما فالمستعمل في التجديد والكرة الثانية والثالثة
 غير طهور والاول اشبه واتاما كان شرطه الانفصال
 حسا وحكما على المذهب والما استعمل حاله تردد على
 البدن **فروع** **الاول** المستعمل لا يرفع الجنب لما مر
 قيل استوفيت اخذت قوتيه فتيب الاخرى قلنا

في قوله التيمم

في قوله التيمم

قوته على البدل كرفع الحديثين وان سلم الاجتماع فلا يلزمنا
المالح لو اجتمع فبلغ قليلين يعود ظهورا كالحبس وقيل
لا كما الورود واجب بان الكثرة لم تعبرثمة و
القياس لا قول على من جنسه **المالح** لو ادخل
المحدث يده بعد غسل الوجه في الاجانة صار الماء
مستعلا الا اذا قصد المغتراف للنقل والانفصال
الثالث جوز ابو حنيفة الوضوء ماء اضيف الى
مغيره ما لم يستجد اسما لانه ماء فلنا ليس كالمعتد به
لفظ ولا معنى واما النغير الليل والذى بالمجاورة
او بمقارنه ما في المقبر والممفعلة ضاير على الاصح
لانه لا يسلط اسم الماء المطلق وكراه المشتمل في طهر حار
في وان منطبعة لقوله عليه السلام يا حبيب آلا تظن ان هذا
فانه يورث البرص واعتبار القصد ضعيف جدا **فروع**
القول لو طرح التراب فيه فتحت لم يؤثر على المظهر لانه مجاور
يتميز بالرسوب كالدهن بالظفر وكذا الملح وفرق بين المالح
والمائي وهو وم **الثاني** النغير بالاوراق المتناثرة المتعنته
مغير على ظهر الوجوه لتخذه الماخترار والمالت الفرق
بين المغيرين والرسعي **الثالث** لو صب ما يج أو مستعمل
في ماء لو قد ربحا لقا وسطا لغيرة انزوا له فلا **الفصل**
الثاني في المياه النجسة القليل نجس بملاقاه النجاسة
والكثيرها مع النغير واعتبر ما لك النغير مطلقا لعموم قوله

له

عليه السلام خلق الماء طهورا لا نجسه شيء الماء غير طهر او رجه
وهو مخصوص بمفهوم قوله اذا بلغ الماء قليلا لم يحل خبثا
وفيه مسائل الاولى لو كثر القليل ولو ماء نجس وانجسه
في ظرف وسج راسه وكثرت رمانا او زان تخير الكثير بنفسه
او ماء طهر وان خفي تبرا فلا على الاصح قيل لا يخلب
عليه الوصف كالماء فلنا يكره رقيته كالزغفران
فروع لو تحط شرفارة في نيز نزع الموجود ولا ثم ان
لم يرفيه شيء طهر اذا الغالب خروج الحجج الثانية الكثير
قتان ومي غسانه رطل قريبا عند المكثر لقول ابن جريج
قوله يحد تسع قربين او قربين وشا وجملة الشافعي على
النصف وكل قرية تسع مائة رطل وقيل ستمائة رطل وقيل
خمسائة من **المال** نجس في الجديد ان بعد عن النجاسة
بقدر العليلين ومن بان الفاصل ان تنجس نجس التباعد عنه
ايضا ويسلسل والم فلا نجس الرابعة المجاري لا نجس بالماء
ما لم يستعمل لخدم اخترازا المولين عنه وعموم الحديث والخامة
تؤثر في جريتها القليلة والتي جرت عليها فلا يظهر ما لم يجتمع
في حوض لتفاضل اجزاياه والمجرة ما تقابل طرفي النجاسة الى
جانبي النهر **فروع** لو جرى في حوض ركود طرفة فليكن حكمه
ويتحدى الى المخر ان قل او اخلاط به ما يغيره لو خالفه
الفصل الثالث في الشبابة من اشبه عليه ماء
طاهر نجس اجتهده واستعمل ما ظن طهارته ويعد لكل فرض

اولونه

[illegible]

المقصود من الاستعلام ان يبين ان الاموال التي كانت في حوزة
الخصم في وقت الحرب قد استعملت في اعادة اعمار البلاد التي
كانت في حوزة الخصم في وقت الحرب.

١٠٠
 جامع كون كان منها خمسة
 فيا على الغار الان الملك
 ٢٠
 فيا على الغار الان الملك
 ٣٠
 فيا على الغار الان الملك
 ٤٠
 فيا على الغار الان الملك
 ٥٠
 فيا على الغار الان الملك
 ٦٠
 فيا على الغار الان الملك
 ٧٠
 فيا على الغار الان الملك
 ٨٠
 فيا على الغار الان الملك
 ٩٠
 فيا على الغار الان الملك
 ١٠٠
 فيا على الغار الان الملك

لما ذكرنا وكذا الوتوى استباحة صلوة معينه ونفسي غيرها
وقيل لم يكن وقيل يباح له ما توى الرابعة دالم الحدث
لم يكنه نية دفع الحدث لان حدثه لا يوتغ الخامسة
لو توى التبرد مع النية المحتبرة لم يضر على المظهر
لانه حاصل ضرورة واما وقتها فاول غسل الوجه اذ
لو تاخرت عنه التجردها حقيقة وتعدرا وكذا الوتغ
ولم تبس عنه على المظهر لانها لم تقدر من جزاء فان الجزء
ما يوجد الشيء دونه ولو فرق على الغضار جاز على ما ظهر
لانه المصل وقيل على الصلوة وقرر باعتبار الولاء فيها
التي غسل الوجه وهو ما بين منابت شعور الرأس ونهته
الذقن والاذنين فخرج موضع الصلح والفورعتان والجم
ان لم يكن وهو المظهر ودخل موضع التذيق على المظهر
مسند يجب ايصال الماء الى منابت المهاد الجاهب و
الحذار والشارب لحقها غالبا وهو مناسب وقيل لا جا
بياض الوجه بها فلا يجب الايصال الى منابت الحمية الكثرة
للرجل وفي الحنية خلاف ويجب الايصال الى ظاهر الحمية
النازلة على المص لانه مواجبة الثالث غسل اليدين المبرتين
وفيه مسایل الاولى لو قطعت من الساعد غسل الباقي
وان قطعت من المرفق فرائس العظم استباحا وقيل يستط
لانه تابع الثانية لو نبتت يد زائدة من عضده فنزلت
الى ساعده او بالعكس فالجبرة بالمحاذاة او المصل والمظهر

الاول من المبادئ شاركة بالظهور الموجب للتخصيص و
ان التست بالزيادة وجب غسلها ولو تكسفت جلدة
فالتزفت بالساعد وجب غسلها بدلا والاعلى الخلاف
الثالثة لو تقيدهم في يده وان دل منبتا لزم غسله لانه صار
من المظهر الرابع مسح اقل ما يطلع عليه من بشرة الرأس
او شعرة لم تخرج بالمدة عنه ان قوله تعالى واسمحو بروجكم
للتخصيص ولا اولوية لبعض فيحل على المظهر ضرورة واوجب
مالك الكل والوجيمه الراج وفيه مسایل المظهر انه يكفي التسيل
لانه ازيد والبلى بلا ملة المقصود ولو مسح وحلق لم يبد
كما لو تكسفت الجلد وقيل يبرج الخف وفرق بان الشاهد
اصل الخامس غسل الرجلين من الكفين لانه عليه السلام لما
لوضا غسل رجله وقال هذا وضوءي وضوء النبي
من قبلي وضوءه يقبل الله الصلوة الحبيبة وقوله ولان
من النار ومن قرأوا ارجلكم فليحيا ورة كقوله عذاب يوم اليم
ورخص ان مسح بدله بعض ما يجازيه من على الخف اذا البس
على طهارة ناميه وكان طاهرا قويا سائر الرجل الفرض مباحا
وعند الحنفية لا يشترط الطهارة التامة لنا ما روى ابو
كره رخص انه عليه رخص للمقيم يوما وليلة وللمسافر ثلثة ايام
وليا يمين اذا تظفر قلبس خفيه ان مسح عليها وفيه مسایل

المولى المستحاضة اذا احدثت قبل ان تودى فريضة
مسح للفرض والنفل الما استباحها بظهورها وبعده
الفرض والنفل

للنفل وجده وفي قول لا تسبح أصلاً لضعف طهارتها قلنا كفى
 لضعفها عدم استكمال المدة الثانية المرفوق إن قوى
 والمحق ضيف يسبح عليه وإن كان بالعكس وكانا قوتين يسبح
 المشغل لأن المصلحة بدل البدل والقديم ورأى أبو حنيفة
 جواز المسح عليه لأنه قد يحتاج إليه ورد بأنه نادر فلا يلحق
 بالمرخص العام الثالث لو لبس مخصوصاً لم يسح عليه لأنه مأمور
 بالترفع والمسح للاستدامة وإراق الرخص لا تستفاد من المحامي
 وقيس على الوضوء بما ينصوب والحجاب أنه عزيمة الرابعة
 أول المدة إذا حدث بعد اللبس لأنه حسنة يحتاج إليه و
 تعديرها باعتبار المسح ما لم يمنع مانع فلو سافر ومسح ثم أمدة
 المسافر كما لو سافر آخر الوقت قصر أو لم يسح فسافر وأقام
 ثم أمدة المقيم لأن الأصل هو الغسل فينكث ولهذا التوصل في
 الانقضاء أخذه به **فروع** لو انقضت المدة أو نزع خفيه
 وهو مظهر غسل رجليه لزوال البدل وفي قول ستائف
 الوضوء لأن الحدث لا تجزى بعوده قلنا الحدث لم يزل
 والمأقيد ولو نزع أحدهما لم يجز نزع الآخر ليلامح الجمع البدل
 والمبدل فإن الرجلين كعضو السادس الرتيب خلافاً لأبي
 حنيفة لنا أنه عليه السلام موصاه مرتباً وقال هذا
 وضوء لا يقبل الله الصلوة الآ به وقوله لا تقبل الله صلوة
 أحدكم حتى يضع الظهور مواضعه فيغسل وجهه ثم يديه
 ثم مسح رأسه ثم يغسل رجليه ثم يستقبل القبلة ويقول الله

هذا هو الوجه في قوله لا تسبح أصلاً لضعف طهارتها قلنا كفى لضعفها عدم استكمال المدة الثانية المرفوق إن قوى والمحق ضيف يسبح عليه وإن كان بالعكس وكانا قوتين يسبح المشغل لأن المصلحة بدل البدل والقديم ورأى أبو حنيفة جواز المسح عليه لأنه قد يحتاج إليه ورد بأنه نادر فلا يلحق بالمرخص العام الثالث لو لبس مخصوصاً لم يسح عليه لأنه مأمور بالترفع والمسح للاستدامة وإراق الرخص لا تستفاد من المحامي وقيس على الوضوء بما ينصوب والحجاب أنه عزيمة الرابعة أول المدة إذا حدث بعد اللبس لأنه حسنة يحتاج إليه وتعديرها باعتبار المسح ما لم يمنع مانع فلو سافر ومسح ثم أمدة المسافر كما لو سافر آخر الوقت قصر أو لم يسح فسافر وأقام ثم أمدة المقيم لأن الأصل هو الغسل فينكث ولهذا التوصل في الانقضاء أخذه به فروع لو انقضت المدة أو نزع خفيه وهو مظهر غسل رجليه لزوال البدل وفي قول ستائف الوضوء لأن الحدث لا تجزى بعوده قلنا الحدث لم يزل والمأقيد ولو نزع أحدهما لم يجز نزع الآخر ليلامح الجمع البدل والمبدل فإن الرجلين كعضو السادس الرتيب خلافاً لأبي حنيفة لنا أنه عليه السلام موصاه مرتباً وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الآ به وقوله لا تقبل الله صلوة أحدكم حتى يضع الظهور مواضعه فيغسل وجهه ثم يديه ثم مسح رأسه ثم يغسل رجليه ثم يستقبل القبلة ويقول الله

هذا هو الوجه في قوله لا تسبح أصلاً لضعف طهارتها قلنا كفى لضعفها عدم استكمال المدة الثانية المرفوق إن قوى والمحق ضيف يسبح عليه وإن كان بالعكس وكانا قوتين يسبح المشغل لأن المصلحة بدل البدل والقديم ورأى أبو حنيفة جواز المسح عليه لأنه قد يحتاج إليه ورد بأنه نادر فلا يلحق بالمرخص العام الثالث لو لبس مخصوصاً لم يسح عليه لأنه مأمور بالترفع والمسح للاستدامة وإراق الرخص لا تستفاد من المحامي وقيس على الوضوء بما ينصوب والحجاب أنه عزيمة الرابعة أول المدة إذا حدث بعد اللبس لأنه حسنة يحتاج إليه وتعديرها باعتبار المسح ما لم يمنع مانع فلو سافر ومسح ثم أمدة المسافر كما لو سافر آخر الوقت قصر أو لم يسح فسافر وأقام ثم أمدة المقيم لأن الأصل هو الغسل فينكث ولهذا التوصل في الانقضاء أخذه به فروع لو انقضت المدة أو نزع خفيه وهو مظهر غسل رجليه لزوال البدل وفي قول ستائف الوضوء لأن الحدث لا تجزى بعوده قلنا الحدث لم يزل والمأقيد ولو نزع أحدهما لم يجز نزع الآخر ليلامح الجمع البدل والمبدل فإن الرجلين كعضو السادس الرتيب خلافاً لأبي حنيفة لنا أنه عليه السلام موصاه مرتباً وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الآ به وقوله لا تقبل الله صلوة أحدكم حتى يضع الظهور مواضعه فيغسل وجهه ثم يديه ثم مسح رأسه ثم يغسل رجليه ثم يستقبل القبلة ويقول الله

الكبر فلو نسي لم يضر على الجديد ولو اغتسل بدله وأمكن تعديره
 الترتيب كفى والأفلا على المظهر لأن المتعبد به لا يغير عما ورد
 عليه وأما السنين فهي التسمية إذا ابتداء أو حين تذكر أو
 السؤال عرضاً وسن للصلوة وتغير الفم ويكره للصيام بعد
 الزوال وغسل الكفين ونهى عليه السلام أن يدخلها في الأنا
 قبله بعد ما نام لا مكان النجاسة فغسل الفرق بين ورود الماء
 على النجاسة وعكسه والمضمضة بغير قية ثم الاستنشاق بأخرى
 هكذا رواه عثمان وعلي رضي الله عنهما والمبالغة لغیر الصيام
 وتثليث الكل يقيناً وتكميل مسح الرأس ولو بالعمامة ومسح
 الأذنين والرقبة بالليل والليل الحية والأصابع بخص الشير
 من خضرميني وتعلم اليمنى وتطويل العروة والمولاة وفي القلم
 واجبة كما في الصلوة ومنع بأن رجلاً أغفل لمحة في عقبه فأمرو
 عليه السلام بغسلها ولم يثبت عن الفضل والاستعمال وترك
 النفث والنشيف والدعاء المأثور **الفصل الثاني**
 في نواقض الوضوء وهي أربعة **أول** خروج الخارج من أحد
 السيلين وفي معناه ثقبته تحت الحدة والختار مسد لا غير
 كالقن والفضد احتج أبو حنيفة بقوله عليه الوضوء من
 كل دم سائل قلنا المراد غسل المحجم لما روى انس رضي
 أنه احتجم وغسل محجمه وصلى ولم يتوضأ وفيما انتهى قينه
 أو الخارج نادر خلاف ولما ظهر أنه لا يجب الظهور بمسحها و
 لا الغسل بإيلاجها ولا يخدم النظر إليها فإنها غير مشتهية

غير المسمى

فرع المشكل بخبر بالخارج من دبره او قبلته فان خرج
من احدهما ففيه الحلاق الثاني زوال الخلل لا يوم ممكن
المقعد الارض لان طلحة رضي الله عنه سأل عنه فقال
عليه السلام ان تضح جنبك وعن ابي حنيفة والقديم ان النوم
على هيات المصلي لا يفسد وضوءه بين الثالث اتصال
بشرتي ذكر واثني لقوله تعالى او لا تستم النساء وعمل ابو حنيفة
على المباشرة وهو خلاف الظاهر وعمل بانه مبيته الشهوة و
مظنة الخروج فيقوم مقامه كاللثا الحثاين وهو الاصح فلا يؤثر
لمس المحرم والصغيرة والمبان ويؤثر في حق الممسوس على الاصح
لدلالة اللط والمخني هذه القراءة والقصد غلو معتبر لان
الاتفاق قد نزع الرابع من الذكر خلافا لابي حنيفة **لنا** قوله
عليه السلام من مس ذكره فليتوضأ واجتبه ابو حنيفة بقوله عليه
السلام هو الايضحة منك واجيب بان راوية فيس بن طلق عن ابيه
وقد طعن فيه وبانه منسوخ بما روى ابو هريرة فيه وبانه كان
بظهر الكف لانه روى ان السائل قال اني اخل فخذني وفيه
نظر وفيه مناه ذكر غيره وخرج المرأة وحلقه الدبر افرح البيه
على الجديد ومحل الجب والذكر المبان على الاظهر والمستغايكون
ببطن الكف ويطون الاصابع لا رؤسها وخلافها على الاظهر
تمسك اليقين لا يعرف الا بمثله فلو يقينها وشك في السابق اخذ
بما قبلها لانه متيقن في مزيد وقيل تساقطا وارجح
الى ما قبلها قلنا يتبين زواله فكيف يخرج اليه **فرع** المشكل

سنة ٨٤٠
١١

لومس احد فخرج نفسه او قبلته لم يؤثر احتمال انه زايد وكذا الوقتان
والجهد المستوس وان اختلفت فسد وضوء احدهما لا يجنبه فلا
يؤثر نعم لو اقدت المرأة بها قضت الثانية ولو مس من وضوء ماله
اخذت لانه لمس او مس والا فلا واحكم الحديث فالمنع عن الصلوة
لقوله عليه الصلوة المبطارة وايضا هي كسجدة التلاوة و
الشكر والطواف لقوله عليه الطواف صلوة الا ان الله اباح فيه
الكلام ومس المصحف لقوله عليه لا يحمل المصحف ولا مسه الا طائفة
وجله وخريطة على الاظهر للتخيم وما كتب للدراسة كاللوح لا
الذائبة والنفير وجاز محله في مسحه ولا يمنع الصبي للضرورة
الماب الثالث في موجب الفصل
وكيفيته وفيه فصلان الاول في موجب وهو اربعة الموت و
الحيف والنفاس ويحكي الولادة بلا بل على الاظهر والحيابة والحصل
بايلاج قدر الحشفة في فرج لقوله عليه والصق جبانة تحتها فقد
وجب الغسل انزل اولم ينزل وقوله عايشة فعلت انا ورسول الله
فاغتسلنا وخروج المني لقوله عليه انما الماء من الماء وخواصه
التدفق والتلذذ ورايحة الطلح والحسين طبا وياض البيض
جافا واعتبر ابو حنيفة المجموع قلنا قد تختلف بعضه لاسباب
ومني المرأة يعرف بالتلذذ وقد سئل عليه عن احتلامها فقال
عليها الغسل اذ ارات الماء **فرع** الاول لو راي
المني بعد الغسل اعاد كقيمه البول خلافا لما كره ظلقا والى
حنيفة اذا خرج قبل البول الثاني لو راي ما يحتمل المني وغيره

أخذ عايشة الثالث لواتي دبره شكل أخنبا وان اتى فرجها ومراة
أحب المشكل وجوده الرابع لو خرج منها منى الرجل بعد الغسل
وقد قضت وطهرها فيه لانه لا يخلو عن طهرها **فصل** حرمها ما
يخرج بالحدث وقراءة القرآن والمكث في المسجد **الفصل**

الثاني في كنيته واقلة النية واستيعاب البشارة والشعر
بالغسل لقوله عليه بئوا الشجر وانقوا البشارة فان تحت كل
شجرة جنابة ولا تحب المضمضة والاستنشاق كما في الوضوء
خلافا لانه لا يزيل القذرة الا ويقتضاه ولا يوجب غسل
الرجل على الاصح له رواية عايشة ويجهده الحافظ ونقص الماء
على راسه ويخلل الشعر ثم على شقه الايمن ثم الايسر ويتركه ويترك
وتستعمل الحايض طيبا واستحب تجديد الوضوء لا الغسل مسئلة
تجزئ الجنابة والجمعة غسله بنية لا الحجب بل يزيله او لا
بنية الجمعة على الاظهر ولو نوى رفع الحدث الا صغيرا غطا

الباب الرابع

في النجاسة وكيفية رفعها وفيه فصلان **الاول** في ما في النجاسة
وهي الحمر لانه تعالى سماها نجسا وذلك لتأكيد الحرمة وفيه جنات كل
مسلم خلافا لابي حنيفة والكل خلافا لهما لانه عليه السلام
امر بارتد ماؤه فيده وغسل ظفريه والخنزير خلافا لما لا اله الا الله
استؤمنه وفروغها والميت الا الدمى على الاصح لقوله عليه
لا تتنجسوا موتاكم والتمسك والجراذ والمذكي لجلها وما لا يسيل
دمه شبيها بالنبات في وجوب اصره انه لا يتنجس ما وقع فيه التحذر

بيان

المحترق كدفع الطعام ومنه يمكن طهره وقد قال عليه
اذا وقع الذباب في طعام احبكم فامقلوه وجزا تجس بالموت
حتى العظم والشعر لا شجرة ياكل اذا فصل في الحيوة للحاجة و
الفصل في المتروك من طاهر والبلغ لقوله عليه لما راها تخامتك و
دموع عينيك الى مثل الماء الذي ركتك ومنى الدمى على الصحيح
لقول عايشة رضي الله عنها كنت افرك المني عن ثوب النبي صلى
ويصلي فيه وعند ابي حنيفة نجس يغسل رطبا ويترك يا ساقيل
ومنى كل طاهر لانه لا يوجب بالدم وقيل بالفرق بين المأكول
 وغيره كالبيض قلت ذاك لجله وفيه نجس غير المأكول وجنة
وليس الدمى على الصحيح والمأكول والافحة الحاجة الجبن اليها
والمسك وفارته لانه عليه كان نجسة وقوله لقوم اضفرت حرم

لخروجهم الى ايلنا فاصبتم من ثوبها والباها لرجوت لكم الشفاء
للتداوى **الثاني** في زالة النجاسة والحيثية لا تظهر الا الحمر

بالتحلل بلا عين وان نقل من الظل الى الشمس ان خيل لانه عليه
امر باطحة باراقه غمور اليتامى ونها عن التحليل والجلد المنيش
بالموت يمنع الفعلة بحرف لقوله عليه ايما اهاب ذن فقد طهر
وعم ابو حنيفة اثره واثم الذكوة فيما عدا الخنزير ثم حب فاضة
الماء عليه ليزيل ما بقى عليه والعرضية ان لم تظهر كثر جزئ الماء
على مودها ولا لزم ازالها بالطم اللون الحبر لانه متعذر
وكذا الدابة على الاظهر ولا يجب الغسل لطهارة الغسل اذا
طهر المحل ولم تتغير فانها لم تتأثر بالاتصال فكيف بالانفصال قيل

ذلك الخلق قلت وهذا القدر السبب وان لم يظهر كالحل بعد
 الغسل وقيل قبله والفايدة في غسالات الكلب واستنحي
 صورته ان مغلظة ومحفقة الاولى قال عليه طهورا انا احكم
 اذا ولح الكلب فغير ان يغسله سبعا الخدين بالتراب وعن ابي
 حنيفة ثلثا المذهب الراوي والاصح الجاق الخنزير به لان الخليط
 فيه الكثرة **فروع** القرب متعين فان الامر به بعد وما قيل انه
 للاستظهار او بالبحر بين الطهورين ضعيف لان غير البق
 والقرب لا يؤثر في نجاسات المايمة قال عليه انما يغسل
 من بول الصبيته ويترش على بول الخلام هذا اذا لم يطعم غير اللبن
خامس قاضي الحاجة يحيى اسم الله تبارك وتعالى ورسوله وقرآنا
 ويستتر ويسكت وتقدم اليسرى دخولا ويستحيذ وتعد
 واليمنى خروجا ويجرد ولا يحاذى بالفرج القبلة وفي الصحراء
 جتما والقدس ولا يعطى في مراكبه وحجر مهب ريح وناد وطريق
 وتحت ثمر وقايما بلا عذر ويستبرئ ولا يستنحي بالماء موضع
 الفراغ ولحب الاستنجاء بالماء وعند ابي حنيفة اذا زاد على
 درهم ونحوه بذكره خلافا له في جميع الموضع ثلثا او اكثر ان احتج الله
 ولو باطراف واحد طاهر قال غير محترم ما لم يتجاوز الصفتين
 والحشفة لقوله عليه اذا ذهب جدم الى الخياط فلا يستعمل
 القبلة ولا يستدبرها ولا يستنح بثلثة اجزاء ورس الحج والوتر
 وباليسرى وفيه مسایل الاولى لو استطاب لم يكت
 على الاظهر لان الرخص لا تحصل بالمحاصي والمحترم هو الموطون

م
س
م
س

والحيوان وما كتب عليه محترم وقد نهى عليه الاستنجاء بالظلم
 وقال ابن طهم اخوانكم من الجن الثانية اخلف النعل في الجمل
 والاصح الفرقان غير المدبوع ذرسم ولا يتبع والمدبوع لا
 يوكل وان حل الثالثة لو خرجت ذودة لم تلوث لم يجب
 الاستنجاء وقيل لا يخلوا عن تلوث قلنا وان سلم فاقبل
 مما يتبع بعد الاستنجاء الرابعة المذهب جواز الاستنجاء فيها
 اذا كان الخارج او يخرج الحدث نادرا للحاجة **كتاب**
النيم وفيه فصول الموقلة فيما يلحقه نيم الحدث والجنب
 اذا عجل عن استعمال الماء وله اسباب الاول فقد الماء قال
 تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا وقال عليه القرب كافيك ولو لم
 تجد الماء عشر حجج الحديث ان تيمم جدد القرب سعى اليه ان امن
 نفسا وما لا وفيما فوقه نص على انه يجب غسلة ونسرة استوجبا
 لان المسافر يتردد اليها دون المتوجر وقيل فيه قولان
 بالمثل للممكن في الوقت والعجز في الحال مع الكفنة في الطلب
 وثانيها هو الاصح **فروع** الاول لو تيقن وجوه الماء
 آخر الوقت فالاولى التاخير لان فضل الوضوء اكثر وان طن
 فالتجمل على الاصح لان فضله محقق الماني لو توقع نوبة الفرج في
 الوقت لا يتيمم انه غير فاقده وان ايسر نص فيه وفي العار
 انه يصبر في السفينة ان يعقد قفيل لان التوبة اهون وقيل
 فيها قولان والاصح انه لا يصبر لان القدرة بعد الوقت كالحدة
 بالنسبة الى هذه الصلوة الثالثة لو وضعت منه الماء او غير

عنه نيم ان لو لم وجوه
 كذا في حديث القرب وان
 يتيمم

س
م

كتاب الحيض

تخير بينها ورد بان حنط الركن اولى
وفيها ثلثة ابواب **الباب الاول في كيفته** وحكمه وفيه فلمان
الاول في كيفته والنظر في قدره ووقته وما خذ بها الاستعداد
قال رضي الله عنه انجل من تحت من النساء حيضاً نساء ربهامه
حيض ثلثة اشهر قيل سال للطائفة فيمن بنت تشه وقيل بعدته
اشهر قلنا جاز او اقله يوم وليلة وقيل يوم والمراد بثلثه
وقال مالك ساعة لانها تترك العادة اقل مارات ونوقض ما اذا
جاوز الاكثر وقال ابو حنيفة ثلثة ايام وليا لهن قلس
قال الزبير وعطارة في نساء من حيض يوماً وليلة وفيهن من
حيض خمسة عشر وهو اكثر وقد روي في الحديث المشهور تقعد
احديكن شطو عنهما لاتصلي وعند ابي حنيفة عشرة ايام واقل
الطهر خمسة عشر وفاقوا طهر خلاف ذلك اعتمدوا القول
على الوجه وقيل لا وقيل ان خالف الجحج لا تحث الا اولى او في
وهنا مسائل الاولى مارات الحامل على ذو اربعة حيض ووقته اربعة ايام
وواقعة قدما لا بدليل فراغ الرحم قلنا لا ينافي الجحج فلا ينافي
وذلك مبني على الغالب البائنة الصفرة والكدرة في ايام الامكان
حيض كما في ايام العادة ومنه لقول ام عطية كنا لا نعقد بالصفرة
والكدرة بعد الغسل وعورض بقول عائشة وقولها اولى وكل
ان رات بعد العادة لظحة قوية فيحيض لطلان العادة والا فلا
ومرر بالمبتدأة كايام العادة او كما ورارها فيد خلاق المائنة
لوتقط الدم وانقطع على الحجة عشر والنقاء المحلل حيض ايضا كالقتر

تخير بينها ورد بان حنط الركن اولى
وفيها ثلثة ابواب **الباب الاول في كيفته** وحكمه وفيه فلمان
الاول في كيفته والنظر في قدره ووقته وما خذ بها الاستعداد
قال رضي الله عنه انجل من تحت من النساء حيضاً نساء ربهامه
حيض ثلثة اشهر قيل سال للطائفة فيمن بنت تشه وقيل بعدته
اشهر قلنا جاز او اقله يوم وليلة وقيل يوم والمراد بثلثه
وقال مالك ساعة لانها تترك العادة اقل مارات ونوقض ما اذا
جاوز الاكثر وقال ابو حنيفة ثلثة ايام وليا لهن قلس
قال الزبير وعطارة في نساء من حيض يوماً وليلة وفيهن من
حيض خمسة عشر وهو اكثر وقد روي في الحديث المشهور تقعد
احديكن شطو عنهما لاتصلي وعند ابي حنيفة عشرة ايام واقل
الطهر خمسة عشر وفاقوا طهر خلاف ذلك اعتمدوا القول
على الوجه وقيل لا وقيل ان خالف الجحج لا تحث الا اولى او في
وهنا مسائل الاولى مارات الحامل على ذو اربعة حيض ووقته اربعة ايام
وواقعة قدما لا بدليل فراغ الرحم قلنا لا ينافي الجحج فلا ينافي
وذلك مبني على الغالب البائنة الصفرة والكدرة في ايام الامكان
حيض كما في ايام العادة ومنه لقول ام عطية كنا لا نعقد بالصفرة
والكدرة بعد الغسل وعورض بقول عائشة وقولها اولى وكل
ان رات بعد العادة لظحة قوية فيحيض لطلان العادة والا فلا
ومرر بالمبتدأة كايام العادة او كما ورارها فيد خلاق المائنة
لوتقط الدم وانقطع على الحجة عشر والنقاء المحلل حيض ايضا كالقتر

تخير بينها ورد بان حنط الركن اولى
وفيها ثلثة ابواب **الباب الاول في كيفته** وحكمه وفيه فلمان
الاول في كيفته والنظر في قدره ووقته وما خذ بها الاستعداد
قال رضي الله عنه انجل من تحت من النساء حيضاً نساء ربهامه
حيض ثلثة اشهر قيل سال للطائفة فيمن بنت تشه وقيل بعدته
اشهر قلنا جاز او اقله يوم وليلة وقيل يوم والمراد بثلثه
وقال مالك ساعة لانها تترك العادة اقل مارات ونوقض ما اذا
جاوز الاكثر وقال ابو حنيفة ثلثة ايام وليا لهن قلس
قال الزبير وعطارة في نساء من حيض يوماً وليلة وفيهن من
حيض خمسة عشر وهو اكثر وقد روي في الحديث المشهور تقعد
احديكن شطو عنهما لاتصلي وعند ابي حنيفة عشرة ايام واقل
الطهر خمسة عشر وفاقوا طهر خلاف ذلك اعتمدوا القول
على الوجه وقيل لا وقيل ان خالف الجحج لا تحث الا اولى او في
وهنا مسائل الاولى مارات الحامل على ذو اربعة حيض ووقته اربعة ايام
وواقعة قدما لا بدليل فراغ الرحم قلنا لا ينافي الجحج فلا ينافي
وذلك مبني على الغالب البائنة الصفرة والكدرة في ايام الامكان
حيض كما في ايام العادة ومنه لقول ام عطية كنا لا نعقد بالصفرة
والكدرة بعد الغسل وعورض بقول عائشة وقولها اولى وكل
ان رات بعد العادة لظحة قوية فيحيض لطلان العادة والا فلا
ومرر بالمبتدأة كايام العادة او كما ورارها فيد خلاق المائنة
لوتقط الدم وانقطع على الحجة عشر والنقاء المحلل حيض ايضا كالقتر

بشطان تكون الدايوما وليلة ليثت لاجلته فيحدي وقيل كل
دفعه وقيل بالنقاء وقيل ان الدماء تلتق فان الحقيقة لا تغير
ونوقض بالدم الناقص **فرع** لומר المبتدأة بالعادة مهما
انقطع بخلاف الدور الثاني وقيل لומר انما فان عاذه طهر البطلان
اذ العادة لا تؤثر في ترك العادة قلنا لا فان ما اتمت الحيض
او جبه ترك العادة وقيل اذا تكلمت القطة تدخ العادة وضعت
يتى **الفصل الثاني** في احكامه يحرم به الى الغسل بالمحرم بالجناية
والعنوز في المسجد لحوف القلوث وان ايت اذ زنا يلبس و
الاستمتاع بما في السر والوكبة لقول ام سلمة قال من ما يقال
الرجل من امراته الا تحت الارار وقيل الجاع وحده لقول عليه
افعلوا كل شئ سوى الجماع وعورض بما سال عاذه عما يحل من الجماع
قلا عليه ما فوق الارار والمجهر راج وقال ابو حنيفة ان القطة
لا كثر جاز الوطئ قبل الغسل للتيقن لنا قوله تعالى فاذا تطهروا
فان فعل تصدق بدنيا رندبا وبنيصة آخر الحديث والصلوم
الى الطهر وحبب تضاو لقول عائشة كنا نحيض عند رسول الله
فيامرنا بقضاء الصوم ولا يامرنا بقضاء الصلوة **الباب الثاني**
في الاستحاضة المستحاضة كالطاهرة الا انها سواها لكل فريضه
وقتها وتبارك ليقيل الحديث وقيل كالحائض والفرق بين وتنجس
وتستغفر وتجدد وان لم يظهر الدم نجاسته الباطن ولوز الصفة
بعد الغرض ان تنقل **فرع** لو انقطع بعد الوضوء وتوقت العورة
قبل الصلوة او فيها صلت فان دام قضا والا استأنفت ولو في الصلوة

اي ان لم يذهب العواشيب الوضوء

في هذا الموضع

الطوبى لاله
صلى الله عليه
وآله وسلم

الطوبى لاله
صلى الله عليه
وآله وسلم

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب من التوضيؤ في الصلاة
والوجه الثالث في بيان ما يجب من التوضيؤ في الصلاة
والوجه الرابع في بيان ما يجب من التوضيؤ في الصلاة

الأذان تسع عشرة كلمة والتسليم وفي الصبح التثويب لما عمن
إلى محذورة وفيها الأذواج وليكن المؤذن مسلماً عاقلاً ذكراً
واستحب عدالة وحسن صوته وكثرة الحديث والكراهة في الحب
والإقامة أشد وليتقرب المؤذنون أن يسمع الوقت والآلة
عليها تفصلوا الإمامة أفضل من التأذين لمواظبة عليه قيل لم يؤذن
لا شيء وتوقف بالشهادة **الباب الثاني في شرائط**
الصلاة وفيه فصلان **أ** في الشرائط وهي ما توقف عليه صحتها
وهي أربعة الأول استقبال القبلة ورخص تركه إذا اشتد
الخوف وتوجه جنوب المقصد في نوافل السفر قياماً و
نشداً الماروي ابن عمر أنه عليه كان يصلي على راحلته أنى
توجهت به دابته وقد شربه موله تحلاً فأيما ثلوا وإن قص
للحاجة وعموم النص وفي القديم أنه كالقصر وأحب بالسبب
هو المشتبه ثلوا التكييف هنا أبو حنيفة لم يوجع للماشي وهنا
مسائل الأولى لو مال عنه ولو لحاج أو نسيان وطال الزمان في
الراه فسدد على الظاهر ليندور الحد والباينة يجب أن يستقبل الماشي
عند الافتتاح والركوع والسجود لا بشأنا والراكب في غير
المركب في الحرم إن تيسر ويؤم فيل أنها كالقيام فلما ليس
لها امتداده وفي قول إن كان متوجهاً عند الافتتاح غير
المقصد استقبل والآلة والاجب في السلام الثالث يجب على الماشي
أن يحترز النجاسة ما أمكن بخلاف الراكب والفرد بين الراكب
لوعزم الإقامة نزل الراكب ووقف الماشي لزوال المؤخر بخلاف

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب من التوضيؤ في الصلاة
والوجه الثالث في بيان ما يجب من التوضيؤ في الصلاة
والوجه الرابع في بيان ما يجب من التوضيؤ في الصلاة

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب من التوضيؤ في الصلاة
والوجه الثالث في بيان ما يجب من التوضيؤ في الصلاة
والوجه الرابع في بيان ما يجب من التوضيؤ في الصلاة

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب من التوضيؤ في الصلاة
والوجه الثالث في بيان ما يجب من التوضيؤ في الصلاة
والوجه الرابع في بيان ما يجب من التوضيؤ في الصلاة

٢١

مالوترة ولوقفت الحاجة امتا القبلة فهي المرتفع من بنا الكعبة قدر
موجزة الرجل للداخل ولا يكتفى عز خشبه في سطحها على الظاهر
ولذلك نهى عن الصلوة عليه وقال أبو حنيفة يتوجه هوأها كالحاج
قلنا الخرف فرق بينهما وعينها أو هوأها كالحاج القرب لظاهر
الآية وجهتها للبعيد للتجذر وفي أبو حنيفة بالجهة مطلقاً
وقيل لو خرج بعض القرب عن جدارها جاز لأنه يستقبل قلنا
بما زامسلة حب التوجه يقينا فليستو المكي محرابه معاينة أو
استدلاله والمدني محراب رسول الله عليه مطلقاً وغيرهما
محراب الميمنية جهته ثم اعتاد على قول عبد الله بن بكير ما اجتهد
لكل فرض على الظاهر تقليد **فروع** **أ** لو تحتمل المحنة أو
ضاق عليه الوقت قلده وقضى لا يدرى وقيل لا كالأعمى وفي قول
يصلى كيف اتقى لأنه ناظر ويقضي قلنا اقتفاً سنداً أولى
من يعلم الأدلة قلده ولم يقض لأن اجاب العلم خرج وقيل
بالأركان والحوادث أن الاحتياج إليها عام دام **ب** لو تغيرت
بعضها عمل به ولم يقض كالوقت وقيل يقضي الحية لمن نسي صلوة
قلنا مهميات بالما مؤرخلاف ثمه فلو تغير فيها نسدت ولو
يقض الخطأ يغتسل أعاد على الظاهر وكذا المقلد إذا اتبعه مقلده
لايجاد الصورة على الظاهر والتحول في سجد قدام من قبله إلى
الأخرى في المقلد قلده الأعم وعند التساوي يتخير واجتاز
الأعم كغير الاجتهاد على الظاهر وكذا المقلد إذا اتبعه مقلده
الناس طهارة الحدث فلو سبق فيها بطلت لزوال شرطها ويند

يمكن أن يحمل لفظه
على بعض محض
وعلى بعض

أي بلقاء من ونياسد
أي بلقاء من ونياسد
أي بلقاء من ونياسد

أي بلقاء من ونياسد
أي بلقاء من ونياسد
أي بلقاء من ونياسد

أي بلقاء من ونياسد
أي بلقاء من ونياسد
أي بلقاء من ونياسد

أي بلقاء من ونياسد
أي بلقاء من ونياسد
أي بلقاء من ونياسد

أي بلقاء من ونياسد
أي بلقاء من ونياسد
أي بلقاء من ونياسد

في كل ما طهره
في كل ما طهره
في كل ما طهره

القديم وذهب الى حيفه انه روى مرسلان قاء او رغب او
أطوى صلواته فليست بصلواته على صلواته ما لم يكلم
وجوب الخلاف فيما طهره بلا تقصير ولم يكن دفعه جارا كان
عقبت طهارة الرأس والحمار ليجد فان تسربت على القرب
أو كسبت الرخ عورتها فوجدت لا لم تطل وان انقضت طهارة
فسدت وفاقا ونسب تحرق الخف الى قصيره ورد بان التمهيد
لا يفتاد **المال** طهارة الخبث في بطنه الاول البدن فلو جبر
عظمه او خا ط جوجه نجس فان لم يتدبره أو استتر لم يضره اذ
ستطرح نجاسته كما لو شرب الخمر وغسل فاه وكذا ان
خاف الهلاك والنقص انه يضره ان ترك صلوة يهدر وهذا
يفضي الى فساد صلوات قلنا نجاسته تغني بالاعذار وهذا
اعظم ثم قال لو مات لم يضره لا يمت كذا يريد ان المقصود
هو الصلوة وقد سقطت ونسب نجاسته الميت وقد كان
البنى عليه الواصلة ووجه بان الشفاعة لا ادنى وقد جرد
النظر اليه ومثله او غيره وهو نجس والوضوء ليس او
تعرض للثمة الثاني والملبوس وفيه مسائل الاولى لو نجس
اجذكيه واثم فاجتهد وغسل المظنون لم يكف لان اليقين
لا يرفع الاعتناء وقيس بالتوئين قلنا لم يتيقن نجاسته
الثانية لو لم يلق طرف عما نجاسته فسدت في صلواته وان لم
يتحرك بحركته لانه ينسب اليه ليسا خلاف مقبوضه اذ لم
يتحرك بحركته على الاظهر لانه لا ينسب اليه لانه لا يملكه

في كل ما طهره
في كل ما طهره
في كل ما طهره

في كل ما طهره
في كل ما طهره
في كل ما طهره

في كل ما طهره
في كل ما طهره
في كل ما طهره

طرف جبل طرفه الآخر نجس جاز كالصلوة وكذا لو تعلق بساجور
كليب او حمار عليه نجاسته على الوجه للتوسط الثالث المكان
وموئلا نجاسته لا ما يجاذبه ولو صدره في الشجر وما قيل منسوب
اليه منقوض بالاطراف فلو بسط منجفا على نجس ولم يمتنع
النجاسته لم يكف خلاف البسط على الجريد اذ العبرة ههنا بالخالف
وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلوة في بطن الوادي والحمام وظهور الكعبة واعطان
وقارعة الطريق وبطن الوادي والحمام وظهور الكعبة واعطان
الابل واحلف في المشج بناء على ان السبب خوف الرشاش او
انه يفت الشيطان **قاعد** النجاسات المختفئة اربع الاولى
ما بقي بعد الاستنجاء فلو عمل مستحدا لم يجز على الاظهر اذ لا حاجة
لخلاف الظن فانه لا يبالا بما على منعه لان السلف لم ينجسوا
قليل ما غاص فيه وما في بطنه لا يحكم بنجاسته خلاف النجاسة المذرة
والخفود المشتمل باطن حياته على الاظهر لان الحيوة لها تأثير
في دفع النجاسة النجاسة ما يتخذ الاختراع عنه كطين الشارع
وان يبق نجاسته الثالثة قليل دم البرغوث والقمل والبعوض
فان تردد في قلته فالاصل فيه الجفوة والاحتياط لا يخفى الواسع
دم البثور والحجوة وان عصف فان ابن عمر ذلك بكرة ولم يغسل و
صلى ولم يترك عليه فان وصل اليه من غير فلا على الاظهر ليس التحذر
وكذا الطحاث الداميل وما من القروح للندور ثم ان دامت تكون
كدم الاستحاضة مسطحة الجمل والنيسان ليس بعذر على الجديد
كما في طهارة الحديث ولانه روى انه عليه قال تجاد الصلوة من

في كل ما طهره
في كل ما طهره
في كل ما طهره

في كل ما طهره
في كل ما طهره
في كل ما طهره

في كل ما طهره
في كل ما طهره
في كل ما طهره

لا تؤثر ان كثرت لانه عليه قراء الفاتحة وعددها سبع آيات وكذا
 مطالعة المصحف وقلب ورقه احيانا وقرق ابو حنيفة في الحيا
 وغيره **مسألة** سن دفع المار وجزم المروان نصه علامة
 اوبسط مصلي والمار ممتوسا لقوله عليه اذ امر المارين بـ
 اجدهم فليدفعه فان ادى فليدفعه فان ادى فليدفعه فان ادى
 فليقتله فانه شيطان واقصر في التقدم على الخط الثالث الاكل
 ولو لم يصح شكره لانه اغراض **الباب الثالث في افعالها**
 وهي ثلثة اقسام **آ** الاركان وهي ما توقفت وجودها وتصورها
 عليه وهي ثلثة عشر الاول نية فعلها للنفل بالتحسين في الوقت
 والفرق فيه فان المطلق محمول على الاول ميل الظهر اغلب
 في الفرض قلنا ممنوع وان سلم فنقص بالوقوف وفيها ميل
 الاولى لو نوى اداء فرض الظهر لم يكف على الاظهر ان الظهر
 للوقت وفرضه لا يتعين ان يكون صلوة خصوصا المكتوبة
 وكذا فرض الوقت قيل في المباشرة قلنا المقصود خطورة
 النية لو نوى الفرض بما فيه او عرض كان قلب فرض ظهر
 عمرا انقضاء فلا بد ان الشيء لا يتبدل غير منافي فيل لم يتعد
 ما نوى فكيف غيره قلنا لا نسلم انه لم يفوه قيل المطلق لنفسه
 قبيح قلنا ممنوع **السنة** لو طق بقاء الوقت فنوى الاداء
 مع قضاء وبالعكس فالمقصود هو التوجه الى معين ولو نوى
 في الوقت وبعد لا تؤثر فيه النية الرابعة لاجب الاضافة
 الى الله تعالى اذ العبادة لا تنح الا له وقيل تجب حقيقة الاخلاص

في وقت الفرض
 في وقت الفرض
 في وقت الفرض

الخامسة لو شك في النية واتى بركن فليكن تمام الركوع فسدت ولا
 فان قصر الزمان فلا وان طال فوجها ان كان في الشكوت الطويل اما وقها
 فيمن يكبر ولا يخلو الفعل عنها قال ابو حنيفة لو تعد منه لا فصل
 طويل جاز كالصوم قلنا ذلك للتخدر وان الدخول فيه ليس باختيار
 ولذلك لا تؤثر فيه نية الخروج بخلاف الصلوة فانها تنسد بنية الخروج
 والتردد فيه وتقليقه على الاظهر لانه تردد ايضا الثاني التكبير
 الله اكبر ولا يبرج الا العاجز خلافا لابي حنيفة لقوله عليه لا يتقبل
 الله صلوة احدكم حتى يضع يده على الطهور مواضع ثم يستقبل القبلة ويقول
 الله اكبر وفيه مسائل الاولى لو زاد ما لم يغير المحني مثل الله اكبر
 جاز وكذا الله الجليل الاكبر على الاظهر لبقاء الاسم والمحني الثانية
 لا يجزى الا كبر الله لتغير النسبة بخلاف عليك السلام وقيل فيها قولان
 بالنقل بناء على ان الترتيب شرط ام لا **السنة** تحت تعليمه والسنة
 لا للوضوء لانه عروضة الانتقاض **السنة** القيام في الفرض لقوله
 تعالى قوموا لله فانتبه وقوله عليه صل قائما فان لم تستطع فقاعد
 فان لم تستطع فعلى الجنب الايمن فينصب مقلا ثم يتكلم ثم يجي ولو
 كالراك فانه اقرب الى القيام وي زيد للركوع وقيل **السنة** انه لا يسمي
 قيا وفيه مسائل الاولى من لم يتدبر على الركوع والسجود منه السلام
 يفت لانه مقدر وروى ما تقدم وقال ابو حنيفة المقصود منه
 النزول اليها وقد تحذر وهو ممنوع الثانية ربه ابن عباس فخرج
 بان يصلي مضطجحا فلم يخرج له عايشة رضي الله عنها وابو هريرة
 واحد بهما لك والقياس جواز **السنة** لو خف او ضعف في

تخدر في

اشياها اتي عاقد روقا في الهوى دون النهوض وقام ليترك
او يطعن فيه او يفتك لا يستحق الرابع يجوز النقل قايما وقاعدا
بالقراءة ومضطجعا على وجهه لا يجاوز ورة فكذا اترو فيها
ونوقض عما ان الفرض يجوز اياما ثم اجزا على القلب بخلاف
النفل السراج قراءة الفاتحة لقوله عليه لا تجزئ صلوة لا
تقرأ فيها بفاتحة الكتاب وتحتك ابو حنيفة بقوله لا صلوة
الا بفاتحة الكتاب او غيرها وقال مجزئة قدراته او تزجتها فلنا
راوى الزيادة منطون فيه ويحتمل ان يقدّر لمن لا يحسنها تلو
ولم يوجب على المأموم ونقل المروني في الجمهور ولا فيها زاد على
ركعتين والمالك في الرابع والثاني الخريف لنا قول عبادة والحرثي
افترنا النبي فافتحه الكتاب في كل ركعة استدلال بان ما كان الاخرى
صلى صلوة النبي ولم يقرأ في الاخيرتين فلنا المراد السورة والاول
راجع من وجوه ثم هنا مسائل الاولى نقل البخاري انه عليه عذ
بسم الله الرحمن الرحيم اية منها والاصح انه من ساير السور ايضا
والا لم نكتب كامين وقال ابن عباس من ترك بسم الله فقد
ترك مائة وثلاث عشرة آية وقال امي من النمل فقط وذكره في اول
السور للتبرك ولذلك ليس بها ولا يذكرها مالك الثانية تجزئ مجازة
جذوها وتشديداتها والتوسيع مراعاة للاعجاز حتى لو جهل
النصف الاول ياتي ببدله ثم يقرأ الباقي وكذا المواالاة
ولا تشطط بتكرار لفظ وسكون يسير ورجح في التامين و
الدعاء لقراءة الامام والفتح عليه لانها متعلقة بالصلوة غير متفرقة

فيل
لنا مشغول

في عدم جواز القراءة
في الركعة الواحدة
بالله المحبوب

في عدم جواز القراءة
في الركعة الواحدة
بالله المحبوب

الاسم والاداء

بالاعراض الثالث من الحين الفاتحة قد اربح اي متواليته ثم
متفرقة ثم ذكرنا بقدرها خلافا لما لنا قوله عليه ان كان معه شيء
من القرآن فليقرأه وان لم يكن فليستم وليكتب ولا يقرأ استفتح يدنا
كفى وان قصد الاستفصاح فلا وكذا ان اطلق للقرينة على ظهور
النبي لو تعلم الفاتحة قبل البدل استأنفت ولا فلا كالمستمع الثالث المتفرقة
في التعلم صلى للوقت وقضى الخامس الركوع بان ينجي حيث قال
راجناه وركبتيه بالبطانية خلافا لما لنا قوله عليه انك حتى تطمين
راكنا ارفع حتى تعتدل قايما بلا صارف السادس الاعتدال
ولم يوجب ابو حنيفة ولا الرافعي اقبالا والاعتماد لعدم و
جوب الذكر فيه ونوقض بالركوع السابع السجود مرتين بوضوح
شي من الجهة مشغولا تحقيقا للخصوع ولقول جناب من الارث
سكنوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجوهنا فلم يشكنا
غيره قيل لقوله لا تقبل الله صلوة احدكم حتى يركن جهته بالارض
لا على ما يجرل حركته من محموله مطمينا متنكسا فان تدرج على
الوسادة لقوله عليه اذا امرتكم بشي فانوا منه ما استطعتم قيل
هو المقصود وقد فات فلنا ممنوع ولا يجب وضه الا ان ولا
وضه اليدين والرجلين والقدمين الحديث ونقل وجوبه
لقوله عليه امرت ان اسجد على سبعة ارباب واجب بانه خاص
به او تدب توفيقا اليامن الجلوس بينهما مطمينا بلا صارف
السابع والعاشر والحادي عشر القنوه للشهد اجزا والشهد
فيه لقوله عليه قولوا الحيات لله واقلمه المكلف في الروايات و

فدوع

ادعاء الاستفصاح
وجهه وعلى الاخر

التكسب سبب

ابو حنيفة

من الشافعي

ابو حنيفة

الشهد

يُتَرَكُ الْعَاجِزُ أَنْ يُحْمَلَ الْمُقْصُودُ مِنْهُ الْمَعْنَى كَالْتَكْلِيلِ لَا غَيْرَ وَالصَّلَاةُ
 عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَقْبَلُ إِلَّا الصَّلَاةُ أَجْمَعُ إِلَّا بَطْشُ رُؤُوسِهِ
 بِالصَّلَاةِ عَلَى وَلَمْ يُوْجِهْهَا إِلَّا مَا مَانَ الشَّيْءُ عِشْرَ التَّسْلِيمِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
 سَلَامُ الصَّلَاةُ الطَّهْوَرُ وَحَرَمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَجْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ وَرَأَى
 أَبُو حَنِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ إِذَا دُفِعَ رَأْسُهُ مِنْ أَجْرِ السَّجْدَةِ وَقَدْ خَدَعَتْ
 قَبْلَ ذَلِكَ فَقَدْ خَدَعَتْ صَلَاتَهُ فَلَمَّا مَطُوعٌ فِيهِ الْعَالِيَةُ عِشْرَ التَّسْلِيمِ
 فَلَوْ سَبَّحَ طَرَحَ غَيْرَ الْمَنْطُومِ فَلَوْ تَدَكَّرَ تَرْتِلَ سَجْدَةً قَائِمًا فَإِنْ جَلَسَ
 وَلَوْ لَا سَجْدَةَ رَاحِ سَجْدَةٍ وَالْأَقْدَمِيلُ الْمُقْصُودُ الْفَضْلُ فَلَمَّا
 أَنْ سَلَّمَ فِيهِ وَأَيْضًا مَا فَعَلَ مَعْنَى كَانَهُ لَافْضَلُ وَلَوْ تَدَكَّرَ بَعْدَ الشَّهَادَةِ
 وَعَلِمَ أَنَّهُ مِنَ الْإِجْبَرِ لَمْ يَجِبْهُ وَتَعَدَّ الشَّهَادَةَ وَأَنْ يَجْهَلَ أَخَذَ بِالشَّوْهِدِ
 فَيَعِدُّ رُكْعَةً وَرُكْعَتَيْنِ لِسَجْدَتَيْنِ وَثَلَاثَ وَثَلَاثَ لِسَجْدَةٍ لَازِمَةٍ وَثَلَاثَ لِسَجْدَةٍ
 لِحُجْنٍ وَسِتٍّ وَبَعْدَ سَجْدَةٍ لِسَجْدَةٍ وَالْمَثْلُوكُ كَالْمَحْدُومِ لَابْعَدَ
 الشَّيْءِ الْأَبْعَاضُ وَمِنْ السَّنَنِ الَّتِي لَهَا نَظِيرٌ مِنَ الْفَرَائِضِ وَمِنْ
 الشَّهَادَةِ الْأَوَّلِ وَالْقَعْقُوعُ لَهُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ عِبَادَةٌ وَعَلَى الْآلِ
 فِي الثَّانِي وَفِي الْأَوَّلِ خِلَافٌ وَالتَّقْوَى فِي الصَّبْرِ لِمَا رَوَى النَّسَائِيُّ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ يُقْبَلُ فِي الصَّبْرِ حَتَّى يَفَارِقَ الدُّنْيَا وَيُرْصَفَ رِضَا
 الْآخِرِ الثَّلَاثُ أَطْيَافٌ وَمِنْ أَعْدَائِهِمَا وَمِنْ رُفَقَائِهِمَا
 لِيَجْازِيَ بِهَا خَشْيَةَ الْأَذْنِ مِنْ تَكْبِيرَةِ الْإِجْرَامِ وَالذُّكُوعِ وَمِنْ
 الْأَعْدَالِ وَفِي الْمَعْنَى عَالُوعُ الْيُسْرِ بِحَتِّ الصَّدْرِ فِي الْقِيَامِ
 وَالنَّظَرِ إِلَى مَوْضِعِ سَجْدَةٍ وَدَعَاءُ الْإِسْتِغَاثَةِ فِي الْأَوَّلِ وَالْقَعْقُوعِ
 سَفَرٌ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ عَلَى الظَّاهِرِ وَالنَّامِينَ جِهًا وَيُؤْتَمِنُ الْمَاوِمُ مِنْ الْأَمَامِ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

وقرأ السورة في الركعتين الأولىين ونصني المأموم اليها ان سمع
كالقوت والجهر فيها لئلا والاسرار النهارا والمكبر للماستار
لا للاعتدال فيقول عند الترفع سمع الله من حمده والاعتدال
ربنا لك الحمد ومد الظهر والحنق ووضع الكفين على الركبتين
ونصبتها والخفية للرجل في الركوع والسجود ووضع القدم
والركبة ثم اليد جده والمنك مشورة مضمومة مكشوفة ثم الجبهة
والأنف فيه والذكر المأثور وجلسة الاستراحة فيها وضع
اليدين كالحاجين اذا اراد القيام والتورك في جلسة الشاهد
الاخير ان لم يستجد للهو والافتراش بغيرها حتى يدل القيام
على الاظهر وكره الاقفا ووضع اليد قرب الركبة مشورة
منفرجة وعقد اليمنى في التشهد عقد ثلثة وغن عن على الاظهر
ورفع اليمنى في الاستسلا تحريك السلام على الحاضرين والرد
على المأموم ونية الخدوع معه **السادس**
في السجدة وهي ثلثة الاولى لمحقق بالصلوة وهي سجدة السهو
تسجدة التركل الابحاض وقيل ما يشبهه مبطل ولم يبطل و
هو ثلثة الاول سهو مبطل عمدة لا هو كزيادة ركن فلي و
الغفوة الى التشهد بقا قرب من القيام او انقلب وطن
جوازته وحوز للمأموم متابعه الامام على الاظهر لانها ايضا
واجبة في الجملة وجلويس طويلا قبل السجود والقيام الى الخامسة

وقراءة السورة في الركعتين الأولىين ويفني المأموم اليها ان سمع
كالقوت والجهنم فيها ليللا والاسرار انهارا والكبير للامتنان
لا للاعتدال فيقول عند الرفع سمع الله من حمد والاعتدال
ربنا لك الحمد وظهور الخلق ووضع اليقين على الركعتين
ونصبتها والحقبة للرجل في الركوع والسجود ووضع القدم
والركبة ثم اليد جده والمنك منشورة مضومة مشوفة الجبهة
والانف فيه والذكر المأثور وجلسة الاستراحة فيها ووض
اليد كالحاجن اذا اراد القيام والتورك في جلسة التشهد
الاخير ان لم يستجد للشهو والافتراش في غيرها حتى يدل القيام
على الاظهر وكره الارتفاع ووضع اليد قرب الركبة منشورة
منفرجة وعقد اليمنى في التشهد عقد ثلثة وغن على الاظهر
ورفع اليمنى في الاشارة لتحريك السلام على الحاضرين والرد
على المأموم ونية الخروج معه **السادس**
في السجدة وهي ثلثة الاولى لمحقق بالقلوة وهي سجدة الشهو
تسجدة التركل الابحاض وقيل ما يشبهه مبطل ولم يبطل و
هو ثلثة الاولى شهو مبطل عمدة لا موكزة زيادة ركن فخلى و
اوله العفو الى التشهد بقا قرب من القيام او انقلب وظن
جوازته وبحوز للمأموم متابعه الامام على الاظهر لانها ايضا
واجبة في الجملة وجلويس طويل يقبل السجود والقيام الى الخامسة
اي طملا

خارج الصلوة وكيفية ما ذكرنا في سجدة الملاءة الماء
 الحامض صلوة الجماعة وفيه فصول **الاول** في فضليها
 ظاهر قوله عليه ما من بركة في قرية لا تقوم فيهم الجماعة الا استجود
 على الشيطان **العلامة** كفاية والمشهور انها سنة مؤكدة
 وعليه الامامان لانها تصدق بها دليل قوله عليه صلوة
 الجماعة تفصل على صلوة الفرد تسعة وعشرين درجة
فصل في اذكار واجبة بانها فرضت للشعائر لا اله الا الله
 للرجال والنساء لقوله عليه يقرن اما من وشكهن ويقال
 لكل ان تركوا الا انهم تركوا الفرض او اهانوا السنة وفيه مسائل
الاول في اذكاره فضلها بان يكبر قبل سلام الامام لحصول الاجتماع
 قيل وقبل ان يرفع من الركوع الاخير لان ما بعده طغي ومنع بانها لو لم
 قلنا حاشا من يجوز الا بعد الثانية اذ كان الترخيم بغيره
 بان يحضرها ويتابع افضل لاحاديث وردت فيها وكذا
 في الجمع الكثرة لان يكون امامه مستدعا او يعطل سجدة
 في جواربه الثالثة نداء الامام الى التختيف والاقام فلو
 رضوا بالطويل طول ولو احس بداخل في الركوع او
 الشهد الاخير وانظر بلاطون وتميز على الاصح الراجح
 سن المنفرد ان تعيد جماعة حيازة لفضلها ويكون
 نداء على الجديد لجواز تركه ولقوله عليه اذا صليتم ثم اتيت
 لسورة الفاتحة **الاول**

من تركها في صلاة الجماعة
 ان يكون في صلاة الجماعة او
 في صلاة الفجر او في صلاة العشاء

سجدة جماعة فضلياً معهم فانها لهما نافذة قد عرفت ويؤتى
 الفرض نظراً الى الصلوة من حيث هي كالفرد الخامس **الخص**
 تركها لغير ذلك المرض والتمريض والحرج والبرد والجوع و
 العطش والجفن والجزي والخوف من ظالم او غريم
 وهو مقصور او في عقوبة يرجو عفو ومطو وريح عاصف
بالبيل الفصل الثاني في صفة الامة لا يجوز ان يقيد لمن لا
 تعينه صلوة عن القضاء ولو على رايه كالحجتي الامس والمستعمل
 للامانة المشبهة بانائه على الاصح لا على راي الامام والقاري بالامانة
 من لا يجنس الفاتحة او حرقا منها والرجل والحجتي بالمرأة
والخشي فروع **الاول** يجوز اداء المتوضي بالمسافر
 المتيمم والغاسل بالماء والقيح بالبيضا غير المتجبر
 لصحة صلواته الثاني لو اشبهه خشن او ان احدهما نجس على
 فحسب فاستعمل كل واحد واحد وام في صلوة بعيد كل ما
 كان مأموراً به آخر الحق الصلوة مع النجاسة عند الثالث
 لو بان جلد الامام او زندقته او كونه اتيام لغيره علمه
 كبر للصحة فكبر واجدة فتد لرجائه فاومي اليهم كما انتم ثم
 دخل المحو واعتسل وخرج واتم بهم الصلوة والسبب حفا
 ذلك بخلاف لو انه حتى او امرأة او يهودي مسك له **الاول**
 ان يقدم الا فقه ثم الاقدام ثم الاورخ وانما قال عليه يؤمكم اقدم
 لان العبد اولى لان الامة الناس كلهم

على ان العبد اولى
 ان يكون في صلاة الجماعة او
 في صلاة الفجر او في صلاة العشاء

ووجهه فان امكن الشك
 الصلوة اسوة وان كان
 به الوقت لا بأس به

لانها مأمورة بالفضا
 لانها مأمورة بالفضا
 لانها مأمورة بالفضا

لانها مأمورة بالفضا
 لانها مأمورة بالفضا
 لانها مأمورة بالفضا

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

فان لم يكن فاعلمكم بالسنة فان لم يكن فاقدمكم سنة لانه كان
اقدم اعلمكم ثم السبب ثم حسن الصوت ثم تطيب الثوب
والمسح بالرجل لوالي ثم الامام الواجب ثم المالك لا على المستاجر
ثم السائل لا على سيد **الفصل الثالث** في شرائط القدوة
ومى سنة الاول ان لا يتقدم على الامام في الوقوف على الجديده لانه انما
من التقدم بالافعال وقاسه مالك على وقوف الواحد على سياره
والنوق انه موقوف المأمومين والاجبة الخلف والاعتبار
بالحق **فروع** الاول لا تسند صلوة الامام بتقدم المأموم
ولو امرأة وعنده الى حينه تفسد صلوة رجل ساوته
او تقدمت امرأة في الاقتداء بالنساء ان امرأة جميلة اقتدت بالنبي
فتقدمها قوم وتاخرها آخرون فنزلت فيهم ولقد علمنا المتقدم
نكلم الله ولم يؤمر وبالاعادة الثاني المصلون حول الكعبة لو كان
المأموم اقرب في غير جهة الامام لم يضطر على النص لحد تقدم
محسوس الثالث المستحب ان يقف رجل عن يمينه واثان
خلفه ثم الصبيان ثم الحناني ثم النساء وكذا لانفراد فان لم يجد
سعة فالصبيح انه تحرم فحجر واحد او يساعده المجدور لقوله عليه
ايها المنفرد خلف الصف اتطع بالصف او جدت الى
نفسك واجدا فطعت معه الثاني ان يجتمع معه في المكان لظهور
الشعار وتطلمر النفوس فيصح في المسجد مطلقا روى ان

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

ابا مودة كان يصلي على ظهر المسجد يطو له الامام فيه وشتر طفي
غيره علم ما يمنع الطير والماشية وقيل كلبها اذ لم يحضر
الاتصال من وجه قلنا جات المنزلة خلف ولا يضطر جيلولة
الشارع والنهر العظيم على الاصح كما لو كان في سفينتين القرب
غرفا بان لا يذره كايمن السفينتين والصفين على ثلث مائة ذراع
ان التحم الموضع وثلاثة ان اختلف فان كانت متباعدة فبالاتصال
المتاكيف بحيث لا يسبح واقفا ومجاذا لا لاسفل الخالي **فروع**
المسجد من غير كالتصنيف وقيل اعتبار القرب من اجزى
فيه ورد بانه غير محتبر فيه الثالث نية القدوة ولو في اثنائها
على الاصح لانه عليه استخلف ابا بكر في مرضه فاجتمع بهم ثم خرج
وجلس على سيار الى بكر فباخروا ثم عليه به وبهم ومنع لقصته
مجاد ومي محموله على الاولوية والاحبة نية الامامة له عليه
كان يصلي منفردا فجاء انس اقتدى به ثم آخرون حتى صاروا
رططانهم لا ينال ثوابها واوجب ابو حنيفة على امام النساء
فروع الاول لو تابع غير بلايته بطلت على الاظهر للفرود
واشتال العلب الثاني لاجبة تصين الامام فلو عين واخطا ف
بطلان صلواته بخلاف الامام والصدق دقيق لان المطلق
اما ان يفسد بفساد قيده او لا واياما كان يلزم استهوا
الصورتين الثالث يجوز قطع القدوة خلاها على اصح الاقوال

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

لا تأخرها قبل تلاوتها بالشروع الداعي توافق نظم القائلين لتباني
 المتابعة فلا يتقدم في الظهور بالسكوف وقيل بواعي كل نظم
 فينبهه أو ينظر عند المخالفة ولا بأس باختلاف الكيفية كالنصية
 والنية لأن معاذاً كان يصلي خلف الرسول ثم عيده اماماً
 ومنه ما لا مطلقاً وأوجب فيه الفرض بالنقل والنية كالنص
 والظهور ثم بعد سلامه ويفارق عند قيامه أو عند ظهر
 قاعداً وتفتت إن أمكن والآصاف رقة أو يدعه وبالجلس
 يوافق ويفارق للشهد الأخير الخامس المتابعة فلو خلف
 أو تقدم بفعلين عمداً بطلت صلواته لكثرة المخالفة ولا تقصر المسأوة
 فماعد الحريم والخلف والتقدم بفعل على الأصح لمعوله لا يتأخر
 بالركوع والتجود كما استقيم به إذا ركعت تدرك في إذا ركعت
مكدر لو ركع الإمام وهو في الفاحية لا شغاله بالاستسقاء
 أو سرعة الإمام أو تأخره لنسيان أو شك فعلى الأصح ^{فيها} ^{بها}
 ويسعى ليحققه فلم يخلف بثلثه إذا كان طويلاً ولا يتأخر
 ويتدارك الركعة كما لو تدارك ركعة دارك بخلاف المسبوق
 إذا لم يشغل بالنسيان فإن الإمام قد يتحمل عنه الكل فالبعض
 أولى وإن اشغل قراء بقدره لتقصير السادس الموافقة
 بأن لا يشغل قبل توكيد كالشهد الأول نعم يجلس للاستراحة
خاتمة المسبوق تدرك الركعة بأدراك الركوع بقياساً

فيما

وكثير للعقد للهوى أو للعقد وجوه فلو وجد للهوى أو لها
 لم يعقد كما لو اجزم بفرض ونفل وكذا إن أطلق على الأصح
 للتعارض ولو أدرك السجود لم يكبر للهوى فلو فات منه
 شيء قام إليه بعد سلامه يكبر إن نفعه الجلوس وهو آخر
^{والتجود} صلواته فيعيد القنوت وسجود السهو ويقعد في القايين إن

ركعة

السادس

في صلوة السفر وفيه فصلان الأول في القصر والنظر في مؤخر الأول
 السبب وهو كل سفر طويل مباح ومعنى بالسفر الخروج عن
 المسقطين بحزم مقصد معلوم كخروج البلدي عن السور
 والقرآن المتصلة به والقروى عن البساتين والمذايع
 المحوطة والبدوى عن الحيلة والهايم لا يتركض أصلاً وبالطول
 مروجتين ستة عشر فرسخاً بالهاشيء بها بالقوله عليه يا أهل
 مكة لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة برد من مكة وعندكم
 ثلاث مراحل وبالمباح أن لا يكون الخرض منه محصية لأن
 لا يحصى فيه وسئل به مسائل ^{أولى} الأولى ينقطع السفر بالعود
 إلى مبداء سفره والحزم على الإقامة أربعة أيام لأنه عليه من
 المهاجرين عن الإقامة مكة وجوز المقام ثلثة أيام غير
 يومي الدخول والخروج لأنه دخل بعد صبح الأجد وخرج بعد
 صبح خميس وخمسة عشر كما عند أبي حنيفة أو أمير لا ينجز

إلى الدخول والخروج

دونها فان توقع ساعة فساعة جاز الى ثمانية عشر مائة
تخصه عليه في حرج هو اذن وصل به القبال خاصة فلنا
القصر للسفر فاستوى فيه القبال وغيره وجوز في الاكثر
لما روي انه قصر عشرين في تنوكل ولانه عليه لوم تنجز لئلا
عليه فلنا الحتم انه عد الطرفين والاقام اصل لا يطرح الا
ثبت ويتغير القصد فيبتدأ السفر من حيث ينهض
كالجاص اذا تاب فرج لو نسي شيئا فحاذ لا خذه الى وطنه
لم يقصر على الاظهر وان عاد الى غيره قصر على الاظهر لانه عربي
فيه الثانية لو عدل عن الطريق القصير لمجرد القصر لم يخصص
كالهيام وان كان له غرض آخر جاز الثالثة اذا كان السفر على غير
مد اجل فالفضل القصر لمواظبة عليه عليه بخلاف القصر
على الجديد لبقاء التبع واوحى ابو حنيفة القصر لقول
عائشة رضي الله عنها فرضت الصلوة في السفر والحضر كحقتان
فأقرت صلوة السفر وزيدت في صلوة الحضر فلنا ليس فيه
تصريح على المنع من الزيادة وقد روي انه عليه قصر واتم
في السفر الثاني المجل وهو الفرائض الرباعية لعدم التقلية
غيرها اذا كانت مودة او فائتة سفر قضيف فيه وان اقام
عندما وعلى القدم اذا الاصل التمسك ولنا نعم ولكن كيف
يتخصص وقد زال السبب ونقل المنع لاتساع القضاء فلنا
وهو السفر

غير مطرد والميسارة والبراءة مقصودان فرج نقص على ان
المسافر آخر الوقت لم يخصص والمجايع فيم نقص لان ما خلا
كل زمان الا مكان لخلاف زمان الاقامة وقيل فيها فلو ان بناء
على ان الوجوه مستمرة باول الوقت وآخره الثالثة شرطه
وهو ثلثة الاول ان لا يتم لانه سئل ابن عباس عنه فقال بطل
السنة ولا تنفع التوهم الكاذب وكذا مشكول السفر اليه
فانها خفية والغالب القصر فرج لو اقدمتم ولو في جمعة
ففسدت بعد ثلثة لانه القزعة بالسفر وكذا لو بان جدته امام
فان ظن قصره فبان جدته ثم اقامته فله القصر اذا لا قدوة
يقيم اصلا ولو رجع المسافر فاستخلف مقما لم يمت الا تمام
كما لو نواه في الاثنا الثاني نية القصر جزءا مستمرا فلو شك
فيها او قام الاقام الى الثالثة سهوا ووطن اتماما لزمه لانه
الاصل فرج لو قام القاصد عمدا بطلت وان سها سجد
فان اراد الاقام عاد ثم نهض الثالث دوام السفر فلو نوى
الاقامة او بلغت السنية دارها خلال الصلوة وجب تمام
الفصل الثاني في الحج رخص من العصرين والحشائين
في السفر الطويل لما روي محاذ انه عليه حج في تنوكل وللمسك
بعده ومردف له على الاصح تقديمه وتأخير اوله لمطر قدما
اذ لا يؤمن القطاعة والشافعي حج النبي وما اراه الا

على الأصح. إلا إذا سمعوا النداء لم أنه عليه ما أمر قطان البوادي
بها ولا المتجول صيفا وشتاء والمحدور المرخص لم ترك الجماعه
للأخبار فروع الأول تجب على الأعمى إذا وجد قايده
عليه لعينه بن مالك ما أجده عندا إذا سمعت النداء
وكذا الزم من إذا قدر على الركوب الثاني لا تجب على من يحضه
رقيق وإن وقعت في نوبته لأنه مملوك الثالث لو سمع من

المسبوق فيل لا يُعتبر له كالقدوة وفوق انما متعلقة
بالخير السامي اذا اقامه فانها لم تنم في غير هذا في عصره
وعصره خلفاءه وتنام في الافضيه والقرى لقول ابن عباس
اول حجة بعد حجة المدينة حجة نجران من البحرين من
قرى عبد القيس وروى ابو حنيفة لاجدة ولا تشوق الا
في مصر جامع ورد باله موقوف فراجع الاقامة فيها اولى
من دخول البلد محافظة للشعار ورعاية للضعفة الثالث

والمداد يدور الا فانه يكون
عمارة لا يتقبل عالها

جوانا و امه



قدوة او تقدم بليلته نذب على السلاح ومحب عند
المحظرة وان كان الثالث فليصلوا كيف ما امكن ركبانا او
مشاة ايما وحقنروا الخامسة وتوا الى الضربات والقياح
ص ص ولا قضا لقوله فان ختم فربا لا اورد ركبانا وقال
ابو حنيفة يؤخر لا يثب عليه اخر يوم المحدث قلنا كان قبل
نزول الآية ولعله ينسب لقوله سئلوا فروع الاول انه
لوطن خوفا وصلى وبان خلافة قضى على الاصح الثاني لو تم
في ثمانية الصلوة فركب جزا لم ين عليه بخلاف ما لو اضطر
او زال ففعل كما لم يرض ونصه محمول على الاول الثالث
الحق بالحق مباح الحرب والفرار من الحق والحق و
السب والخدم للمعسر والسعي للوقوف على الاظهر **باب**
الحرم ليس الجرد على الرجال البالغين الا ليقال او قيل او
حكة او اضطرار او لاقتراض مطلقا وحل المالك من ان لم
تخلب والمطرز والمطروق والمتجس لاجل الميتة وجوز
الاستقباح بالزيت النجس والتسكع بالتشاور الدخا حرج
الباب **السابع** في الصلوات
المسنونة وفيه فصول الاول فاما يسمع فيه الجماعة وهي
الدوات ركعتان قبل الصبح والظهر بعدة وبعد المغرب
والعشاء وزيدت ركعتان قبل الظهر بعدة وادب قبل
الحصر وتقدم المقدمة أدب والوتر أو نور رسول الله صلى
الله عليه وسلم من واحدة الى احدى عشرة ونقل الى عشرة

في ثمانية الصلوة فركب جزا لم ين عليه بخلاف ما لو اضطر او زال ففعل كما لم يرض ونصه محمول على الاول الثالث الحق بالحق مباح الحرب والفرار من الحق والحق والسب والخدم للمعسر والسعي للوقوف على الاظهر

لا يزداد عليه كغيره على الاظهر ويشهد في الأخيرتين او الأخيرة

والفضل افضل لما روى ابن عمر انه عليه كان بفصل بين
الشئ والوتر ووقته بعد فرض العشاء الى الصبح لقوله عليه
ان الله قد امركم بصلوة في خير لكم من حشر النجم الا وهي الوتر
جعل الله لكم فيما بين العشاء الى طلوع الفجر وجوز قبل السنة
على الاظهر والاولى ان يؤخر عن مجده اقتناء كما يتردد
رضي الله عنه فان قدم لم يحد وانما يقام بالجماعة تبعاً للقرآن
ومى عشرون ركعة صلاها عليه جماعة وواظب عليها عمر رضي
ركعتان الى ثلثي عشرة والنواقل المطلقة لاجل صلاتها فلو احرم
بحد فله النقص والزيادة بعد النية **الفصل**
في صلوة العيد من ومى الكذا السنن تواترت بها السنة واجتمعت
عليها الامة وفسر بها قولهم فصل يدبر والجر ووضعا كايين الطلوع
والزوال وقلها ركعتان واكملها ان يكبر قبل القراءة في الاولى
سبعا وفي الثانية خمسا منقلة بقدر رايه يسبح ويهلل بينها فلو قراء
اولا لم يندرك وقراءت وقترت ثم يحط كخطبة الجمعة
وتفتح الاولى بتسعة تكبيرات والثانية تسعة وتسعون الغسل و
يجوز من نصف الليل على الاظهر والتطيط والذين والخروج
الى الصحراء او المشي ذهابا او الرجوع من طريق آخر ولا تخلات
بالضخمة وتحيل لا يضي وان لا يطعم قبل والتكبير اذا غرت
الشمس ويجزى بكتون وعقيب الصلوات من ظهر الفجر الى عصر
ولا تكبرون

على شعره اعمره

صلوة صحيح

الادقاع

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٠٠٠ هـ

ايام آخر التشرى فرضا ونفلا قضاء واداء وكفيل الى الصبح وقيل
 من مخبر النجف وقيل من صبح عرفه واحيا ليلتي العيد لقوله
 عليه من احيا ليلتي العيد لم يمكث قلبه يوم تموت القلوب قاعله
 لو قامت بينة الحلال قبل الزوال نصلي ونطهر ونقضي وقيل باقي
 اليوم اولى لحافظه اليوم والشبوت انما يحصل عند التخييل الشهير
 فالعبرة به على اظهر **الفصل الثالث** في صلوة الخسوف
 استفاض فيها فعله عليه واجمع عليها بعدة واقلة ركعتان
 في كل ركعة قيامان وركوعان وجازت الزيادة عند التماذي
 لو ردد الاخبار فيها وعند ابي حنيفة كركعتي الصبح والاكمل ان
 يقراء البقرة وال عمران والنساء والمائدة وسبح في الركوع
 قدر ما ياتي وبما بين وسبعين وخمسين ثم يثبت تطويل
 السجدة وقيل به عند التماذي ثم يخطب كما للجمعة **فروع**
 الاول المسبوق انما يذكر الركعة بادراك الركوع الاول لانه
 لا اصل لا الثاني اذ الركوع لا يذكر في اخره وقيل بذلك به
 القومة التي قبله فلان المجموع ركعة فلا تجزى الثاني للسورة
 يفتت بالا نجلا والحدوب والخسوف بالانجلاء وطلوع الشمس
 لا الصبح وغروبها لا سلطان له باقي الثالث الجمعة تقدم
 ان خيف فواتها والا فالسجود وتخطب للجمعة وتضمن
 ذكره وكذا الجمعة وتقدم على السجود والعيد مطلقا
الفصل الرابع في الاستسقاء روي انه عليه صلى له صلوة

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٠٠٠ هـ

١٠٠٠

العيد الا انه استغفر بدل الكبير في الخطبة في سنة عند
 الحاجة وتعاد لاحد الاحابة ولا حث ان ياخذ الامام النكاح
 بطوم بلية ايام والقوة ورد المظالم وخرجوا الى صائين
 محشين في بدل الثياب بالمشايخ والصبيان والبهائم
 لقوله عليه لولا صبيان رضى وبهائم رضى ومشايخ رضى
 لصبت عليكم العذاب صبا ولتقتل الذميون ولادعية الما
 فيه وفي مثاله وسائر السنن المدونة اودع جدي قدس
 الله روحه فاصح عنه منها في كتاب الحقيقة فليطلب منه
كتاب الجنايز وفيه فصول الاول
 في راب المختصر قال عليه توبوا قبل ان تموتوا والمرضى
 اولى به فليتب ولحسن الظن لقوله عليه لا يموتن احدكم
 الا وهو حسن الظن بالله ويلقن كلمة الشهادة برقى وتلى
 عليه سورة يس فاذا افاضت نفسه غمض ارقى افا ربه
 عيشه وشدة حقيقه ولكن مفاصلة كيلا يتشوه ولا يتصلب
 وسفر خفيف فان المدة في يسرع اليه الفساد ووضع على
 بطنة ثيلا ليس المصحف كيلا يدنو ثم يادد الى واجباته
 وهي الغسل والكفيل في الصلاة والدفن وانما حب الخسل و
 الصلاة لميت مسلم غير شهيد فالستط الذي لا يظهر عليه
 انز الحيوة يكفن ويدفن وكذا العصور ثم لو مات صاحبه
 صلى عليه فان الصحابة صلوا على يد عبد الرحمن بن عتاب
 القاها طائر ملكه وعرف الخاتم ومن مات في الحمام قبال

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٠٠٠ هـ

الكفار سببه لا يغسل ولا يصلي عليه لأنه علمه ما صلى قتيلا أبداً ولم يغسل
الفصل الثاني في الغسل واقله استيعاب البدن بالغسل
 ولا يجب النية على الاظهر لأنه يتبع للمخسول فالجانب النية على
 غيره بعيد فيصح من الكافر والعاذر للغريق والاكمل ان يغسل
 خلوه في ثوب على لوح من ماء باردم ثم يجلسه ومسح
 بطنه تقويه وبلق خروجه بيساره فيستنجيه ثم اخو يمينه
 ويتعهد استنائه ومنحريم ثم يغسل راسه ولحمته بالسدة
 ويوضيه وتسريح شعره برفق ثم يغسل سبعة الايمن ثم
 الايسر ثلثا ويسعمل السدة او الخطمي في الاولى والكافور
 فيها **فروع** الاول لو حرجت بعد الغسل نجاسة يراها
 ولا يبعد الوضوء على الاظهر الثاني المحرق ليقم ان تكرر
 بالغسل والحرج يغسل وان اسرع اليه البلي فان المصير
 اليه الثالث لا يطهت المحرم لقوله عليه لا تغربوه طيباً
 فانه محسوس يوم القيمة طيباً بخلاف المحتدم على الاظهر فان
 المحرم باق **مسألة** الاولى ان يغسل الرجل الرجل
 الاقرب فالاقرب ثم الزوجة ثم النساء المجازم والمراة
 المراه ثم الزوج ثم السيد **فروع** لو مات رجل ولم يحضر
 غيره احببه او بالعكس يغسل بقص البصر على الاظهر والخش
 يغسله الرجل والمرأة بالعص استصحاباً بالحكم الصبي
 والامة والمستقوله كالا حنيفة لقطع الخلقة على الاظهر
الفصل الثالث في الكفين والحمل بكفن من ماله

على الاظهر

ثم لو حذمت من يمونه حتى الزوج فان حكم الزوجية باق ثم بيت
 المال مما يجوز له لبسة والاوى الاسف من القطن والكتان
 واقله ثوب ولا يسقط باستفاضة وسن للرجل ثلث الفايق
 ويجوز الخمس برضا الورثة فيزاد قميص وعمامة والمراة
 خمس غمار وقميص وازار ولفافتان وللقدم من فوق
 الواحد ايضا على الاظهر ونذر علمه حبوط ونذر المنافذ
 بتقطن ويشد عليه اللفايف ونفخ في القبر ولا يستدر رأس
 المحرم ووجه المحرمة ولا يلبس المحيط اما الحمل فقد حمل
 رسول الله صلى الله عليه سعد بن حاذ من اليهودين وروى
 ابن عمر انه عليه والخلفاء الثلاثة كانوا يغسلون تام الجنائز
 فاخذ به وسن الاسراع لقوله عليه ان كان خيراً فالي خير
 فقه موته وان كان غير ذلك فبحد الاهل النار **الفصل**
 الرابع في الصلوة واركائها سبعة الاول النية والاحتضن
 للكفاية وتحسين المست الثاني التكبيرات الاربع ولا تبطل
 بالزيادة والاوى ان لا يزيد ولا تنافح فيها اذ كان لا يستمرار
 عليها وقيل تبطل كزيادة ركنه الثالث القيام بالقعدة
 الرابع القراءة بعد التكبير الاول وسن التتوؤ على الاظهر
 دون الاستفحاح على الاظهر الوجوه الخامس الصلوة بعد الثاني
 وسن على الال السادس لدعاء التبت بعد الثالث والمسلمين
 على الاظهر والماتوزاوى وروى ابو نوح بعد الرابع اللهم

لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واعفونا وله السباع السليم ولنا
 مسایل الاولى ادران الكبير كادران الركوع والتخلف عنه
 كالخلف عن ركعة الثانية وقت الصلوة ما بين المكين والدفن
 فلو دفن اولاً صلى على قبره ومنع ابو حنيفة ذلك والصلوة
 على الخائب لنا انه عليه صلى على الجاشي وقبر المسكين وظهر
 الوجوه الجواز لكل من يمتدحومونه فانه كان اهل صلوته
 المائدة الفرض سقط برجل على الاصح لان الجماعة غير شرط
 واستدل بقوله صلوا على من قال لا اله الا الله فلنا الجمعية
 غير مرادة فان لم يكن فبأمرأة الرابعة الاولى ان تؤم لانه
 ثم الجدم الاين ثم انه ثم العصات لم يقرب الارث ثم ذوالارحام
 يقف عند راس الرجل وعجوة المرأة الخامسة اذ صلى جماعة
 يجوز لغيرهم الصلوة وان لم يكن وليه خلافاً لنا ان الصحابة
 صلوا على الرسول عليه فوجاً فوجاً بل تجوز الاعادة لما روى
 انه عليه صلى على حمزة فلبس سبعاً ولم تؤت بقبيل الاصل عليه
 معه حتى بلغ اثنين وسبعين **الفصل الخامس**
 في الدفن والحزب اقل القبر حفرة تكلم بالحجة وتمنح
 السباع عنه والاولى التقيق قد رقامة وبسطه والوسج
 والحمد قبل القبلة لقوله عليه الشئ لخيرنا والحمد لنا ولاد
 براسه وعند ابو حنيفة فتهقرى عرساً وروى ابو حنيفة عن
 النخعي انه فعل بالرسول وغلطه الشافعي بان مردقه طروق

هذا الحديث لا يثبت في الصحيحين
 ولا في غيره من كتب الحديث
 ولا في كتب الرجال ولا في كتب السير

صلوات

بالحدار وحده تحت وان يكون الدفن وترا فيدين المرأة
 زوجها ومخارمها ثم عبيدها ثم الخصىان ثم الاجانب وتصح
 بجانب الايمن مستقبلاً ونقضي وجهه الى الجدار ويسند ظهره
 الى يمينه ويسند يمينه الى الجدار وتحت من ذنابك حثيات ثم يهاك
 بالمساحي ولا يرفع القبر اكثر من شبر ولا يخصص وكحور وض
 الحجر للعلامة ويشطح والافضل المكث الى الموازاة قال عليه
 من صلى على ميت واضرف فله قبراً من الاجر ومن صلى واتبع
 الجنائز وشهد المدفن حتى دفن فله قبراً طان ورجب كترجيبه
فرعان الاول لا يدفن ميتان في قبر الا ضرورة فتقدم
 الافضل والمخزين المذكور والاشي الثاني لا ينش القبر الا اذا ركب
 الارض او الكفن على الاظهر او لم تغسل وان لم يكن فلا على الاظهر
 فان القبر سقوا كحمله سنن التعذ به بالحمل على الصبر والدعاء
 للمسلم الميت والمخزي قال عليه من عزي مصاباً فله مثل اجره
 ويجوز البكاء من غير ندب وبياحه وجزع وقول عليه ان الميت
 عليه ليحدث بكاهله محمول على الوصية **كتاب الزكاة**

والاصل فيها قوله تعالى واتوا الزكاة وفيه ثلثة ابواب **الباب**
 الاول في زكاة الاموال والمطر من الواجب والواجب فيه
 وعليه الاول والماتى الواجب والواجب فيه الواجب
 نوعان احدهما ما يعلق عين المال والاعيان التي تحت فيها
 الزكاة ثلثة ملاول الحيوان وتخص بالبيع فانه تحت للنساء

غالباً وروى أنه عليه السلام قال إنما صاحب إبل أو بقرة أو غنم لا يردى
 زكوتها أفحلها يوم القيمة بقاع قزقرطارة واه باحفاها
 وتقطعه بقرونها إذا ذهبت آخرها رجعت أولها ليس
 فيها جأ ولا كسورة وأوجب أبو حنيفة في فريش شئ يزار
 أو زرع عشر القيمة ورد بقوله عليه السلام ليس على المسلم في فريشه و
 عبده زكوة وذلك بشرط أن يكون نصيباً ما يقا جواً لسانه
 الأول المضاب لا يجب في الإبل شئ حتى تبلغ غساً فيها
 شاة ثم في عشر شاتان ثم في خمسة عشر ثلث ثم في عشرين
 أربع ثم في خمس وعشرين بنت مخاض ثم ابن لبون ثم في ست
 وثلاثين بنت لبون ثم في ست وأربعين حقة وفي إحدى
 وستين جذعة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي إحدى
 وتسعين حقتان ثم إذا زاد على مائة وعشرين وأحد في
 كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة هكذا روى الصدوق
 وعند أبي حنيفة تستأنف الحساب وفي البقرة حتى يبلغ ثلثين
 فيها بنت ذكراً ثم في أربعين سنة وفي الغنم حتى تبلغ أربعين
 فيها شاة جذعة ضان أو ثنية مجز ثم في مائة وأحدى عشرين
 شاتان ثم في مائة وواحدة ثلث ثم في كل مائة شاة فروع
 الأول أن المجزى بنت مخاض عن عشرين لأجزاء عن الزايد
 وقيل يجب رعاية القيمة وقيل والعديد بناءً على أنه بدل

في البقرة حتى يبلغ ثلثين
 فيها بنت ذكراً ثم في أربعين سنة
 فيها شاة جذعة ضان أو ثنية مجز
 شاتان ثم في مائة وواحدة ثلث
 الأول أن المجزى بنت مخاض عن عشرين

وهو ممنوع والحش من نبات اللبون إن لم يجد تحت مخاض فإنه
 لا ينحط عن الذكر الحق بدل بنت اللبون على الأظهر فإنه
 ليس لبقاوت سنة مزيد فائدة الثاني لو خد من مائة
 وجد فإن وجد أقل لا غبط القول به ولا يتموا الحقت منه
 تمنون والله لا بد من ترجيح وترجح المستحق أولى ونقل أنه
 تعيين الحقائق لتشوق الشارع إليه لأنه لم يعدل عنه إلا
 بعد انقطاع ما تعتبر سنة فلنا هذه الرعاية المالك قيل تخير
 كما في الجبران والانتقال فلنا شريح للتحقيق فإن لبس
 أو قصر الحاصل لم يجز والأخير ولو بالدرهم على الأظهر
 وإن لم يكونا حصل ما شاء على الأظهر لأنه إذا حصل فكأنه الموجه
 أو بعد من الحقائق أو نزل من البقات ليلما يتضاعف
 الجبران فلو وجد حقة وأربع بنات فله أن يعطيها وثلث
 بنات الجبران على الأظهر لأن المنع من الضعيف الثالث
 يجوز الصعود والفرز إلى درجين بالتربية على الأظهر
 والجبران وحبر درجة عشرين درهما أو شاتان فلا
 ينقص ويجوز الجمع لجبرائيل وأجبر للتقييم فإن الشرع
 لم يعبر بها والخبرة للمعطي مطلقاً على ما صح إلا إذا كانت
 محيبة فربما فضل الجبران قيمتها والمحمد بقوله عليه من
 وجب عليه جذعة ولم تكن عنده وعندة حقة جعل معها
 شاتين إن استسرتا أو عشرين درهما البراه لا تؤخذ
 الكريمة والذئبي والماخض بيلما يضر ربه المالك لئلا يحد

فان كل واحد سبب في الحاشية
 فان كل واحد سبب في الحاشية
 فان كل واحد سبب في الحاشية

فان كل واحد سبب في الحاشية
 فان كل واحد سبب في الحاشية
 فان كل واحد سبب في الحاشية

فان كل واحد سبب في الحاشية
 فان كل واحد سبب في الحاشية
 فان كل واحد سبب في الحاشية

فانه لا يتعلق بيمين ماليس هو فيه ولا بدله والمالك انه لو خذ
 حيث التفاوت بالعدد فلو مرض بعض اخرج صحيحا باعتبار
 القيمة الحارس لو تفرقت ما شتمت على باسار باعتبار القيمة
 ومن غالبها ثم غالبية الموضع في قول ولاول اعديل فصل
 الاشتراك والخلط بالحاجد المشرح والمسرح والمرعى المزاج
 وفاتا والذاعي والفحل والمحب على لاظهر جمع الجول على الجديد
 ولو جبر قصدي بجعل الماين كواحد لقوله عليه لا تجمع بين
 متفرق ولا يفرق بين مجتمعة حشية الصدقة وما كان من
 خليطين فانها تراجعان بالسوية والخليطان باجمعا
 على الذاعي والفحولة والحوض **فروع** الاول لو خلط
 اربعين لقرا سلتين واحدا الواجب والسق السبع من
 السليين والمسنة من الاربعين يرجع صاحبه باربعة
 اسباعه على الآخر وهو ثلثه اسباعها عليه ويقطن
 منه سائر صورها فان ظلم الساعي رجع الماخوذ منه
 بحصة الواجب الثاني لو اشترى كل اربعين غنم المحرم
 وخطا اخره فالواجب على الجديد في السنة الاولى شاتان
 وكذا ان اختلف ابتداء تملكها وقيل ابدا فلنا الشرط
 استيعاب الخلط لا توافق الجول كما لو اشترى واحد
 فلو خلط الثاني كما ملك فخلية نصف ولو كان للثاني عشرون

فانه لا يتعلق بيمين ماليس هو فيه ولا بدله والمالك انه لو خذ
 حيث التفاوت بالعدد فلو مرض بعض اخرج صحيحا باعتبار
 القيمة الحارس لو تفرقت ما شتمت على باسار باعتبار القيمة
 ومن غالبها ثم غالبية الموضع في قول ولاول اعديل فصل
 الاشتراك والخلط بالحاجد المشرح والمسرح والمرعى المزاج
 وفاتا والذاعي والفحل والمحب على لاظهر جمع الجول على الجديد
 ولو جبر قصدي بجعل الماين كواحد لقوله عليه لا تجمع بين
 متفرق ولا يفرق بين مجتمعة حشية الصدقة وما كان من
 خليطين فانها تراجعان بالسوية والخليطان باجمعا
 على الذاعي والفحولة والحوض **فروع** الاول لو خلط
 اربعين لقرا سلتين واحدا الواجب والسق السبع من
 السليين والمسنة من الاربعين يرجع صاحبه باربعة
 اسباعه على الآخر وهو ثلثه اسباعها عليه ويقطن
 منه سائر صورها فان ظلم الساعي رجع الماخوذ منه
 بحصة الواجب الثاني لو اشترى كل اربعين غنم المحرم
 وخطا اخره فالواجب على الجديد في السنة الاولى شاتان
 وكذا ان اختلف ابتداء تملكها وقيل ابدا فلنا الشرط
 استيعاب الخلط لا توافق الجول كما لو اشترى واحد
 فلو خلط الثاني كما ملك فخلية نصف ولو كان للثاني عشرون

فانه لا يتعلق بيمين ماليس هو فيه ولا بدله والمالك انه لو خذ
 حيث التفاوت بالعدد فلو مرض بعض اخرج صحيحا باعتبار
 القيمة الحارس لو تفرقت ما شتمت على باسار باعتبار القيمة
 ومن غالبها ثم غالبية الموضع في قول ولاول اعديل فصل
 الاشتراك والخلط بالحاجد المشرح والمسرح والمرعى المزاج
 وفاتا والذاعي والفحل والمحب على لاظهر جمع الجول على الجديد
 ولو جبر قصدي بجعل الماين كواحد لقوله عليه لا تجمع بين
 متفرق ولا يفرق بين مجتمعة حشية الصدقة وما كان من
 خليطين فانها تراجعان بالسوية والخليطان باجمعا
 على الذاعي والفحولة والحوض **فروع** الاول لو خلط
 اربعين لقرا سلتين واحدا الواجب والسق السبع من
 السليين والمسنة من الاربعين يرجع صاحبه باربعة
 اسباعه على الآخر وهو ثلثه اسباعها عليه ويقطن
 منه سائر صورها فان ظلم الساعي رجع الماخوذ منه
 بحصة الواجب الثاني لو اشترى كل اربعين غنم المحرم
 وخطا اخره فالواجب على الجديد في السنة الاولى شاتان
 وكذا ان اختلف ابتداء تملكها وقيل ابدا فلنا الشرط
 استيعاب الخلط لا توافق الجول كما لو اشترى واحد
 فلو خلط الثاني كما ملك فخلية نصف ولو كان للثاني عشرون

فانه لا يتعلق بيمين ماليس هو فيه ولا بدله والمالك انه لو خذ
 حيث التفاوت بالعدد فلو مرض بعض اخرج صحيحا باعتبار
 القيمة الحارس لو تفرقت ما شتمت على باسار باعتبار القيمة
 ومن غالبها ثم غالبية الموضع في قول ولاول اعديل فصل
 الاشتراك والخلط بالحاجد المشرح والمسرح والمرعى المزاج
 وفاتا والذاعي والفحل والمحب على لاظهر جمع الجول على الجديد
 ولو جبر قصدي بجعل الماين كواحد لقوله عليه لا تجمع بين
 متفرق ولا يفرق بين مجتمعة حشية الصدقة وما كان من
 خليطين فانها تراجعان بالسوية والخليطان باجمعا
 على الذاعي والفحولة والحوض **فروع** الاول لو خلط
 اربعين لقرا سلتين واحدا الواجب والسق السبع من
 السليين والمسنة من الاربعين يرجع صاحبه باربعة
 اسباعه على الآخر وهو ثلثه اسباعها عليه ويقطن
 منه سائر صورها فان ظلم الساعي رجع الماخوذ منه
 بحصة الواجب الثاني لو اشترى كل اربعين غنم المحرم
 وخطا اخره فالواجب على الجديد في السنة الاولى شاتان
 وكذا ان اختلف ابتداء تملكها وقيل ابدا فلنا الشرط
 استيعاب الخلط لا توافق الجول كما لو اشترى واحد
 فلو خلط الثاني كما ملك فخلية نصف ولو كان للثاني عشرون

ثلث الثالث لو خلط عشرون بعشرين وانفرد اربعين
 فالاصح خلطة الملك فانه لا يتنازع عن الجوار فخلية ثلثا رابع
 وعلى الآخر ربع والثاني خلطة العين لان السبب حقه
 المؤنة وهي المخلوط فخلية شاة فخلية لانا فرد او
 خمسة اسداس ونصف او شاة وسدس جمعا بينهما
 وعلى الآخر نصف ولو ملك خمسة عشر وخط مثله لمن
 ملك ثلثين سواء فخلية ربع على لاظهر ثلثا على الاول
 ولو ملك اربعين وخط عشرون بعشرين لرجل وعشرين
 بعشرين لاخر فعلى الخلاف وعلى الاول يضم الى خلطة
 على لاظهر **مسألة** الشركة والمخلطة تورثان في غير الموشى
 ان اتحد الشا طور والجدرن والحارس والحضن والدة
 على الاصح والمالك تعتبر الشركة دون المخلطة الثاني
 الجول لقوله عليه لا زكوة في ظله حتى يحول عليه الجول والنتاج
 تنتج الاصول الكاطة فان عمر وعليا رضي الله عنهما امر احده
 ويستصح خولها ان تلفت وقال ابو حنيفة كان تابعا
 وزال متبوعه فلنا منقوض بالذكور مع لاناته ويصدق
 المالك في حذوثة وتختلف **مسألة** لو زال ملك ثم عاد استوفى
 الجول لانه ملك مجدّد ويجزم البيع لذلك ويفسد عند ذلك
 الثالث السوم فان مفهوم قوله عليه في سائمة الغنم زكوة

لكنه لا يدرى

مسألة

هدى الى اشتراط فيه وساق القياس الى غيره فان اعتكفت
مدة لو اتممت بانها ضرر انقطع الحول على ظهور الوجوه
لانه صوته ومادونه لا يثبت ولا عبرة بالقصد على الاظهر للفظ
والمعنى فيوثق رسوم الحاصب وعلقة فيرجع عليه المالك فان
الوجوب يترتب على فعله وان كان السبب من المالك ولا
يجب في الحوايل شيء وان اسيقت لقوله علمه ليس في البعد
الحوايل صدقة الثاني النبات انما يجب في القوت لا احتياز
اذا بلغ ثمان مائة من الصغير لقوله علمه ليس في حجب
ولا غير صدقة حتى يبلغ خمسة اوسق جافا ورطبا ان لم
تخفف على الاظهر لانها غاية كما له عشران سقى بالمطر ومحو
ونصفه ان سقى بفض او ذواب لقوله علمه فيما سقى السماء
والعينون العشر وفيما سقى بالضح نصف العشر من اخذ الحبة
وبدء الصلاح في الثمر ويؤدي بعد الشيعه والجفاف ومما
مسائل الاولى اوجب مالك في القطن ايضا وابو حنيفة في كل
ما ينبت الارض التي ليست بخراجية ومنه لقوله علمه لحاذ
واي موسى لا تاخذ الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير و
الحنطة والزيف والتمر وبان الحاجة لا تشتد الى ما عدا الاقوات
وان الخراجية كما هو قوف المستاجرة ولا شيء من الخسل الا صح
لقول معاذ لم يأمرني فيه الرسول بشي الثانية تضم ثمرات
الحام الواجد بعضها الى بعض وان اطله الثاني بعد زموه الاول

في حجب

في حجب

لا جداره بل لانه حدث بعد وجوبه قلنا لمسور ما لو تاخر زموه
عن زموه نعم لو اطله الاول تارة اخرى قبل جدار الثاني لم تضم اليها
فانه يستلزم تضم الى ثمرته الاولى وكذا الفضة تضم ان زرعت الثانية
قبل حصد الاولى لانها اجتماعا ومسل ان وقع زرعها في سنة لان
الادراك لا يضبط وميل حصدها وميل كلامها وميل لا مطلقا
والاصناف ان الحدث بالبيع والعلم تضم الى الحنطة والسلف
جنس براسه على الاظهر الثالثة لو سقى بالضح وما النهري فقط
بحسب التماس وصل بالعدد وفي قول يثبت الاغلب فان استقوما
فوجها وان اشكل فكالسواء وما القني كما السائر على الاظهر
الا ان يكثر موطنها الراية لوباع الثمار فصار الصلاح في اليد يترك
فالزكاة عليه لان الوجوب تعلق بها في طلبة وشتن ان يحرض
اهل الشهاد لانه علمه بحث ابن رواج خارضا فان ضمن المالك
استقل الى ذمته وسقط تصرفه في الجميع ولا لم ينفذ في القدر
الواجب اذ المشتق شريك على الاصح حتى لو تكرر الحول في نصيب
فقط لم يتكرر الوجوب ثم ان ادعى السلف سبيبه حتى او حلى اثبتة
او حيف الخارص او غلظه او امن صدق بمينه ولو تفرق الشجر
باتقايه قطع وادى الواجب رطبا او ثمنه على النص للضرورة
الثالث المحاذن انما يجب الزكاة في الذهب اذ بلغ عشرين
دينارا والورق اذ بلغ مائتي درهم بوزن مكة لقوله علمه ليس
فيما دون عشرين مثقالا من الذهب صدقة وليس فيما دون عشرين
اواق من الورق صدقة وذلك في ثلثة اجوال الاولى ثلثها

في حجب

ان

حوالا صحت ربح العشر وفيه سلبان الاول انه لا يكمل نصاب
 اجمعا بالآخر ولا يحزى اجمعا عن الآخر فلو اختلطوا ولم
 يحذف ان الاكثر اهما يزكيه ذهباً وفضة او بغيره او بغير
 بالما الثانية مناط الوجوب عينها وهو قول ابي حنيفة او
 كونها متما مشتمل على الاستماع عينها وهو الاصح لمناسبة
 والوفاق على جواز علية فلا يجب في الحلبي المباح كالعوامل
 ولقوله عليه ليس في الحلبي زكوة وما روى انه قال للمنيعة تؤدى
 زكوة هذا فقالت لا فقال ايسترك ان ستوردك الله بهما
 بسوار من من نار محمول على الاسراف والمخبطور اما لينة
 كالاولى والآلات الذهبية للحرب او للقصد مثل ان يخذ
 الرجل جلبا والمرأه آلات حرب من الفضة لانفسها وان
 قصد الاجارة جاز ويستقط على الاظهر للاستحفا عنه ويجوز له
 الترخيم من الفضة وحلية المنطقة والنصل بها لفعله عليه لا
 الترخيم والنجام على الاظهر فانها لا تخصان بالحرب واتخاذ
 ارب من الذهب لأمره عليه وحليته المصحف والمسجد الروا
 على الاظهر السابقة ان يقال من المحدث نصابا وفما يجب فيه ثلثة
 اقوال اجدها ربح العشر لقوله عليه في الرقة ربح العشر
 والثاني الخمس لقوله عليه في الزكاز الخمس فليل ما الزكاز
 فقال هو الدين والفضة المملوكان في الارض يوم خلق الله
 السموات والارض والباله الفوق بين الشعب وغيره
 كالنبات والحيات الثاني ربح مخصوصه ووجب جسيمة

وهو قوله عليه في الرقة ربح الفضة

في قوله عليه في الرقة ربح الفضة

في قوله عليه في الرقة ربح الفضة

الخمس في كل ما يتطرق **فرعان** الاول قيل لا يقتصر
 النصاب على القول الثاني كالفى قلت الجاهه باخوانه اولى
 ويضم الدفات مالم يفصل لغرض عذر الثاني لا يقتصر ط
 فيه الجول على الاظهر ليحقق القايده كالمعشرات **مسألة**
 للمسلم ان يرفع الذي عن الحاد ان السلامة لكنه ملك ثا ل
 كالصيد الثالث ان يوجد على ضرب الجاهلية او شعرا
 في موات او طرأ حيا وفيه الخمس وفي عتار النصاب
 الخلاق ومضروب السلام والمجتميل والموجود في شارع
 او مسجد لقطه وفي الملك لما لكة ان ادعاء والافلس
 اسفل منه الى المحي لانه ملكه او صار اولى به ثم ان تشارعوا
 صدق صاحب اليد بيمينه ولو مستعيرا **النوع**
 الثاني يتعلق بالقيمة وهو زكوة التجارة ومال التجارة
 ما يتمول بمحاوضه ولو ضلح بقصدها ولا يؤثر القصد وحده
 بخلاف ما لو قصد القنية لانه امسالك ويجب فيه ربع عشر
 فتمته اذا حال الجول وكان يساوى نصابا في طريقه على
 وفيه مسائل الاولى لو اشترى ثوبا للتجارة بعينه للقنية
 ورد العبد لعيب انقطع الجول وكذا عكسه بخلاف ما اذا
 تراءد الناجران فان الحلم السابق مستحب الثانية لو كان
 راس المال نقد اقوم به والافيا لقال به ثم كايبلغ به نصابا
 ثم بالانصر على الاظهر فان كان الغرض زكوتيا وحال الجول
 على عينه يزكي مما تم نصابه او تقدم جوله فان تساوى اياها عين

في قوله عليه في الرقة ربح الفضة

في قوله عليه في الرقة ربح الفضة

كتاب في فروع الزكاة

على الأصح لا صالته **فروع** لو شترى ثيابا بهذا الصلاح عنده
يطلق زكوة عليها ويستألف الجول من الجداد ولو علك رصا
وزرع أو شجر أمم لم يتداخل زكوتها التقايير المتعلق به
كالقطرة الثالثة تسمى جولها على جول النقد للتشابه و
الرواية تتبع الأصول في الجول عينا ورجحا لم ينقض بما
يقوم به فإن نض فلا على الأصح لأنه سقط حكم التبعية
فروع زكوة راس مال القراض على المالك وكذا الرهن إن قلنا
أن العاقل لا يملك الرهن بالظهور فإن أدى منه جبر بالروح كالخسران
الرابعة قبل بشرط النصاب في جميع السنة ورد بان صبطة
عسر وقيل آخر الجول فإن الوجوب حسنة واجب
مان الجول كيف يتحدد على غير النصاب وقيل أن لا ينقض في
الاشبا بالظهور الثالث فمن حب فماله وهو كل خير مسلم
أو مرتد ملك نصبا بالاختين على الاظهر وفيه مسائل الأولى
حب على القيم أن يركب من مال الصبي والمجنون لقوله عليه من
وولي فيما فليتجر في ماله ولا تتركه حتى تاكله الصدقة وقاس
ابو حنيفة بالصلوة وتوقض بالقطرة وقرئ بأنها بدنية
وعرض بالعباس على الدية وتجب على جبر البعض الثانية
الغنية إذا اتخذ جنسها ولم الجول من اختياره وجب الزكوة
في نصيب الغايبين أن تم نصبا وان لم تقسم فإن المالك حصل
به الرابعة المفلس إذا استعرض مائتي درهم وتبقى معه جولا
تجب عليه زكوة على الأصح لأنه ملك قبل للمعرض استرداده

فإن استعرض مائتي درهم وتبقى معه جولا

وعليه زكوة فليسا مقصود بالموسر قبل الحب في الظاهرة لا
الباطنة جديا عن النبي **فروع** الأول لو اجتمع
الزكوة والدين قدمت لتخليها بالعين على اصح الاقوال العالي
لو ملك أربعين غنما ونذر ان يصحى أربعين فعلى الخلاف ولو عين
لم تحب الخامسة حب في المسح قبل القبض على الاظهر لقدرته
عليه والمرهون وخروج منه ان لم ملك سواء بلاخير ولو
الكرى دار الرب سنين ثمانية دينار ومضى لخطى كل سنة
زكوة ما استقر ما سلف سوى ادى وفي قول زكوة الجميع
لأنه ملك فليسا بخوزلة الماخيرة قتال الفسخ بخلاف لصدق
فإن الشطر ليس مقضى الا صدق **المالك** الثالث
في الادا وفيه فصلان الاول اذا كمل شرائط الوجوب و
جفت الثمر واشد الحب وتمكن المالك بان يخفض المال ويخفى
وحيث داوفا على الفور وفيه مسائل الأولى لو تلف المال بعد
الجول وقبل التمكن لم يضمن اذا لا تفرط بخلاف ما لو تلف و
ان تلف بعض لزم قسط الباقي وان لم يكن نصبا فان التمكن شرط
الضمان لا الوجوب الثانية لو أخر بعد التمكن عصى ضمن للتقصير
و يجوز على الاظهر انتظار الجار والقريب لنيل الفضلة بشرط فصل
سلامة العاقبة الثالثة يجوز التجمل بشرط ان يحتمل الوجوب
في الحشرات والسبب في غيرها اعني ملك النصاب نه عليه السلام
استسلف من الجساس صدقة عامين وخزى اذا بقي منه الا كحقاق
والوجوب الى اوانه **فروع** الاول لو زال ملكه ولو بفعله

ويعطى الدين بالذمة والا
اقوى كما اذا احتجنا حال
الحق والقول ان قدم
الدار حقوق الادمن
سبيل على الشئ والضمير
تقدم النصاب على السرقا
اجتمع واشتلت انهما
رجحان كل منهما من وجهين
المال عليها الشئ

فإن استعرض مائتي درهم وتبقى معه جولا

او مودة او مات العايش او ارتد او غنى بغيرها لم تجزى و
استبردة ان شرط او اعلم على الاظهر فانه يستلزمه وصدق
فيه بحسبه والا فلا كما لو اخرج عن الغائب ولا ان الرجوع خلاف
الظاهر قيل يرحل كمن طن دينا فقصي فلنا هذا لا نه محال
سواء والاول اخرج اتحاد الباب وميل بالفرق بين الفرقه
هو والامام للقربى تقريره فلنا الامام ايضا يطوع
ويفترق المعجل وغيره فلو تلف يلزم مثله او قمه يوم القبض
كالمتفرض وميل يوم السلف فانه يملك بان فسله فلنا
لو صح ذلك لنقص تصرفاته وتسلم زوايده المنفصلة للامام
ولا يصح نقصانه كالموكل بالمالى لو تلف المعجل في يد الامام
حسب على المولى لانه وكيله فان التمساح حسب على المسحق
فان النفع له كما يستعمل وان استعمل من غيره مسلمه فعليه
ضمانه وحاجته الاطفال كالسؤال دون حاجة البالغين
على الاظهر الثالث لو عجل بشاه من اربعين واستغنى العايش
واسترد او ماله بان فساد فان قيل ينبغي ان لا تجل منه
فلما المخرج للزكوة كالباقى وكففته ان يوزع بنفسه او يسلم
الى الامام ناويا هذا زكوة مالى او فرض صدقه مالى ونحوه فلو
وكل ونوى عند التسليم اليه كفى وينوى القيمة والامام عن
الصبي والمنشأ **فصل** في رد التمسك الى الامام العادل
اولى على الاظهر لمخرج عن الخلاف فانها اوجبنا في الاموال
الظاهرة ولانه اعرف بالمستحقين الباقى لو عين مالا كان

للمصير

في رد التمسك الى الامام العادل

تالف التمسك عن غيره ويكون فلا خلاف بالنوى انه عن الغائب
ان يقرى والا فحق الحاضر على الاظهر لانه مقتضى الطلاق
الفصل الثاني في المحتسب ومن ثمانية اصناف
ذكرهم الله في الاول الفقير من اهل البيت ولا يمكن من كسب نفع
موقعا من حاجته ويصدق في دعواه ويجعل للتمتع وطالبه
بمنه الاعالة ويصرف اليه كفاية سنة **فروع** الاول القبيح
ان يشوش نفعه بالكسب له تركه واحدهم الفقراء خلاف
المتعبد فان الكسب والى لقوله عليه الكسب فرضه الثاني
المكفر بنفقة الزوج والقدح لا يستحق نصيبهم لا يستغنى بها
قيل استحقاق النفقة مشروط بالمعسر فلا نفقة فلنا ينافي الحكم
آخر لا يستد ادخلته وهذا في القريب الثالث الكسوف اذا
فقد الاداة استحقها من سهم الفقير او التاجر المفقر بهى له
راسل منه الثاني المكين من يملك او يكسب لا يكتفى بحال
الفقير اسومنه وعندنا في حنيفه بالكلية لقوله هو اما السعيه
فكانت لمساكين وانه عليه كان يعود من الفقر ويسأل
المسكنه ويقطن من امر الفقير امره الثالث العاقل الساعي
العدل القبيح ما به الزكوة والحاسب والكاتب والسمام
والحاشى على الاظهر اذ يثبت العمل والحاج اجرة على المالك
ازدادا للواجب له الامام والعايش فان عملها عام وكل احد
عمله فان زاد الثمن فالفاضل لبقية الاصناف وان نقص
عنه كعمل من بيت المال ان وسع والا فمن يقبض بهما لان

لا يبي ٣

بعد الفرضية

الحاصل ان الكسب هو
اجرة فان اوجبت
على المالك فدايته
في زيادة على قدر الزكوة
التي قد يسر المالك
في دفعها الى الفقير

العمل وتوهم لهم الراعي المولفة فلوهم شرف مسلم يتوقع بموافقة
 اسلام غيره لان الصدوق سم اعطى عدي بن حاتم بدين اجيرا
 ويعرف حاله بالبقية وضعف اليه في الاسلام لانه علمه
 اعطى كل واحد من عيخته من خصين والقرع بن جاسر و
 يصدق فيه وقوم قريو من الكفار او من انبي الزكوة ولم
 تصدق بينهم من قتالهم وكان كلوهم تالف بعطية حتى ^{كلوهم}
 اهن من تحت سرية ويخط كل ما يرى الامام من الصدوق فان
 النص عين للمولفة سها وهولة اقرب الى موجب اللفظ ونزله
 على الكفار غير ممكن ومن قال المصالح في قول ليعوم المصلحة الخامس
 الرقاع المكاتبون الذين عجزوا عن الاداء ويطلب اليه بالبيعة لا اعتماد
 على الاستفاضه واقدمه بحضرة السيد وتخطى كل قدر دينه
 والاولى ان يدفع الى السيد احتياطا فرعان الاول ليس
 للسيد صرف زكوة اليه لانه يعود الى نفسه الثاني لو ان السيد
 او تبرع بعتقه او غيره بالنجم استرد ان يقره بفساد الحاجة
 وكذا لو عجز نفسه وان سلم لزوال الموجه السادس الخارون
 الذين استدانوا اصلاح ذان من وان استطاعوا ان يفسدوا
 بخارون يحمل بحالته ثم سال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يوديها فقال
 عليه لوديها عنك اذا قدم نعم الصدوق وكان غسقا قيل ان غنى
 بالنقد فلا لانه القياس وانما خولف فيما لو غنى بالعقار لان
 في شدة هتك المروءة فلنا المقصود اطفال الغنى وهو
 مشترك اولصلحتهم بالمباينة وعجزوا عن الاداء وكذا

ان صبر معسرا او موسرا اعيادته وامرهم كما امر الرقاب في
 التفرق والعطا السابح المظفر من المجاهد في سبيل
 الله ويصرف الى كل ما يصرف الى سلاحه وقوسه ويقتصر
 وان كانوا عتيا ثم ان لم يعز استرد منه كائن السبل النام
 ابن السبل من اراد سقا مباحا وهو معسرا او ماله ليس
 عنده يصرف اليه ما يبلغه المقصد او موضع ماله وسعلق
 بهم مسائل الاولى بشرط في الجمع الاسلام لقوله عليه لمخا
 لما بعته قاضيا الى اليمن اعلمهم ان عليهم صدقة تؤخذ
 من اعيانهم وترد الى فقراهم وان لا يكون هاشيا ولا
 مطلبييا ولا مولى لهم لقوله عليه انا اهل بيته لا تحمل لنا
 الصدقة وانما مولى القوم منهم فان جرموا عن خمس الخمس
 فاحيا رخصي والدي رحمه الله ان تصرف اليهم الزكوة لان
 سبب جرمهم عنها استعناهم به كما لم ترقه ولقوله عليه الفصل
 من عباس النبي خمس الخمس ما يغنيكم عن اوساخ الناس اليه
 بح استعان الهامية والتسوية منهم وصرف كل سهم الى ثلثه
 فصاعد الظاهر لانه الا العاقل ولا يحب تسوية الافراد بل
 المستح الحاجة فان فقد صفة وزع سهمه على الباقي
 وقيل يجوز صرف القليل الى الواحد وليس سعيد هذا
 اذا وزع سفيما الساعي يجوز ان يعطى زكوة واحد
 الى شخص الثالث ان اسحق واحد يجهين اعطى من السهمين
 على الاصح كائن في مواج لهم وقيل لا كام على اخذ فلنا ذلك

لا متناع الاجتماع شرعا فيل العطف تنضي الغاية فلما نفا
الجهة كاف الواحدة لا يجوز نقل الصدقات الا اذا اقتد
الجحيم على الاصح لتقصه نجاد وقيل يجوز للموم الله فلما
خصت بالحدث وقيل لا لكن ببراءة به دمه كالمأخير
فلما ليس كذلك بل كالصرف الى من لا يستحقه والعبرة
ببلد المال وقت الوجوب ويصرف البديون الى من
يدور معهم ثم اقرب بلادهم عند تمام الحول **فروع الحديث**
ان سبيل البلد الشاخص منه والمجتاز به على المظهر
وعند ابي حنيفة رحمه الله المجتاز دون الشاخص
المالك في الفطرة
الصدقة وفيه فصلان الاول في الفطرة روى بن عمر رضي الله
عنهما انه عليه فرض زكاة الفطر من رمضان صاعا من تمر
بحب بغروب ليلة العيد على الاصح لمن الفطر عنده وقيل
بطلوع الفجر لمن الفطر ضد الصوم او عدمه فيما يقبله فلما
بل عدمه مطلقا وقيل بها الاحتمال اللفظ لها الكل مسلم على
من مؤنة لقوله عليه اذ و اصدقة الفطر عن ثمنون ان
يودي قبل غروب يوم العيد صاعا من غالب قوب بلاد المخرج
عنه ثم بما شاء اذ اوجد فاضلا عن حاجاته حتى الخادم وال
فرض العجائز الاول بحب على الكافر لقربه المسلم
لا بالعكس ولا بحب لزوجته الاب والعيد فان الحمل عنهما
بعد فرض الوجوب عليهما وذلك مشروط باليسار بخلاف

الفقعة الباقى من وجد نفقة اليوم لا على الفطرة عليه واعلى
قرسه قبل بحب للصغير لما كد حقه فلما كيف ولا نفقة العالم
قال الشافعي في الاولى ان يخرج زوجه المغسر فطرة نفسها
والابن في الوجوب واوجب على سيد الامة لان سلطته
باقية ولا تسقر فخره مع المغسر وقت الغروب فان اليسار
شرط الوجوب بخلاف الفقهاء والكفارة البراءة لو فضل
اقل من صاع لزومه وتقدم نفسه ثم من تقدم نفقته وساع
من العيد المستغنى عنه ما يساوى حصة الباقي على اعدل
الوجوه **الخامس** في قول ان في اجزاء اللبن واللحم بناء
على ان الواجب ما يقتات مطلقا او غالبا وقد نقل خبر من اقط
ولم يصح ويقوم الا شرق مقام الواجب وهو الاصلح قوتا
ولا يجوز التشييع السادس يجوز التجمل من قول رمضان
فصل في صلاة العيد **المالك في الفطرة**
وفيه مسائل الاولى تجل الصدقة على الهاشمي والمطلبي وكان النبي
عليه لا تقبلها فاختلف في نه كان ترفعا او تورعا البانية
الاولى التصديق على الاقارب والمجيران والاخفاء به قال
عليه الصدقة على الاقارب صدقة وصلة وقال صلة الرحم تزيد
في العمر وصدقة السر تطفي غضب الرب وقال لامرأة ابن مسعود
لزوجهك وولدك احق من تصدقت عليه واستحب الكساره
في رمضان قال ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه اجود الناس
بالخير وكان اجود ما يكون في شهر رمضان **الباقية** المعيل

الخامس

لا يتصدق الا بما يفضل عن نفقته لقوله عليه كفى بالمردا ان
يضع من ثبوته وان وثق بالصبر على الاضاقه جاز التصديق
بالجح كمال الصدق والاكراه لقوله عليه باق احدكم
بما له كله ويتصدق به ثم يجلس بعد ذلك يتكفف الناس

اما الصدقة عن ظهر غنى كتاب

الصاخر والاصل فيه قوله نوكت عليكم الصيام وفيه
بابان الاول في الصوم وفيه فصول الاول في السبب قال
عليه صوموا لذويته وافطروا لذويته فان غم عليكم فاستكملوا
العدة بليين يوما وروية الهلال ثبتت بشهادة عدلين
وفي رمضان بعدل على الاصح احتياطا للعبادة وروى ابن
عمرانه رأى الهلال وحده فشهد عند النبي عليه فامر بالاك
بالصوم وفي ثبوته بشهادة الفرع خلاف بحري في حقوق
الله و عند ابي حنيفة ثبت بواحد في الخيم وبالاقتضا
في الصحو وتعدى حكمه الى ما دون مسافة القصر فانها
حد البعد شرعا وقيل الى ما دون ذلك الا قلم ورد بان
تحكم المجتهد في شرعا **فرعان** الاول لو ضمنا بقول
واحد واستكملنا ثلثين لم نزل الهلال لخير افطروا على الظاهر
فان اخره ثبت ضمنا كالنسب والولادة وكذا في الصحو
قبل عدم الروية يدفع اثر الشهادة السابقة ويكذبها
قلنا لا كما لا يتدح عدم روية الجمهور في شهادة واحد الماني
لوسافر الى حيث روى او بالعكس وافقهم وقضى التاسع عشر

من صومه ان عتد فيه ولو اصبح معتدا او سارت به السقينة
الى حيث لم يزبسك الفصل الثاني في اركان الصوم
ان ينوي لكل يوم قبل الصبح للفرص والزوال للنفل يتم عينه
جازمه وفيه مسائل الاولى قال مالك لو نوى في الليلة الاولى
صوم جميع الشهر جاز فان الكل عبادة واحدة ومنه بانه لو كان
كذلك لوجب ولتسد صوم الجميع بفساد يوم كالصلوة البائنة
شرط مالك التيقن مطلقا لعموم قوله عليه لا صيام لمن لم يثبت
الصيام قبل الفجر وهو مخصوص بما روى انه عليه دخل على عاصم
فقال هل من عدا فقال لا فقال عليه اني اذ الصائم ومسح
ابو حنيفة مطلقا لانه عليه بحث الى اهل الحواشي في يوم عاشوراء
ان كل من اكل منكم فلينسك بعينه النهار ومن لم ياكل فليضم
وكان واجبا لمنه لانه لم يامر بالقضاء وان سلم فما ذكرناه
متاخر وقيل ان احد الصومين على الاخر ضعيف لان النفل
جدير بالتحفيف العالمة بحجب لرمضان مثلا ان يقول
في نفسه اصوم غدا اذا فرض رمضان ومنهم من زادهم
السنة وقال ابو حنيفة لو نوى غير المحذور في رمضان
قضاء او نذرا انعقد عنه لا سمحاة ولو نوى المحذور
انعقد ما نوى واجبت بانه لو كفى تعيين الوقت لا يستغنى
عن النية اصلا الرابعة لو نوى ليلة الشك ان يصوم غدا
ان كان من رمضان وكان لم يعتد به الا اذا ظن بقول صبيته
ثقات او مقبول روايه او استحباب كان ينوي كذلك

ليلة السنين من رمضان أو اجتهد وذلك في حق المحبوس
 وكما لو طفت المرأة انتقطاع الحيض آخر الليل بالعادة فتوت
 الثاني المسائل عن المنطرات وهي الجماع والاستمناء ^{أو من الصوم} ولا ستقاء
 وإدخال عيين باطنه في منقذ ظمير فدخل فيه أكل المحتل
 وغيره والوجع بالسكين في بطنه والحقنة والاشعاط
 والتقطير في الذن والجليل على الظهر لا الكتال و
 وتشريف المسام والفضد والحجامة عمدا ذكرا للصوم
 سائل الأولى لو طلع الصبح وظل في جماع أو أكل فكف عنه
 في الحال صح صومه لأنه أمسك وإن استمر فسد وكفر
 المجامع الثانية لو أفطر أو تسجّد اجتهدا أو بان خطاؤه
 قضى وإن فعل ذلك تشبها ولم يتبين الحال قضى الأول
 دون الثاني بحكم الاستصحاب ^{أي الاجتهاد} الثالثة لو ضبطت المرأة
 فجمعت أو خرج المني بيوم أو نظرا أو فكره قبله ومضاجعة
 أو ذرعه القى أو قلح النخامة لأن من مخرج الحياء أو ابتلع من
 الحياء أو طار الذباب إلى جلقه أو وصل غبار الطوق غلبة
 الدقيق أو ابتلع الريق أو سبق الماء في المضمضة من غير ما فيه
 أو أوجر مكرها أو نائما أو غمى عليه لم يفطر لعدم الاختيار
 والتفريط وفيما قصد به مداواة المني عليه وجه والسند
 قوله عليه من قاء أفطر ومن ذرعه القى لم يفطر ^{فروى عن}
 الأول لو جمع الريق فابتلع لم يفطر على الظاهر كما لو ابتلع متزقا
 بخلاف ما لو تغيّر بشئ كتيبة الطعام في خلل الأسنان إن قصر

في الخلال أو أخرج من الفم وأدخل وكذا الويل خيطا فخرج
 ثم رد إلى الفم الثاني ذكر القيلة لمن ملك أدبه ^{أي حاجته وسهوه} أنه عليه
 كان يقبل نساءه وهو صائم الثالث لو أكله فاكل لم يطل
 صومه على الصحيح كما لو أوجر وقالب أو حشفه أكل لدغ الضرة ^{أن}
 عن نفسه فيفسد كما لو أكل لدغ الجوع قلت الفرق أن
 الجوع مقصود الصوم وغايته الرابع النسيان عذر من كل
 والشرب لقوله عليه من أكل ناسيا أو شرب ناسيا وهو صائم
 فليس عليه بأش الله تعالى أطعمه وسقاه وفي الجماع على المذهب
 العموم ما روى أنه عليه قال من أفطر في رمضان ناسيا فلا
 قضاء عليه ولا كفارة وليس كالنية فإنه من قبيل النسيان
الفصل الثالث في شرائطه وهي أربعة ثلثة
 في الصيام الإسلام والعقل والنقاء عن الحيض والنفاس
 ولا يضطر النوم وإن عم ^{أي أنه يزول بالتبنيه والإغماء} إن ^{اليوم}
 لم يعم على القوم لتصوير القصد اليه ونقصه الظهار أنه إن
 أفاق أول النهار وأول بيان ذكره جرى وفاقا وقيل
 وأخره أيضا رعاية لطرفي العبادة ونقل عنه أنه كالحيض
 وحمل على المستغرق وقاس المرنى بالنوم وبينهما فرق و
 الرابع قابلية اليوم بأن لا يكون يوم عيد أو يوم تشريق
 لقول عمره إن رسول الله صلى الله عليه وسلم صام هذين اليومين
 يوم النضر ويوم الأضحى ونادى علي أنه إن رسول الله صلى
 يقول إن هذين أيام طعام وشراب فلا يصوم فيها أحدا

في الإفطار وفيه فصلان الأول فيما ينحى وهو السفر الطويل
المباح لا إن طوار بعد الشروع فيه كما لو ركب السفينة
وأحرم بالصلوة فسارت السفينة أو مسح في الحضر من
وتمسك المولى بأنه علمه صام حتى بلغ كداع الغيم فافطر
ثم تبين له أن بين المدينة ومنها ثمانية أيام فامر بالخط عليه
والمرض وإن طرد المحقق الضر فان زال وهو صام لم ينظر
لذوال المرض وفي معناه العطش المبرح الفصل

فع

الذي ادركه ثم يقضى عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكينا ويتكرر
على المأطهر وفي تركه من مات وعليه قضاء او نذر او كفارة
على الجديد وعند الامامين لما روى ابن عمر انه قال عليه
فمن مات وعليه صوم رمضان فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا
مدا من جنطه وعلى القدم يصوم عنه وليه لما روت عائشة
انه قال عليهن من مات وعليه صوم صام عنه وليه والبيان
يعارضه الاول الرابع الكفارة تجب كفارة الظهار على من
افسد صوم رمضان لمجماع تام اثم به للصوم لما روى ان
اعدائهم جاز الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يتقي شعرة يضرب
نجره ويقول هلكت واهلكت واقعت اهل في نهار رمضان
فقال اغتني رقبه فوضه يديه على سائر رقبته وقال لا اهلك
الاهذه فقال ضم شهر من متابعين فقال هل ابيت الا من الصوم
فقال اطعم ستين مسكينا فقال والله ما بين يديها افقر
متي فاتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق من التمر يسع خمسة عشر
صاعا فقال تصدق به فقال او على اهل بيت افقر متي
فاخذ اعدائي التمر ووتى ورسول الله صلى الله عليه وسلم يتقسم فقال
الشافعي بانه هتك حرمة الصوم بالفحش الطرق فلا تجب
في الاطهار وغيره وتعضد البراءة الاصلية والمناجبة
واختصار الشارع فيما عداه بذكر القضاء وما لا خلاف
مطلقا و ابو حنيفة بافطار مقصود **فروع** الاول
المأطهر انه يجب بالاثنيان في غير المأني لانه الحش الطرق

الذي ادركه ثم يقضى عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكينا ويتكرر

الثاني المرأة لا تصاومها الوجوب على المصحح خلافا لابي حنيفة لانه
عليه لم تعرض لها وكان نسا دصومها سبب الدخول الثالث
لو اكل ناسيا وظن النطر وجامع يفسد صومه على الاطهر
ولا كفارة لانه لم يات كما لوطن بقار الليل وجامع الرابع لو افطر
المسافر بالزنا لم يلزمه الكفارة فانه لم يات بالصوم الخامس
طوبان الحذر بعد الوقاع لا يسقط الكفارة على اصح الاقوال
لانه لا يحارص الموصي والمشهور انها تسقط بالحيض والموت
والجنون لمنافاتها الصوم بخلاف المرض والسفر السادس
المنفرد بربوثة الحلال اذا افطر بالمجماع لزمه الكفارة لانه واقع
في نهار رمضان خلافا له السابع اذا جامع مرارا في ايام تعددت
الكفارة لتعدد السبب خلافا له **خاتمة الكتاب**
سن صوم الاثنين والخميس ايام البيض وتاسوعا وعاشورا
وسب من الشوال والاولى التسابع فيه وعرفة وكرة صوم الدهر
لمن تضر به والشروع في النفل غير ملزم خلافا له لقوله عليه
الصام المتطوع امير نفسه بخلاف القضاء **كتاب**
الاعتكاف في كفيته وشرطه الاعتكاف ان يثبت
المسلم العاقل الذي ليس بحبيب ولا حايض في المسجد بنية القربة
وفيها مسائل الاولى يصح اعتكاف ساعة من ليل او نهار وقال
ابو حنيفة وما لك لا بد وان اعتكف يوما تاما بناء على اشتراط
الصوم فيه لنا ان عمر بن عبد ربه الجاهلية ان حكت ليلة
ففساد النبي عليه فقال اوف بذكر الثانية لا يصح من

الذي ادركه ثم يقضى عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكينا ويتكرر

المنة والسكران بالمعذرة والنية فان طرأ الفسق والنقص على ان
 السكر ففسد والورد لا يفسد بحول على عدم افسادها ما مضى
 من غير المتسابع وميل انه يفسد بالردة فانها تقطع العبادة
 بالسكر فانه لا يزد على الاعاء الثالثة لو حاضت المرأة بارت
 الخروج وكذا من احب ان لا يتمكن من الفسل فيه ويكون خروجه
 لخروجه لقضاء الحاجة الرابعة المساجد مستوية في جوار
 الاعتصام الا ان الجامع اولى ولما تضمن بالمدرسة مسجد مكة
 والمدن وميت المقدس على الاصح لوردود الشرع بشدة الرجال
 اليها ويقوم الاول مقامها والثاني مقام الثالث دون العكس و
 شرطه الكف عن الجماع لقوله تعالى ولا تباضوا من واثم عالمون
 في المساجد وفي المقدسات قولان فلو انزل فسده ولا بأس
 بلامسة بلا سهوة اذ كانت عايشة ترجل راسه عليه لا للصور
 حديث عمر بن الخطاب وروى ابن عباس انه قال عليه ليس على المحتك
 صيام الا ان يحل على نفسه واحتج بقوله عليه لا اعتصام الا
 بصيام واحب بان المراد من الكمال توفيقا من الحزن وبانه
 لو لم يكن شرط لما وجب بالندركا في الصلوة وقرق بانه سنة فيه
 لا فيها وبانه ثبت فلا يكون مجزوءة قربة كالوقوف بحرفة وليف
 وقيل بخبره **الفصل الثاني** في تقضي النذر
 وفيه مباحث الاول في التسابع لو نذر اعتكاف بده لم يلزمه
 التسابع فيه كالصوم وقرق بتعد التسابع فيه وورد بالغار
 الفاصل والتقضي ما لو نذر متسابعاً اللهم الا ان يتعرض لمصراً

من غير المتسابع وميل انه يفسد بالردة فانها تقطع العبادة بالسكر فانه لا يزد على الاعاء الثالثة لو حاضت المرأة بارت الخروج وكذا من احب ان لا يتمكن من الفسل فيه ويكون خروجه لخروجه لقضاء الحاجة الرابعة المساجد مستوية في جوار الاعتصام الا ان الجامع اولى ولما تضمن بالمدرسة مسجد مكة والمدن وميت المقدس على الاصح لوردود الشرع بشدة الرجال اليها ويقوم الاول مقامها والثاني مقام الثالث دون العكس و شرطه الكف عن الجماع لقوله تعالى ولا تباضوا من واثم عالمون في المساجد وفي المقدسات قولان فلو انزل فسده ولا بأس بلامسة بلا سهوة اذ كانت عايشة ترجل راسه عليه لا للصور حديث عمر بن الخطاب وروى ابن عباس انه قال عليه ليس على المحتك صيام الا ان يحل على نفسه واحتج بقوله عليه لا اعتصام الا بصيام واحب بان المراد من الكمال توفيقا من الحزن وبانه لو لم يكن شرط لما وجب بالندركا في الصلوة وقرق بانه سنة فيه لا فيها وبانه ثبت فلا يكون مجزوءة قربة كالوقوف بحرفة وليف وقيل بخبره

او ضمنا كشهيرة كذا او العشر الاخير سنة لو ما على الاظهر فان
 اليوم لا يطلق على الساعات المتفرقة بخلاف الشهر نعم لو عين
 شهرا او قسدا آخره لم يتسابع ولو ترك راسا لم يلزم قضاؤه
 متسابعاً بخلاف ما لو صرح به الثاني في الاستسابع فلو نذر اعتكاف
 شهر دخل فيه الليالي ولو نذر اعتصام ايام لم يستسبح على اظهر
 الوجوه اتباعا للنظر وثالثها الفرق بين المتسابع وغيره **م**
 لو نذر العشر الاخير ونقص الهلال كفاء التسبع ولو نذر
 عشرة ايام من آخره فلا تلاه فقال له العشر الاخير لا انه
 عشرة المال في الاستسابع لو استسبح الخروج لمحتن فله ذلك
 ولو قال الا افرع من يخرج لكل شغل ديني او دنياي يجوز
 التسابع في الصوم والحج وقيل عن القديم انه يلزمنا فانه كذا
 التسابع ومنه بان كل استسابع كذلك ولا يجوز استسابع البدار
 فانه ينافي النذر كالتحلل عن الصلوة **ف** لو عين للزمان
 لم تقض صرف فيه والاقضى والفرق بين ولا حاجة الي
 تحديد النية على الاظهر ان التسابع كالواحدة للجميع الربا فيما
 تقطع الواجب يقطع التسابع باخراج كل البدن بخير عذر كقضاء
 الحاجة ومرض على الاصح وحيض الا اذا وسعه الطهر وشهادة
 متعينة على الاصح وغرض مستثنى والخروج الى المنارة الملتصقة
 بالمسجد على الاظهر انه من جريمه وبالكراهة وتقضي غير ما
 الحاجة **ف** لو خرج لقضاء الحاجة فاكل ثمنها في الطريق
 او غدا مريضاً فغير عدول لم يقض فانه عليه كان لا يسأل المريض

استسبح البدار
 الاستسابع

من غير المتسابع وميل انه يفسد بالردة فانها تقطع العبادة بالسكر فانه لا يزد على الاعاء الثالثة لو حاضت المرأة بارت الخروج وكذا من احب ان لا يتمكن من الفسل فيه ويكون خروجه لخروجه لقضاء الحاجة الرابعة المساجد مستوية في جوار الاعتصام الا ان الجامع اولى ولما تضمن بالمدرسة مسجد مكة والمدن وميت المقدس على الاصح لوردود الشرع بشدة الرجال اليها ويقوم الاول مقامها والثاني مقام الثالث دون العكس و شرطه الكف عن الجماع لقوله تعالى ولا تباضوا من واثم عالمون في المساجد وفي المقدسات قولان فلو انزل فسده ولا بأس بلامسة بلا سهوة اذ كانت عايشة ترجل راسه عليه لا للصور حديث عمر بن الخطاب وروى ابن عباس انه قال عليه ليس على المحتك صيام الا ان يحل على نفسه واحتج بقوله عليه لا اعتصام الا بصيام واحب بان المراد من الكمال توفيقا من الحزن وبانه لو لم يكن شرط لما وجب بالندركا في الصلوة وقرق بانه سنة فيه لا فيها وبانه ثبت فلا يكون مجزوءة قربة كالوقوف بحرفة وليف وقيل بخبره

من غير المتسابع وميل انه يفسد بالردة فانها تقطع العبادة بالسكر فانه لا يزد على الاعاء الثالثة لو حاضت المرأة بارت الخروج وكذا من احب ان لا يتمكن من الفسل فيه ويكون خروجه لخروجه لقضاء الحاجة الرابعة المساجد مستوية في جوار الاعتصام الا ان الجامع اولى ولما تضمن بالمدرسة مسجد مكة والمدن وميت المقدس على الاصح لوردود الشرع بشدة الرجال اليها ويقوم الاول مقامها والثاني مقام الثالث دون العكس و شرطه الكف عن الجماع لقوله تعالى ولا تباضوا من واثم عالمون في المساجد وفي المقدسات قولان فلو انزل فسده ولا بأس بلامسة بلا سهوة اذ كانت عايشة ترجل راسه عليه لا للصور حديث عمر بن الخطاب وروى ابن عباس انه قال عليه ليس على المحتك صيام الا ان يحل على نفسه واحتج بقوله عليه لا اعتصام الا بصيام واحب بان المراد من الكمال توفيقا من الحزن وبانه لو لم يكن شرط لما وجب بالندركا في الصلوة وقرق بانه سنة فيه لا فيها وبانه ثبت فلا يكون مجزوءة قربة كالوقوف بحرفة وليف وقيل بخبره

في اعكافه الاكثار ولو جامع الحج فانه اعظم من توفيق ساعة
 بعد حاجة **كتاب الحج**
 وفيه اربعة ابواب الباب الاول في شرائط
 الحج والحجرة فشرط الاسلام للوقوف عند قال جابر بن محمد
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم معنا النساء والصبيان فليتنا عن
 الصبيان ورمينا عنهم بالتميز للتميز بالشرقة فيجوز المميز باذن
 الولي وبالكليف والحرقة للاداء والاستطاعة للوجوب
 وهي تحقق باصوير القول ان يجد الزاد للذهاب او لم يقو
 على المشي والواحدة ان كان على مسافة القصر او لم يقو على
 المشي خلافا لما كان عليه فشرط الاستطاعة بها وشق محيل
 ان لم يستمسك وشركا فان الشق لاخر زيادة لا محتاج
 اليه فلا يلزمه فاضله عن دينه ومكينه ونفقة عياله وغيره
 المحتاج اليه ويجب صرف راس المال وان بطلت به تجارته
 على الظاهر فانه غير محتاج اليه في الحال **فرعان الاول**
 المحجب الكسيف فانه في السفر مشقة عظيمة الا اذا قصرت
 المسافة ويكسب يوما بلغه ايام الساقى لودل الحال على
 فقد الزاد في المواضع المتتادة او ان لا يباع الا بالغبن
 لم يلزمه الذهاب بخلاف ما لو كان غاليا كالماء للوضوء
 الساقى امن الطريق نفسا ومالا وفيه مسائل الاولى لو كان
 في طريقه حذر اضطرب فيه النفس والاصحاب والاصحاب الوجوه
 عند غلبه السلامة فلو توسط البجود واستوت الجهات

على الراحلة

لم يجزله الرجوع الثانية لا يجب على المرأة حتى تجد رفقاً محرماً
 او نسوة ثقات ولو باجرة على الاظهر فانها من مؤان سفرها
 الثالثة لو كان بالمراصد من يطلب شاة لم يلزمه فانه حشر
 خلاف اجرة البدرقه على الاظهر فانها من اهدب السفر
 الثالثة ان تمكن من السفر فيجب على الاعمي ايجاد قائد
 خلافاً له ومعضوب لا شقة الركوب ومن تمكن واجتمع
 له شرائط الوجوب واخر حتى مضت طلة المكان فعرضت بحيث
 لم يرج شفاءه يجب عليه الاستنابة على الفور وان لم يعرض
 وقد روي على الاستنابة بان يجد ما يستاجر به فضلاً عن حاجة يوم
 الاستجارة غير ان يمكن له تحصيلها او يبدل البعض له الطاعة
 ركباً ان يذلها غيره او موقفاً او الطاعة ما شاء على الاظهر
 لنقل المنة والحرة عليه فعل التراضي والحديث ورد في الميت
 وتيسار عليه المعصوب وخصه المالك بوردته والظاهر جواز
 الاستنابة في النقل له اليق بالمسألة فتصح الوصية بها
 والاستنابة ممن لم يستطع فان امرأة قالت لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان فريضة الحج ادر كنت ابي شيخاً منكم لا يستطيع ان يحج انا حج
 عنه قال نعم والحج عن الميت اعيرو وصية للمعصوب بغير
 اذن لانه اهل النية **قاعدة** يجوز الاستجارة عليهم
 عيشاً ودمية لا بد عمل معلوم تجري فيه النيابة كنفقة الزوجة
 خلافاً له وكذا ايراد الجاهل عليه **والنظر في شرائط**
 واحكام لا بد من التنبه عليها فهنا اثنا عشر شرطاً

الاول ان يكون الحاج عن غيره قد أدى حجة الاسلام فلا يصح
من العبد فانه ليس له الا للعرض ولا من الفقير فانه اذا وصل
المناسك فهو كغيره وقد روي انه عليه السلام رجا يلبس عن
شبهة فقال اجمعت عن نفسك فقال لا فقال هذه عندك
ثم حج عن شئمة الثاني ان تقع اجارة العين في وقت يمكن
الاشغال به في الحال فلا يجوز الاضافة الى السنة القابلة الا
اذا كانت المسافة بحيث لا تقطع في سنة السالف ان يعلم
تفصيلا ولا يجب تعين الميتات على الاصح الرابع دوام عذر
المتنيب والالتفات بكنهه نفلا وامسا الاحكام في مسائل
الاولى لو تعدد الانعام كان تأخرها واحصوا اوقات فان وردت
على العين انفسحت للفوات والا فلا وان شرط التجيل على الاصح
وتخير المتأخر فان اجاز يلزمه في القابل او وادته بان الحج
او يستأجر فيستأنف **فرع** لو افسد بالحاج ثم ونقض الحج
للمتأخر على الاظهر الثانية لو اجرم بعد ما جاوز الميتات فالدم
عليه ثم ان جاوز لغرض نفسه كان اغتفر خط من اجرة باعتبار
ما تنافرت بين اجرتي حج من الميتات واحرم من مجرمة على
الاصح وان قلنا الاجرة موزعة على المسير من بلد الاجارة على
الاظهر فانه قصد به الحج واستخرج فيه بالعمرة حتى لو عاد
اليه لم يخط وكذا ان لم يكن لغرض وقيل لانه الجبر بالدم
قلنا الدم حق الله فلا يجبر به حتى غير **فرع** لو عين الكوفة
فاحرم عن الميتات خط الساعات على الاظهر لتفاوت الثواب

٥٢
الثالث لو خالف في كنيته الاداء فان فعل الخير فقد احسن
والا خط الساعات كما مر والدم الثاني من موافقة امره بلزوم
على الاصح ومن مخالفتها مخالفت الباب
الثاني ما وجوه اداء السكن ومن ثلثة الاول الافراد ان الحج اولا
ثم الحرم بالعمرة الثاني التمتع ان يحرم غير المكي اي من غير مكة
القصر منها في شهر الحج ثم يحرم به من مكة في تلك السنة ويجب دم
فان لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع اي توجهه
الى وطنه على الاصح وفيه مسائل الاول من عمن له الشك
بعد مجاوزة الميتات فاحرم مكة او ما دون مرجلين فهو
كال حاضر الثانية لو اجرم بها في غير شهره وانى باعمالها
فيها فالجبرة بالاحرام على الاصح فانه كالاصل الثالثة لو عاد
الى الميتات للحج فليس يمتنع اذ لم يستمتع بها وكذا لو اخرج الحج
الى القابل بخلاف ما لو نوى الإقامة فانه التزم العود الى المقار
فلا يستقط الرابع بشرطية التمتع عند احرام العمرة وليس
بالحج من الصلوات وعرض بالقياس على القرآن وهو ارجح **مسألة**
دم التمتع دم جنابة لا يجبر ان فلا ياكل منه ويدع قبل النحر
وعند ابي حنيفة هدي والاظهر منه تعدد دمه على احرام الحج
فان التمتع انما يتحقق به وهو السبب ويكفي الشروع فيه حتى
لومات قبل الفراغ اخرج الدم من تركته على الاصح السادسة
فقد الدم انما يعتبر حاله الوجوب او الاداء فيه خلاف باقي
ذلك في باب الكفارة **فرع** الاول لو لم يصم المنة حتى رجع

يقضى وتفرق منها ومن السبعة على الاظهر اعتبار الاداء
الماتى لومات الفاق قبل الرجوع برئت ذمته وان مات
بعده ولم يصح حب الفداء على الاظهر كما في رمضان وقيل فيه
قوان احدهما العدول الى الدم لانه اقرب منه فحب لقلته
اي لم ينفقها دم ولما دونها بالقسط ورد بان لم تثبت مثله
وان اصل الايجود بدل الصافي انه لا يجب شيء فان وجوب
البدل لصوم رمضان خلاف اصل العبادات البدنية قلنا
اصل فيه بدليل اطراده في صوم الكفارة المالت
القرآن ان تحرم بهما او بها في شهره فيدخله عليها
قبل ان يأتي بشي من اعمالها فانه عليه امر عاشره بادخاله
عليها وقال لها طوافك بالبيت وسعيك من الصفا والمروة
يلفك الحجك وعمرتك ووجب ابو حنيفة طوافين وسعين
لا بالعكس على الجديد خلافا لاذ لا اثر له ولزم القارن
الفاقي ما يلزمه متمعا فليبيد الافراد افضل من التمتع
على الاصح فان السليم خير من المنجبر وكلامهما من القرآن خلافا
لما في حنيفة وروى جابر وغيره انه عليه كان مفردا في
حجة الوداع ورواه ارجح من رواية من روى القرآن
او التمتع لانه اضبط واجم لهذا الباب **فصل**
اشهر الحج شوال وذو القعدة وتسع من ذي الحجة وليلة
النحر على الاظهر لا مكان الوقوف وان فات الحج فانه سنة
او واجب قبل التدارك ويومه عند تمام الشهر

عند مالك لظاهرة الآية ورد بان بعض الشيء يسمى باسمه ولو
الحج بها من جهة الاحرام وعندهما من جهة ان افعالها تصح
لا فيها وجوز الاحرام في غيرها بذكره واما العمرة فلا
فلا باقتضاها والميتقات المكاني للحج نفس كالمستوطن
ها والممدني ذو الحليفة والشامي مخفة وللتها من اليمن يعلم
والجدي القدن والمشرقي ذات عرق وغير محاذي اجلا
ثم حيث منه الى مكة مرحلتان واما ميتقات العمرة فادنى
الحل للمكي والاولى المجردة ثم التميم ثم الجديدة وميتقات
الحج لغيره مسئلة لو جاوز الميتقات بقصد نسك يعمر
او يريق دما ولا يحرم حيث غش له ولا شيء عليه **فزع**
لوم يخرج المكي المعتمد الى الحل صححت عمدة وعليه
دم كمن احرم بالحج من غير متقاته فسل الجمع من الحل و
الحرم شرط كما في الحج والجواب منه الاصل فان ذلك حصل
وفاقا للباب **المالت في اعماله**

الاول الاحرام وهو اليه يفتح مطلقا ميسرا او مباهما ومقيدا
لقول ان يحرم بحج او عمرة او كليهما وتعين لفرض الاسلام
ثم القضاء ثم النذر وان عين غيره ثم لما عين ولو اهل
ممثلين لهما احدهما وقال ابو حنيفة ينتقل الى ذمته كما
لو احرم ثم افسد قلنا المنسب مقدارنا هاهنا الثاني
ان تحرم نفسك فيعين كاشاء الا اذا كان في غير اشهرهم
فيتعين للعمرة ولا تعين بحج ولا اشغال بالطواف او

الموقف لعدم اليقين خلافه في حقيقته الثالث ان المحرم
 باحرام غيره كما اهل على و ابو موسى هو باهلال الرسول
 صلواته ثم ان لم يكن محرما انعقد بهما ولا ينعقد كاحرامه
 في ذلك الوقت على الاظهر حتى لو كان بهما فعينه قبل
 احرامه منعقد ميتا وان عتق بعد فله تعيين غيره
 على الاظهر لانه لم يلزمه فلو تعذر مراجعته فعلى الجديد
 لجعل نفسه قارنا اخذ بالاحتياط ولا يبرأ عن العبرة
 لاحتمال انه كان حاجا فلا يلزمه الدم وعلى القديم تجهد
 كما في القبلة والفرق بين نعم لو شك بعد الطواف تعذر
 ذلك فيتمتع بحصل له الحج وحده ويلزمه دم فان لم يجد
 صام صوم المتعمد احتياط **مسألة** قال ابو حنيفة
 لا منعقد الاحرام حتى يلبس او يسوق الهدى لقوله عليه
 امرني جبرئيل ان امر اصحابي بالتلبية ورفع الصوت
 والقيام على الصلوة قلنا الامر بالاستحباب والامر
 لرفع الصوت والمقصود من الصلوة المذكور وسننه
 الخسل وتطيب الثوب والبدن ولا يضربا ونعم لو
 خلع لم يلبس والتخضب للمراه وركعتان قبله والتلبية
 معه وعند الدخال كما نقل فنقول ليبيك اللهم ليبيك
 ليبيك لا شريك لك ليبيك ان الحمد والنعمة لك والملك
 لا شريك لك والصلوة على النبي بعد ما واذ اراي متجما
 فليقل ليبيك ان العيش عيش الآخرة فاغفر للانصار و

والمهاجرة والجديك انه لا يلبي في طواف القدوم اذ لم يذكر
 تحضه لطواف الزكن والوداع الثاني الطواف وسن
 لقاصد الحزم ان يحرم تنسك ونقل وجوبه لا تناف الخلق
 عليه فلنا ليس ليل وجوب كفعله عليه ويتنسل فالمدني
 بذي طوى ويدخل من بيته كذا و يخرج من بيته كذا
 ويدعو بالمأثور عند لقاء البيت ويدخل من باب بني شيبه
 ويبدأ بالطواف فيتوجه الحجر الاسود وسننه ثم يجعل البيت
 على يساره ويطوف الى ان يعود الى الحجر سبع مرات فلو ابتدا
 بغير الحجر الاسود لم يحسب الى ان انتهى اليه وان جعل البيت
 على يمينه لم يعتد به فان المتعبد لا يغير عن وجهه بشرط
 فيه شرائط الصلوة والقرب هاهنا من البيت بان يطوف
 داخل المسجد بمنزلة الاستقبال وان خرج جميع يد به
 عن البيت فلو مشى على الحجر والشاذ وان لم يجز لانه من
 البيت ولو ادخل الدفن هو انه لم يضرب على وجهه لانه يسمى طائفا
 خارج البيت وسن الفية والولاء وقيل بوجوبهما والمشى فيه
 والدعاء بالمأثور واستلام الحجر والاخر والا اصطباح في
 مستعقب السعي والركل في الاشواط الثلاثة الاولى والهيئة
 في الاربعة الاخيرة اقتضا لفعله وان كان ذلك لاظهار
 الجلالة للخطوة والقرب من البيت فام يفتنه الرمل ونجا

النساء وان استلزم تركه وركعتان بعد وقيل هما واجبتان
مسألة لو حمل محرم محرما وطاف به فان قصد به واجدا
 فقال قال علي بن ابي طالب في حجة الاسلام فقال في حجة الاسلام
 وهو في حجة الاسلام فقال في حجة الاسلام فقال في حجة الاسلام

اقتضا لفعله وان كان ذلك لاظهار الجلالة للخطوة والقرب من البيت فام يفتنه الرمل ونجا

من بعد الفراق من الكوفة

فذلك والاحتياط عند ذلك الاشتراك متعدد فالخصيص به اولى
الثالث السعي اذا فرغ من الطواف يخرج من باب الصفا
ويسعى سبعا ذهابا من الصفا الى المروة فان بدا بها لم
يحتسب حتى يعود اليه وسن الوقت قدر فاقه والكيبر
والدعاء حسبا ورد والمشى طرفيه والعدو في سطره
وجدد ذلك مبتدئة ثلثه هناك الرابع الوقوف سن
المحيط ان يدخلوا مكة اولا لطواف القدوم ونحط الامام
بخطه سبع ذى الحجة ويعلم المناسك ويأمر بالعدو
الى منى والنهوض منها الى عرفة ثم اذا زالت الشمس يوم
عرفة محط فيها خطبتين ولحج العصرين تديما ونقف
هناك الى الغروب ذاك اذا عينا ثم يرحل الى مزدلفة
ويبيت بها ويؤخر الحرب والواجب حضور اهل الجلالة
في شئ منها ساعة من زوال عرفة الى صبح النحر ولونايا
او مشد ضالقة لا مغمى عليه والحج من الليل والنهار
سنة على الاظهر ويجزى بالدم استجمعا **مسئلة**
لو وقفوا العاشرة غلظة فلا قضاء اذ لا يؤمن وقوعه
في القابل وان وقفوا الثامن قصوا على الاظهر لندوة
الخامس سبب التحلل اذا انصف ليلة العيد توجه
الضعفة الى منى ويصلي الامام والباقيون الصبح مغليبين
وتوجهوا اليه فاذا وافوا المشعر الحرام توقفوا الى
الاسفار داعين ثم اخذوا من المشفى ذابغوا منى رصوا

52
سبع حصيات الى حجرة العقبه وتركوا التلبية ثم يحرم من رادوا التحلل
الرجل او يقصره الحقل لثلاثة شعرات وتقصر المرأة ثم يذنون على
لطواف الركن والسعي ان لم يسعوا بعد القدوم ويعودون اليه
فاسباب التحلل الرمي والحلق فانه نسك على الاصح لانه تم مدح
المحلقين والمقصرين وانه عليه فضل المحلق على المقصر وعلق
التحليل به حيث قال اذا رميت وحلقم حل لكم كل شئ سوى الجماع
والمحلق انما يكون نسكا والطواف فيحل باثنين ماعدا الجماع
وعو بالثالث وتحلل المعتصم بالفراغ عنها ووقها من نصف الليل
واخر الرمي غروب النحر واما الحلق والطواف فلا تاقب اخرهما
السادس الرمي في يوم الشروق اذا عادوا الى منى باتوا فيه ليلتين
ورموا في اليومين بعد الزوال الى كل حجرة من الثلاث سبع حصيات
بسبع رميات بالتربيب ونفروا قبل الغروب واللازمهم الميت
والرمي في اليوم الثالث ويستتبت العاخر **مسئلة** من ترك رمي
يوم او بقصة اتي به سابقا اداء في اليوم الاخر على الاصح كما ان
رعاة الابل يقظون في النحر الاول فاقام يوم القران قصير
حتى مضى الايام لم يقض على الاصح بل يحجر بالدم ويكمل السبع لانه
رمي كامل وقيل ثلث كالحلق قلنا ذاك لتحلل الحلق به فان
ترك الحلق كفاه دم واحد على الاصح لان الكل من نوع والظاهر انه لو
ترك رمي النحر ايضا لزمه دم اخر فانها نوعان السابح طواف
الوداع ولا يح وجوبه خلافا لما لك لقوله عليه لا ينصرف احد من
الحجاج حتى يكون آخر عهد الطواف بالبيت ولكن قبل الخروج

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is dense and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the names of the individuals mentioned in the preceding section. The script is cursive and characteristic of the Ottoman period.

[The page contains approximately 20 lines of handwritten text in Urdu script, which is mostly illegible due to extreme blurring.]

البيع تمليك عيناً ومنفعة على التأييد عوض مالي والاصل
فيه قوله تعالى واجل الله البيع وجرم الزور الايد وقوله
ولا تأكلوا اموالكم بسلم بالباطل الايد وما روى رافع بن خديج

انه عليه سئل ف قيل يا رسول الله اني الكسبي طيب قال
عمل الرجل بيده وكل شيء مبرور والاجماع على انه سبب

الملك في الجملة وفيه ابواب الباب الاول ^{٩٥} الجمع
في شرائطه وذلك بحسب اسبابه الاول الصورة وهي رضاء

الحائزين حقيقة لكنه لما خفي ضبط اللفظ الدال عليه صرحنا
 الجا بأكبرت وملكوت وقبولاً كاشهت وقيل وبغني

او كذا به تسه فقل فليكتف بالمخاطات في المحققات كما
قال البوحيف فلنا المعال مسروقة ما وضعت للدلالة

على المعاني بخلاف العبارات فيل^{يقوله} الاستيحاء ^{يعني} احتمال استنباطه
الرغبة فلما الطلب يوافق الإرادة غالبا فيل^{يعني} الكناية

لا تدل عليه ظهور فلا نعتقد بها كالساح قلنا اذا استصحت
قوسه نعيم الخاطب منها مقصوده والساح انما نعتقد بها

لتعبد الشهادة فيه و شرطه التوافق معني والقول
دون القريب الثاني العاقد وشرطه التكليف وولاية الراجح

الحق بآصاله أونيابه وإسلام مشقري الصحف والمحدثين
والسؤال الحق في الكلام فلامعة سنة الصبي وإن أدرك له

الوحي لعدم اعتبارها ^{باعتبار} خلافا له ولا يعتد بقضيه

حتى لو اعطى ^{في} ما الى صراف فلنؤد الى ولست والاطم

حتى لو اعطى درهما الى صراف فليدّ الى وليه والاطهر ان
المواهب تحتهم بمقدّمات العقد لا به وانه يقبل ايجابه

في الهدية واذن الدخول اقتداً بالسلف المائي الولاية
فمطالعة الفضولي باطله لا تتوقف على اجازة المال كخلافه

له فان الشئ اذا لم يخرج الى وجوده فليست اذ النقض ومضى
وفي تصرفات الخاصب اذا عكس تتبعها قول وفيه ما يل

الخط الاول لو باع مال مودته جاهلا بموته صح على الاظهر لان الظن
الحظ الاول والثاني لو باع ماله ولاية بعضه صح فيه على

المصحح بالقيط أن يقين لأن تأثيره في البعض لا يتوقف على
تأثيره في الباقي والآفة دور وخير المشتري وحده إن أهل

للمشقة فصل يصح وإن لم يتعين كبد. وعيد غير وقسط
باعتبار القيمة فلما شئت مجهول حال الحق فهو كما لو قال

بِقِسْطٍ مِنَ الْإِنْفِ وَوُضِعَ عَلَيْهَا وَقِيلَ لِكُلِّ كَلَامٍ يَصِيرُ مَجْهُولًا وَلَوْ
جِئْتُ تَعْنِينَ لَمْ يَلِزَمِ ذَلِكَ الثَّالِثُ الْعَبْدُ الْمَادُونُ كَالْوَكِيلِ فَلَا

يُجَاهِلُ السَّيِّدُ وَلَا تَجَاوِزُ الْمَادُونُ فِيهِ وَلَا يَأْذُنُ عَبْدُهُ لِجِيرِهِ
إِذْ فِيهِ فِي الْبَحَارَةِ وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا يَكْتَسِبُ بِالْإِخْطَابِ وَحُكْمِهِ

ولا يحاطل حتى تبين الاذن ولولشيعوج على الاظهر ولا ينحدر
بالا باق وتبين قوله في المحرر واقراره ^{سجل} بدس المعاملة وتبين

بمال الحارة وكسبه على الاظهر كالمهر فخير مشتميه وبطال
 به وان عتق الماشية ولا يرجع على الاظهر لانه كالمستثنى

والمستد على الاظهر اذ العقدة وقيل لا لانه فسر طح المحامل

اصطلاح العرب

انفسكم انتم انفسكم
البايع والاطاع

من بی سکه
کتابت القوم
فضل الماصلا
منها سنی

فصل في بيان

الحمد لله رب العالمين

اذ عوض النظام

أحمد بن عبد الله بن يوسف

الشمس

المجلد الثاني

فمن فيه المادون
من اذا استطاع

الحاذق من علي السعد علي

کتابت و تصحیف

على اسم ونقض بما لو رهن ويمل ان وفي ماني يده فلو اشترى
 في الذمة صلت ماني يده فعلى الاول ستم العقد وعلى الثاني
 في نقضه او ختمه الباع فيه وجهاً وعلى الثالث ختم السيد
 وغير الماذون لا يبيع ولا اشترى على الاظهر فانه لا يملكه ولو
 بخلاف الفليس والسيد مجانا ولا بعوض لانه لم يلقه ولم
 منه قبول الهبة والوصية المالك الاسلام فلا يصح شري الهبة
 الكافر مجانا او مسلم لا يبيع عليه على الاصح دفعا للذل واحداً
 قاس لو حقيقه بالارث ورد بانه ضروري والاطهر حوازي
 استوداده والرد عليه بالغيث للضرورة وان الرهن و
 الاجارة كالمداة **وفي** الوكيل ان يفتخر بالاضافة

مشروعه وقد توجه التصدي إليها وبقيت بلا ممد لا كان
التحصيل وجق الممد ومجوى الماء والبناء على السيف
لا مجرد الهواء المائل القدرة على التقص فلا يصح
مع الضال والمنسوب إلا أن يقدر المشوى على تفرع
ويجىء بجم البرج الخارجة إذا تفت على عودة والممدون
والمعلق برفقة الارش على الأصح لأن تعلقه أقوى
من الزهن فيل فعل غيره لا يحد عليه فلما كيف لا
وقد علن به جى الخمد والصف الحين من مشغص القمه
بالفصل فإن اليس لا يوجب نقص غير المسح والشذخ
قد كط: الب العايد ذاتا وقدر او وصفا لنشبه

كل صاع بدرهم على ان ازيد كل هذا الصاع واراد شرط الهبة
او ادخاله في البيع والهبه مجهولة الصيغان فسد البيع
لو كانت ذكيرة تحت الصبرة او التمن في يستوقه متفاوتة
الاجزاء وعلم ذلك لم يجد على الاقوى لتعذر التخييل وان
جهل خيره وقيل هو كبيع الغائب وروية الدك كروية
المالك لو قال بعتك هذه الصبرة لعشرة كل صاع
بدرهم وتطابق وان جهل قدرها والا فلا للتاني
واما الثالث فبالروية على الجديد وتمسك ابو حنيفة
بقوله عليه من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذا هـ وراويه يوسف
ثم بن ابراهيم وموهمهم فان صح عن غيره قين المصير
اليه وقاس بالكاح وهو مقلوب ولا يكفي استقصاء الوصف
على الاظهر خلافا لما لك اذ ليس الخمر كالمعانيه وفيه ميل
الاولى كفي روية بعض المبيح ان دل على الباقي كالاخروج
في المتماثلات او كان صوانا له خلقه كعشرة الرمان والشبلة
من الجوز **فدفع** الاول الدساج المنفصل لا يكفي
روية اخذ وجهيه بخلاف الكداس الثاني لا يكفي روية
الفارة والجلد اذ لا ينوط بهما كثير مصلحة المسك واللبم
المالك كفي روية عشرة العليا من الجوز والباقي
الروية على الاظهر لان الرطوبة مقصودة فيها الدساج
الجارية ينظر منها الى ما يبدوا عند الخدمة دون العورة
وفيما بينهما خلاف والاولى تحكيم الحرف الثانية الروية

من دك الشئ
بسطه هـ

اذا رآه
واضافه الخمر في عده
واجبت له ارا ولم يره
عند الشراء وقدر ان يملكه
ولا يتغير في البيع
والا حصة الزوجه لا ياتون
والمالك لا يملك من اشترى

في الدك
في الدك

السابقة كالمقارنة فيما لا يستعمل غالبا لحصول المقصود
ان تغير على اليد وخير كما لو شرط وصفا ولم يكن وقيل
يفسد لانه ظهر اسفا المدة فان ما زعافه صدق
البائع على الاظهر اذ لا يصل عدمه **فرفع** لو راي ثوبين
وسرق احدهما واثم فاشترى الباقي فان تساوى قدرهما
ووصفا صح والا فلا الثالثة لا يجوز التوكيل بها وجدما
لأنها مجزأة راي كاختيار النساء وقيل يجوز كما يجوز في الشراء
قلت لعله يتبع ولا يستعمل **الباب**
الثاني في البيوع الفاسدة وفيه فصلان الاول في الربوا
قال عليه لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق
ولا البئر بالبئر ولا التمر بالتمر ولا الشعير بالشعير ولا الحنظل
بالحنظل ولا السواك بالسواك يعني ان يدايد فان اختلف الجنس
فبيعوا كيف شئتم يدايد شرط الحلول والتقابض في المجلس
والتماثل عند التجانس والاولى عند الاختلاف وهذا
اذا اشترك الحوضان في علة الربوا وعلى التقديرات والطمع
للمناسبة والامارة في قوله عليه الطعام بالطعام مثلا يمثل و
مع الوزن والكيل على القديم فيصح حصة بحفتين من
الحنطة والوزن والكيل عند الى حنيفة والتقديرات
والقوت واصلاحه عند مالك كما في المد والنظر في ربوا
الفضل يتعلق بامور الاقوال ما يخدم فيه وهو الذهب والفضة
وما قصد للطمع ولو ذوا كالبطين الارمني والزعفران

الشئ ان يبيع عتقه
بما كان له
بما كان له
بما كان له

الربوا في اللق الزاوية
مع تعذر اوطاع مثل سحبا
علا زيادة الوسا او تفر
قبل القبض هـ

اي سافضا وزنه الحلو
الشيء من
الكتفة والسواك
في التمر والباقي غير ذلك
الا كما هو الوصف الدال على
العلم لا بالعرض بل لا قرينة على
لوم كفي ذلك الوصف للتعديل
لأن اقترانه بجيد الزاوية

في الدك
في الدك

في الدك
في الدك

وذهن السفسج والكتان وودك السبك على الاظهر اذا سح
بحسبه ولو من غير نوعه كالعقلى والبرقى ولحم الضان
والعز والاصح ان يختلف الاصول اجناسا كذا المماثلة
ان اختلفت اشياؤها الا اذا كان التفاوت تسيرا
كالسكر والغايه الكشاني بالخلص عنه وعلو العلم بالمماثلة
لدى العقد لا تعلمه نهي عن ص الصبره من البر لا يعلم مكيلا
بالكيل المستقي منه بجيار عهد النبي لقوله عليه الذبب بالذبيب
وزنا والمخطة بالمخطة كليا وعادة البله حيث لا نقل على
اظهر الوجوه وفيه مسلتان الاولى لوباع صبره بصبره كماله
او كليا بكيل وخرجتا مقساوتين صحح البيع وان تقابضا
جزافا وكالا بعد التفوق على الاظهر فان ذكر الكيل
جوز لم يقبل المماثلة لا بقدر المبيع فاستغنى القبض عنه
الثانيه مما اشملت الصفة على جنس ربوي من الطرفين ككل وغيره
ولو ضمنا واختلف الجنس والنوع منها او من احدهما
متميزا كمد ودرهم مد ودرهم او معدن او معجون مثله
او ثوب مذهب ذهب او دنائير عتق وروية مثلها
من الوسط بطلت لان فضاله بن عبيد اشترى قلادة
فيها ذبب وخدر بذبيب وذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم
الذب فقال الذبب بالذبب وزنا والسبب فيمن ان العوض
اذا وزع على الخوض افضى الى المفاضلة او الجبل بالمماثلة
فروع الاول لوباع المخطة بالمخطة وفيها اوفى

اجدهما حبات شعير يقصد خلطها او تراب يوشم من الحيار
فسد الثاني الاكثر على من يبيع الصجاج بالمكسبر لفاوت
القيمة المالك لا يجوز بيع الشاة اللبن عليها والشهد
بالشهد بخلاف دار فيه يبرئ عليها على الاظهر والتمس
بالتمرفان المالا يقصد عينه مع الدار والنوى من صلاح
التمر المالك الماله التي تعتبر فيها التماثل ومي حال الكمال
وذلك ان يتها ولا كثيرا يطلب منه من المنافع كمال ما
يخفف غالباً من الثمار بالخفاف لانه يسئل علمه عن من الدار

بالتبر فقال استقص الرطوبة ذات جف فقيل نعم فقال فلا إذا
وما لا جفف في حال الرطوبة على الظاهر والشموسه ايضا
ان جفف نادرا ^{في بعض احواله} كاللحم والجبوب بلونه جيا جافا متقى عن
تشر لا بطل ادخاره ^{في بعض احواله} بل نجية غير قتل ولا مبلول والماءات
ان لا تكون مخلوطة بماء ونحوه ولا مبروضة على النار
الا اذا غرسته للتمييز او انضط اثر بها فيها كحل العنب

واللبن والمخيض الصافي والقسل المصفى والفاندة **مصل**
 روى انه علم رخص راس العدايا فمادون خمسة اوسق
 وهو ان يخرص الرطب على راس النخل تموا ويباع بمثله
 من التمر والاصح جواره لغير الفقير لعموم اللفظ وخصوص
 الواقع لا عارضة وامتناعه فيما عدا الرطب والغب
 والوحيفه منعه مطلقا **المصل الثاني**

من يسوع المسيح في فستان الاول ما يوجب الفهم فيه
 و قد روي انهم في ايديهم
 في ايديهم

في ذكره عليه السلام
 في كتابه في الطب
 في علمه
 ما
 في ذكره عليه السلام
 في كتابه في الطب
 في علمه
 ما
 في ذكره عليه السلام
 في كتابه في الطب
 في علمه
 ما

لا اله الا الله
لا اله الا الله
لا اله الا الله

حسنی الامام و الامام

درویشی و صوفی

انها مائة ضاع وطالقت فذلك وان نقصت صح على الاظهر
وحيث ان كثرة الصيغ في حكم الوصف وان زادت
فسد في الزيادة لان خيار البيع وحسينه بعيد وفي
الباقى قوله يقرن الصفة مسئلة لو الحق بالعقد
في المجلس شرط صحيح صح على الاظهر لانه حرم العقد ولو حذر
المفسد فيه لم يثقل العقد صحيح اذ لا حرم لفاسد
خلافا لابي حنيفة القسم الثاني لا يوجب النهي فسادا
لتعلقه بامره قارنه وفاقا كالبس وقت النداء ومنها
البيع على س اخيه بان يدعو المشتري الى الفسخ في زمان
الخيار لم يفسد منه سلعة والسوم على السوم بان يطلب
السلعة بزيادة بعد قرار الثمن وفي حناه الشري على
الشري وهو بعد العقد وقبل اللزوم ومنها بيع الحاضر للبادي
وموان يبرقن البدوي بسلعة البدوي ليغالي بها يبيع
وذلك لما حرم فيما يحرم به البدوي ومنها ان يلقى الزكائن
ويشتري متاعهم فيختار الباطل ان كذا يقول عليه
من تلقى فصاحب السلعة بالخيار بعد ان يقدم السوق
فمعلق النهي بذلك خذوا الخيار وتقويت البيع على الخلق
ولا جليله نهى عليه عن الخش وهو في الثمن بلا رغبة فلا
خيار للمشتري والاجتار في القوة والتسجير فانه يحرك
الدواعي ويغني لا القحط وقد نهى السلف عن بيع العيب
من البناء والسلاح من قطاع الطريق **الباب الثالث**

هذا هو الوجه في صحة البيع
في المجلس شرط صحيح
السلعة بزيادة بعد قرار الثمن
في حناه الشري على الشري
وهو بعد العقد وقبل اللزوم
ومنها بيع الحاضر للبادي
وموان يبرقن البدوي بسلعة
البدوي ليغالي بها يبيع
وذلك لما حرم فيما يحرم به
البدوي ومنها ان يلقى الزكائن
ويشتري متاعهم فيختار الباطل
ان كذا يقول عليه من تلقى
فصاحب السلعة بالخيار بعد ان
يقدم السوق فمعلق النهي بذلك
خذوا الخيار وتقويت البيع على
الخلق ولا جليله نهى عليه عن
الخش وهو في الثمن بلا رغبة
فلا خيار للمشتري والاجتار في
القوة والتسجير فانه يحرك
الدواعي ويغني لا القحط وقد
نهى السلف عن بيع العيب من البناء
والسلاح من قطاع الطريق

هذا هو الوجه في صحة البيع
في المجلس شرط صحيح
السلعة بزيادة بعد قرار الثمن
في حناه الشري على الشري
وهو بعد العقد وقبل اللزوم
ومنها بيع الحاضر للبادي
وموان يبرقن البدوي بسلعة
البدوي ليغالي بها يبيع
وذلك لما حرم فيما يحرم به
البدوي ومنها ان يلقى الزكائن
ويشتري متاعهم فيختار الباطل
ان كذا يقول عليه من تلقى
فصاحب السلعة بالخيار بعد ان
يقدم السوق فمعلق النهي بذلك
خذوا الخيار وتقويت البيع على
الخلق ولا جليله نهى عليه عن
الخش وهو في الثمن بلا رغبة
فلا خيار للمشتري والاجتار في
القوة والتسجير فانه يحرك
الدواعي ويغني لا القحط وقد
نهى السلف عن بيع العيب من البناء
والسلاح من قطاع الطريق

في لزوم العقد وجوازه والاصل فيه اللزوم والجواز دخل
وله اشياء الاول دوام الاجتماع المقارن للعقد لقوله
عليه المتباين كل واحد منهما على صاحبه بالخيار لم يبق
الا خيار اى يباشر فيه الخيار والنظر في هذين
الاول في محله وهو كل معاوضة محضة كالقرف و
السلم والصد بغير المدعي والاجارة لانها في معنى
البيع لا الكفاية والشفقة والحوالة على الاظهر فانها
كاستيفاء واستيفاء من البياعات ما يستعقب العقب
كشري القريب والعبد لنفسه ومن باع من طفله يثبت
له خيار الطرفين على الاظهر فلو ان لم يطفله بقي لنفسه
الثاني فيما يقطع وهو التفرق طوعا فان جئت احد
او انجى عليه فليقيم وان كانت نص على بقائه للوارث
كسائر الحقوق لماله وفيما اذا كان مكاتب ان العقد
وجب وسنده انه جاز رقيقا بالهوت فلم يبق له حق
منه وقيل فيها قولان لم ان غاب الوارث واخبر به بقي
له الخيار باق في مجلس الخبر والتخيار بلفظ صحيح او مستلزم
كما سيأتي ولو نفى الخيار في العقد لخال على اظهر الوجوه
لانه استقاط لما ثبتت لمعضة لو تنازعنا في التفرق
او الفسخ قبل صدق النافي باليمين وفي الفسخ وجده لا
ستتد اد المدعي به الثاني الشرط قال عليه لبيان من
مقتضى قول اخلاية واشترط الخيار ثلثة ايام وجوز والار
الاخير

هذا هو الوجه في صحة البيع
في المجلس شرط صحيح
السلعة بزيادة بعد قرار الثمن
في حناه الشري على الشري
وهو بعد العقد وقبل اللزوم
ومنها بيع الحاضر للبادي
وموان يبرقن البدوي بسلعة
البدوي ليغالي بها يبيع
وذلك لما حرم فيما يحرم به
البدوي ومنها ان يلقى الزكائن
ويشتري متاعهم فيختار الباطل
ان كذا يقول عليه من تلقى
فصاحب السلعة بالخيار بعد ان
يقدم السوق فمعلق النهي بذلك
خذوا الخيار وتقويت البيع على
الخلق ولا جليله نهى عليه عن
الخش وهو في الثمن بلا رغبة
فلا خيار للمشتري والاجتار في
القوة والتسجير فانه يحرك
الدواعي ويغني لا القحط وقد
نهى السلف عن بيع العيب من البناء
والسلاح من قطاع الطريق

هذا هو الوجه في صحة البيع
في المجلس شرط صحيح
السلعة بزيادة بعد قرار الثمن
في حناه الشري على الشري
وهو بعد العقد وقبل اللزوم
ومنها بيع الحاضر للبادي
وموان يبرقن البدوي بسلعة
البدوي ليغالي بها يبيع
وذلك لما حرم فيما يحرم به
البدوي ومنها ان يلقى الزكائن
ويشتري متاعهم فيختار الباطل
ان كذا يقول عليه من تلقى
فصاحب السلعة بالخيار بعد ان
يقدم السوق فمعلق النهي بذلك
خذوا الخيار وتقويت البيع على
الخلق ولا جليله نهى عليه عن
الخش وهو في الثمن بلا رغبة
فلا خيار للمشتري والاجتار في
القوة والتسجير فانه يحرك
الدواعي ويغني لا القحط وقد
نهى السلف عن بيع العيب من البناء
والسلاح من قطاع الطريق

هذا هو الوجه في صحة البيع
في المجلس شرط صحيح
السلعة بزيادة بعد قرار الثمن
في حناه الشري على الشري
وهو بعد العقد وقبل اللزوم
ومنها بيع الحاضر للبادي
وموان يبرقن البدوي بسلعة
البدوي ليغالي بها يبيع
وذلك لما حرم فيما يحرم به
البدوي ومنها ان يلقى الزكائن
ويشتري متاعهم فيختار الباطل
ان كذا يقول عليه من تلقى
فصاحب السلعة بالخيار بعد ان
يقدم السوق فمعلق النهي بذلك
خذوا الخيار وتقويت البيع على
الخلق ولا جليله نهى عليه عن
الخش وهو في الثمن بلا رغبة
فلا خيار للمشتري والاجتار في
القوة والتسجير فانه يحرك
الدواعي ويغني لا القحط وقد
نهى السلف عن بيع العيب من البناء
والسلاح من قطاع الطريق

Handwritten marginal notes at the top of the right page, including the date 1100 and various religious or legal phrases.

الأزدي بالحسب الحاجة والنظر في أمور الأول في مودعه
وهو كل شيء يستعقب الحق ولم يشترط فيه قبض عوض
فإنه كالمضيق للجواز ولا يجوز في الإجازة على الظاهر لتعطل
المنفعة مدة مديدة الثاني لا يفتقده لأبد من حين
الحل والمدة فلو أنهم يفتقرون عشرين أو أجل مجهول فسد
العقد وحسب من العقد لأن السبب معه فلا تخلف فيه
عنه قبل فجمع المثلان فليسا بل سببان على حكم واحد
ذلك شيان في الشرعيات الثالث في حكمه وهو أن يستبد
من خير ولو قال بالفسخ بلا حضور خصم وقضايا حكم كغيره
من الفسخ المتفق عليها خلافاً لابي حنيفة ويحظر الفسخ
والإجازة بقول صريح أو يستلزم للملك من قول أو فعل فالبيع
من الباي وعقده وعقده ورجعه بالقبض ووطئه فسخ
ومن المشتري إجازة وكذا الإجازة والتزوج على الظاهر
لا العرض على البيع والأذن فيه فانهما من الذوق ولو وطئ
المشتري بأذنه انقضى العقد بخلاف ما لو علم فسخت كما
لو باع لحضرتة ولم ينقذ السواب في حكم البيع زمان الخيار
أصح الأقوال أن الملك بالذوق موقوف لأن العقد لم يشترط
بجزم الرضا فيتوقف على البيان وقبل هذا إذا كان
لها فان كان لواحد فالملك له وأرضاء الأقرب
وفيه نظر قيل العقد يوجب النقل قلنا إذا لم يجهز
ما ينافيه وإنما سقينا تصرفات الباي حيث له الخيار أو لها

Handwritten marginal notes on the right side of the right page, including the date 1100 and various religious or legal phrases.

Handwritten marginal notes at the top of the left page, including the date 1100 and various religious or legal phrases.

لأنها على قماره وقصر فاق المشتري إذا انقضى بالخيار
لا يستبد به بالانضمام فان كان لها وقفت ما قبل الوقف
كالعقود والايلاء وفسد غيره كالبيع والخير **فروع**
لو باع أمته بجدة واعتقها انتفع بالخير خلافاً لابي حنيفة
الخيار لها تعينت لاستبداد به بعقدها وإن كان له وحده
تعينت على الظاهر لأن الأمارة أولى وإن كان للآخر وأجاز
تعين والاعتين الثالث فوات امر اقتضاه كشرط
أو غيرت أو غيرت الأول فكلما لو شرطت مقصود
في المبيع ككتابة الجارية وكف العبد وإسلامه ولم تكن وتسمى
الخلف وأما الثاني فالعيب وهو كل امر غالب العدم
يوجب نقصان العين أو القيمة إذا تقدم على القبض ككون
المملوك خصماً أو خنثياً أو زانيا أو مرتداً أو مسروراً
أو معتقداً أو ذا عيب عدي وصيان فاحش واعتقاد
النزول في الذوق وأما الثالث فالنقص وهو ما ينشأ
اخلاف اللون مدة ليكبر ضررها قال عليه لا تصرفوا
بالبطون والختم ومن شرطها فهو بخير النظرين بعد أن
يخلصها ثلثان رضيا أمسكها وإن سخطها ردها ورده
بعضها عان التمدد والحق بها حبس ماء الفقاة وتجيروا الخنة
وتجيد الشعر ونحوها على الظاهر بخلاف ما لو تحققت الشاة
بفسخها أو تسخ الذي يورضها إذا لا تغير أو لطف ثوب
العبد بالمداود أو علف الدابة حتى رباطها على الظاهر

Handwritten marginal notes on the left side of the left page, including the date 1100 and various religious or legal phrases.

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page, including the date 1100 and various religious or legal phrases.

فانه تخيل ضعيف فان قيل لم يوجب رد الحليب وشبهه
وعين التمر قلنا لما احتلنا بوجوده لدى العقد بما
تولد بعده ولم يعرف قدره تدر رده والرجوع الى مثله
فقد انما غلبت قوت العرب كاللبن ولهذا الجنى
قال الشافعي لو رد الشاة بغير القصور يرد التمر
على اللبن ثم اختلف فيما لو كان التمر غاليا او الحليب كثيرا
او الحيوان غير مأكول ولاولى الاخذ فيه بظلم الحديث
تجدي انقى كلام في قواعد هذا الجار ومضى خمسة الاول
شرط البرائة عن العيوب والاصح انه يبرء به عن عيب
كان عند العقد ولم يعلم في الحيوان لكثرة عيوبه وخفاها
ايتمه والافاضل فسادا لانه ابرأ عن مجهول الثاني
التقصير لان الرد للاطلاع على العيب فيحصل به وان كان
السبب التصويتية على الاظهر ومبنى الحديث على انه لا تعرف
قبل ثلثة ايام غالبا ثم ان كان الباطن حاضرا فليرد عليه
كما علم وان غاب رد الى الجاهل وليس هذا قبل ان امكن على الاظهر
وليتبرك الانتفاع فلو ترك علمه مخرجه بطل حقه ولا ارش
اذا لا ضرورة وبعد في ترك الجدار والتكويب بعشر
السوق **فرع** لو تراضيا بالارش لم يجز على الاظهر
كبناد الشرط فان الموقوف لا تقابل بالاموال وبطلان كسوق
خياره ان علم بطلانه الثالث تلك المبيع حيا او كما
كالحق وتعيين الارش وهو جزم من الثمن عينة الارش
فانما انما في ذلك الوقت الذي كان فيه العقد
منه ما هو عليه

نقص ثم بدله باعتبار ناقص اسببه من اقل فتمت الحق
والقبض فان تيق ذلك لم يوفى الثمن بغير ارش
الظاهر لا يتحققه ذلك مجرد الاطلاع كالفسخ السداد
زوال الملك بنحوه او عينة فلا رد ولا ارش على الاصح
لتوقفه فان عاد اليه ولو بغير الرد رد لزوال المانع
الحاصي حدوث عيب عند المشتري ولم يقدّر الرد
لتضرر الباطن به فيرد بارش الجار او ينقض العقد بارش
القديم فان تنازعنا في طالب الاضرار على الاظهر لان الرد
عارض وارش الجار دخیل في نفيه العقد ولو رد
بخذ اخذ ارش القديم الجار الرد على الاظهر لانه رضى بالمبيع
خلاف ما لو زال قبل الاخذ وبعد حكم القاضي ويؤيد في
انتظار زوال ماله اتم كالعدة او يقرب زواله كالرد
على الاظهر **فرع** الاول لو اخل الدابة وتعيّن بغير علم
ترك فاذا سقط استرد على الاظهر واذا أصيب الثوب
وزاد قيمته فان لم يطلب قيمته الصنع رد وان طلب
فلاظهاره حدوث عيب لان تكليف الباطن القيمة الصنع
اصرا رب لو اشترى خليا جنيته وكسره اطلع على
العيب تخذ الاضرار فانه يؤدي الى الربا في العقد فعين
الرد بارش الجار ويكون كما لو استقام ولم يقق العقد
ج لو تعيب بما توقفت عليه الوقوف على العيب القديم
كسوير البطن لم يوترم لم يجاوز عن الحاجة على الاظهر
فانما انما في ذلك الوقت الذي كان فيه العقد
منه ما هو عليه

فانما انما في ذلك الوقت الذي كان فيه العقد
منه ما هو عليه

فانما انما في ذلك الوقت الذي كان فيه العقد
منه ما هو عليه

[illegible]

اللَّهُمَّ فَصل الرَّدِّ بِالْجَنِّ يَسْتَلِزِمُ رَفْعُ الْحَقْدِ

من حينه ولو كان قبل القبض على الاظهر فان المتأخر لا يؤثر في
 المتقدم ^{في الزاوية} فبطل الزاوية المنفصلة للمشتري وعند ابي حنيفة
 من اصل فقهاء الزاوية مع قبل القبض ^{في الزاوية} ولم ينسأ الزاوية بعده ^{في الزاوية} حد القبض
 ان حدث من عنده ^{في الزاوية} وهي باقية او مضبوته ^{في الزاوية} وتسلم الحاصلة لان
 عنه للمشتري ^{في الزاوية} لئلا انه عليه ^{في الزاوية} سئل عن غلة المبيع ^{في الزاوية} تسلم للمشتري
 بعد الفسخ والقبض فقال الخراج بالضم ^{في الزاوية} وكذا الاقلية ^{في الزاوية}
 وهي فسخ على الجديد لان اللفظ ينفي عنه ^{في الزاوية} ولا نها جارية فيما لا مرجع
 بناء على كالمستأقبة والمبيع قبل القبض ^{في الزاوية} وهي جائزة بعد تلف المبيع ^{في الزاوية}

على الماظهر لان الفسخ يعتمد العقد بخلاف الورد الباب

الرابع في القبض وفيه فصلان الاول في كيفية والمحمية وفيه فصلان
 العرف فقبض القطار التحلية والمنقول النقل على الاظهر
 الى جيرة لا تحصى بالبيان فان اخضع فبانه يكون اعراف
 الصواب في القول

السيد برهان بن محمد رحمه الله عن أبي عن نفع الطحان حتى جرى
 فيه الصاعان صاع الباياع وصاع المشتري ومجوز التخليص في
 المنقول أو النقل في المقدار في ضمان العقد ولا يجوز التصرّف
 وليست به المشتري إن أجل أو وفور الثمن ولا في الباياع الجبس
 إن خاف فواته وإن أمن أجبر بالتسليم أو أعلّى أصح الأقوال
 إن حقه مستقر من البقرة فيلحقه حق المشتري وليست به
 عليه وعند الأمامين جبراً بالمشتري إن حقه معين فليعين
 حق الباياع فلو باء بالباياع أجبر المشتري بالقبول وتسليم

الشمس فان افلس خيّر الياء وكذا ان غاب الاله مسافه القصر

على الاظهر لقدرته بالصبر والاجتر عليه في ما له مسئلة
 مجوز للاب تولى طرفي البيع والقبض دون غيره على الاظهر
 لان ولاية الكد وشفقة الكد في حتمه الجدة **فراجع**
 لوقال للغيرم اقبض حقلك محلي عما فلان لم يصح اذ لا بد و
 ان يقبض له اولا ووقال قبضه لي ثم لنفسك فسد حاله **الفصل**
 الثاني في حكمه وله حلمان الاول نقل الضمان فان البيع قبل القبض
 مضمون على المايح محض انه لو تلف بنفسه الفسخ العقد لان المايح
 التزم تسليمه في مقابل الثمن فاذا قدر له ثم سقط طم كما لو تفرقا

قبل القبض لا تصرف ولا تظهر ان اتفاق البايه كذلك بخلاف

اتفاق الاجنبي لنقد المالية بقا القيمة وانفاق المشتري ^{مضى}
 من اخيرا في غرة فاصابته ^{جاءه} فلا حل له ان ما حده
 مع احد مال اخيرا ^{مضى} مع حق
 اتفاق الاجنبي لنقد المالية بقا القيمة وانفاق المشتري ^{مضى}
 من اخيرا في غرة فاصابته ^{جاءه} فلا حل له ان ما حده
 مع احد مال اخيرا ^{مضى} مع حق

وَيَسْتَقْبِلُ الدَّارَ الشَّجَرِ وَالْمَشَقَّ لِلْبَقَا كَحَجْرِ الرَّحْمَى الْخَتَانِي
عَلَى الْأَظْهَرِ وَالْوَقَائِي تَبَعَهُ وَالْمَفْتَاحُ لَا الْوَقُوفَ وَالْمَرَاقِي
الْمَنْقُولَتَيْنِ وَالْجِدَّةِ الثَّوْبِ عَلَى الْأَظْهَرِ لِلْعَرْفِ وَالْأَدَانَةِ الْعَذَابِ
وَالْعَدْلِ وَالشَّجَرِ الْغَضَنِ الرَّطْبِ وَالْوَرَقِ وَلَوْلَا الْفَرْصَادُ
عَلَى الْأَظْهَرِ وَالْجُرُوقِ لَا الْخَيْرُ عَلَى الْأَصْحَاحِ أَصْلًا فَلَا تَبَيُّحَ
نَعَمْ يَسْجُو أَبْقَاءَهُ فِيهَا عَلَى الْجَادَةِ كَالْتَمَدُّ وَأَلَا الشَّمْرَ الظَّاهِرُ
لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ مِنْ بَاغٍ نَحْلُهُ بَعْدَ أَنْ تَوْبَرَقَتْ بِهَا الْبَابُ الْآنَ
يَسْتَرْطِهَا الْمَشَاعُ وَالْوَحْيُفَةُ لَمَّا أَنْكَرَ الْمَفْهُومَ قَالَ وَغَيْرُ
الْمَوْتَرَةِ قِيَّاسًا عَلَيْهِ وَعَوْرُصُ الْقِيَّاسِ عَلَى الْخَيْنِ وَالظُّهُورِ
فِي بَعْضِ الْمَيْسَرِ بِالْجَادِ الْجَدِّ وَالْجَنْسِ الْبَسْتَانِ كَافٍ كَبَدُّ
الصَّلَاحِ لَأَنَّ فَحْصَ الْكُلِّ عَسْرٌ وَلِهَذَا أَقِمَ وَقْتُ التَّائِيْدِ مَتَى
وَهُوَ ضَعِيفٌ ثُمَّ الْبَابُ أَبْقَا الشَّمْرَ إِلَى أَوَانِ الْجَدَادِ كَالزَّرْعِ
وَلِكُلِّ السَّقَى قَانُ ضَرْبٍ وَاحِدٍ وَالتَّرَكُّ بِأَخْرَجَتْ وَتَشَاخُفَتْ لَعْدُ
الْأَمْضَاءِ فَيَسِلُ التَّرَمُّ الْبَابُ سَلَامَةً قَلْبًا إِلَى التَّسْلِيمِ وَمِلَ
اسْتَحَقَّ أَبْقَا الشَّمْرَ فَرَحَ جَانِبِهِ قَلْبًا مَا لَمْ يُضَيَّرْ بِالْخَيْرِ فَإِنْ
لَمْ يُضَيَّرْ بِهِ وَضُرَّ تَوَكَّدَ بِالْمَشْرِى سَمَى الْبَابُ أَوْ قَطْعُهُ فَلَا يَلْبَسُ
أَنَّمَا يَصِحُّ نَحْوَ الثَّمَارِ وَجَدَ حَاقِلُ يَدَوِ الصَّلَاحِ بِشَرْطِ الْقَطْعِ إِذَا
لَا تَقَعُ بِالتَّسْلِيمِ لَا تَيْتَمُّ بِالْقَطْعِ وَالْجَوَاجِ تَخَلَّفَ فِي الْإِبْدَاءِ
وَلِهَذَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى
تَنْجُو مِنَ الْعَاهَةِ وَجُوزَ أَبُو حَنِيفَةَ مُطْلَقًا وَبِشَرْطِ التَّجَنُّبِ
وَالْمَسْلُوعِ نَظَرٌ وَكَذَا بَيْعُ الْبَقْلِ وَزَرْعُهُ مَا اشْتَدَّ حَبُّهُ

والبطخ دون الارض وما غلب اختلاطه كالعشا فان وقع
قبل القطع بطل لتعذر التسليم وان اتفق قبل التسليم فيما
يندرج تحت المشتري ان لم يمس الباع ما يجدد على الاظهر
قصر يحصل القبض بالتخليه ويلزم الباع السقي لان
العقد يقضي عرقا فان ترك وتلف الفسخ وان تعيب
خير والجواز بعد التسليم لا يضمنها الباع على الجديد
قاعدة اذا اختلف المتعاقدان في صفة عقد
معاوضه اتفقا على صحته ولا يثبت او لكل يثبت حلف كل على
نفي مدعى الآخر ثم اثبات مدعاه في يمين لان الاثبات
بها بعيد فيجوز تأييد الفسخ والعقد والاصل فيه قوله عليه
اذا اختلف المتبايعان في المبالغا وتراذوا السبب فيه ان
التزاع يكسر في العقود ومبناها على تساوي المتعاقدين
وتخرج احدهما اضرا بالآخر وفيه مسائل الاولى لو اختلفا
في جريان العقد صدق النافي وان ادعى احدهما البيع و
الآخر الهبة مثلا فدعويان يحلف كل واحد على نفي قول
الآخر وفيما يرد بحيث انه المقبوض وغيره يحلف الباع
والمسلم اليه على الاظهر لان الاصل عدم استحقاق الرد وراغ الدفعة
الناس لو تزارع احدهما وورثه الاخر او ورثتهما
فذلك وكذا ان تلفت السلعة خلافا لابي حنيفة لان
اعتقلا المتخالف والفسخ على العقد المالمش نص على انه
يبدأ بالباع والمسلم اليه والسيد في الكفاية والزوج

والسن فيمكن معرفة لا الطير وفي اللحم الجنس والنوع والعضو
 وانه خصي او رضيع مخلوق او غيرها وقيل في الحظ المختار
 وفي الثوب الطول والعرض والحظ والدقة والنحوته و
 المحسونه والرقه والصفاته وكونه مقصورا ومصبوغا والمطلق
 يقتضي الحام وغير المصبوغ وفي الحسل انه بلدي رسي
 او غيرها **فرعان** استغنى ان يكون التوصيف بلغة عرفا
 وغيرها ليبراه اليهم عند السماع ببحر شرط الجودة
 ويترك على اقل الدرجات وان يكون ارداء على الاظهر ان
 طلب الازداء من المسلم اليه تعنت لا اجود ورديا اذا ضبط
 لها لا تعين القدر بالوزن في كثير الحرم في الحد في اللبن
 وبه او الكيل فيهما في صغيره والحد والذرع في الثوب
فرعان يجوز السلم في الجوز ان استقر قشوره
 بالوزن او بالكيل ولا فلا ب لو عيّن الوزن او الكيل
 لم يخير في القبض فلو عيّن كميلا يفسد وتفسد ان لم يعتد
 اذ ربما يتلف فيتحذر الوفاة القدرة على التسليم بان
 يسهل تحصيل هذا القدر لدى الحقد في الحال والمجل في
 الموجل اذ الوجوب خلافه فان قطع لم يفسح على الاصح
 اذ الوفا بعد يمكن وخير المسلم عند المجل على الاظهر لان
 الاستحقاق وكذا الوفا من عليه واقا الثاني شرط
 القبض في المجلس ليخبر غدر المسلم فيه فلو سلم البعض وتفرقا
 انفس الحقد في شرط ما لم يقبض وفي الباقي قولان في الصنفه

في

ولا يجب التقدير في الخاير كالتن على الاصح ولا التعين في العقد
 اذ المجلس حريم فيكفي التعين فيه وكذا الصرف وبيع الطاهر
 بالطعام وفيه وجه من حيث انه يطول صفته فيظهر فيه الدقة
فرع اذا انفس السلم استورد عينه وان لم يعتد في العقد
 على الاظهر ان تعينه في المجلس كاياد العقد عليه **فصل**
 في الجوز الاستبدال عن المسلم فيه فان اتى بخير نوعه من جلسه
 لم يجوز له على الاظهر ان يشبهه لا عتياض وان اتى بالاجود
 وجب على الاظهر وكذا ان عجل ان لم يظهر غرضا سوى البراءة
 ما لم يكن للتمنع غرض على الاصح او اتى به في غير مكان التسليم ان لم
 يكن لنقله مؤنة وان كانت فلا كما لا يجوز المطالبة به الساب
 الثاني في القرض وهو غطاء باله ليسترد مثله متى شانه ب
 الشرع اليه الحاجة الفقرا وصحته بالجاب وقبول على الاظهر
 وتسليم فيما جاز سلمه من غير شرط بخلافه لانه عليه عهد فيه
 مسائل الاولى الاصح انه لا يجوز اقراض جارية تجل للمستفد
 لان فيه خطا الوطى عليك ضعيف الناسه لو شرط رد المكيتر
 عن الصبي يلغوا لانه وعد مسامحة وكذا الاجل الا اذا كان
 زمان يموت فيفسد لان فيه نفعا المالكه لو شرط الرهن
 او الكيل او اشهاد صح لانها من مصالحه **فصل**
 حكم التملك بالقبض على الاصح لجواز الصرف له ولانه لا يتقاع
 عن الهبة فيل لا يملك المحوض حتى يقرر العوض وهو
 بالتصرف فلما قد يقرر به ايضا فيل فلا يستحق الرجوع

نقصه

الى عينة فلما قلنا ذلك ضعيف فيمكن من نقصه كالمهنة من الولد
 ووجوب ردّه او مثله مثلياً كان او متفوقاً على الاظهر لا عليه
 استغرض بكذا ورد باز لا وقال خياركم احسنكم قصداً **فروع**
 لو وجد في غير مكان الاستقراض وتكون للنفل مؤنة فله القيمة
 للمحلولة **كتاب الرهن**
 وهو وثيق دين بعين والاصل فيه قوله لو قرض مقبوضه وان
 عليه رهن درعه عند يهودي وفيه بابان **الباب**
 الاول في شرائطه انما صح الرهن بلفظ من جاز التصرف في عين
 تعلم جواز بيعه لدى الحبل ان بقي بدن ثابت لازم للاصل ولنفسه
 ذلك في سبانه الجلب الصيغة وهي الايجاب والقبول **باب الثاني**
 العاقد وفيه مسلمان الاول لا يرهن القيمة الا لمصلحة بئنه
 مثل ان يستعرض لنفقة او عمارة ضياع او شجرة لسمه **والقاضي**
 يتوفى مساوي المرهون وترهين ان اقرض لنهب او باع لسمه
 بخرطه او تعدد استنفاء دينه وكذا المكاتب والمأذون
 الثانية يجوز رهن المستعار بما ذن الخيران ذكوله الدين
 وقدره وصفته والمرهون على الاظهر لان الميول والاغراض
 تتفاوت ولو قال ارهن عبدك بدين من فلان فله رهن
 كان كما لو استعار ثم رهن وحكمه حكم العارية قبل قبض المرهون
 والرهين باعتبار المستعير والضمان في رتبة الرهن الاضافه
 الى الجير بحد فلا رجوع ولا ضمان احد القبض ويومر الرهن
 بالفك عند الحلول فان لم يفعل صح لمراجعة المالك وبيع المالك

كتاب الرهن
 في الرهن
 في الرهن
 في الرهن

في الرهن
 في الرهن
 في الرهن

بالثمن على الاظهر اذ الزايد على القيمة مستفاد من ملكه الثالث
 الحقوقي عليه وهو المرهون والمرهون به اما الاول فيجوز
 الاول لا يجوز رهن الدين لان قبضه على وجه صادق الحق
 متعذر والزوج به وصح رهن المشرع ولو من غير الشرط
 خلافاً لما في حيفه ولو من بيت من دار مشترك على الاظهر
 لجوازيحه واحتمال القسمة كاحتمال التلف الثانية لا يجوز
 رهن المدين على النص وان جاز سعة لان السيد له له يموت
 موسراً فيعيق اذ الرهن لا يدفعه على ما سنده كونه بيعه فلو كان
 هو كالمعلق عتقه بصفته قد تقدم ولا صحاب فيه خلاف الثالثة
 يجوز رهن الام دون الولد على النص اذ لا فرق في جلا وشباع
 عند الحاجة معه على الاظهر جذا راعى التفريق فكان رهن ام
 استلزم بيعه ويوزع الثمن باعتبار القيمة فيقوم الام وحدها
 وبالولد فازاد فللولد وفصل بقولان فرادى الواحدة يجوز
 رهن ما يتسارع اليه الفساد بالدين الحال والموجل ان شرط
 بيعه وجعل الثمن رهناً مكانه وان شرط فلا وان اطلق وهو
 طيب الى حصة جواره لان ظاهر الحال مشعر بالاذن فيباع
 عند الاشراف على الفساد كما طرا في غيرهم ويجفت ما يمكن
 بحقيقته ولا يجوز نقل التوثيق بالتوافق من غير ضرورة على الاظهر
 واتما الثاني ففيه مسائل الاولى لا يجوز الرهن لغير مخطونة
 او مستعارة لان وثقن هذا غير متصور وبدلها لم يثبت
 بعد الثانية لا يجوز الرهن لم يثبت كمن سبيته خلافاً له
 بئنا وبب الثاني لا يقرض مع الولد ناداهي ساوي الثاواني
 فله ان يقرضه الولد وهو السدس فيصح من المالك سدس حصة
 الثمن الثاني ان الولد يعاين يوم وحده الام وعلى هذا اصل قوله

في الرهن
 في الرهن
 في الرهن

في الرهن
 في الرهن
 في الرهن

نعم لو مزج بالبنج واخر طرفيه جاز لان مجموعهما متناهي عن
 مجموعهم والعبرة به وكذا لو قال السيد كانتك على الفم تحت
 منك الثوب بدنا فقال قيلتها واشترسته على الاظهر وفسد
 ان رهن بطن الدين كالاذا وصحبه شرطه في البنج ولم تكن الثالثة
 لا يجوز بحكم الكفاية خلافا لانهما تسقط بالتعجز ولا يباين
 التوثيق ولا يجعل قبل العمل على الاظهر لان وجوبه يتم بالعمل
 فانه لم يثبت وجوب الرهن من الخيار لم يصير الى اللزوم وهو
 مستبعد لان ثلث الثمن يستحق بالعقد الواحدة يجوز الزيادة
 في الرهن دون المرهون به على الاصح لان رهن المرهون باطل
الباب الثاني في احكامه الاول اللزوم وهو
 يحصل بقبض المرهون او بايب ليس الراهن وملكه باذنه
 فيفسخ قبله بكل ما ينافيه من قول او فعل صادر عن الراهن كسحب
 وعقبي والبلاد لا يموت الراهن وابق الجيد وجناته وتجر
 العصور على الاظهر وكيفية معلومة ولنزدها مسله وهي
 انه لو رهن الوديعة نص على انه لا يلزم له باذن جديد
 في الهبة بخلافه فقبل قولان فيها والاصح الاحتياج لان
 حق الرجوع يقتضيه ثم لا بد من مضي زمان يسع سيرة اليه
 كسيرة على الاظهر اذا فائدة فيه فلو رهن من الغاصب لم يبرأ
 عن الضمان خلافا له لنا ظاهر قوله عليه على اليد ما اخذت حتى
 تؤديه ولو اودع عنده فالاظهر انه يبرأ لان جسد يد المالك
 ولو ابراء عن الضمان والعين باقية لم يبرأ على الاظهر لانه لم يحن

ولا بالجعل

لو رهن المرهون
 في الهبة
 فقبله بكل ما ينافيه
 من قول او فعل صادر
 عن الراهن كسحب
 وعقبي والبلاد لا يموت
 الراهن وابق الجيد
 وجناته وتجر العصور
 على الاظهر وكيفية
 معلومة ولنزدها مسله
 وهي انه لو رهن الوديعة
 نص على انه لا يلزم له
 باذن جديد في الهبة
 بخلافه فقبل قولان
 فيها والاصح الاحتياج
 لان حق الرجوع يقتضيه
 ثم لا بد من مضي زمان
 يسع سيرة اليه كسيرة
 على الاظهر اذا فائدة
 فيه فلو رهن من الغاصب
 لم يبرأ عن الضمان
 خلافا له لنا ظاهر
 قوله عليه على اليد ما
 اخذت حتى تؤديه ولو
 اودع عنده فالاظهر
 انه يبرأ لان جسد يد
 المالك ولو ابراء عن
 الضمان والعين باقية
 لم يبرأ على الاظهر
 لانه لم يحن

الباقي التوثيق بعد القبض وذلك تحقيق بان يفتح الراهن من
 تصرف يفتح البيع او يقلل الرغبة فيه عند الحاجة ويحفظ المرهون
 وساع له فيه ان تصرف في الاداء ويقدم بالثمن وفيه مسائل
 ١- ولي نقل اقوال في عتق المرهون والاصح انه ينفذ من المور
 ويحرم بيد لوليتون منابة فان عتقه المتراكالو يفر من
 الغيوبان يوثق صرحا في ملكه لوطي ولا ينفذ من المحسرات
 تعوت بعض الحق وفي وقت السقوط خلاف ياتي في السرة
فصل لو اعتق المحسرم انك الرهن ينفذ لوال المالك
 وقبل ان ينفذ فلا يجوز فلنابل توقف اثره على ارتفاع المالك
 فيكون كالمعلق الثانية يفتح الراهن من الوطى لحوق الولادة
 فان وطى فلا شيء عليه والولد شيف وفي الاستيلاد سابق
 في عتق المرهون من الخلاف **فصل** لو مات من الطلق لزمه
 قيمة يوم الموت لانه ائلف بالوطى وكذا الوطى ائلف العير
 بشبهة لا يحاج اذا وطى مستحق وفي الحرة وجهان لا كان
 الجواز عليها الثالثة لا يجوز تزوج المرهونة واجادتها
 مدة محل الدين قبل مضيتها والمسايرة بها واستغاث بغير
 كالغراس فان عرس قلح ولو حمل السيل النواة اليها لم
 يعلق الى وقت البيع فان قلح به حق الغرامة لنفسه بها
 ووزع الثمن وله الاستكساب والاسترداد لا جله
 بالاشهاد والاستصلاح كالفضة وقطع سلعة لا خطر
 فيه ولجب عليه مؤنة الرابعة كل تصرف ممنوع اذا اذن

وناع رعايه ان كان
 بعد اكلول والولادة كقول
 حاكمي بعد مضي الزمان
 الرضا عن المالك
 وضعمه في المنة
 عند البيع منها لا يفسد
 بيع الولد لانه من
 من اكلول

لو رهن المرهون
 في الهبة
 فقبله بكل ما ينافيه
 من قول او فعل صادر
 عن الراهن كسحب
 وعقبي والبلاد لا يموت
 الراهن وابق الجيد
 وجناته وتجر العصور
 على الاظهر وكيفية
 معلومة ولنزدها مسله
 وهي انه لو رهن الوديعة
 نص على انه لا يلزم له
 باذن جديد في الهبة
 بخلافه فقبل قولان
 فيها والاصح الاحتياج
 لان حق الرجوع يقتضيه
 ثم لا بد من مضي زمان
 يسع سيرة اليه كسيرة
 على الاظهر اذا فائدة
 فيه فلو رهن من الغاصب
 لم يبرأ عن الضمان
 خلافا له لنا ظاهر
 قوله عليه على اليد ما
 اخذت حتى تؤديه ولو
 اودع عنده فالاظهر
 انه يبرأ لان جسد يد
 المالك ولو ابراء عن
 الضمان والعين باقية
 لم يبرأ على الاظهر
 لانه لم يحن

المترين فيرند اذ المنه لاجله وله الرجوع قبله فان شرط تعجيل
الحق او كون الثمن مكانه فسد الاذن الخامسة يد المترين
يد امانه لا تسقط شي من الدين بتلفه خلافا لابي حنيفة فلو
رمن بشرط انه عارية او مبيع احد شهر يفسد ونضمن احده
على الاظهر لان الفاسد كالصحيح في الضمان وهو ممنوع من
التصرف فوطئ زنا وان اذن ان علم الحرمة على الاظهر
والا فبشبهه والولد حر وحب المهر ومعه الولد السادسة
لو عينا امينا سلم اليه فلو رد الى واحد دون اذن الآخر
ضمن واذا نسي وزاد فكل منها طلب التحول السابعة
اذا اجل الدين وطالب المترين اجبره الحاكم بالاداء او البيع
فان اشترى عنها باع فلو اذن الراهن للعدل بالبيع عند
الجل لم يمتح الى المراجعة حتى لو تلف الثمن في يده كان من جهته
وينسخ العقد في المجلس ان زيد على الاظهر وان اذن للمترين
باع في حضرته ^{الراهن} ^{من اقام الرهن} ^{الراهن} استجاب حكمه على بدله بالجناية
وفيه مسائل الاولى الحضم فيه الوامن فانه المالك فان قصر
طالب المترين لانه وثيقه حقه فان اقتضت الجناية القضا
فله ديروقات الرهن وان اقتضت المبال او ال الاموال
لم يبرأ فان ابراء المترين وجده لغا ولم ينعكس الرهن به على
الاظهر كما لو وثب المرهون الثانية لا يتعدى حكمه الى الزوا
المنفصلة كما لا يتعدى اليها تعلق ارش الجناية وقال ابو حنيفة
يسرى الى الحاصلة من العين وقال الكا الى الولد وجده
يسرى الى الولد

فانه قال كونه مضمنا لا قبل
من صحة والبر

ويكون
م

المائة اللفظ لا يستشع غير معناه الا الجمل فانه داخل على
الاصح بناء على ان الجمل يعرف فلو جملت بعد العقد لم يكن
مرهونا فلا تنبع الى الوضه لتعذر تقويم الجمل السوا
مثل بئك المترين وسقوط الدين وفوات المرهون
ثم الاولى لو جنى العبد المرهون فاقضى
الربن ولا ينفك لمجرد التعلق فانه
حتى على السيد او على عبده
اذا كان القليل مرهونا
او كذا لو كانا
نقلك
حضة
والمستحق
دعات الراهن وادى
على الاصح نظرا الى الابتداء
وله وان قلنا تعلقه بها تعلق الرهن
وفيها **كتاب**
يصدق الوامن بميمينه في العقد وقدر الرهن
في شان كل واحد من العبد منه تمامه قصد احدهما
جلته الآخر على الاصح فان نكل وحلف المدعي غرم فان كذبا
ونكل حلفا ونسخ الحاكم لتعذر الامضاء وان وقع الساذغ في
السبق حكم للمصدق ثم صاحب اليد بميمينه على الاصح **بسم**

السيد

عامة قال يكون مقصودا بال
من صحة والبرهان

المؤمن فيه فاذ المن لا حله وله الرجوع قبله فان شرط تجل
الحق او كون الثمن كانه فسد الاذن الخامسة بدلا
يد امانه لا تسقط شي من الدين بلفظه خلافا للاح
ومن بشرط انه عارية او مبيع بعد شهر فله
على الاظهر لان الفاسد كالصحيح في الف
التصرف فوطئ زنا وان اذ
والاقتبته والولد حرم
لو عينا امنا سلم
ضمن واذا
اد انا
فان
المجل لم يح
ويشترط العقد
باع في حضرته الثالث
وفي مسائل الاولى المحض فيه
طالب المؤمن لانه وثيقه حقه فان
فله في وفات المؤمن وان اقتضت الحال او
لم يبرأ فان ابراء المؤمن وجده لغا ولم ينعكس المؤمن
الاظهر كما لو وعتب المؤمن الثانية لا يتعدى حكمه الى الزوا
المنفصلة كما لا يتعدى اليها تعلق ارش لجنايته وقال ابو حنيفة
يسرى الى الحاصلة من العين وقال الك الى الولد وجده
يسرى الى الولد

ويكون ذلك

المالقة للفظ لا يستشع غير معناه الا الحمل فانه داخل على
الاصح بناء على ان الحمل يحرق فلو جيلت بعد الحقد لم يكن
الولد مريحا فلا تباع الى الوض لتعد وتقوم الحمل السراح
الانكاح والحصل بفكر المؤمن وسقوط الدين وفوات المؤمن
الى بدل وفيه مسلمان الاولى لو جنى العبد المرحون فاقض
منه او سح في الحناية انك الرمن ولا ينفك مجرد التعلق فانه
لوقداه السيد استمر **فرع** لو جنى على السيد او على عبده
او مورثه فله القصاص دون المال الا اذا كان القاتل مريحا
فيعذر المرحون فيباع ويجعل ثمنه مقام القاتل كذا لو كانا
مريحين عند واحد وطلب ذلك لحرص الثانية لا ينفك
شي من المرحون بقضاء بعض الدين كما ان الكاتب لا يتن عضه
بادا لجم الا اذا تعدد الحقد ولو تعدد الدين او المستحق
او المديون او مالك العارته **فرع** لو مات الرامن وادى
احد الورثة تسط لم ينفك نصيبه على الاصح نظرا الى الابتداء
بخلاف ما تعلق الدين بالتركه وان قلنا تعلقه بها فليس الرمن
وهو الاصح **خاتمة الكتاب** وفيها
مسائل الاولى يصدق الرامن بمينه في الحقد وقدر الرمن
فان ادعى شان كل واحد من العبد منه تمامه فصدق احدهما
جلفه الاخر على الاصح فان نكل وحلف المدعي غرم فان كذبا
ونكل جلفا ونسخ الجايم لتعدوا الاضعا وان وقع السانغ في
السبق حكم للمصدق ثم صاحب اليد بمينه على الاصح **بسم**

المؤمن

لو

بشهاد المصدق على المذهب والمصدق للمذهب حيث لم يقتض
 الحال الشركة الثالثة لو انكر القبط صدق وان كان في يد
 المدين ان قال غصبتيه وكذا ان قال اعتركت او ادعت
 منكر على الاظهر ان الاصل عدم اللزوم والقبض لا تستلزم ان
 يكون لاجله ولو انكر جده ما اقر به لم يقبل على الاظهر الا اذا اورد
 اقراره فيجوز للمدين الثالث لو اعترف شخص بجائيه على الموط
 وصدقه الراعي وحده اخذ الارش ولم يتعلق به حق المدين
 وان كان بالعكس اخذ للتوثيق فان اتفق الادان غير ردة
 الى المقدر على الاظهر وان ادعى جنائيه وصدقه المدين وحده
 صدق الراعي اذ الملك له وان صدقه الراعي لم يبطل حق
 المدين باقراره على الاصح بل يحلف المدين على نفي العلم ويحكم
 الراعي للمخني عليه ان اسند الجنائية قبل القبض ولا يقتض
 به بعد الانكاح فان كل يحلف المخني عليه على الاصح لانه المدعى
 الرابعة لو كان عليه الف بدين والى الف لزم به فادى
 الفا وقال قصدت المرمون به صدق وحيث لم يقصد عين
 ما شا كتاب **الحجر**
 المالك عن التصرف انا لعدم تأهله بفقد العقل ونقصانه
 او لوجود مانع وموتعلق حق الخيرا بما بدنته او بعين ماله
 تلكا او توثيقه او تلكا فلا قسم خمسة **الحجر** الصبي والمجنون
 والصبي يرتفع ناسك كمال خمسة عشر سنة لقوله عليه اذا
 استكمل المولود خمس عشرة سنة ماله وما عليه واقمت عليه

و انما انكر رد المال
 اذ لا علم للمدين بالرد
 ولا للمقر لا غير انه

الحاج
 لو كان عليه الف بدين
 والى الف لزم به فادى
 الفا وقال قصدت المرمون
 به صدق وحيث لم يقصد
 عين ما شا كتاب

الحجر
 لو كان عليه الف بدين
 والى الف لزم به فادى
 الفا وقال قصدت المرمون
 به صدق وحيث لم يقصد
 عين ما شا كتاب

الحجر وقال ابو حنيفة ثمانى عشرة وروى عنه سبع
 عشرة في الجارية وبما لا خلاف لقوله لو اذ ابلغ الاطفال
 الا انه ولا يبدل على تمام النشو وصدق فيه بل لا يمين اذ لا
 فائدة فيه وفي حنا الخنض والجبل وانبأت العانة لخصية
 الكفار لانه عليه كشف عن مؤنهم في قريظة خاصة لانه
 اماره صيغة تخلق بها الحاجة وانبأت الا بطر وبقول
 الوجه اذ لا لقراخيه عن البلوغ غالباً ووليه الاب ثم الجد
 ثم الوصي ثم القاطن كذا ولى المجنون والسفيه وقيل ان طرأ
 فالقاضي لانها استقلال فلا يتبعان الاصل **حجر** السفيه
 والسفهاء ان يقتاد صرف المال لغير عرض ديني او دنيوي
 مباح كالنهب الفاحش والافاق في المحرمات فان قاربنا
 حدهما او بالبلوغ استمر الحجر لمعهم قوله لو فان استتم منهم رشد
 فان طرأ بعده لا يجوز التمسك بحجته القاضي ويسر ليعود بنفسه

فان طرأ بعده لا يجوز التمسك بحجته القاضي ويسر ليعود بنفسه
 كما لو جن وقرق بان السفه يدرك بالاجتهاد وحكمه فساده
 تصرفاته الهائيه اصالة واقراره المكره للمال اذ السبب
 انما يقتضي الخلط في ذلك **حجر** المديون وذلك على المشعر
 للبايع كما سبق وعلى المفلس للخبر ولم يره ابو حنيفة والمختد
 حجره عليه على معاذ في حجر القاضي عليه بالتاسع او التماس اي المال
 الذي دين حال رايد على ماله وله احكام الاول فساد الغنى ولا يكون
 تصرفه المالى الموقوف كالتيه والهبة ولو من الخدم
 والعقود الا اذا فضل على الاصح فهو حبيبه وله الكايج
 والطلاق كذا في الاصل

الحجر
 لو كان عليه الف بدين
 والى الف لزم به فادى
 الفا وقال قصدت المرمون
 به صدق وحيث لم يقصد
 عين ما شا كتاب

الحجر
 لو كان عليه الف بدين
 والى الف لزم به فادى
 الفا وقال قصدت المرمون
 به صدق وحيث لم يقصد
 عين ما شا كتاب

الحجر
 لو كان عليه الف بدين
 والى الف لزم به فادى
 الفا وقال قصدت المرمون
 به صدق وحيث لم يقصد
 عين ما شا كتاب

واستيفاء الحقوق وعفوها والسلم والشرى في الذمة على
 الاظهر واخير مخالطة ان جعل ولا يضارب ورد الحبيب
 بالخطبة وقيل اقراره بالدين ودين اسنوا الى ما قبل الحجر
 على الاصح لفي التهمة الباقى قسمه ماله فليبادر القاضي الى بيعه
 بالخطبة فيه كلافى سوقه بخضرة المفلس الحرما ويقسم كل ما
 يحصل من حلا دينه بحسب ديونهم فان الموجل لا يحمل به
 على الاظهر اذا القضا بعد متوقف بخلاف الموت ولا يكلفهم سببه
 ان لا يحرم سواء اذ لو كان لظهر مع استيفاء خطبة الحجر فلو
 ظهر بعد القسم رجح عليهم بالحققة ولو استحق هيبة القاضي
 يسترد المشتري عين الثمن لانه ماله فان كان تالفاً قدم
 بدله واللام يؤجب في شري ماله ويفيق عليه وعلى عياله
 الى القسم ان لم يكن كسوبا وتترك لكل منهم دشت ثوب ياق
 وقوت يوم القسمة وسكناه ويوجز موقوفه ومستولاه
 لان نفقها ممتول على الاظهر لا نفسه لانه عليه يستكسب
 معاذ ثم يرفع الحجر الثالث سقوط الجبس فاذا قسم ماله
 او ثبت اعساره انتظر يساره وثبوته بالحلف ان لم
 يجهد ماله على الاظهر وبالبيته ان عهد وتسمي في الحال
 وعند اى حيفه بعد اربعين يوما وتقر بعد شهرين وليشهد
 من اختبر باطنة انه فحسر ولا يحض النفي ولهم التليف
 مع الشاهد قلعة ملك مالم تعلم الشاهد ومن عجز عن
 البيته يوكل عليه من تخلص حاله ويشهد **فرع** الجبس

الوالد لولده على الاظهر ولا يفرض الى تقصير حقه الدار جوع
 الباع الى متاعه الباقى ماله طلقا عن حق لازم المتعد واستيفاء
 ثمنه الحال بالافلاس لقوله عليه من مات او افلس فصاحب المتاع
 ايقن متاعه اذا وجد بجنبه وفيه مسائل في معنى البيع كـ
 معاوضة محضة كالسلم والاجارة لا الخلع والصلح عن الدم
 ولو قدمه الحرما لم يلزمه الاجابة للمنة والحذر عن ظهور
 آخر الثانية لو حل الثمن بعد الحجر وقبل التصرف فالظاهر انه
 يرجع لمحصل الاستحقاق وهو على الفور على الاظهر كخيار
 الجيب المالمه لو تغير المبيع بزيادة او نقصان فالزيادة
 المتصلة للبايع والمنفصلة للمشتري ونقصان العين يوجب
 المضاربة بحصة الناقص ونقصان الصفة منه اذا
 صدر من الواجب او اجنى فيضارب بقسطه من الثمن **فرع**
 لو كان الولد مجتاعا عند الحقد منفصلا عند الرجوع رجع
 اليه ساعا على ان الحمل يعرف وكذا ان كان مجتاعا عند الرجوع
 فقط على الاظهر وان حصل وانفصله البين يرجع الى الامة
 وجدها على الاظهر فيباعان ويورع الثمن عليها واستنار الثمار
 وتابيره كالاختنان والانفصال والقول للمفلس فيبدا الاصل
 بقا حقه لو حصل الثمار في يد المفلس تنازعاً في انها ابراء
 بعد الرجوع او قبلة صدق المفلس في الاصل استمر اوطاه **فرع** الثالث
 لو نسي او غرس في الارض واتى الحرما والمفلس على العلم فلع
 والا فملكه البايء بالبيعة او قلعه ويغرم ارض النقص ان رجع

بقى بلا اجر كما لو بيع أرض مزروعة بخلاف ما لو استاجر أرضا
 فزرع ورجح الاجر لان مناط العقد فيه المنفعة لو خلط الخطة
 بمثلها او ازيد منها جاز الرجوع والا فلا على الاظهر لو صبح
 المشتري الثوب ولم تنه القيمة ضاع وان زادت فهو شريك
 بالزيادة فان كان الصبح اشتراه من اخبره بجه وبأخذ القيمة من
 الزايدان وفي الاضرار بحصة الباقي من الثمن وكله ان لم يزد
 وكذا لو خلط الخطة على الاصح وقيل ان يفيض فلا قيمة له كما فطر
 الخاصب وقرئ بان عمل المشتري محترم ولو باع عبدين متساويين
 القيمة مائة وقبض خمسين تلفت احدىهما فالنصف لا يسترد
 الباقي السداس مجر الرامن وقد ذكرناه الخامس حجة المرض
 والمكانب للورثة والسيد وسند كذا

باب في حجية الصلح جاز بين المسلمين الاصلح اجل جزاء
 او حرم جلا ولا وفيه بيان الباب الاول

في حقيقته وشروطه الصلح رفع الخصومة فان جرى على انفس
 المدعى فيه او ابراء وان جرى على غيره فيصح او اجازة والظن
 في شبايه الاول الصيغة ويصح كل نوع بصيغته ولفظ الصلح
 بخلاف ما اذا لم يسبق خصومة على الاظهر العاقد ويجوز
 الصلح مع المدعى عليه اذا اقر خلا فالتما لان ما عدا الابرار
 يستدعي قبولاً يفيض عن التملك وهو لا يتحقق مع الانكار
 والابرار مقيد بسلامة باقي الدين له وذلك لا يتصور الا
 مع الاقرار ومن هذا يعلم فساد قياس الصلح على مطلق الابرار

بالباقى

والا بغيره والابرار والارباب

في حقيقته وشروطه الصلح رفع الخصومة فان جرى على انفس المدعى فيه او ابراء وان جرى على غيره فيصح او اجازة والظن في شبايه الاول الصيغة ويصح كل نوع بصيغته ولفظ الصلح بخلاف ما اذا لم يسبق خصومة على الاظهر العاقد ويجوز الصلح مع المدعى عليه اذا اقر خلا فالتما لان ما عدا الابرار يستدعي قبولاً يفيض عن التملك وهو لا يتحقق مع الانكار والابرار مقيد بسلامة باقي الدين له وذلك لا يتصور الا مع الاقرار ومن هذا يعلم فساد قياس الصلح على مطلق الابرار

وه غيرهم وكاله ان قال اقر ووكنتي فيه واصالة في العين
 ان قال هو مبطل وانا اقدر على انقراعه فلعله قد تمكن
 من ثبات الحق فيه وبما اندفع ما قيل الشرع يمنح انقراعه
 تلبية لوقال صلحني عن دعواك فليس باقرار وكذا لو قال
 صلحني عن الدار على الاظهر لان الصلح يطلق لدفع الخصومة
 دون قصد التملك بخلاف معنى **٦** الحق عليه وشروطه قبول
 ذلك العقد فالصلح عن ابرار لا يغيرها ممتنع على جوارحه
 والابرار المنع لجهالة الصفة **فرض** لو صلح عن اله جال
 على غشامة موجله صح الخط ولغا الناجيل ولو كان بالعكس
 لم يصح لانه جرى بمقابلة الجلول ولم يثبت الباب
 الثاني في التزامه على الحقوق وذلك يكثر في الطرق والحدان
 والشقوق اما الاول فالشارع للظن وق يجوز التصرف
 فيه بما لا يمنح المرور ولا يتقصه فتح اليه الابواب وتشرع
 اليه الاجتحة وينبغي عليه سباط لا يمنح الخجل في الكنيسة
 وفي غرس الشجرة وبناء الدكة وجهان الاظهر المنع والسكة
 المنسدة الاسفل مشتركة بين اهلها وشركة كل الى بابيه
 على الاظهر فان عمرة هذا القدر فلا يتصرف فيها الا برضا
 الشركاء فلو فتح بابا آخر بعد من راس السكة منه وكذا
 ان كان اقرب ولم يسد الباب القدام على الاظهر لانه اثبات
 مزيد انشاع ولا يمنح من فتح باب دار اخرى على الاظهر لان
 الحائل خاص ملكه فله رفعه واما الثاني فالجدار الخاص يتفق به

كونه قابلاً للزوال والعقد

ينقصه

ان كان اقرب ولم يسد الباب القدام على الاظهر لانه اثبات مزيد انشاع ولا يمنح من فتح باب دار اخرى على الاظهر لان الحائل خاص ملكه فله رفعه واما الثاني فالجدار الخاص يتفق به

المالك والجدار بالاذن ويكون اعادة او اجارة او بيعا وقوله عليه
 من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يمنع جارة من ان يضي
 خشبة على جداره لتأكيد الاستحباب والمشتور يتصرف فيه
 الشريك كان بالتراضي وتقسيمه طولاً وعرضاً ولا يحجر احد
 الاخر بجارته كغيره على الجديد ولا يستبد بالتفرض الاول
 على الاظهر لانه تصرف في ملك الغير ثم ان جعل عاد مشتركاً كما لو
 أعاد **افرع** لو أعاد احد هما شوطاً ان يكون ثلثاه له صح
 ويكون سدس التفرض جزءاً اما الثالث فالستف ان كان
 لدى الجلو فلهذا السفل لا يتظلم به وان كان بالعكس
 فلهذا الجلو الجلوس ووضع المتاع عليه بالعادة ولا يلزمه
 الاستمرار وكذا من له حق مجرى على ملك الغير **فصل**
 في الشائع وفيه مسائل **الاولى** لو ادعى اثنان بالشركة داراً
 في يد ثالث وصدق احد هما ساهمه المالكين ان عينا جهة
 تحت ان تتقرر لاحد ما دون الآخر كارتب وشي منها في صفقة
 قيل الحق يتحدد بتعدد المشتري قلنا ان سلم فتملكان
 الثانية لو ادعى رجلين فصدق احدهما وصالح فلملكه بـ
 الشفعة مالم يتجدد جهة وقيل مطلقا الثالثة لو تارعا
 في سقف لمن بناؤه بعد بناء الجلو او جدار جليلين
 ملكهما فالملك لهما الا ان تحتص احدهما باتصال ترصيف
 والاظهر ان لا عبرة بوجه الجدار ووضع الجدوع خلافاً له
 لانه مزيد انتفاع والحيلولة علامة طاهرة للاشتراك بخلاف

لو ادعى رجلين فصدق احدهما وصالح فلملكه بـ
 لو ادعى رجلين فصدق احدهما وصالح فلملكه بـ

ولو ادعى رجلين فصدق احدهما وصالح فلملكه بـ

ولو ادعى رجلين فصدق احدهما وصالح فلملكه بـ

لو ادعى رجلين فصدق احدهما وصالح فلملكه بـ

ما لو تنازع رالك الدابة والآخر لجامها فان اليد للمالك
 تارعا الرابعة لو تنازع مالك جلو الخان وسفله في العرصه فان كان
 الموقوف في الداهية فلصاحب السفل وان كان في الخليل فلها
 وان كان في الوسط فالى الموقوف لهما وفي الباقي وجهان ذكرنا
 هما في التدريب والموقوف لصاحب الجلو فان الانتفاع المعصوم
كتاب الحوالة وهي ابدال دين
 باخر للمدينين على غيره والاصل فيه قوله عليه مطلق العني ظلم
 فاذا احيل احدكم على كذا فليحتمل وفيه بيان **الباب**
 الاول في سببها الاول الصورة وهي الاجابة والقبول
 ولا يشترط رضا المحال عليه لانه يحمل التصرف ولان الحوالة
 تسليط الغير على مطالبة محو دون رضا كالوكالة وحكي
 عنه وعن ابي حنيفة اشتراط قياسا بالجميل والمحال والفرق
 ما ذكرنا الثاني العاقد وشرطه اهلية التصرف الثالث المحقوق
 عليه وشرطه ثبوت الدينين وتماثلها والتساوي والتشابه
 بعلمها وكون العوض لازماً او صائراً الى التزوم وفيه ما يدر
الاولى الحوالة على من لا دين عليه برضا المحال عليه ضمان شرط
 براءة الاصيل والاظهر فساوة على ما سلكه النابذ لا يجوز
 احواله الدراهم على الدنايمر وبالعكس لانه اعتياض من محض
 فيكون مع الكافي بالكافي وانما رخص في الحوالة لما فيها من مشابهة
 الاستيفاء ولا بالذائد على الناقص وبالعكس لذلك وحالة
 يكون ربوا ولا باليال على الموجل وبالعكس على الاظهر الثالثة

١٢٥
 الاسفل

فيها

ولو ادعى رجلين فصدق احدهما وصالح فلملكه بـ

ولو ادعى رجلين فصدق احدهما وصالح فلملكه بـ

ولو ادعى رجلين فصدق احدهما وصالح فلملكه بـ

ولو ادعى رجلين فصدق احدهما وصالح فلملكه بـ

والرجوع في سائر الصفات الى غالب اهل الدية **فرع**
 قال ضمننا من واحد الى عشرة مئة على الاصح لانه وطن نفسه
 على الاقصى ولزم تسعة فادونها على الاظهر الواحدة الاصح
 انه يجوز ضمان الحال موجلا وبالحس وان ثبتت الاجل دون
 الحلول على الاصح **الباب الثاني في أحكام الاول**
 زيادة استحقاق مطالبة الضامن فلو ائذ الاصيل ترى الكيل
 كما لو ادى ولو ائذ الكيل فكان لم يضمن ولو مات احدهما
 حل الدين في حقه دون الآخر لفق السبب باعتبار ما بالي
 جواز مطالبة المضمون عنه بالتخليص ان ضمن باذنه متى طهر
 لا يتسلم المال اليه على الاظهر لانه رجوع قبل الاداء الثالث
 الرجوع باقل مما بذل والشرم على الاصح ان ضمن بالاذن ولو ادى
 وقيل اذ ادى به ومنه بان العبرة بالالتزام والاداء كذا
 وغير الضامن يرجع ان ادى بالاذن وشرط الرجوع
 وكذا ان اطلق على الاظهر لقدره الحرف هذا اذا شهد
 ولو رجلا غدا او ادى بحضوره على الاظهر او صدقة المضمون
 له والا فلا وان صدقة المضمون عنه على الاظهر لان الاداء
 لم ينفعه **وعان** لو قضى الضامن الدين ثم وميت منه
 رجح على الصحيح بوضوح السيد عبد فاداه قبل عتقه
 المشهور انه يرجع عليه بحد عتقه والظاهر خلافه لانه
 اثباته دين للسيد في دوام البرق **كتاب**
 الكفالة ومضى التزام اخضا وشخص او عين تلتزم موته ردها

الضامن

الضامن

ومضى

استحق حضوره

وان كان المكفول يدينه وان كان
الاصل الحق او

ولا يدين الضامن وجوزنا قس الاضمار كذا جيل الضمان لا يثبتها
 على الاظهر وان يكون المكفول يدينه مستحق الاضمار الحق ادى اليه
 فجوز كفاية الضامن والميت اذ قد يستحق اخضا رها ليشاهد
 الشهرة وفي دعوى المال والقصاص والتدفع على الاظهر
 دون الزنا فان حقوق الله تعالى على المشاهدة ولذلك سقط
 بالشبهات وحكمها لزوم الاضمار حيث عين ومكان اطلق
 ويؤثر باضماره بلامانه او تسليم المكفول نفسه فان غاب
 وعلم مكانه امهل مدت امكنه ثم ان لم يحضر جيس ان لم يعلم او
 تجد ركانات لم يطالب بالمال على الاظهر خلافا لما لا بد له لم
 يلتزم وكذا ان تلبت الحين المكفول بها ويفسد شرطه
 لانه ضمان خلق كتاب الشركة قال عليه
 قال الله انما نال الشريك من مال نحن احدهما صاحبه فاذا
 خانه خرجت من بينهما وفيه بيان **الباب الاول**
 في شروطها الشركة لتقيد على انواع والصحيح ليس الاشركة الحان
 وهي ان ياذن اهل التوكيل والتوكيل كل واحد للاخر بالتصرف
 في نصيبه في كل شئ مشترك بينهما بشيوع او خط يتخذ رجة التميز
 وطريق الشركة في المتقومات ان يبيع كل واحد قسطا من
 سلعة بتسليم من سلعة الاخر ثم تعاقدوا ولا يشترط تساوي
 المالكين ولا خيفة قد رها عند الحق على الاظهر اذ لا توقف
 عليه الشركة عليها الشركة ولا يجوز التصرف فانه بالاذن
 والتراضي وقد حصل ويكره مشاركة الكفار والنفاق فانهم

على الاظهر
حضوره

عنه
الكيل

منها

من

عند الشركة

حالة العدة ليس بشئ ولا يفسد بغيره على العتق بغيره

لا يجوزون عن التصرفات الفاعلة **الباب**
 الثاني في أحكامها أجواز التصرف بالخطبة وجوبه الاجتناب
 عما نهى الشريك سواء انفرد احدهما باليد او لم ينفرد به
 اشتراك الزوج على نسبة راس مالهما فان شرطهما وفاقا فسد
 العقد وان تفاقما في الحمل على الاظهر لان الاصل هو المال
 والحمل تابع لا يتضبط فلا ينظر اليه وجوز ابو حنيفة مطلقا
 ولبايع مال غيره بقض ربحه اجرة المثل ^{المثل} الجواز فيفسخ
 بالمازوت والمخون والنسخ فاذا عزل احدهما الآخر لم يضر
 العازل **فليب** متى فسدت شركه العنان وتصرف الشريك
 بقدر بقائه الاذن والزوج موزع بحسب راس المال وكل
 اجز عمل على الآخر **فصل** في صدق الشريك باليمين
 دعوى القه والمخسران والتلف بسببه خفي وحلي اثبتة ونبي
 الشري وقد راس المال والكار الخيانة كالوكيل لا في دعوى
 التسمية **مسألة** لو ملك ثيابه عبدا فوكل احدهما الآخر
 فربحه وباع ثم ادعى المشتري تسليم الثمن الى الوكيل وصدة
 الموكل لحلف الوكيل وانه اخذ نصيبه فقط لانه انزل نصيبه
 الموكل ولا يسامحه ^{لا يثبت} فيها احده بزعمه ولو ادعى التسليم
 الى الموكل وصدة الوكيل ياخذ نصيبه من المشتري ^{لا يثبت} لانه صدق
 في التسليم الى غيره ما ذونه ولا يسامحه الشريك على الاظهر لانه
 انزل عن قبض حقه بالتصديق **كتاب**
الوكالة وفيه بابان **الباب** الاول في اقسامها

الحاكم

مقام نفسه في الاصل
 والتميز

في البيع والوكالة
 في البيع والوكالة

التيقة ولا بد من الاجاب لو كنت اذنت لك وانت
 كلي او فوضت اليك او بحت واجتاز اقول انه لا حاجة الى القبول
 فان حقت التوكيل لا اذن في التصرف ولا امر به فلا يتعدى
 قبوله كاجابة الطعام ولا يقبل التعليق ^{لا يظهر} كالقراض
 والشركة نعم لو تجز العقد وعلق التمسك جاز ولو علق العقد
 ووجد الشرط نفذ التصرف كما لا اذن على الاظهر وقاية
 فساد ما فساد الجحل المستمي هذه المشهور وعندى ان
 الوكالة ان كانت تجعل اجتنابا في القبول ولم يقبل العليق
 لانها عقدة كالقراض وان لم يكن به فبالحسب ^{في الثاني}
 العاقد وهو الموكل وشرط ان يتمكن من ذلك ^{في التصرف}
 بنفسه ولا يظهر ان ^{لا يثبت} في الذبح بعد الاذن و
 الوكيل لا يقدره مثل ^{خوض} الى تصرفات لا يطيقها
 او لا يلتزمه واستثنى توكيل ^{لا يثبت} في البيع والشرى للضرورة
 المتكررة ويشترط في الوكيل ^{البالغ} ان لا يملك نفسه فيقول العبد و
 السفينة فيقول النكاح لا في الاجاب ولا المخدم والمراة
 في طريقه ^{المالك} المتقوى عليه وشرط ان يكون قابلا للنيابة
 حلولا بوجه اما الاول فبان يكون ^{لا يثبت} اراما بغيره المباشرة
 بنفسه ككل عقد وفسخ واثباتية ^{لا يثبت} راسا فانه لا كان او
 عقوبة وقد وكل الرسول عليه عموه من ابيه في مكاح ام
 حبيبه وحكيم بن حزام ^{لا يثبت} في شري شاة بخلاف الجادات
 البدية فان الغرض منه امتحان المكلف وتكميل رعايته لا المح

واظهر الوجوه

انما هو في نكاح
 او غيره

انما هو في نكاح
 او غيره

هذا هو الوجه الثاني في بيان صحة التوكيل في البيع بالزيادة والبيع بالانقضاء

وصف التوكيل فان شرعنا لتعمير البيت بالزيادة وسد خلل
الفقر ايضا ولا اقرار على الاظهر خلافه فانما اخبارنا
لزمه والشهادة فانها اعلام الحاكم عما علمه ولا يمان فانها
شرعت للتهديد والزجر والحق بالزيادة والتعاقب
الظهار على اظهره **مسألة** يجوز التوكيل في تملك المباني
كالاجيا والاضطهاد كما في التملك بالحقوق فيسأل الافعال
تخص متعاطيها كالغصب ورد بقتل الاجير ولا يجوز في
اثبات حدود الشر كحد الشرب والذنا فانها على قدر
واما الثاني فبان يمين نوعا على وجه يقل فيه الخدر
كتطلق زوجاتي وعقار قاسي وشيأ اموالي واستيفاء
حقوق ومخاصمة خصماي على الاظهر لا ما الى من قليل وكثير
وليحن في شري الجند الصنف او الثمن على الاظهر **الباب**
الثاني في احكامها **الاول** تسليط الوكيل على ما توفى لفظه
والقرينة وفيه ما يل الوكيل بالبيع مطلقا لا يبيع نفسه
ولا يحن فاحش ومن نفسه وولده الصغير وملك قبض
الثمن على الاظهر لانه من توابعه وتسليم الثمن جده فاذا
طلب في المجلس بزيادة انفسه على الاظهر الثانية لو قدر
الثمن لم يقض عنه وجازت الزيادة ان لم يحن ولم يحن
المجايل فلعله قصد مسامحة وان اذن في التأجيل
عين الامد فذلك ولا آجل بالمحتاد في مثله ويسأل
ينفسد لانه مجهول الثالثة الوكيل بالشري مطلقا لانه

هذا هو الوجه الثاني في بيان صحة التوكيل في البيع بالزيادة والبيع بالانقضاء

هذا هو الوجه الثاني في بيان صحة التوكيل في البيع بالزيادة والبيع بالانقضاء

معيلا لا يساوي الثمن لم يحن عن الموكل وان جهل الخفن على
الاظهر وكذا لو ساواه وعلم الوكيل العيب على الاظهر اذ
لو وقع لعجز عن الرد لان شوية له بيع الشوية للوكيل وان
علم الوكيل ثباته علمه كالدوية فينقصه ربه وان جهل وقع
عنه وخيرا ويسقط خيار الوكيل برضى الموكل دون الكس
وعدا بقوى ما قيل لو كان المبيع مبيعا من جهة الموكل
لم يستقل الوكيل بالرد الرابعة لو عين الموكل معاظما او
زفانا او مكانا او نقدا يحن وان عين قدر المبيع لم يرد
عليه ولم ينقص عنه الا في صورتين احدهما لو اعطى دنارا
ليشترى به شاة فاشترى به شاتين فان ساوى كل واحد
دنيا راضح على الاصح لانه علمه دفع دنارا الى عمرو الباقى
ليشترى به شاة فاشترى به شاتين وباع احدهما بدينار
وحا بالدينار والشاة فقال عليه بارك الله من صفقة حسنة
والقياس فساد البيع الثاني والحديث محمول على انه كان و
كيلا مطلقا وثانيهما لو قال يبيع عبدى بالدينار نصفه
بوجه لا يمدونه اذ الباقي زفانا لا يشتري بتمامه وله الباقي
كما لو كان له شري الشاة الثالثة على الاظهر **باب**
منها خالف الوكيل فان تصرف في عينه لم يفسد ولا فان
اضاف الى الموكل او صدقه الباي في قصده فله على الاظهر
والايق للوكيل ان الوكيل ائتم لان يده لاجل المالك
كيد المودع فلا يحن الا بالتعدي او القصر في الرد اذا

هذا هو الوجه الثاني في بيان صحة التوكيل في البيع بالزيادة والبيع بالانقضاء

استرد وصدق دعواه في تلف ما سلم او تمه بعد تسليم
 المثلث والورد على الموكل لا وارثه ورسوله فانها لم يات بها
 كالتيم ومن طويف باليقين عليه فلم طلب الاشهاد وتاخير
 الرد اليه اذ انصرف فالحق يتلق به لانه المباشرة
 له محتاج الى رؤيته ويلزم بمفارقة وجب القبض حيث
 يجب بحضرة ولا يظهر ان الباع يطالب باليمن والموكل
 ايضا لان العقد له وكذا امتحون المبيع والمشتري اذا فتح
 العقد بعض حقه الثالف والقدر على الموكل لانه كالخيار
 له الزايم الجواز فيعزل بعزل الموكل ولو في غيبته على الاصح
 لانه لا حاجة الى رضا فلا يفتقر الى علم بحلاف القاضي
 على الاظهر فانه يفتقر الى مضرة عامه فان غزله من غير
 سبب ممنوع وعزله نفسه ورده الوكالة وانكاره من
 غير نسيان وعرض على الاظهر وخروج احداهما عن اهله
 التصرف والاعمال ليس كالمجنون على الاظهر لقصور مدته
 غالباً ولذلك لا يؤتى عليه والموكل فيه عن ولاية الموكل
 ولا يفتقر بالحياة على الاظهر كالحايل والشريك والعبد
 بالعتق واليه لبقا الاهلية وقيد التوكيل استخداً مقبولا
 ويدان قال بصيغة الائب **فصل** يصدق الموكل
 في نفي الوكالة وكيفيةها وعدم التصرف على الاصحاحات
 النزاع ليس مع حقيقة الا اذا كان المال مسلماً الى الخاط
 والوكيل بالادارة لو اخذ اليقينة **كتاب**

استرد وصدق دعواه في تلف ما سلم او تمه بعد تسليم
 المثلث والورد على الموكل لا وارثه ورسوله فانها لم يات بها
 كالتيم ومن طويف باليقين عليه فلم طلب الاشهاد وتاخير
 الرد اليه اذ انصرف فالحق يتلق به لانه المباشرة
 له محتاج الى رؤيته ويلزم بمفارقة وجب القبض حيث
 يجب بحضرة ولا يظهر ان الباع يطالب باليمن والموكل
 ايضا لان العقد له وكذا امتحون المبيع والمشتري اذا فتح
 العقد بعض حقه الثالف والقدر على الموكل لانه كالخيار
 له الزايم الجواز فيعزل بعزل الموكل ولو في غيبته على الاصح
 لانه لا حاجة الى رضا فلا يفتقر الى علم بحلاف القاضي
 على الاظهر فانه يفتقر الى مضرة عامه فان غزله من غير
 سبب ممنوع وعزله نفسه ورده الوكالة وانكاره من
 غير نسيان وعرض على الاظهر وخروج احداهما عن اهله
 التصرف والاعمال ليس كالمجنون على الاظهر لقصور مدته
 غالباً ولذلك لا يؤتى عليه والموكل فيه عن ولاية الموكل
 ولا يفتقر بالحياة على الاظهر كالحايل والشريك والعبد
 بالعتق واليه لبقا الاهلية وقيد التوكيل استخداً مقبولا
 ويدان قال بصيغة الائب **فصل** يصدق الموكل
 في نفي الوكالة وكيفيةها وعدم التصرف على الاصحاحات
 النزاع ليس مع حقيقة الا اذا كان المال مسلماً الى الخاط
 والوكيل بالادارة لو اخذ اليقينة **كتاب**

الاقرار وهو الاخبار عن لزوم حق الغير وقسرية قولاته
 كونها قوامين بالقسط شهد الله ولو على انفسكم وقد اقر
 ما عزمه النبي عليه فامر برحمه وقيد ايوان الباط
 الاول في شرائطه والنظر في صيغه ومتعلقاته اما الصيغة
 فمثل قولك علي وفي ذمتي للدين وعندى ومعى للعين و
 لمي ونعم وصدق وأجل وابرائتي عنه وقضية وانا مقراً
 به لجواب لي عليك الف وانا مقرو وخلة ليس باقرار لانه يحمل
 انا مقرب بطلانه او بشي آخر لغيرك وكذا اقرب به على الاظهر
 فانه وعد وزنه وحده اذ يقصد به الاستهزاء **فرفع**
 لو قال اليسر عليك الف فقال لي كان اقراراً وكذا لو قال نعم
 على الاظهر واما المتعلقات فله الاول المقرو وشرطان
 مختاراً يمكن مواخذته حالاً او اماً فلا يصح اقراراً محتمل القدر
 والمكره ويصح اقرار العبد بالعقوبات لانه غير متم فيه وبما
 يتعلق بذمته لا برقبته فان حكمه يلزم السيد وفي المسروق
 قول انه يثبت تبعاً واقرار المريض ولو لو ارثه خلافاً لحقيقة
 فان المنة يفتقر الى تصحيح الحق وكفتمح ولو استلحق
 ولذا قيل **فرفع** لو اقر بجملة ما في يده لشخص واخرين
 قدم الاقرار بالعين وان سبق الآخر على الاظهر لانه لم يعارضه
 ولو اقر بدين مستغرق ووارثه باخر لم يقدم اقراره على صاحبه
 لان اقراره كاقرار المورث فيكون كالمو اقرطوبها وكذا ما لزمه
 في حيوته وما ثبت بحد موته ولو اقر الوارث بوصيته ودين

الاقرار وهو الاخبار عن لزوم حق الغير وقسرية قولاته
 كونها قوامين بالقسط شهد الله ولو على انفسكم وقد اقر
 ما عزمه النبي عليه فامر برحمه وقيد ايوان الباط
 الاول في شرائطه والنظر في صيغه ومتعلقاته اما الصيغة
 فمثل قولك علي وفي ذمتي للدين وعندى ومعى للعين و
 لمي ونعم وصدق وأجل وابرائتي عنه وقضية وانا مقراً
 به لجواب لي عليك الف وانا مقرو وخلة ليس باقرار لانه يحمل
 انا مقرب بطلانه او بشي آخر لغيرك وكذا اقرب به على الاظهر
 فانه وعد وزنه وحده اذ يقصد به الاستهزاء **فرفع**
 لو قال اليسر عليك الف فقال لي كان اقراراً وكذا لو قال نعم
 على الاظهر واما المتعلقات فله الاول المقرو وشرطان
 مختاراً يمكن مواخذته حالاً او اماً فلا يصح اقراراً محتمل القدر
 والمكره ويصح اقرار العبد بالعقوبات لانه غير متم فيه وبما
 يتعلق بذمته لا برقبته فان حكمه يلزم السيد وفي المسروق
 قول انه يثبت تبعاً واقرار المريض ولو لو ارثه خلافاً لحقيقة
 فان المنة يفتقر الى تصحيح الحق وكفتمح ولو استلحق
 ولذا قيل **فرفع** لو اقر بجملة ما في يده لشخص واخرين
 قدم الاقرار بالعين وان سبق الآخر على الاظهر لانه لم يعارضه
 ولو اقر بدين مستغرق ووارثه باخر لم يقدم اقراره على صاحبه
 لان اقراره كاقرار المورث فيكون كالمو اقرطوبها وكذا ما لزمه
 في حيوته وما ثبت بحد موته ولو اقر الوارث بوصيته ودين

مستحق قدم الدين وصل يقدم الاقدم ثم يوزع عليها ب ^{الشافعي}
 المقرلة وشرط اهلية الاستحقاق للمقرب وان لا يكون فيلقوا
 الاقدار للذات لا بسببها فيكون لها الكمال والمجد ان اسند الى
 عقيدة لا غير متصور له وان اضاف الى ارب او وصيه صح
 ان الفضل قبل ارب شين ولو وجد ستة اشهر ان لم يكن احد
 وطى على الانساب البر وان اطلق فذلك على الاصح على النقط
 اذا كان له رجل صحيح يتبعه الرجل عليه ثم ان خرج مباحا طالب
 القاضي المقرب بالتبعية حصة فان فسر لوصيه رد الى ورثته
 الموصي وان فسر بارت صرف الى باقي الورثة فان تحدد ر
 ترك للمقرب على الاظهر وكذا لو كذبه المقرلة وقيل مال ضابط
 ثم ان رجح المقرلة استحق ^{الشافعي} ج المقرب به وشرطه ان يكون
 مما يستحق وان يكون في يد المقر وولايته ليوأخذ به ولو
 كان في يد غيره ثم آل اليه اخذ به حتى لو اقر بجزئية عبدا فاشد
 حكم بعقده والاظهر ان الحق قد فادته وبيع من الباب ويوقف
 ولاؤه وياخذ المقر من قسط المولى من تركته الثمن ان قال
 اعقده واشترى منه لانه ان كذب فكل المال له وان صدق
 فلهما بالاول وقد ظلم بالثمن فله ان ياخذ منه ولا شرط
 ان يكون ملكا للمقرب بل لو قال داري فلان فسد ولا معلوما
 بل لو اجل اخذ تفسيره وخبر له على الاظهر ويصدق
 فيه ان احتمل ولا يستحق دعوى ارادة غيره الباب
 الثاني في الاقارب المجلية ولها صور الاولى لو قال على شيء قبل

تفسيره بكل ما يطلق عليه الشيء مما يتناول او يصح ان يقتضى على
 الاظهر كالحمل الحليم وجلد الميتة والمجد المحترمة ولا يصح بالعبادة
 ورد السليم اذا ما واحدة بها القابضة لو قال على مال قبل باقل
 ما يتناول وان وصف بالعظم والكبر فانه اعظم من صفة وروى
 عن ابي حنيفة ان العظم ما ساد ربه فما فوقه وكذا لو قال التبر
 من مال فلان او ما قضى به فلان على سبيل ان الجلال التبر من الحرم
 وما قضى به لشهادة رور ولو قال ما مضى يد فلان قال لا كثر على انه
 لا يتيسر باقل منه والقياس خلافه الثالثة لو قال كذا فهو كذا
 لو قال شيء فان كذا من غير عطف فالثاني لا كيد ولو قال كذا
 درهم لزمه درهم وكذا لو قال كذا ادريها ولو قال كذا وكذا
 درهم لزمه درهمان على الاصح لانه تفسير لكل واحد ولو رفع
 او خفض فدرهم لانه خبر المجمع او يمانية وحمل ابو حنيفة كذا
 درهم على عشرين وكذا اذا اعطى احد عشرة وكذا اعطى احد
 وعشرين ولم يحل كذا درهم صحيح على مائة الواحدة لو قال على
 الف ودرهم قبل نفسه الالف بخبره وكذا الف وصاع خلافه
 له لان العطف لا يقتضي المجانسة ولهذا توافقنا على ان الالف
 في الف وثوب يحل ولو قال خمسة عشر درهما فالحل درهم
 لان الخمسة غير مستقلة وكذا لو قال الف واية وخمسة وعشرون
 درهما للعرف المظن وقيل ما عدا الاخير محمل والنصف
 في درهم ونصف فصف درهم على الاظهر لانه المبادي الى
 الفهم الخامسة لو قال على درهم او درهم لزمه درهم فيعبر
 على ما سلكه ان سلك المسارعة

وفضل الوضوء في العشرة وقر
 ان كان المقرب مملوكا او
 موزونا او معددا كان
 الالف منسوبا اليه وان
 ان كان مقبولا او مع
 والبعد فان سبها فغيره
 وهذا انما هو على ان الالف
 في الف وثوب لا يرد عليهم الا ان
 على ما سلكه ان سلك المسارعة

منه دوني فإن فسره بالناقص يتصل قبل مكانه استثنى والآ
 فلا وإن علب على الظهور لانه اخبار عن سابق لم يحرف انه
 متى ثبت واثب لزوم فيراعي فيه موضوع الشرع بخلاف الس
 والمخشوش كالناقص **شرح** لوقال على ما يه دريم عدد
 لزوم الجمع بين الوزن والحد ولا يجب ان يكون كل دريم ناقصا
 السادسة الاقذار بالمظروف لا يستلزم الظروف **بالنكس**
 بحسب في عهد او عهد فيه سيف لسهة تقديري في خلافه
 وكذا ثوب على عهد وضعت في خاتم وحمل في بطن جارية وعكسها
 على الظهور وثوب مطوّر اقذار بها ان كان الطراز يعمل معه
 وتعد من هذا مسائل الاولى لوقال على الف درهم في هذا
 الكيس ولم يكن فيه شيء لزوم الف وان لم يقيم فالتمام على
 الاظهر لحوار اخذه منه بخلاف ما لو عرف المائة لوقال
 له الف في هذا الجبد استفسر فان قال تعلق به ارش
 اور هنا او اشترى به عشرة قبل المائة لوقال الف في
 مالي او ميراثي من ابني وعده هبة وفي ميراث ابني قرار
 عليه الرابعة لوقال واحد في عشرة لومة عشرة او احد
 عشر ان قصد الضرب او الحية وواحد ان قصد الظرف
 او اطلق السابعة التكرار فدرهم درهم درهم وكذا درهم
 درهم اي درهم لازم او خير منه او فوقه او حقه درهم
 اي بخلاف قبله او بعده لانها واجبان الى الوجوب
 في محالة او بل درهم فانه اعاد بخلاف بل دينار لانه رجوع

ودرهم ودرهم ودرهم او درهم ثم ثلثه لولم لوكد الثاني بالالف
 والاقرار بالمتحدة متحدة او متداخلة ان لم يختلف في الجنس
 والصفة والسبب ومتعددة ان اختلف في شيء منها **شرح**
 ثلث الاقذار شهادتين مختلفي المادح لا اتحاد المحرعة
 بخلاف الانشاء **الماب** **الماب** الثالث في تعقيب
 الاقذار بما يرفع وهو تسمان اما يرفع بالكلية وله صور **الاول**
 اذا قال على الف واسد بال اتصال الى سبب فاسد كشرى غير
 وضمان بشرط الخيار فالاصح انه يقبل ويختلف خلافا للاحتمال
 وانظام **الماب** لوقال ان شئت وقيل بطرد القولين **منه**
 والقياس على الاستثناء المستغرق ضعيف المائة لوقال الف
 لا يلزم لم يقبل للتناقض وكذا فضيلة وقيل بطرد القولين **فيسد**
 المائة لوقال على الف موجل قبل للاحتمال والاعتبار ونحوه
 على الخلاف ضعيف وكذا الف من ثمن عهد ما سلم الرابعة
 لوقال على الف ثم فسره بالف عنده وديعة قبل لان الودعة
 عليه ردّها ولعله تعدى فضمة بخلاف لوقال في ذمتي
 لكن له تخليفة الخامسة لوقال هذه الدار لزيد عارية او
 هبة لم اقبضها قبل على النقص للاحتمال وقيل بطرد القولين
 فيه السادسة لواقتر بالتسليم في هبة او رهن ثم انكر فان
 اول المحتمل قبل لتخلف الخم ولا فلا السابعة لوقال هذه
 الدار لزيد لابل لعهد وسلم الى زيد وعهد لعهد **علي** **الماب**
 لانه حال بينه وبين حقه باقدا السابق فيضن للجملته كما

انما حلت

الاول

منه

في قوله منه

منه

منه

لو اتفق العبد المخصوص به أو عصب ثانياً وأما كان محاصراً صاحب
 اليد لا يدفعه والقياس بما إذا كان في يد زيد صحيحاً لأن شرط
 الاقرار كون المقر به في يد المقر ^{بما يدفع بعضه وهو الاستسما}
 وشرط الاتصال وعدم الاستغراق كما يتقاضي كذا الأصولية
 وفيه مسائل الأولى الاستسما من الاثبات نفى ومن النفي اثبات
 فلو قال على عشرة الآسعة الاثمانية وهكذا إلى الواحد بلزوم
 خمسة لأن مجموع الأزواج المثبتة ثلثون والافراد المنقبة
 خمسة وعشرون الباقية الاستسما من غير الجنس صحيح مثل على
 ألف درهم الأثوب لورودهم في القدان والشجر ولأن التقدير لا
 قيمة الثوب فيفسر بالاستسما فيمنته فإن فسره بطل الاستسما
 على الاظهر وقال ابو حنيفة لا يصح في الاستسما الخيل من الموزون
 وعكسه المالة محوز الاستسما من الجين مثل هذه الدار لزيد الآ
 البيت الفلاني والخاتم الا الفض وهو لا العبد الا واحداً
 ويطلب بتعيينه فلو ما توأ غير واحد وعينه قبل على الاظهر
 كما لو عين ثم مات الآخرون الباب الرابع
 في الاقرار بالنسب وهو عا وجهين الأول أن يقر على نفسه ويصح
 من ذكر مكلف مجهول نسب نقص سنه عن سن المستحق تبسم
 وسنة اشهر ولحظتين ولم يكذب به فلو استسحق بالغاً فذبه
 صدق المكذب بيمينه وإن استسحق صغيراً فبلغ وانكر لم يندفع
 على الاظهر كما إذا رجع الشاهد بعد الحكم ولو استسحق ميتاً
 لحقه وإن كان بالغاً على الاظهر لو ذامال ولم يكن له ولد خلافاً لابي حنيفة

لسا ان يبنى امرؤ على الخليل فلهذا حكم بمجرد الامكان و
 لا يندفع بالتهم كما لو استسحق المحصر صبياً ذامال **فصل في اقرار**
 لا جد ولدي أمته امرأ بالتحسين فإذا عينت عتق الميتين وصار
 أمته مستولدة إن قال علقته بغيري طلي وإن مات قبل التمين
 عينت الوارث ثم القايف ثم أقرع لمجرد الحق وقيل عتق الأم
 تابع للنسب فلا ثبت بها ونقض بعينه ولا يوقف الارث
 على الاظهر لحصول الياس عن ظهوره ولو قال لا جد اولاد أمته
 عتق الميتين ولا صغر منه وثبتت نسبه إن لم يدع استسماً
 وحيث يقرع يدخل الاصحاد ذمها يخرج لا يقتصر
 الحق عليه الباقى أن يقر على غيره وهو انما يصح على الميت
 من جارية له واحداً كان او جماعة وابو حنيفة شرط العدد
 فلو خلف بنتاً فاذت باح لم يثبت النسب وإن صدقها
 الامام على الاظهر لأن المتعين جهة الاسلام لا هو وكذا الخلف
 انيس فاقر احد هما وانكر الآخر وكذا ان كان صبياً على الاظهر
 لأن المثبت هو الاقرار لا عدم النكار لكنه يستحق باطناً من
 نصيب المقر بخضته على الاظهر **فصل في اقرار الوقات المنكر**
 ووارثه المقر وابن مقر فقيه وجهان نازحان ان الوارث
 هل له الحاق بمنفى المودع به ام لا والاول اظهر لجواز
 الحاقه بنفسه ب لواقتر احد الابنين بزوجيه امرأة
 لا يمين وانكر الآخر فالأظهر انه لا يثبت الارث كالنسب
 لو خلف ابناً فاقر لمجهول فانكر المجهول نسبته ثبتت نسبته المجهول

على اظهر الوجه، ولا ياتي بتكذيبه ولا فيدور ولو اقر لاسن
بالاخوة دفعة فكذا بالمتوثر مطورا الى قول الاصل الرابع
لو اقر الاخ بابن لاخيه فالأظهر انه ثبت النسب دون الارث
والأفيد ور الخامس لو اقر احد الابن بالبن وانكر الآخر
والفرقة فان اخذ من نصيب المقتبر غسامة او الف فيم

قوله كتاب العارية

الاعارة اباحة الانتفاع والاصل فيها قوله لو ومنع
الماعون وقوله عليه العارية مضمونة موداة وفيه بابان
الباد الأول في شباها

الصوره ولا بد من الالحاق والقبول بلفظ او فعل من
طرف يمين عنه مثل ان يخطب لسواله او يأخذ منه اذا قال
له خذ عارته فلو قال اعزك لتغير في كذا فهو فاسد
اجارة واغسل استعارة بدنه الا اذا كان المامور من

على الاظهر تحمل بالاجرة فيستحبها كالجامعي والحق اعطاء على

القريبة ب الحاقه ويشترط في الحير كونه مالكا للمنفعة
اهلا للتبرع فيغير المتاجرا المستعير على الاظهر ان
الاذن مخصوص به كالضيف لكنه يفتي وفي المستعير ان

يكون اهلا للتبرع عليه وهو المستعير لخرص نفسه فلو اركب المالك
وكيله لشغله لم يكن عارية وكذا لو رأى فقيرا فاركبه تصدقا
على الاظهر ج الحق عليه وشرطه ان يكون متفعا به
بقايه انتفاعا مباحا فلا يصح اعارة الدراهم واجارتها على

الاظهر والعرض بها ليس بخرض يباط العقد ولا الجارية
للاستمتاع ويجزم الاستخدام من غير محرم اذا كانت في محل
الشهوة كالصيد من المحرم ونكره اعارة الدمن الولد و
المسلم من الكافر الباد

في حكمها ا الضمان خلافا لقوله عليه العارية مضمونة واج
الاقرار انها تضمن بقيمة يوم التملك كالميتام والتضمن بالامني
تخليط يناسب الغصب بقيمة يوم القبض تضمين الاجزاء
المستحقة بالاستعمال وهو غير لازم لان تلفها من ضرورتها
وكذا ضمان العين القابلة لسبب الاستعمال على الاشهر كلف

الديانة بالركوب لا عند لانه محل اذون **كذلك** المستعير
من المتاجر لا يضمن على الاظهر لانه بالنسبة الى المالك كرايب

المتاجر ولا يحيط للمتاجر من العين على تسليم المستعير على
الانتفاع الماذون او ما دونه من جنسه فلو قال انتفع ما شئت

فله ذلك على الاظهر وان عين كدراغة الحنطة فله زرعها وزرع
ما ضره اقل دون البناء لخدم الاذن فيه ولو اطلق الظاهر
فساده للغير ج الجواز فيرجع الحير متى شاء الا اذا اعار
للدفن فانه يصبر الى ان يندرس ويسترد الا اذا استلزم
تضييع حق المستعير كما لو ضاع وغرس فختير من ان يبقى بأجر
او يملك ثمته او ينقض بأرضه وكذا الووض احد طرفه في
الجذع على جدار الخيم من الاجور والنقض على الاظهر وبني
الزروع على الاظهر لانه اقرب الطرق اللهم اذا شرط القلي مجانا

لا ان ائت على الاظهر خلافا لانه لا يشترطه والاصل جرمه فكله
 بخلاف ما لو ائت اعارة الدرع لمدة يدرك فيها غالبا فآخر
 ومقتضى المدعى للمستعير بعد الرجوع وقبل الاختيار بالبيع و
 السقي والحرقة والقلع فيسوي الحق ليزد كما اخذ على
 الاظهر **حكم** النابت من جميل التسل للمالك ولصاحب الارض
 ان يجبره بالقلع على الاظهر **فصل** لو ادعى احدكم اعادة
 ولا حذر الاجارة صدق المالك بمعيه وحيث ادعى الاجارة
 استحق الاقل من اجرة المثل والمدعى وفوق الشافعي من اذا
 ادعى المالك اجارة الارض او الدابة فخلل بان اعارة الارض لبعيدة
 ويصل فيها قولان لتقابل الاصلين عدم الاجارة وعدم ضمان

المنفعة مع الاذن **كتاب**
 الخصب وهو الاسيلة على الارز الخيرة عذونا قال عليه من
 غصب شيئا من ارض طوفة اسره من سبع ارضين يوم القيمة
 وفيه بيان **المادة** الاولى في
 الضمان والنظر في الموجب والموجب فيه والواجب الاول
 النفوت بان توجد عليه الهلاك كالقتل والتسبب بان
 يفعل ما يحصل التلف عنده بسبب آخر توقع منه قصد
 كان الكره او حمل صبيبا الى متبعية او رفع القيود عن غير غائل
 فتحج حاله ولا اضيف الى اختاره او فتح الزوق فدأب فيه
 بالشئ تلف او تقاطر وسقط به لا يهوب الرج فانه لا يقصد
 بالفتح كما لو طير الرج الثوب الى ثيابه فلف او حبس المالك

فيما لو كان المالك قد اذن له في استعمال الارض لغيره فله ان يبيعها او يهبها او يعقدها لغيره

فيما لو كان المالك قد اذن له في استعمال الارض لغيره فله ان يبيعها او يهبها او يعقدها لغيره

فيما لو كان المالك قد اذن له في استعمال الارض لغيره فله ان يبيعها او يهبها او يعقدها لغيره

عن الماشية فهلك وانبات اليد بان يركب ويجلس على الفراش
 ويدخل داره فيستريح او ازعاجه فان دخل مستوليا ولم يزعج
 ضمن النصف بخلاف العكس على الاظهر فكل من يملك اليد
 المتعقبة على يد الخاصب مضمنة والقدر على الثاني ان علم
 او تلف ولو بتعدير الخاصب على الاصح فليس للمباشرة على
 هذا البراء الخاصب باكل المالك ضيافة وقبلة باذنه والآ
 فيقتد عليه ما اقتضت به لولا الغصب والباقي على الخاصب
 الثاني الموجب فيه وهو كل مال مضمون من عين او منفعة فلا
 يجب ضمان الجرح وان كانت لذي خلافا له والملاهي بالكسبر
 فلو اجرق يلزمه بدل الرضاوض وانما يضمن منفعة البضغ
 بالتقويت لا بد له يدخل تحت اليد وكذا منفعة الجرح على الاظهر
 ومنفعة الاموال بالتقويت خلافا له والفوات خلافا للمها لاي حسنة وماله

لان اليد ثابتة عليها والامانة الجارة فيضمن كالعين فرفع
 لو ليس الثوب لغيره ارض البلى والاجرة على الاظهر لا خلاف
 الجهنن ولو اضطاد الجهد فالصيد للمالك والاظهر ان له زاي الصيد
 الاجرة وان صيد الكلب للخاصب لانه كالالة ولا اجرة بناء
 على فساد اجارته الثالث الواجب فيضمن

بالمش
 ما قدر كيل او وزن وجاز السلم
 فيه كالدقيق والذبيب فان فقد فيما قضى قيمة المثل من يوم
 التلف الى يوم التقديس صار واجبا وقيل قيمة المضمون
 مكان لامل وما عدا ذلك فبقاضى قيمة من يوم الغصب الى التلف

فيما لو كان المالك قد اذن له في استعمال الارض لغيره فله ان يبيعها او يهبها او يعقدها لغيره

فيما لو كان المالك قد اذن له في استعمال الارض لغيره فله ان يبيعها او يهبها او يعقدها لغيره

فيما لو كان المالك قد اذن له في استعمال الارض لغيره فله ان يبيعها او يهبها او يعقدها لغيره

فروع الواتلف مثلكم مطالب بالمثل في غير ذلك المكان

فإن المثل ما يكون فيه بل قيمة المخلوطة كما لو أبق المخصوث أو ضل أو غصب منه فلو غصب في بلدة وأتلف في أخرى فطالب بقيمة أي البلدين شأ به لو فقد المثل فخدم قيمته ثم وجد لم يرد على الأظهر إذ تم القضاء بها كصوم الكفارة لو غصب شيئا وحصل منه مثليا كما إذا أخذ من السم شيرا فله ما شاء وإن حصل متعوا كما إذا أخذ من التمر خلا فله قيمة الخلل إن كان أكثر أو أقل **مسألة** يصدق الغاصب في التلف للضرورة

وقدر القيمة وعدم التصح لانه الأصل وأن الثوب له إذ هو صاحب اليد والعيب الخلق على الأشهر فإن الأصل عدم السلب

والمالك في غيره **المادة** **المالك**

في الطواري وهي تلك نذكرها في فصول آ السلفان وذلك في في القيمة أو العين أو الصفة أما الأول فغير مضمون كما لو غصب ثوبا قيمته عشرة فعادت إلى خمسة إذا قايت دغبات الناس نعم لو ليس بعد ذلك فينقص درهم أخد فأت خمسة فيخدم بالاص وهو درهمان وأما الثاني فمضمون بالمثل أو القيمة وفيه ما يدر

الأولى لو غصب أرضا فتقل تراب الزم رددة فإن لم يقد رددة مثله وسوى المحقر وإن لم يرض به المالك لحرص نفسه و أعطى أجره مدها والأرض الطاري كالمقادير في سقوط ضمان التردى على الأظهر فيصح من الظن جدر أمانة الثانية أطراف الجيد نعمت كغيره على الأظهر بأرض نقصان القيمة

وإن ثوب الجيد له

د ك ل م ن ه و ز ح ط

أن تلف بغير خيانة ولا أضا أقصى منه ومن المتد ومحب في يد الأئمن من الأرض ونصف القيمة **فرعان** لو قطعت يده قصاصا أو جذا فإلا يظهر أن السبب إن سبق الغصب فلا ضمان إذا جبره بيع ولا ف عليه أرض النقص ولا جناية ب لو خصا لزمه كمال القيمة وإن سقط بافه ولم ينقص القيمة فلا شيء عليه للمالكة لو أغلى الزيت فاستقص عينه دون القيمة لزمه مثل المذامب على الأظهر وإن كان بالحس عليه الأرض وإن استصاف مثل المذامب والزيادة على قيمة من الأرض وكذا العصور وقيل لا يجب مثل المذامب فانه لا قيمة له وأما الثالث فنضمن بالأرض كما إذا أمتزت الجارة أو نسي الجيد الجردة وإن سبقت ثانية أو قلتم أخرى فانها غير الأولى بخلاف ما لو تذكر وفيه مسائل الأولى لو تحجر العصور لزمه المثل لقوات المالية فلو تحلل رد بالأرض لأنه عين ماله المخيرة صفة وقيل رد بالمثل لأنه رزق جديد فلنا ينقصي ما الجمع من البدل وأصله وعلى هذا لو غصب جلد ميتة فذبح أو غمد أو فتحل لزم الرد وهو الأظهر وكذا الحمار فيما لو تفرخ البيض الثانية لو جنى المخصوب جناة تعلق المال بترقبه فدى ورد فإن رد وأخذ به المالك وجب إليه

عليه

فإن تلف غريم المالك والمجني عليه فإن تشبهت ما أخذه المالك لانه بدل ما تعلق به حقه وجب المالك لو جرحه فانقصى إلى الحلال كما لو أقتل به البئر أو أخذ منه طينها ففرض حاكم على

المحط به

فإن تلف غريم المالك والمجني عليه فإن تشبهت ما أخذه المالك لانه بدل ما تعلق به حقه وجب المالك لو جرحه فانقصى إلى الحلال كما لو أقتل به البئر أو أخذ منه طينها ففرض حاكم على

النقص اذا لا يثبت لتقصاته الفصل الثاني في الزيادة اما
 محض الاثر كالطحن والقصارة والقباعه فليكن لا عوض له ولما
 طلبت ازالته وارثن فانقص سببهم واما العين كالغراس
 والبناء والصبي فليح وازيل ان امكن والا فهو شريك بما زاد
 به على القيمة وعليه ضمان النقص **فروع** الاول لو اراد المالك
 بيعه بالزمن مع البيع اذ لا يرغب في الثوب دونه بخلاف العكس
 على الاظهر لانه متجه الثاني لو وعتب الصبي من المالك فان كان
 فصله متقدرا او متقصا فتم الثوب اجبر قبوله على الاظهر
 كمثل الدابة المردودة لعيب للضرورة والا فلا المالك ليس له
 ان يملكه بالقيمة لانه يملك الاجبار على الفصل والبيع بخلاف
 المعير **م** لو خلط خيره وامكن المصور ولو بعتب اجبر
 عليه والا فان اختلف الجنس كالزيت والشمع عداهما
 وكذا ان لم يختلف على النص لان رد عينه ماله متقدرا وقد خرج
 له قول من خلط المنسج لو ادرج اللوح في سفينته اخرج الا
 اذا استلزم قوات حيوان محترم او مال غيره فيخدم للحملة
فروع لو ادخل فضيلا في بيته بقص لاخراج لانه متقد وان
 دخل بنفسه يلزم صاحبه ارض النقص على الاظهر الفصل
 ج في تصرفاته وهي فاسدة ووطية زنا يوجب الحد والمهران
 جهلت او الكرهت والا فلا على الاظهر لقوله عليه لا مهر لبعثة
 ورق الولد ويكون في ضمانه وان جهل الحرمة فوطى شبهة
 المهر وقيمة الولد يوم الوض لان ملكه زال عنه بظنه **فروع**

لقلع

فروع

4
 آ لو انفصل الولد ميتا لم يضمنه على الاظهر اذ الحيوة لم تستبين
 بخلافه اذ الفصل بخلافه فان الموت محال على السبب الظاهر
 ويكون له عشر قيمته الام ان كان الولد رقيقا وكذا اذا كان حرا
 على الاظهر ب وطى المشتري منه كوطيه فيرجع عليه بتمتع الولد
 ان جهل لان الشري لا يوجب وكذا ارض نقص البناء على الاظهر
كتاب الشفعة وهي ملك الشقص
 على شريك المتجدد ملكه بعوض والاصل قوله عليه الشفعة في كل
 مال ينقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة وامثلة وفيه بابان
 البان الاول في استحقاقها
 والظن في امور آ المتيقن وهو الشريك الجار للحديث السابق
 ولانها شرعت على خلاف الدليل لان ضرر الشفعة والمساكنة
 فلا يمتنع به ما يقصر عنه ضرورة واستدل اصحابه الى حيفه
 باجاديث مثل الجار احق بصتيبه وجار الدار احق بشفعها
 فلما ان سلمت عن الطعن فالجار يقع على الشريك ولهذا يقال
 للمرأة جارة فحمل عليه مراقبته للحديث الصحيح **فروع** من موافقه
 وقف عليه شقص لا يملك الشفعة وان فلنا ملك الشقص و
 امكن اقراره على الاظهر لضعف ملكه وياخذ المادون لانه من
 التجارة والقيم بالخط ب الماخوذ وموكل عقار ثابت على
 منقسم يتابعه فلا يوجب المنقولات لان ضرر الشريك لا يتبادر
 فيها والحجرة العلوية وان كان السقف المتوسط منها على
 الاظهر اذ هو كالمشقوق ولا ينقسم كالحمام الصغير اذ ليس بها

ضرر القسمة واثبت ان شريك فيه وهو متجدا وبيع الاشجار
 الاراضي التي فيها كما تبينها في العقد بخلاف الموبة من الثمار
 فدرع المور يوحذ وحده ان امكن للمشتري تحويلة الى
 الشارح او وجد آخر والا فلا على الاظهر لضرة بيع المشتري
 عليه وهو من استغاد بعوض ملكا لازما متاخرا عن طلبة الشفيع
 فلا يوحذ من المتهب اذا عوض يوحذ به وقال مالك يوحذ
 بقتمة والمقال معه فان الاقالة فيجوز له الجدة وطول المشتري
 زمن الخيار على الاظهر اذا الملك لم يتقرر وكذا ان كان الخيار
 للمشتري وحده او ارادة بالبيع على وجه اذ كان يريد
 ثمنه والمقارن تملكه تلك الشفيع اذا فضل له **فدفع**
 او سلم المكاتب شقصا ثم عجز ورق بطلت الشفعة على
 الاظهر لخروج عن العوض بة لو اوصى لمستولدة شقص
 دارا ان خدمت اولادها شهر فلا شفيع على الاظهر لانه وصية
 تقبر من الثلث لو كان للمشتري شركة قديمة ترك عليه
 قسمة على الاظهر فان جنة لا يتقاعد عن حق الشفيع ولو باع
 المريض شقصا مساجحة والشريك وارثه اخذ اذا المورث
 لم يجابه وقيل ما يوازي وقيل لا مطلقا وقيل لنفسه البيع
 لا متناع التصحيح مع الشفعة وفيها وقيل في الجاني به الحايك
 القيم ياخذ ما اشتراه للطفل ونه باع للثمة بخلاف الاب
 والجدة والوكيل السادس لو تساوت واذا عيا سبق الملك
 فان بينا او حالفا او تعا كلا سقط قولها للتعارض والا حكم لمن

٩٠
 لا يحد

المالك الذي يملكه المالك

الثاني فوات للشفعة مثل ان لا تسلم حتى تقضى المدة او تنهدم
 الدار المحيطة لوجب الانسحاب فان طرأ في الاثناء ما يؤثر
 فيما مضى على الاظهر **فروع** اذا انقطع شرب الارض
 ولم يبادر التذلل خيرو لم يفسخ على النقص انما يست على
 حالها مستغابا بخلاف الدار المنهدمة وقيل فيها قولان
 بالنقل ثم ان اجاز حط قسط الشرب بة لو تلف المستوفى
 به فقيمة خلاف مرتبة على حوازا الاستبدال بة فوعصب
 المستاجر المعين ثبت الخيار وان شاء متى مضت المدة
 انسخ على الاصح فلو ادعى الغاصب انه ملكه وصدة المالك
 قبل بناءه على حوازي مع المستاجر ولا يسقط به حق المالك
 على الاظهر وما غير المعين فيبدل بة لو قبض ولم يفتنح
 حتى انقضت المدة استغفر المسمى واجزا المثلثة الفاسدان
 التقوت كالا سندا بخلاف ما لو تلف العين فان المنافع
 المستقبل كالمحذومة نفسها ولذا لم يضمنها الخاص
 ه لو استاجر لقلع سن فسكن وجب له التعذر لا سيما
 شرعا الثالث زوال ملك الاجر يوجب وموت واعتناق
 لا يؤثر والعبد لا يرجع لقسطه ما بقي على المولى على الاظهر
 فانه كما لمستوفى الموقوف على الاظهر فانه اذا اسقل الى البطن
 الثاني يسكن به اجرا وليس له بناء على انه ياخذ من الواقف
 ويكون كما اذا زاد القيم على سن الصبي فان لم يزد واحتمل
 في الاثا فلا يظهر انه لا يفسخ لظنه وجريان العقد لمصلحة
 لانه نافذ

الاصل او في المشتري
 انسخ الشفعة

استوفى ما وقيل منه فاعصى ايضا

لا يحد بالحق وقيل
 لا يحد لانه لا يحد

كما يصح العن والبيع والشرع المحض في
 الحظ لا يفسد العقد لجراد الابطال
 وبطلان الخيار وقيل على حكم حوازا
 الابد له فيه

لا يستلحق الشفعة بالجراد فلا يفسد
 كما ما يشهد العام بالبيع وقيل سقط
 حقه مع الزرع كما في الجدة على ان
 فانه يفسد حقه السيد بطلان الما اذا
 بان من انما سئل في الجدة على الاجر
 ابد له كما اذا اراد ان لا يجازة
 على الزرع

انما اذا جاز العوض على عطفه
 فانه اذا جاز العوض على عطفه
 فانه اذا جاز العوض على عطفه
 فانه اذا جاز العوض على عطفه

٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

كالا وهو الذي يملكه المالك
 والشفيع المالك الذي يملكه المالك
 والشفيع المالك الذي يملكه المالك

١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠

فرع يجوز من المتاجر من المتاجر متى حكم الاجارة على وجه ومن غيره على الاصح كبيع الارض المزروعة والجارية المزروعة وكأنه استثنى المناق ولواستثنى لنفسه جاز على الاظهر من جابر اباغ بحيرة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرط علمانه لنفسه الى المدة كتاب

الجمالة وعلى التزام ما في مقابلته على وجه الاجارة والاصل فيها قوله هو لمن جاء به عمل خبير وانما به زعم وقصة من قد الفاتحة على الملهو فوج جعل وتويدة الحاجة وفيه بابان الباء الاول في شرائط والنظر في امور آ الصيغة ولا بد من اذن علم او خاص مثل من رد عبدي الا بقاء او ذاتي الضالة او رد زيدا فله كذا ولا يشترط التحويل بل الاستماع حتى لو رد من لم يصل اليه لم يستحق عليه لانه متبرع ب العاقبة وشرط المجاعل اهلة الاستيجار والعامل اهليه العمل فلو شرط غير المالك استحق عليه وان حكى عنه كاذبا لم يستحق عا واجد المحقود عليه وهو العمل وشرطه ان كان الاستيجار عليه لا العلم به ولا الجهل والجهل وشرطه ان يكون

في قوله يجوز من المتاجر من المتاجر متى حكم الاجارة على وجه ومن غيره على الاصح كبيع الارض المزروعة والجارية المزروعة وكأنه استثنى المناق ولواستثنى لنفسه جاز على الاظهر من جابر اباغ بحيرة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرط علمانه لنفسه الى المدة كتاب

على الاظهر

محلوما فان قال فله ثوب او ارضيه استحق اجر المثل فرعان آ لو قال من رد من بعد اذ فوذه من طريقه فله القسط فان الجهل للكل وان رد مما فوذه فلا شيء للزائد اذ لم يشترط عليه شيئا وان رد من صوب آخر لم يستحق شيئا لو عظم الشرط فاشترى اثنان في العمل اشترى كافي للجهل وان عيّن

للعبس

فلا شيء لغير المثل لا بشرط واحد وللمعتن القسط الا اذا قصد التبرك اعانته ولو شرط الاثنان بالانفراد فاشترى كافي لكل نصف ما شرط له الباء الثاني في حكمها آ الجواز قبل تمام العمل كالقراض فان فتح العامل بعد الشروع لم يحق شيئا له شيئا جذا وان فتح الشارط استحق المثل فرع لو زاد او نقص العبرة بالاخير فلو لم يسمحه العامل فله اجر المثل ب استحقاق المثل بعد تمام العمل فان رد الى بابه فخر ب او مات قبل تسليمه لم يستحق اذ المقصود فائت فرع ليس له الجبس للمثل اذ لا شيء له قبل التسليم بخلاف الاجير انه تصدق المالك في الرد والشرط اذ الاصل فيها عدم و

بما لقان في قدر المثل كتاب

احياء الموات ومو عمار ارض لا مالك لها والاصل فيه قوله عليه من احيا ارضا ميتة فهي له وفيه بابان الباء الاول في التملك والنظر في امور آ التملك وهو الميمل في دار الاسلام والكافر في دار الكفر والمسلم ان لم يذب عنه ب في المملك وهو ارض المحررة عن الاختصاصات وهي سنة آ ان تكون معمورة المسلمين او الداخلة في تصرفهم اذ هي للمالك اوليت المال ب ان تكون حرم المعمورة وهو ما يتم منافعتها كالنادي والموتكض والمناخ للقربة المزعى الذي يوعى فيه عند الاستشعار على الاظهر وما لو جفر لسأل اليه الماء او خفف الانهيار للقناة والفناء والممروحة

الباب للدار مطلقا ومطروح التراب والتلج ومصيب الما ان
 كانت محفوفة بالموات وان كانت محفوفة بالاطلاك فلا حرج
 لها فان الاطلاك متعارضة فكل ان يصرف في طقه بالعادة
 فان تعدى ضمن فلو اراد ان يتخذ داره حماما او جانوتا
 حداثا واحلم الجدران بحيث لا يضرب ملك الجار مكن والا فلا
 جرح اختصار المسلمين بالوقوف لحدقه على الاظهر ان احياها
 يقضي الى الضيق ^{في} التحد من اعلم بقعة او شرع في احياها
 فهو اولى بها فان تهاون زوجها فان استعمل اهل ان قال
 اعتمد في السنة القابلة فان باذر غيره واحيى ملك على الاظهر
 كما لو اشترى شوما على سئوم الخيرة الاقطاع وهو كالنجر
 وليقطع الامام قدرا ما يقدر المقطع ^{لما} له على عمارته و المحمي
 المحمي الامام للحوثم الصدقة والحزبة والصعفة على الاظهر
 ان عمره حتى لا يل الميمن من غير تكبير وبقض لا على الملك
 عليه على الاظهر فانه كالنقض حتى غيره كالا جتهاد ح ما به
 يملك وهو العارة بحيث يتاقي منه المقصود فيحوظ الزرعة
 وتعلق بابها ويسقف بعض الدار اذ به يصير متهما للسكون
 ويحج التراب او نحوه حول المزروعة ويسويها ويكبرها
 ويرت الشرب ان لم يكن المطر ولا شترط الزرع
 على الاظهر الباب ^{في} الثاني الحقوقي

في ضيق الدار

في ضيق الدار

العامية الاراضي وقد سبق ب الحاد ن ومي ظامرة
 وباطنة فالظامرة كالنفط والموميالا تجر ولا يقطع ان

ايضا من حال استقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم حيا فاربهم
 باقطاعه فليل انك لما الجد قال لا اذن ولا يملك منها الا
 ما اخذ كياه العيون **فرعان** آ اذا نزع رجلا قدمه
 بقدر حاجته فان تساوقا اقرع وقيل تقدم الا حرج ب
 لو حفر لحبب المملحة جفرة ملكها وما يجتمع فيها وكانه اخذ
 ووضع فيها واما الباطنة كالذهب والفيرو وزج فيملك بالاحراج
 لا بالظهار على الاظهر اذ بعد محتاج الى العمل وباحيا ارض
 على فيها بقا لان جزء المملك ج المياه فالبادية نفسها للمياه
 الا وديه شايعة تقطع الجداول منها وتملك وعند التراج
 يستقي الاعلى فالاعلى الى الكعب الحديث وعند التساوي تقوع
 فان اراد واحد ان يلووم ويجبهم الماء ارض استحدثها
 لم يمكن ان استحقاقهم ثابت وحافز البيروني الموات للارفاق
 اجن بمائها الى الارتحال وفي ملكه **فرعان** آ
 لا يجب بذلك الفاضل الا لما شبيه لقوله عليه من من فضل
 الماء للمع به الكلام منحه الله فضل رحمة والمحمي ^{في} الكلام
 عن ماشيه غيره بسبب من الماء ب لو اشرك جماعة في
 جفر قناه اشتركوا فيها بحسب العمل وتقسيم خشب فيها
 ثقت متساوية او بالمهاياة وهي لا يلزم ك المواضع الشايعة
 فاشوارع للطرق وجوز الجلوس فيها للاستراحة و
 المحاطة بالم تصيق ويقدّم الاستيق ثم من خرجت له القعة
 فان ترك الحفرة او اشقل او فارق على قصد العود وظالت

في ضيق الدار

الذي يغير الكلام

المدة بطل حقه وكذا السابق الى بيت من المدرسة او الرباط
او موضع من المسجد للافتاء او القدر لو دخل للصلاة ثم
خرج ليعود فحق حقه على الاظهر لقوله عليه اذا قام احدكم
من مجلسه فهو احق به اذا عاد كسابق

الوقف وهو حبس الاصل وتبديل المنافع وسنده ان
عمرو بن عبد الله قال يا رسول الله اصبقت مالاً لم اصب مثله
قط و اردت ان اتعرب به الى الله تعالى فقال حبس الاصل
وسبل الثمرة فجعلها عمرو صدقة لا تباع ولا تؤمب ولا تورث
وفيها ما ان الباس الاول في شرائطه والنظر

في امور الصيغة ولا بد من لفظ الواقف صريحاً كوقفت
وحبست وسبلت وتصدقت صدقة موقوفة او محرمة
او صدقة لاساع ولا تؤمب وجعلت البقعة مسجداً او كما
نبتت كحرمت وابتدع الاظهر لان استعمال الاتباع
وتصدق وحده في العامة والمعين هو صريح بهبه وتجه
ان يقال قربة العوم بلحقه بالصريح وقبول المعين بناءً
على ملكه ولا شك ان حقه يبطل بوجه كما في الوصاية
والوكالة وكذا رد البطن الثاني على الاظهر اذ الحق انهم
يتلقون الوقف من الواقف لان استحقاقهم لعقد الوقف
لا يباينه وبين البطن الاول ما لو حبس اسقال حقه اليه
وشروطه التخيير والتأييد والالزام واعلام المصريف
اما الاول فبان يضيف الى موجوده ولا يخلو فلو قال

في

على من يولد او على رجل ثم المساكين فهو وقف منقطع الاول
والاقوم القطع بطلانه لانه لم يصادف متعلماً وكذا اذا
رد البطن الاول فان استحقاق البطن الثاني موقوف بالقرابة
ولو علق فسد كالهبة واما الثاني فبان لا يوقف مثل
ان نقول وقف سنة فانه مائل عن وضعه اما لو عتق حرة
بنقطع اخرها كالا ولا فالا صح انه يصح ان لفظ الوقف
يستلزم الدوام وتعيين المصروف لاستلزام عدمه ونصر
مها القطع الى اقرب اقاربه فانه صدقة وصلة ثم الفقراء
والمساكين لان سد حاجاتهم اهم وقيل الى المصالح والمنفعة
الوسطى كمنقطع الاخر على الاظهر واما الثالث فبان
يشترط الحياد فيه اذ لو شرط لفسد لما قضيت ولو شرط الحياد
في تعيين المصروف لم يثبت لانه يستلزم نقض وقف وابتدأ آخر
وتبني غير كشرط ان لا يوجر على اظهر الوجوه وثالثها الفرق
بين ان يمنح الزيادة على موقوف وان يمنح مطلقاً ولو خصص المسجد
بطايف لم يخصص على الاظهر لانه من قبيل التخيير بخلاف المدة
واما الرابع فبان بين جهتين فلو قال وقف هذه البقعة
ولم يفصل فسد الاجمال على الاظهر فخرج لو وقف على شخصين
وبعدهما على المساكين فنصيب من كل واحد على الاظهر لان
استحقاقهم مشروط بنقصهما بـ الواقف اهل التملك
والموقوف عليه اهل التملك ان كان محسناً وما لا يكون
محسناً ان كان امراً عافياً لا يقف على نفسه ونفس العبد

والاشارة

فان اطلق فعلى السيد كالموлюб بحلاف مالو وقف على اليه
 على الاظهر فانه لا يستعد التملك ليعتدى بها ولا على البيع والكفوة
 والحدود على ذمى معين وفى الوقف على الاعيان خلاف مبنى على ان
 القرية شرط او المعصية مانع ورجح الباني فرجع لو وقف
 على الفقراء فاقترعوا يستحق على وجهه لان كونهم واقعا اخرجه
 ولو شرط القول له لنفسه لم يستحق رسم المنوط بالوقف
 وشرطه ان يكون مالا محييا ينتقل وينفذ فيجوز وقف العقار
 والمنقول والشايخ والمقبرة والحنم للبن والصوف والكلب
 المحرم بنا على انه تملكه المستولدة والطعام فان منعت
 في استهلاكه والدنا بغيره لان التزيم لا يقصد منها خلاف الحلي
 الباد الثاني في حكمه وهو لفظي وحقوق
 اما الاول ففيه مسائل الاول لو قال وقفت على اولادى
 واولاد اولادى اشتركو اذ دل على الترتيب وان زاد ما قلنا
 وناسلوا بطنا بعد بطن فانه يكتفى للمعجم ثم والاعلى فالاعلى
 والاول فالاول للترتيب البائنه يدخل اولاد البن والبنات
 في اولاد الاول لان الولد يقناول الذكر والهنث وفي الذرية
 والنسل والحق اولاد البنات فمن ينسب الى واولاد
 الاولاد في الاولاد فان تسميتهم اولاد اعمار الجواز النسب
 لو قال وقفت على اولادى وبعد اولادى واحفادى على الفقراء
 فهو منقطع الوسيط وقيل شرط انقراضهم قرينه الادخال الثالثة
 لو وقف على البنين والبنات لم يمتحى المشكل بخلاف لو وقف عليها

في الوقف على
 البنات
 ١١٩

على الاظهر انه اسم القبيلة وعثرة الرجل ذريته وقيل عشيرة
 الخامسة لو وقف على المولى وله محقق ويحقق فسد على الاظهر
 لما شترك اللفظ وعدم القرينة والتقدم بالعصوبة والتورع
 عليهما ليسا بثبت واقعا الباني ففيه مسائل الاولى انه يلزم
 بنفسه وعند ابي حنيفة يحكم العاض وموت الواقف ان اضاف
 الى ما بعده ويروى ملك الواقف وينقل الى الله ان كان
 عامه الموقوف عليه جهة لان تملكها متعذر واليه ان كان محييا
 على الاصح لان اضافته اليه واستحقاقه المنافع وامتناع بيعه
 لا يقدح في ملكه كالمستولدة الثانية انه يملك غلات الموقوف
 وزوايد المنفصلة وجوز التصرف في الولد كالشجر والبن
 والوبر وقيل وقف كولد الضحية والمستولدة والاولاد
 لتماثل الحكم لا وظاهر الجارية اذ الملك ثبت ضيقا ولم يهرها
 وقمة ولدها وتزوجها ان جوزناه وهو الاظهر تحصينا
 تشبها بالاجارة الثالثة التولية لمن شرط فان اطلق فلن
 الملك فيلى السلطان في الوقف العام وقيل للواقف انه كان
 له ولم يصرف الى غيره فلما كان بسبب الملك قد زال شرطه
 الامانة والكفاية فان اختلت نزع السلطان وعليه العارة
 وتحصيل الربح بالطريق الا جوط ولا يتجمل على عمار رسم وله ما شرطه
 ثم اجز العمل على الاظهر وهو الموقوف مما شرط ثم على الموقوف
 عليه الرابعة لو تلف الموقوف لجناية فالقوم ان يشترى
 ببدله مثله ويقوم مقامه كالمهرهون وان تلف بنفسه ولم يبق

احل بغيره

منه شيء فان الوقت وان لقي كذا انهدمت وجذع انكسر وان
 التدارك فذلك والامح على الاظهر وتشتري به مثله او
 قسط منه على الاقل من المسجد والمجوز الخامسة لو اوجز
 فزيد لم يفسخ وان كان وقفا على الجهة على الاظهر لان ما يطرا
 بعد لزوم العقد لا يؤثر فيه السادسة اذا اندرس شرط الوفاء
 فان عرف اربابة قسم بينهم بالسوية وان لم يعرف ضروري
 اقرب اقارب الواقف ثم الفقر آ على الاظهر **كتاب**
الميتة الميتة هي الميتة المنجزة تام بلا عوض فان قصد ثواب
 الآخرة فصدقه وان بعث الى الميتة الوأالة فهدنة ولا يلز
 فيها قوله ثم واذا احييت فحيته فحيوا باحسن منها وقوله
 والمصدقين والمصدقات وقوله علمه تهادوا والتجاربوا و
 فيه ما بان **الباب** الاول في شرائطها
 والنظر في امور الاول الصيغة ولا بد من اليجاب والقبول
 والآ في الهدية فانه يكفي فيها البعث والاخذ للعلامة المقتورة
 في عصره عليه وفيه مسائل الاولى لو قال اعمرك هذه الدار
 واذا مت فمى لورثتك صح هبته لا تقتضي موضوعها
 وان قال عاد الى فسدد على الاصح لتصرفه بما يتناقصه
 وان اطلق صح موبدا على الجديد لقوله علمه لا تجروا
 ولا ترقبوا ومن اعمر شيئا او ارقبه فسدله الميراث
 الثانية الذوق وهو ان تقول ارقبك كذا دى ودارى لك
 رقبى ومعنى لك فان مت قبل عاد الى حران مت قبلك استمر

لانه

تلك حكمه حكم الصورة الثانية من المعرى الثالثة لو قال بعث
 بلا من لم يصح للتناقص ومن جعل لفظ الهبة بذكر العوض
 كناية في البيع فله ان يفرق بان الهبة وان لم تقتض العوض
 لم تقتض عدمه ولذلك اوجب العوض قدما في الهبة من
 الآ على العرف الثاني العاقد وتشتري في الواهب جواز البيع
 وفي الميتة اهلية التملك الثالث المحذور عليه وشرطه قبول
 البيع فيصح هبة الدين من المديون دون غيره ويكون
 ابراء فلا يحتاج الى القبول على الاظهر انه اسقاط فرع
 اعطاء الكل لوجب نقل الاختصاص كالوصية به و
 الخلاف في هبته بحث لفظي **الباب**
 الثاني باحكام الهبة الاول حصول الملك بالتسليم والتسلم
 لقوله علمه لا تصح الهبة الا بخوذة مقبوضة فان مات احدكما
 قبله قام وادته مقامه لما روى ان الصديق هو رجل عايشة
 عشرين وسقما من التمزم مرض وقال وددت لو خرت فيه
 والآن هو ملك الوارث وقيل يقتبس بالتبض حصوله بالعقد
 وقال ابو حنيفة لو قبض بغير اذن الواهب في المجلس ملك
 الثاني اللزوم فلا رجوع لغير الاصول لما روى ابن عمر
 وابن عباس رضي الله عنهما انه علمه قال لا يخل الواهب ان يرجع
 فيما وهب الآ الوالد فيما يهب لولده وقال ابو حنيفة
 رحمه الله علمه يرجع الا جنى لما روى ابو هريرة انه قال
 علمه الواهب احق بهبته مالم يثب ولا يرجع المجرم واجد

مال

الروحين **فرعان** الأول لو استلحق رجلا ن صبيا
 ووهبا منه شيئا فالرجوع على الظاهر لمن يلقى به وقيل ليس
 له أيضا لأن أботه لم تظهر عند العقد الباني لو وميت الولد
 المتبقي من ولد فليس للمجد الرجوع على الظاهر لأنه ليس واجبا
 منه ثم شرط الرجوع بقاء الموموب في ملك الولد طلقا حتى
 لا يزم وإن زوج ودبر لا إن عاد إليه على الظاهر إذ ليس له
 نقض ملك لم يكن منه ويحصل بلفظ صريح لا يسمع وعقود نحوه على
 الظاهر لأنه قدس لم يؤثر وإن صح يستلزم تقدم الملك المبتع
 منه ومودود وتبعه الروايد المتصلة **فرع** لو جحر على
 الولد بالافلاس الرجوع كما لو رهن فبيل يرجع كالبائع فلما
 البائع غرم له مزيد تخلق بخلافه الوالد المالك الهبة المطلقة
 لا تقتضي الثواب إذا لفظ ينفي عن القبرع والمقيدة بعوض
 مجهول يفسد وبغيره ينفذ معا على الأصح بغيره
 هدنة المظروف لا تستحق الطرף إلا بالعادة والمردود يستعمل
 بالمعتاد **كتاب اللقطة**
 روى فيها اجادش كثيرة منها أن رجلا سأل رسول الله صلى
 عنها فقال اغرق عفاصها ووكاءها ثم عثرها سنة فان
 جاز صاحبها والافشائك بها قال فضالة العثم قال هي لك
 اولا خيك وللذبي قال فضالة الجبل قال مالك ولها معها
 سقاهما وجداهما تود الماء وتاكل الشجر حتى يلقياها
 ربهما وفيه بابان **الباب الأول في اللقطة**

لدي

وهو أحد المال الضايف للتعريف والظاهر أنه يسكن لمن سق
 بامانة وأنه يجوز لعنهم وأنه يجب الشهاد عليه لقوله عليه
 من القطة لقطه فليس شهد عليها والبطرف في الأخذ والمأخوذ
 اما قول فشرطه أهلية الامانة ولا يستعاض له فان اللقطة
 امانة في الحال وقرض في ثاني الحال وهو الخذل الجحر المكلف
 فلو كان غير أمين استحق التملك على الأصح إذا امانة غير شرط
 فيه لكنية لجول الى امين فباخذ الولي من الصبي وتملك له فان
 قصر ضمن ويسلم الامام طسقط الكافر والفاسق ويشترط على
 تعريفها واخذ العبد باذن السيد القاطن له وبغير اذنه
 غصبا يعلق الضمان برقبته على الأصح لأنه لا يستأهل للامانة
 ولا يستبد بالامانة واستعاض والاخذ منه القاطن مستقط على
 الظاهر لأنها بعد ضائعة واهل اللقطة ناس المالك وكذا
 تقرير السيد في يده امينا والاعد كاهله ولا يستقل
 العبد بالتعريف والتملك على الظاهر كالشدي **فرع**
 المكاتب كالجحر لا يستعمله وكذا من بعض جحر ثم ان الجحر بها
 ياة فهو مشترك وإن جرت فهو مختص بمن وقع التملك في
 نوبته على جميعه واللقطة من جميعه او مشترك وجهان متسان
 على ان الكسابة النادرة تدخل تحت المهايأة ام لا والاول
 اظهر واما الثاني فكل مال ضايف يسقط او غنم معرض للضياع
 فالحيوان لو وجد للقطه مطلقا والتملك فيما لا يتبعه عن صغار
 السباع بعد واه او قوته او طيرانه وامتنع في الجحر اوحده

الى امين

من كان

على الاظهر ان الايدي تمتد اليها وغيره لهما مطلقا **فروع**
 الاول لو وجد غما في مغارة اسك وباع ويتراج الحياكم ان
 كان على الاظهر وتملك الثمن بعد التعريف او اكل وغيره للمالك
 ولا ياكلها الخمران لان حفظه متيسر الثاني لو وجد ما يتساوى
 اليه النساذ وامكن الخفيف جفف وباع منه ما به جفف الباقي
 والباقي او اكل لقوله عليه من وجد طعنا فليأكله الثالث
 لو وجد بعيرا اقل للهدى لم يجز دية للهدى على الاظهر
 فلعل صاحبه اراد دية بنفسه **الباب**
 الثاني في احكامها الاول انها امانة ابدان اخذ الحفظ
 فان يد المالك وطء التعريف ان قصد التملك لا يبعدها
 مسك لنفسه كالمستام لم يحن ولا يؤثر القصد المجرد
 بعد اخذ على الاظهر كما في الوديعة قيل المودع عنده
 امين المالك قلنا والمقبط امين **فروع** لو تملك
 ضمن لم يكن له التملك على الاظهر لا يجوز عند وجود امانته
 الثاني وجوب التعريف في كل يوم ثم اسبوع ثم شهرا
 بعض صناتها كالانفاص والوكا حيث وجد وفي البلد
 الذي انتهى اليه ان اخذ من الصخر في ابواب المساجد
 والسواق والاندية ونحوها الا اذا كان قد رديسار
 واقل فيكفيه ان تعرفه مدة ينظر اعراض المالك عنه لما
 روى ان المرتضى وجد دينارا فذكره للنبي صلى الله عليه
 واستنفاقه **فروع** مؤن التعريف من بيت المال ثم من اللقطة

بين او جلف **الباب** **الباب**
 في الاخذ وفيه مباحث آ فيما تملك به وهو ان يتلفظ الشئ بما
 تؤذن بالاخذ كتملك واخذت بالشئ وتسليم العوض او
 يرضى المشتري بدمته لان شرط تسليم الثمن الاجل وان لم يسلم
 الشئ على الاظهر فانه حينئذ معاوضة فلا يشترط فيه القبض
 لا قضاء القاضي على الاظهر لان الحكم بالتملك قبله باطل وبالاتفاق
 غير مؤثر لانه لا يستلزمه ويشترط روثه الشئ كالمشتري
 ب فيما يلزمه وهو عوض الشئ فباخذ المبيع مثل الثمن او
 قيمته يوم العقد وراس المال يمثل المسلم فيه او قيمته والمهد
 وعوض الخلع بغير المثل وبدل الدم بالدية والاجر والمحل
 بعد تمام العمل وعوض النجم عوض مثله او قيمته **فروع**
 آ لو اجل الثمن عجل او صبر الى الجلول على اصح الاقوال لان المشتري
 ربما لا يرضى بدمته ب لو سح الشئ مع عرض اخذ بالتسليم
 ولا خيار للمشتري لانه كان على صيرة لو انه دبت الدار ولم
 يستطع شيئا واستطع وبقي الشئ وقليا يوخد بها وهو لا يصح
 او لم يسق وقليا اجز الدار كاعضا العبد ياخذ كل الثمن كالمجب
 وان لم تقل بها اوقات بعض العرضة بالسيل ياخذ بتسليمه والنقص
 من ذلك على ذلك كالحق بعد اللزوم لا يلحق الشئ خلافا
 لانه لا يؤثر في العقد كخط الكل بخلاف الخط قبله على الاظهر
 لو اشترى بدارهم جزا لم يوخد منه اذا اخذ بالمجهول بحال
 فلو ادعى الشئ علمه لم يسح مالم يعين به وفيه تفان المشتري

باجز المثل

فإن لم توجب الشفعة للشئ فليقتضها وإن أوجبت خيرة من أن
يقتض أو تملك على الثاني ولو نسي وعرض فله بالخير وقال
ابو حنيفة يقتض مجازا وإن دبر بقي بلا أجر لأن امددة معلوم
والمنفعة كالمستوفاة فهو كما إذا اشترى مزرعة وذلك إنما
يقتضون بان تقاسم الشئ على ظن أنه وكيل البائع أو وكيله
أو قومه أو القاضي فيقتضها لا يطل حقيقة في النزاع الشراكا
ياخذون بقدر الحصص أن استحقاق الشفعة من توابع الملك
فيقسم بحسبه كالمنازع وبالسوية على القديم وذو عيب إلى حنيفة
إذا لموجب هو الشراكة ولم فيها سوا فلنا بل يملك الشفعة للمنازعة
والشركة تدرم فلو عفا بعض استوفاه الآخر جذا عن التشخيص
فإنه يضر بالمشترى وقيل بأخذ نصيبه وقيل يستطحقه
أيضا كما في القصاص وكما لو عفا واحد عن البعض فإن الملك
كواحد وكذا لو غاب صبر الحاضر ولا يستطحق حقيقة لأن الوقت
لحضر أو أخذ الكل ثم إذا علم الغائب شاطرة أو أخذ حصته
فإن حضر ثالث قاسمها والثاني يملك على الأول فلا يطالب بالخلقة
فرعان الأصح أنه لا يقدم الشريك المشار إليه للبائع في
سبب الملك كالموت فالك الدار عن اثنين ثم مات أحدهما عن
والدين فباع أحدهما نصيبه خلا فاما إذا أجرة بالملك لا
بشئ ب لو باع أحد الشريكين نصيبه من اثنين على العا
فلا يظهر أن الأول يساهم الشريك القديم أن عفا عن شفعه
نصيبه لتقدر ملكه ولا فلا لتزول له في الشارع يصدق

ظ
فاتها
أي الشراكا

تمالك

المشترى في قدر الثمن لأنه اعرف به وثني شركته ويخلف سني
العلم فإنه بمنزلة نفي فعل الخير ونفي الشئ فإن بين الشئ
أخذ وفي تسليم العوض وجوه ذكرت في الاقدار وكذا ان صدقة
البائع على الاظهر لأن حقيقة ثابتة في نفس الامر أو باقرار المالك
على زعم المشتري قيل حقيقة فرع الشئ ولم يثبت قلنا بل هو
ثابت على البائع ويسلم الثمن اليه ان قال لم يقبض الثمن ولا على
الخلاف وفيما يسقطها ومثله آ السنترة فأنه على الفور في
الجديد لقوله عليه الشفعة كحل الحال ولا يثبت ملك للمدعي
الضرر فيشبه الرد بالعيب وعند أبي حنيفة سقط بمفارقة
مجلس العلم وعند مالك يضمن مدة تغيب ظن الاعراض ويحذر
في تمام الصلوة والأكل والحجام والابتداء بالسهم وكلام يتعلق
بالعقد مثل بكم اشتريت وبارك الله في صنعتك والتأخير
للتمتع في تحجير لم يعرف عدالة وكذبه في زيوة الثمن وحنيفة
وتعدين المشتري الثاني زوال السبب كان باع نصيبه جاهلا
على الأصح واللام لمن سببا الثالث زوال ملك المملك عليه تخالف
أو تشطير قبل حذره وقيل حقيقة يفسد الشطير ولو خرج الثمن
الحسين مستحقا فلا بيع ولا شفعة بخلاف ما لو خرج زلفا أو
استحقق بادل الشئ وإن علم على الاظهر إذا لا تصير في الطلب
كتاب القراض ومما ان يدق بال
الى غيرهم ليتجدر فيه بجزء من الربح وسنده الاجماع والقياس
على المساقاة وفيه بابان الباي

فانها ص
والانها ص

في سبب آ القبيحة ولا بد من الاجاب كما رضىك اوضا رضىك
او عاملك عما ان لك من الربح كذا والقول لفظا على الاظهر
لا نعتقد بـ العاقل وشرط في المالك والعاقل اهلية
التوكيل والتوكل ولا يفتقر المالك لغيره وان اذنه المالك
لا كيف يستحق ما لم يحصل من ماله ولا عمله ونقص بمقتضى
المالك واجيب بان كل الربح له فله ان يستاجرهما بالجد
فرعان لو شرط في الموضع الثمن اجرة المثل لم يبيد
بالثمن اذ لا يفتقر بخلاف الثمن في المساقاة فانه كالحاصل لانه
يحصل بلا عمل بـ لو فرض اثنان واحد اقل للعاقل المعين و
الباقى يوزع بحسب المال كما في الشركة المعقود عليهم وهو
المال والعمل والربح اما الاول فشرطه ان يكون نقدا خالصا
مضروبا بحيث معلوم القدر مسكنا الى العاقل اذ الحروض تنافس
قيمتها فلا يضبط الربح والتبر كالحروض وغير المعين لا
يكون مهيأ للتصرف ولا مورد للعقد والجهل بقدره او عدمه
يوجب جهل الربح ومداخل المالك فيه حفظا او تصرفا
تضييق للتجارة وتغيير لوضعه واما الثاني فشرطه ان
يكون تجارة غير مضيقه ولا موقته فلو شرط عليه الطحن
او الخبز فسد لا مكان الاستجار عليه وكذا الوعين محال
او متاعا يند رادعا لا يفتقر او لا يربح عليه او امدا
المبيع اذ رما له بجد راعيا قبله بخلاف الشراء على الاظهر
فان له منعه متى شاء ولو قال قارضتك سنة فسد على الاظهر

او عدمه او الجهل

لاشعاره بالمنع بعده مطلقا واما الثالث فشرطه الاختصاص
بما اذا استحقاق لثالث والمساهمة بالعين فان شرط
الكل لواحد خلاف وضعه والتقدير قد يعنى اليه ولا يلام
غدر فلو عين نصيب العاقل وجده صح اذا اصل مقتضى
بان الباقي له بخلاف الخس على المذهب للمنفعة من فاسد
العقد نفذ تصرفه واستحق اجرة المثل الا اذا شرط الكل
للمالك على الاظهر فانه خاص في العمل مجازا الباب

الثاني في احكامه وهي خمسة تسليط العاقل على تصرفه
التجارة تسليط الوكيل وفيه مسائل الاولى انه لا يعاقل المالك
ولا اشترى بملكه لانه قد يعلو الجدة بالمالك ولا يملكه الا
بأذنه لان فيه غرر وسع بالعرض فانه عين التجارة ولا يضاف
به لانه خطر البائنة لا اشترى من يفتقر عليه ولا روية على الاظهر
اذا الظاهر انه لم يرض به فكانه استثنى فان اذن في شري القرب
صح وعقوب وسرى الى نصيب العاقل من الربح ان كان مؤثرا
وغيره له فانه يملك بالاسترداد وهذا في حكمه وان اشترى
قرب نفسه صح وان ظهر الربح بناء على انه لا يملك بالظهور
الثالثة عليه ان يباشر باعتاد التجارة كالادراج والشير
والطحن ووزن الخفيف ويستاجر الخيرة فان عكس فعليه وجهه
الاجرة ولا يستحقها ولا نفقة له في الحضر بخلاف السفر
على ما صح فانه متجرد له الثاني انه يملك قسطا زاد للتجارة
بالقسمة لا بالظهور على ما صح خلافا له فان العمل لم يمت بجد فلا

يملك العوض كالمحل ولأنه لو ملك لما جبر به الخسار قيل
 شرطه قسط ما زاد وقد زاد قلنا لم يتحقق الزيادة فإنه
 بصد الخسار نعم لو تلف المالك المال غير نصيبه لانه
 كالاسترداد وهو يقرر الرجوع والخسار ولو كان المال ماء
 والرجع عشرين ثم استرد عشرين فالمسترد سدس اصل
 والرجع يقرر نصيب العاقل فيه وان خسرو عشرين لم يجبر
 حصته المسترد من الخسار وهي خمسة مما سيرج ونسج
 المالك عن وطى الجارية وبورث من العاقل لتلك حقه ولا شيء
 له من الزوايد الناشئة عن عين المال كالساج والكسب على
 الاصح فانها لم تزد بحله الثالث انه يجبر من الرجع ما خسرو
 بكساده وتعيب وكذا ما ضاع او تلف بعد التصرف على الاظهر
 لان التاجر بصددها وما تلف قبله خط على الاظهر اذ لم
 يتناول التجارة **فرض** لو اشترى عبدين ابتداء فبذل أحدهما
 خبر بما سيرج لانه خاض في التصرف ويميل البيع في التجارة
 والشرى شبهة لمجملها الواجب المفاضلة اذ انفس العقد يفسخ
 احدهما او جنونه او موته والمال ناض من جنس الاصل
 فان لم يكن رجح فاز به المالك وليس للعاقل منعة ليسترجع وان
 كان من غير جنسه فعلى العاقل تحصيله وان لم يرجع على
 الاظهر ليرد ما اخذ قوله البيع ان طلب يرجع على الاظهر
 ولو مات العاقل وفي الحروض رجح باع الوارث باذن المالك
 او منصوص الجاهل **مسألة** يصح ان يقدر المالك وارث العاقل

ثم استرد عشرين

مع

ووارثه العاقل يصيبه المقيرون على الاظهر اذ اللفظ ينفي عنه
 بشرط ان يكون المال ناضا لانه اعتد العقد الخامس لانه
 العاقل لانه كالمكيل بجعل فيصديق يمينه في الرد والتلف وقدر
 راس المال والرجع والخسار والنهي ونهي الشرى وبخالف
 في الشرط لانه نزاع في كفيته الحق وكون له اجرة المشل
كتاب المساقاة وهي تسليم الشجر
 الى غيره ليتعهد بجري من الثمر والاصل فيها انه عليه ساقى
 اصل خببر على نصف الثمر والزرع وفيه ما بان الباب
 آلى سباء الصفة وهي ان يقول ساقيتك وعاملتك بكذا
 من الثمر فيقتل ولا بد منه لانه عقد لازم ولو قال استاجر منك
 بنصف الثمر ولم يبين العمل او لم يظهر الثمر فهو اجارة فاسدة
 على الاظهر لانه صريح صيغة عقد صادق بجعل فلا تجعل كناية
 لخير كالطلاق والظهار والعاقدة وشرطه اهليه التصرف
 ٢٢ المحقود عليه وهو الشجر والعمل والثمر اما الاول
 فشرطه ان يكون الشجر نخلا او كروما مخدوسا مرييا فلا عقد
 على غيرهما من الاشجار المثمرة على الجديد لان العمل يقتل فيها
 ويتسترد الاستحار عليها ولا المخابرة وهي ان يكون البذر
 من العاقل لهيبه عليه عنها فيكون الزرع له والمالك اجرة
 المشل ولا المزاوعة وهي ان البذر من المالك الا بقب المساقاة
 اذا عسر افراد البياض بالعمل قل او كثر على الاظهر فحين
 في عقد ويقدم لفظ المساقاة على الاظهر لان القاب لا يفرد

يجوز

ولا يقدم وأما الثاني فشرطه ان يعرف بالماضي لا التيقن
لانه غير منضبط فموقت بمدة معينة يدرك الثمر فيها
غالب لا يادر اليه على الاظهر لانه ميثاق وان تجرد عما ليس
منه وان سببه العاقل به وباليد يتمكن منه متى شاء **فرعان**
أ لو شرط عمل علام المالك مع جاز على النص وكأنه جعل
له شركا فحمل عليها القراض وهو الاظهر ونفقة ان شرط
على العاقل لزومه على الاظهر لان العمل عليه فلا يبعد ان يلتزم
بمؤنه معينة ب لو شرط على العاقل الوضعة والاستعمال فوط
لم يجز على الاظهر لانه على خلاف وضعها ومقتضاها ووجه الجواز
ان المالك قد لا يتبدى اليه محتاج الى من يبوب عنه وأما
الثالث فشرطه الاختصاص بها والمساهمة كما في القراض
وان لا يكون نصحا عنه العقد ليوثر عمله فيها ويجوز بعد
الظهور على الجديدا احتياجا الى العمل **فرعان** الأول
التيحل فشرط من بعضها الثمن ومن بعضها اقل جاز واحتياج
الى معرفة قدر الاشجار حقتا او تخمينا وكذا اذا ساقى سر كان
واحدا وشرطا على تعاوت وجب معرفة نصيبها ب لو
ساقى احد الشريكين الاخر وشرط له زيادة جاز وان تساقيا

خ
فشرطها

فلا لانه يستلزم مداخلة المالك في العمل **الباب**
الثاني احكامها آ انه يجب على العاقل ما يوط به صلاح الثمر و
نماؤه ويتكرر كالسقي والكشف واصلاح الاجابات والقطف
والتعريض وحفظ الثمر وجداده وتجنبه التحويط وحفر

الاجابة
في العمل

الانهار وشري الثيران وفي الجملة الحرف يحكم الثاني لزوم
من الجانبين لان ادها متعين فنضام الاحارة وان الفسخ
يفترضا فاحتاج الى تراضيها وينفزع عليه مسائل لا ولي لومر
العاقل رفع الى العالم لستاجر عليه ثم انفق بالاشهاد ليبرج على
الاظهر للضرورة فان تعذر فسخ باجر مثل ما عمل لتعذر استنفا
المعقود عليه فلو قصر في الرفع او عمل بنفسه او بغير اجنبي
بقي استحقاقه ولا رجوع اليه لو ادعى المالك حيايه فالقول
قوله لانه امين والاصل عدمها فان ينسب استوجبه عليه مشقة ان
المكن التحفظ به والافعال الثالثة لو مات احد المالكين فسخ وتيم
الوارث العمل بنفسه او اجيره واجبر عليه ان كانت له تركة
الثالث لو استحققت الاشجار يروح العاقل باجر المثل على من
ساقاه للتخمر وضمن المالك الثمار والاشجار على الاظهر
كما ضمن المسترى والمودع **كتاب**

الاجارة وهي ملك المنفعة مدة بعوض والاصل فيها قوله هو
قاتومن اجور من وقصة شعيب وموسى عليها السلام وقوله
صلوات الله وسلم عن ربه قوله انا خصمهم ومن كنت خصمه
خصمته رجل باع حرا فاكل ثمنه ورجل استاجر اجيرا
فاستوفى منعه ولم يود اجرة ورجل اعطاني صنعة
بمينه ثم غدر وفيه ثلثة ابواب **الباب** آ
في سبها آ الصيغة وهي الاجان مثل اجرتك هذه الدار
او منافعها او ملكك منافعها لا بعثها على الاظهر لانه مخصوص

بالاعيان عرفا ومقبض للتأيد بخلاف التليد والقبول مثل
 قبيل او استاجرته او الترتيب ب العاقد وشرطه اهلية
 التصرف في المحقود عليه وهو المنفعة والاجرة اما الاولى
 فشرطها ان يكون محض منفعة متعممة مقدورة التسليم حاله
 المستاجر معلومة وفيه مسائل الاولى لا يجوز استئجار الشجر
 للثمر والماشية للبن ولجوز للرضاع وجده على الاظهر
 للمحاجة وان لم يكن الادنى لا يقصد منفصلا فهو كالمنفعة
 العائنه لو استاجر تياغا الكلمة لا تحب فيها يروج السلعة
 او تفاعا للشم فسند وكذا لو استاجر الدرام للتقنين
 بها لانه لا يقصد بعقد او الحلب للمصيدة او المجراسته على
 الاظهر وكان منافع النجاسة غير معتبرة كينها في السح
 العائنه لا يجوز استئجار الآبق والاعمى للحفظ والارض للزراعة
 بلا ماء يمين ومطوك كاف وظاهر النص انه لا عبرة بتوقع
 المطر اذا لا ثقة عليه والدار للسنة القابلة خلافا له لتعذر
 الاستيقا في الحال الا مستاجر السنة الراسته على الاظهر
 وكانه استاجر السنين صفة والاظهر انه لو استاجر انة
 ليركب الطريق الاول او الثاني صح فكانه استاجر نصف
 الدابة وتوافقا على المهاباة والمجرم فان العجز الشرعي
 كالجسي كلف سن صحيحة والحياض لخدمة المسجد والمنكوح
 بغير اذن الزوج فانه تعطيل لحقه بخلاف ما اذا التزمت
 في الذمة الواجبة لا يجوز الاستئجار بما لا يجري فيه النيابة

الذاهية
الماضية

نصف

لا يصح

كالصلوة والصوم وقراءة القرآن والتدريس والامانة على
 الحج وتفريق الزكوة وتعليم متبن ولحوقها كالميناة في الوكالة
 ولا يجوز استئجار المسلم للمهاد فانه مودع متبع عنه بخلاف
 الذمي والمودع على اظهر الوجوه فان تعرف الوقت لحصل
 للمستاجر ماذانه وهو غير مودع له الخامسة حب مودة المنفعة
 جنسا وقد راو صفة فذكر في الادنى جنس الصنفه وتقدر
 بالزمان او بمحل العمل كالخط يباض النهار وخط هذا الثوب
 والتعليم سنة او نصف القرآن لا بها على الاظهر لانه يورث
 الخط او ان يتبن موضع البناء والله ومقدار العادة وفي
 الدابة يمين انه للحمل والركوب او غير ما يروى الدابة في
 اجارة العين والراكب والمحمل او المحمل وتعديره بحقيقا
 او تخيضا او وصفا في اجارة الذمة وتفصيل المحالين و
 السير كل يوم والمنزل حيث لا عرف للمفاوت وتقدر
 بالمد او المقصد وفي العمار يد كذا نوع الانفاق فان قال
 لينفق ما شئت او ان شئت فازرع وان شئت فاغرس صح و
 ثلث الخيرة ولا بد ان شاهد المواضع التي تتفاوت المنفعة
 باختلافها كالمشوى وتقدر بالزمان ولا تايت فيه على صح
 الاقوال اذا لتوقف فيه فينبغ التراضي والثاني انه لا تزداد
 على سنة لانه اثبت للمحاجة والعالف انه لا تزداد على اثنين و
 الا نصير كالمالك واما الثاني فشرطها شرط الثمن محيفا
 وفي الذمة فلا يجوز اجارة الدار بالعمارة والدابة بالعطف

وخياطة

او غيره

الثانية

للجهاز والسلاح بالجلد كالسبع قبل السبع والطمان بالخيال لانه
 لم يحصل ولاه فله نهى عن تغيير الطمان بخلاف ما لو استاجر
 لجز من الخط او الرضيع في الحال على ما ظهر فان الشوكه لا تمنع
 الاجارة كالمساقاة سلم الاجارة ان وردت على الذمة
 يلزم تسليم الاجرة في المجلس كراس مال السلم والافان اجلت تجلست
 وان اطلبت تجلست وقال ابو حنيفة كلما مضى يوم طالبه بالاجرة
 ويجوز ما جيل المنفعة في اجارة الذمة كما التزم في الرهن المحمل
 الى حد اذا اول رجب كالتزم الباب

لا يستقيم الحصانة ولا يتبعها الاستسلام لها لحواز افرادهما و
 قيل يستقيم كمالا ترد الاحارة على العين وحدها ولا يتبع فلو
 استوجرت لها وانقط اللبن انفسه في الرضاع بالقطط
 لا تجب الخيط على الخياط للحرف ولا الجبر على الوراق على
 منها بالاحارة

الحِزَامُ وَالسُّفْرُ وَالْبُدَّةُ وَالْحِطَامُ وَالْإِكَاْفُ وَالشَّرْحُ لِلْعَرَفِ

جاء في نسخة أخرى: **فصل في نقل النسخة** في نقل النسخة من نسخة إلى نسخة

جمل و اجمل و سده و حظه علم الاظهر للعرف و علف
الاجاره و الم

الحاكم المكي على الدولة

١٠٣

على مدلول اللفظ الابدوعلى فكرى الدار تسليم المنساج والعمارة
والعمارة كاصلاح جدارها
وحذو مثلث

المتنعم فلم يستأجر ان يستوفى بنفسه وغيره بان يؤكل

صورة من ايدى صورة الحيد و القصارو
المتاحر على صورة

الظاهر ان الحق لم يسلط به خلاف المستفاد من قوله المبدأ

لا يظهر ساعلي أن المحتاج لا يلزمه غير الخلية كالمرجع

الفصل مَحْمُولٌ عَلَى الْجَبَسِ لِحْدِ الْمَطَالَةِ وَكَذَا الْمُسْتَوْفَى بِهِ

لما وعده ايضا فصاروا الاصل البداء وايضا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَعَرْضُ الْقِسْمَةِ

دیر بالقر او بجکسہ فالق الثقل الثقل والشیء اذ ظم

بروفا فلیون عدوانا

ان قصد المخط وان قصد المالك فليكن اسبق لانه سعى لنفسه وفيه نظر
واما من القطة فليست عليه بل المالك اسبق من عليه او يبيع
منها ما يفتق على الباقي العاقل المالك بعد التعريف ولا بد من
لفظ يدل عليه **فخرج** لقطه حرم حلة لا تملك على الاصح لقوله
عليه ان اسد حرم حلة لا يفتقر صيدها ولا يعضد سحرها ولا تجل
لقطتها الا لمنشداى على الدوام والا فلا تخصيص الرابع وجوب
الرد اذا ظهر طالب وتبين استرد وان تملك بارش عيبه
كالمتبرع فان وصف وطقن صده فجاز الرد ولم يجب على
الظاهر **فخرج** لودع الى الوصف ثم تبين آخر خول اليد فان

كان تالفا فغير من شأنه والقدار على الوصف **كتاب**
اللقطة وقيل بابان **الباب** **الاول** في القطة

ومواخذ صبي ضاله لا كافل له فرض كفايه لانه تعاون على البر
وانقاد عن الهلاك ويجب لاشهاد عليه جذا عن الاسترقاق
وتباهل له جرعد لمسلم وشيذا العبد لا يفرغ لمخصاته
فيخرج منه الا اذا ادبته السيد فيكون هو الملتقط وكذا
المكاتب والكافر لا يلي امر المسلم والفاسق لا ياتمه الشرع
ولا شرط الغنى فان الرزق على الله ولا ظهور العدالة
نعم لو اراد المساقفة به شئ حتى يظهر عدا الله **فخرج** لو تراج
الاشنان قدّم الاسبق الى اللقاط ثم الغنى وظاهر العدا
ثم من خروج القرعة باسمه وحكمه ان يحفظه ويؤتيه حيث وجد
فيه او في مثله او اصله منه فيقتل من البادية الى القرية ومنها

وما في تغيير دون العكس فانه اخف من البر وساو بين في المحرم
ولو زاد في المقدار لزم اجر مثل الزايد ايضا فان سلم الى
المكرى ولتس عليه فليفت سبب الفقاوت لونه نصف الضمان
على الاصح لانه تولد من خبره وبما شذمه المكرى وقيل
قسط الفقاوت اذا التحير به والتوزيع متيسر لخلاف
المجراحت فلنا وتأثر الباقي بسبب قبس اليد وان تلفت
بسبب آخر فلا ضمان له ليس في يد ج لو خاط قبا وقال
المالك ادنت لك ان بحلة قيمه فان نصفها سحافان
وهذا اذا جرى عقد كما لو قال الزوج اصدقك اباك فالت
بل اتمى فاذا جلفا فلا ضمان ولا اجرة ولا اقا لقيس ان المالك
يصدق في فصل اذنه كما في الوكالة وصدق به اوجبه مطلقا الرابع
لو تلف الثوب بعد القصار روى يد القصار لم يستحق الاجرة
بما على انها عين كالصنع وقد تلف قبل التسليم وللقصار الخمس
الباب الثالث في الطواري ومثلها الاول كل

عيب ينقص المنفعة بخير ولو بعد القبض لان قبض المثل انما اعتبر
للتسليم ضرورة والآفا لمحقود عليه غير متقبوض بعد **فخرج**
الاول لو خرب الدار وقصر الاجر في الاصلاح او اقتصر الى
مد فله الايدار والافلاب لا يوثر عذر المستاجر كرضه وعجزه
عن وقوع الحتام وترك الجرف خلافا له اذا خلك في المحقود عليه
وكذا الواجب في الزرع لا يفساد الارض جرمها اثنا الخيار واجاز
اجاز بالكل او شئ بقسط ما بقي من المسمى باعتبار اجير المثل

لا يفسد الزرع
لا يفسد الزرع
لا يفسد الزرع

لا يفسد الزرع
لا يفسد الزرع

لا يفسد الزرع
لا يفسد الزرع

لا يفسد الزرع
لا يفسد الزرع

لا يفسد الزرع
لا يفسد الزرع

الى البلد دون العكس ان فيه تضييق المعيشة وتغيير الجبله ^{ضله} الفاء
ويستحق عليه من الحقوق العامة كوقف اللقطات ثم من ماله الخاكر
به مراجعة الحاكم ثم بالشهاد ان يسر ويسهل بحفظه وهو
كلما فته وفرضه والدانير المنشورة عليه والدار التي هو
فيها لا نه صاحب اليد المدفون لجنه والموضوع بقربه على
الظاهر ^{ثم} اذا وجد معه كتاب ان المال لثم يراجع القاضي
ليستحق عليه من مال المصالح ثم يستعرض عليه من الغنياء ^{ثم}
الباب الثاني في احكام اللقيط الاول سلامه
انما الحكم بالسلام البالغ بان يعرب به والصبي بالسلام لجد ابوه
ولو بعد علوقه وسبابه منفردا عن الابوين وكان الاثر قان
الجدان وبما كان السبب من مسلم وذلك لقيط وجد
حيث سكن مسلم وظاهر النص ان مباشرة الصبي غير
معتبرة اذا حصل تصديق الباطن وعبارة الصبي لا تصح
عنه كغيره لكن حال سنه ومن والده الكافر احتياطا وتمك
ابو حنيفة بالسلام على هو واجبت بانه كان ابن خمس عشرة سنة
فروع الاول لو بلغ المحكوم بالسلامه واغرب بالكفر
فمرتد لا تابع الدار على الاظهر لضعف التبعية فيها الثاني
لو استحق اللقيط الميمل ذمى لجنه وتبعه في الدين ان يمين
والا فلا لان استعمال الكافر باطل حكما بالسلام ضيق
الثالث من بلغ مجنونا كالصبي ومن بلغ عاقلا ثم جن فاسلم
احد ابويه ففي التبعية خلاف مبنى على عود الولاية الثاني

الجرية وعلى الاصل حتى لو قبل حر لحيث القصاص والدية فلو ظهر
قد عى الرق طوبى بالبينه وان كان يده على وجه الالتقاط
لان مستند ما معلوم بخلاف ما اذا لم يعلم او اللقط لقطه فاذنى
انها طلبة لان الملك محقق فيها ثم لا بد من ذكر السبب على الاظهر
لان الحكم بالرق خطير وحل الشاهد عول طاهر اليد او ما يوصف
سببا للملك فلو بلغ واقربه قبل على الاصح لان سبق قراره
بالجرية او الرق لخير على الاظهر ويؤثر فيهما سلف مضرا
بغيره كمن غيره لا يواخذ باقراره **فروع** الاول لو كثر
لقيطهم اقرت فالنكاح باق والولد السابق علوقه حر ولا
قيمة على الزوج لا المتأخر فانه موقوف فلا يحل كالمستوفى
وللسيد الاقل من المسمى ومهر المثل فان السيد لا يدعى اكثر
من مهر المثل الزوج لم يلزم الكثر من المسمى وتعتد للفرق
عدة الجداير فانها مقتضى العقد السابق الثاني لو بلغ اللقيط
ثم اقر بطل النكاح وتعلق المسمى او نصفه بكسبه وما كان ^{به}
يده المالك لو جنى ثم اقر تعلق الارش برقبته وان جنى عليه
فللسيد الاقل من الدية والقيمة الثالث النسب سبب
الى مستحقه لعشر البينة وعدم المنازعة ولو عجد الذية
السيد لا مكانه وقطع ولا السيد منقوض باستحقاق الحق
لا المرأة المذووجه بلا بينة على الاظهر فانه الجاق بالزوج
فلو تدعى اثان حكم بالبينه ثم القايف ثم يميل طبعه اذا بلغ
ولا يخرج بالسلام والجرية اذ لا تعلق لها بالنسب الرابع

حكم الجنابة بان جنى اللقيط المسلم غير ميت المال لانه عاقلته
وان قتل عمدا وقتلنا يقتضيان الامام لمن لا وارث له وهو الاصح
لان المستحق جهة الاسلام لا آحاد المسلمين حتى الصبيان
والمجانين اقص له لانه معصوم مسلم لان يله ولم يعرف بل
يجب لدية كتاب **الفرائض**
والاصل فيها قوله لم توصيكم الله الله وقال عليه ان اتدتم
لم يكل قسم موارثكم الى نبي مرسل ولا الى طلبة مقرب ولكن
تولى بتانها فقسماها اربعين قسم وفيه ابواب الباب
الاول بيان الورثة وقد رجع حقهم وفيه فصول **الفصل**
الاول في بيان الورثة اسباب الارث اربعة الاول
النسب ويرث به من الرجال ثمانية الابن وابنه وان
سفل والابن وابوه وان علوا والاخ من اى جهة كان
وابن الاخ من الام والعم كذا وابنه ومن النساء خمس
البنات وبنات الابن وان سفلت والام وجدته لم تدل بذكر
بين اثنتين وان علت والاخت من اى جهة كانت الثانية
النكاح ويرث به الزوج والزوجة الثالثة الولاء ويرث
به المحتق والمعتقة وعصباتهما المستعصبة بنفسها الرابع
جهة الاسلام وذلك اذا صرف الى بيت المال لقصد من
يرث او يستغرق بالجهات الاخر ولا رد على ذوى
الفروض ولا تورث لذوى الارحام عندنا اذا لم ينفذ
امر بيت المال على وجهه على الاظهر والورثة تراث بالعرض

وهو الوجه بقصد الولد والولد من والى

او التقصيب وبها **الفصل الثاني** في الفروض وهي ستة الاول
النصف وهو لواحدة من البنات او بنات الابن او الاخوات
من الابوين او من الاب وللزوج بقصد الولد او ولد الابن
الرابع الثلثان وهو لثنتين وبنتي ابن واثنين من ابوين او
اربعة فصاعدا الخامس الثلث وهو للجد كما سيأتي وللأمر
بقصد الولد وولد الابن وللأم بقصد ابنتها من
الاخوة والاخوات ولولدى الام فصاعدا السادس
السدس وهو للاب بالولد او ولد الابن وللجد باجدهما
والأم بمانع الثلث والجدّة وواحد من اولاد الام وبنات
الابن بنت او بنت ابن اعلی والاخت لاب باخت لهما
الفصل الثالث في التقصيب قال عليه الحق والفرائض
بأهلها فما ابقى الفرائض فلاولى عصبة ذكر فالعصبة
من يرث الباقي عن ذوى الفروض والحل عند عدمهم وهم
قسمان الاول من يعصب بد او لم الابن وابنه والاخ من
الابوين الا في المشرك وهي زوج وام وولداها واخ من
الابوة والام او الكثران الفاروق شرتهما في الثلث والاخ
من الاب وابنهما والعم وابنه والمولى وعصباته ومعتق
الاصول ويقدم مولى الاب ويجز ولا غير مقرر او المرأة
لا تراث بالولاء الا من معتمها الثاني من يرث بالعصوة بارة
وبالفرض اخرى وهم صنفان الاول من يعصب بنفسه وهم
الاب عند عدم الابن وابنه ويؤد الام الى الثلث الباقي في

والزوج بقصد الولد والولد من والى
والزوجة بقصد الام والام من والى
وهو الوجه مع الاول

والابن باخت لهما
كما سيأتي

صور من زوج وابوين وزوجة وابوين كأنه يعصها والجد
 فيرث بالمصوبة حيث لا وارث سواه أو يبقى منه أكثر من
 السدس ولا أخوة ويفرض له السدس حيث لم يبق ويخير
 إذا اجتمع معه الإخوة بين المقاسمة وثلاث جميع المال إن لم يكن
 معهم ذوفرض وبينهما ومن ثلث الباقي وسدس الجميع إن كان
 وبعاد ولد الأب بولد الابن فمختص نصيبه حجباً ونقصاً
 كجد وأخ لابن وأخت لاب أو بالعكس لم يفرض للأخت
 مع الجد إلا فيما وفي الأكدية كزوج وإم وجد وأخت لأن
 تعصيب الجد لا جل المقاسمة لأنه كالأخ حيث لا مقاسمة فلا
 تعصيب فيفرض النصف وتقال الميلة من ستة إلى تسعة ونظم
 نصيبها إلى نصيبه ونقسم أثلاثاً ولو كانت ثلث أخوات أو أكثر
 تنحج أن يفرض لهن أيضاً لتعد المقاسمة لخلاف ما لو كانت
 اختان الثاني من تعصب بخيره ومن البنات والأخوات بالبنات
 بالابن وبنات الابن بذكر في درجتها وبأسفل منها إن تمت
 من الفرض والأخت بالأخ الميسر لها في الجهة والجد و
 البنت وباخذ المذكور مثل خط الأشيين **الفصل**
الرابع إذا اجتمع في شخص هتان يكن اجتماعهما في الإسلام
 من غير شبهة كزوج بمواسم أو محتق أو ابني عم أجد هما
 أخ لإم يرثهما فمختص الأخ بالسدس ونظم الباقي ولا يرث
 لأن القداية غير متجانسة لخلاف الأخ للاب والإم وإن لم
 يكن ورث بالأقوى ما تحجب أولاً تحجب أوجه أقل كنب

هي أخت لهم أو أم هي أخت لاب أو أم هي أخت لاب فإن تحجب
 الأقوى ورث بالأضعف كما أم هي أخت لاب بأم الباسم
 الثاني في موانع الإرث والشك فيه والموانع إما أن تكون في
 أو حادثة عنه فالنصون ثلثة الأول في الموانع التي هي فيه
 ومعها أربعة الأول اختلاف الدين بالإسلام والكفر لقوله عليه
 لا يرث أهل طين شتى ويرث اليهودي من النصراني لأن الكفر
 كلمة واحدة لا الذي من الحزبي على الأصح لقطع الموانع
 بينها والمعاخذ كالذي على الظاهر **فصل** الميراث لا يرث
 ولا يرث منه بل ما تركه في الشاقي البرق لأن عليك العبد وتورث
 السيد متعذر إن فلما يرث المكاتب لتوهم العجز والعجز إلى
 السيد ومن بعض جيران تورثه وحده متعذر وتورث
 منه على الجديد للحقن طمعه ولا شيء للسيد على الظاهر لأن المال
 بسبب بعضه الذي لا يعلق للسيد به الثالث القتل لقوله عليه
 لا وصية لوارث ولا ميراث لقاتل وإن لم يقتل كالتقصا
 لأنه باختياره ولخبره نفسه لا يقتل إلا على الأصح لأنه
 فرض عليه الرابع استبهاهم بأرجح الموت كأن يترق المتوارث
 ولم تقتل من مات أولاً فرض عدم كل بالنسبة إلى الآخر
الفصل الثاني في الحجبة من يدل إلى المورث
 بنفسه بنسب ونكاح لا تحجب كالابوين والولد والزوجين
 وأما غيره فيستقط ابن الابن والجد بالأقرب والجد من
 جهة الأم بها وبالقربى منها ومن الأب بالوسط والأم والنزلي

من الممتن ونبت الابن ذكر ا على وسنتين مالم تعصب و
اولاد الابوين بالابن والبنين والاب واولاد الاب بهم وبالاخ
من الابوين والاخت من الاب باحتين من الابوين مالم تعصب
وابن الاخ بالجد والاخ وحاجبه والعم بابن الاخ وحاجبه
وابن العم به وحاجبه والعلات منهم بالاعيان والخياف
بالفرع والاب والجد والمحتق بعصبات النسب وعصباته
به وتوتبهم كترتب عصبات النسب ان الاظهر انه تقدم
الاخ على الجد لتحض تعصبيه الابن الاخ لمعه الفصل
المالث في الشك وهو على اقسام الاول الشك في البقاء وهو
ان يتقطع خبره فيوقف نصيبه ويؤخذ في الحاضر بالاسوة
لان اخوط وقيل نفرض حوته لانه الاصل وقيل موته لان
الاصل استحقاقهم فلو خلفت زوجا واختين واخا مفقودا
فجلى الاول للزوج ثلثة اشباع وللأختين الربع فان بقى
موته عند موت المورث صرف الباقي اليهما وان بقى حوته
صرف نصف سهم آخر الى الزوج والباقي الى المفقود و
ولا تقسم ماله حتى تضي مدة ظن الجاهل انه لا يعيش اكثر منها
غالباً الماني الشك في الوجود وهو ان يخلف عملا يرث
ان انفصل ولو بتقدير كما لو مات عن زوج واختين
وروجة اب حائل فمخاط حتى لو مات عن ابن وزوجة
حائل صرف اليه خمس ما بقي منها لان أقصى ما يمكن فرض اربعة
وقيل لا يعرف اليه شيء اذا لاضبط لحد الجمل فانه نقل

١٠٩
ان امرأة بانها زالت كيسا كان فيها ثمان عشرو ولد اثم ان
انفصل حيا الزمان لحكم بوجوده عند الموت بان ولدت قبل
اربعة سنين ولم تكن في فراش جد اوسته اشهر ان كانت
واستهل او فتح الطوق او ثواب لها ان اختلجت اعضاؤه
ورث والا فلا المالث الشك في الذكورة والاثنية كالحشي
وحكمه حكم الحمل الماب المالث في الحساب
وفيه فصول الاول في اصول المسائل وعولها الورثة ان تخضت
عصبات فاصل المسئلة عددهم مثالا ابن وثلاث بنات فالمسئلة
من خمسة والا فان الجحد الفرض او تماثلت الفروض فالاصل
عدد الفرض منه واجد فاصل النصف ثمان والربع اربعة
والثلث ثمانية والثلث ثلثة والسدس ستة وان اختلفت
فان تدخل المخوجان بان يفتي الاقل الى اكثر كخرجي الثلث و
السدس فالاكثر وان تباينت بان لا يفتي بل يفتي واحد كخرجي
النصف والثلث فالجاصل من ضرب احدى في الآخر وان
تواضعت بان يفتي اكثر كخرجي السدس والربع او الثلث برز
احدهما الى جزء يخرج الباقي ونصرت في الآخر كقصر
اشي عشر او اربعة وعشرين فالاصول سبعة اربعة لا يقول
اشان اذا لم يخرج منه الا النصف ولا يجمع اكثر من نصيب
وثلثة فانه لا يخرج منه الا الثلث والثلثان ولا يكون
الكثر من ثلثين او ثلث وثلثين اربعة فانه يخرج منه الربع و
النصف ولا يوجد الا ربع ونصف وثمانية اذا لا يكون فيها

غير نصف وثمن وثلث تقول ستة تقول الى عشرة مثاله
 زوج واختان لأم زوج وأم واخت زوج وأم واختان
 لأم واخت لأم زوج وأم واختان لأم واختان لأم
 وأما عشر الى سبعة عشر بالة وتار مثاله زوج وبنات
 وأم زوج وبنات وأبوان زوجة واختان لأبوان
 واختان لأم وأم وأربعة وعشرون الى سبعة وعشرين
 دفعة كزوجة وأبوان وبنين **الفصل الثالث**
 في التصحيح والخلو إذا انكسر سهم فريق أو أكثر ولم يزل على
 أربع لأن التعدد إنما يتصور في الأولاد والمجذبات والاخت
 والاختات وبنى الاختوة والأعمام وبنينهم والزوجات و
 الموالي ولا يرث منهم معاً أكثر من أربع القسم الأول
 ان ينكسر سهم فريق نظراً فان تبين العدد والسهم ضرب
 العدد في المسئلة وعولها ان كانت عايلة وان توافقا
 ضرب وفقه فمابله تصح منه المسئلة وتقسيم بان يضرب
 نصيب كل في المضروب وتعطى مثال التباين زوجة وأخت
 ومثال التوافق أم وأربعة أعمام الشاى ان ينكسر على
 ضيعين نظراً ان وافق سهم ضيف عدده رد الى الوفق
 والا ترك لخاله ثم ان تماثل العدد ان ضرب احدهما
 في اصل المسئلة والعول وان تداخلت فالأكثر وان تباينا
 ضرب احدهما في الآخر وان توافقا فوق احدهما في
 الآخر ثم المجموع في المسئلة مثال التماثل أخوان لأم وأربعة

أخوة لأم ثلث بنات وثلث أخوات لأم مثال التداخل أربع
 بنات وأربعة أعمام جدتان وأربعة بنين مثال التباين أربع
 بنات وثلثة أخوة أخوان لأم وأخت لأم ومثال التوافق
 ست جدات وست عشرة بنتا وعم أربع زوجات وستة
 بنين المالك ان ينكسر على ثلث فريق فيرد عدد من اقله
 سهمه الى الوفق ثم ان تماثل المحض ضرب احدهما في اصل المسئلة
 مثاله ثلث جدات وثلث بنات وثلث أخوات وان تداخل
 ضرب الأكثر مثاله زوجتان وثمان جدات وأخت لأم وبنايت
 أخوة لأم وكذا ان تماثل اثنان وداخل المالك مثاله ثلث
 جدات وثلث بنات وستة أعمام وان تباينا المالك ضرب
 احدهما في كله وان وافقا ففي وفقه مثاله ثلث بنات
 وثلث جدات وخمس أخوات لأم أربع زوجات وثمان
 جدات وستة أخوة لأم وان تداخلت وان الأكثر المالك
 الآخر او وافقه ضرب في كل المالك او وفقه والمجموع في الاصل مثاله
 جدتان وثلث بنات واختان وأخت لأم ثلث بنات وست
 جدات وثمان أخوات وان تباينت ضرب احدهما في الآخر
 والمجموع في المالك وان توافق ضرب وفق احدهما في
 الآخر والمجموع في وفق المالك ثم يضرب ما بلك في المسئلة
 مثاله ثلث بنات وأربع زوجات وخمس جدات وعم بنت
 وأربع جدات وست بنات ابن واختان وأربعة أخوة
 من لأم وان توافق اثنان وثمان المالك ضرب وفق احدهما

ثالث

في الآخر والمجموع في الثالث مثاله اربع زوجات وخمس بنات و
 وستة اعمام الرابع ان ينكسر على اربع فريق وامره معلوم
 مما سبق **الفصل الثالث في المناسبات** اذ لم
 تقسم الميركة حتى مات وارث فان كان ورثته الباقين وارثهم
 منه كارتهم من الاول فرض كان لم يكن مثاله اربعة بنين
 مات احدهم عن الآخرين وان اختلف الارثان وكان له وارث
 آخر صح مسأله كل فان انقسم سهم الميت الثاني من المسأله
 الاولى على ورثته تحت تصح على ورثته فذلك مثاله زوج
 وام وجد مات الزوج عن ابن وبنت والا فان وافق
 ما صحته منه مسأله ضرب وفق المسأله الثانيه في الاولى
 فما بلغ تصح منه المسئلان فمن كان له شيء من الاولى ضرب
 في المضروب اعني وفق المسأله الثانيه ومن كان له شيء من الثانيه
 ضرب في وفق نصيب الميت من الاولى مثاله زوج وجد وام
 وثلاثة اخوة لاب ثم مات الزوج عن اثنين وبنين والاصرب
 الثانيه باسرها في الاولى فمن كان له شيء من الاولى اخذه
 مضروباً في نصيب مورثه مثاله زوج وام وعم مات الزوج
 وخلف خمسة بنين فان لم يقسم حتى مات ثالث فافعل بالاول
 والثاني فاذا كانا فافصح نصيب الثالث على مسأله فذلك والا
 فافعل بما صحته منه المسئلان وما صح منه الثالث فاذا كانا
 وكذا اذا لم تقسم حتى مات رابع او اكثر **كتاب**
الوصايا الوصية تبرع يضاف الى ما بعد الموت

قد روي في
 بعض النسخ
 ان الوصية
 لا تكون
 الا لغير
 الوارث

وكانت واجبه بقوله لم كنت عليكم اذا حضر احدكم الموت
 الا انه فسخت بآية الموارث والآن حايضة في الثلث له
 عليه عا دسعد بن ابي وقاص فقال اوصي بحجج ما لي فقال
 لا فقال ثلثي ما لي فقال لا فقال بالشرط فقال لا فقال بالثلث
 فقال الثلث والثلث كبر لان تدع ورثتك غنيا خير من
 ان تدحهم عالة يتكففون وجوه الناس فقال عليه ما حق
 امرئ مسلم عند شيء يوصي فيه يبيت ليلتين الا ووصيته
 مكتوبة عنده وفيه ابواب **الباب الاول في اسبابها**
 الاول الصيغة ولا بد من اليجاب مثل اوصيت له او اعطوه
 او جعلت له هذا او ملكته بعد موتي وعينت له هذا كناية
 يحتاج الى التبع بخلاف ما لو قال وهبت منه ونوى الوصية
 على الاظهر فانه صريح في التملك الناجز كما لو قال هذا الفلان
 لاهداه من طلي والقبول ان كان الموصي له معيلاً لجمه
 بعد الموت فان التملك حينئذ فان مات بعد موت الموصي
 وقبل القبول قبل الوارث لا يحق تملك فيورث منه كالشفعة
 الثاني الموصي وشرطه الحرية ولو قضا والكليف فلا تصح
 من العبد وان عسى وتمول على الاظهر اذ لم يكن اهلاً للترك
 حالة الانشاء ولا من الصبي المميز على الاصح لفساد عبارته
 لخلاف السفيه فان حجوه لم يافطمة المال عليه وتصح من الكافر
 ما لم تكن محصية الثالث الموصي له وشرطه ان يكون موصياً
 معيلاً اهلاً للملك لدى الموت واجبه غير محصية وفيه مسائل

وقال

ثبت له

الأول تصح للعبد فان عتق عند موته كالمستولدة فله والا فليس له
وان عتق وقيل بناء على انه يملك بالموت والقبول بنية ففسد
لعبد وازنه ومكاتبه ان رقب الثانية تصح للحمل ان انفصل
حياتهما ان لم يوجد وقت الوصية والحرجي على الاظهر
وللقابل على الاصح كالهبة منها لا للذات الا اذا شرط صرقه
في غلبتها فيعتق وتكون وصية للمالك فانها تفعله وقيل للهبة
لانها من موجبات المشاورة فلا تشترط قبول المالك على هذا
وكذا الوصية للمسجد والحرم الثالثة لا تصح للوارث الا
برضا الباقيين على الاصح لقوله عليه لا يجوز الوصية لو ارث
الا ان يشاء الورثة وانما تعتبر الورثة والرضا بعد الموت
فروع الاول لو عتق لكل وارث عرقا صاوي حصته
محتاج الى الاجازة على الاظهر لان عرقهم قد تعلق بعينه
الثاني اذا اوصى بالثلث لاجنبي ووارث فردا فالوارث
فلا جنبي السدس اذ لم يوص له سواء لخلاف مالواوصي له
بالثلث ولو ارثه بالكل فان السقيص كان لمزاحة الوصية
الاخرى واندفعت وقيل لا يزاح الوارث بناء على ان
اجازة الوارث عطية منه الثالث لو اوصى لاجنبي بالثلث
ولا جد ابنيته مثله واجيزتا فالمال بينهما كما لو اوصى للاجنبيين
وقيل للابن الموصي له الوجب والسدس والاخر نصف السدس
بناء على ما قيل الوصية للوارث بما زاد على ارثه تنصيص
له بالزائد لا بقدر الموصي به حتى لو اوصى لاجد ابنيته بالثلثين

فلاخر الثلث الباقي لانه حينئذ يكون للاجنبي الثلث وللابن
الموصي له النصف والسدس الباقي للاخر وقد ينحى الاجنبي
سدساً فيوزع عليها الواجب الموصي به بشرطه ان يكون
مخصوصاً بالموصي مستغاية قائم للنقل غير زائد على الثلث
بالحمل الموجود والمنفعة ان وجود الاصل كوجودها والكل
الحمل والخبر المحترمة لا يحمل سوجداً وجهه اذ لا تسلك
للوصية ولا بطلان الوصية ان لم يصلح للحرب ولا نقصد رضاها
والزائد على الثلث ان لم يكن له وارث خلافه الا وكان ولم يجز
واجازته تنفذ اذ المصح كان له او ابتداء عطية اذ الوصية
به ممنوعة نصاً واصلاً قولان والاكثر رجحوا الاول وعلى
الثاني تصح بلفظ الاجازة ايضا على الاظهر لانه تعذر بمقصود
ما سبق باثبات مثله كسقيده الحال على القراض فلو اوصى
بعين قولاً الزائد للوارث **تدلي** الحق بالوصية
كل تبرع متجزئ في مرض الموت لا شأنا له بخبره ان الوارث في البراءة
بالبرع ازالة الملك واليد مجازاً من غير وجوب كالحق
والهبة والحارثية والمجابهة والتأجيل في البيع والزيادة
على مهر المثل لا المسامحة عن مهر المثل واجرة بدنه على الاظهر
والزكوة وقضاء الدين والحج الواجب وبالمرض ما يظهر
معه خوف الهلاك كالطاعون والرعاف والدم وتواتر الا بالدموي
والقولنج وذات الجنب ومنتهى السبل وابتداء الفالج والحصى
المطبقة وما يشهد عليه طبيبان مسلمان والحق به التجمام

القال وتزوج البحر وسموا القنال والتقدم للقصاص فلو
 يتزوج لو ارثي او بالكثر من العتق وكان المرض مخوفا فسد
 فان برأى صحته وان لم يكن مخوفا وآل الى الموت فبالعكس
فروع لو اجتمع تبرعات لا يفي الثلث بجميعها قدم المتجوزة
 الاقدم منها فالأقدم كالمحقق به والمحقق فان صدرت
 دفعة ورع الثلث عليها في غير المحقق وافرغ فيه لما روي
 ان مريضا اعتق ستة اعبدهم يملك غيرهم فخر اثم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اجزاء فارق اربعة واعتق اثنين وفي قول
 تقدم الحق على غيره لانه يدفع ذلك لغيره بالسراية فلما
 لم تنفعه والتقدم نصيب **الباب**

الثاني في احكامها وهي على اقسام الاول ما يتعلق بالتقدم وهو
 امران الاول الحجاب للذكر والامر الثاني ان يحصل بالموثوق
 لتعد واستبقائه للموثر واستقاله الى الوارث والموثر عنه
 ويتحقق بالقول الكاشف عن عدم النية الدافع فلهذا روي
 ايام التوقف ان قبل وعليه موثها وللوارث ان يطالبه
 بالقبول او الرد ليس بامره فان اصر على التوقف حكم عليه
 بالرد الثاني الجواز فلم يوصى بقضها كالوامب قبل القبض
 بلفظ قبضت او مولا وارثي او فعلت بغيري عنه كالبع والعرض
 عليه والرهن ولو غير قبض والوطا بان ال على الاظهر
 وتغير الموصى به بحيث يتغير اسمه كطحن الخنطة والبناء
 والخراس فيه وخلط المعين بغيره لتعد التسليم فانها

لم يستحقها

فروع الاول لو اوصى لزيد بعين ثم اوصى لعمرو
 بها قبل ثلثا الشريك استحقا بالمسبق بقدر الامكان بخلاف
 ما لو قال اوصيت له بما اوصيت به لزيد كما لو اوصى بالانظم
 معه في الشريك كالكفاية والسر بعد موته الثاني لو اوصى بثلث
 ماله ببيع الجحش او وحب لم يكن رجوعا اذ الموصى به ما خلفه
 الثالث لو اوصى بمنفعة للدار سنة ثم اجرها ومات فلا ظهر
 ان مدة الاجارة لو استغرقت السنة الاولى بطلت الوصية
 لان الموصى به قد اسقط ولا يثبت السنة للموصى له الثاني
 ما يتعلق بالموصى له وفيه مسائل الاولى لو اوصى لزيد فلانة فانت
 بذكر وانتي سوي بينهما وان اتيتي وميتت فكل للحي اذ
 الميت كالمعدم وقيل نصه ولو قال ان كان عليها غلاما فاعطوه
 فانت بذكر وانتي او ذكرين لم يستحقها اذ الصيغة للتوحيده
 ولو قال ان كان في بطنها خض المذكور وتعين الوارث على الاصح
 له كالموصى وقيل ودع للتقوية وقيل وقف الى المصاحبة
 القاسية الجيران اهل اربعين دارا من كل جانب لقوله عليه
 الجوار اربعون دارا هكذا وهكذا وهكذا او قل في القرآن
 حافظ لكل للعرف والعلماء العلماء بعلم الشرع وفي التفسير الجذر
 والنفق واصوله والكلام على وجهه لا العسية والعلف والمشايخ
 من جاوز الاربعين والاربعين من الاربعين من الاربعين من الاربعين
 له ايضا للموضع القاسية لو اوصى للفقراء او المساكين جاز
 صفة الى القليلين لشاركت اللذين عرفوا وحب استيعاب لثمة

لم يستحقها

لا التسوية كما في الزكوة وكذا الوصى للعلمين ونحوهم ان صحها
وهو المصحح بخلاف ما لو امكن عدمه واستيعابهم ولو اوصى لزيد و
الفقران فالاصح انه كاجدهم كما اذا اوصى لزيد واولاد عمر و
ولكن لا ينفصل الى حصة واحدة للتفصيل الرابعة لو اوصى لزيد و
جبريل بطل في النصف وكذا لو قال وللبرج وقيل تبلغوا النصف
ويكون الكل لزيد ولو قال وقد فالنصف لزيد والباقي للفقراء
على الاظهر ان عامة حقوقهم للفقراء الخامسة لو اوصى
لاقارب زيد غنم اولاد اقرب اصل تعد قبيلة الوارث
وغيره لا من الام في وصية العبد بخلاف الزوج ولا الاصول
والفروع على الاظهر للعرف بخلاف ما لو اوصى لاقرب الاقارب
والقدم في القرب ثم بقوة العصوة على الاظهر فقدم الابن
على الابن والابن على الجد لا بالذكورة ولا اقارب لنفسه لا ساول
الوارث الثالث ما يتعلق بالموصى به وفيه مسائل الاولى لو
اوصى بالرجل وحده صح وكذا الوصى بالام دونة فان اطلق الاظهر
دخوله لانه كالجزء منها الثانية لو اوصى بطبل وله طبل الحرب
واللهو على الاول تصح حاله بخلاف ما لو اوصى بالعود وله
عود القوس واللهو على الاظهر لانه لا نفهم منه عرفا فان لم
كن له الاعود القوس تعين الثالثة لو اوصى بقوس رجل
على قوس النبل والناوك دون الندف والبندق ولا يستحب
الوتر على الاظهر الرابعة لو اوصى بشاة جازان بدع الصغير
والكبير والضأن والمجذو والذكر والانثى والسليم والمحب

ان علم رخصه حسدهم

البعير

لا التسوية على الاظهر اذا تسمى شاة وتسمى البقرة والغنم على الانثى
الرجل والشور والدابة على الفرس والجار والبغل وقيل
على الفرس وحده الخامسة لو قال اعطوه واحدا من رقبتي فماتوا
فما قبل موته او تعين الوارث غير واحد تعين بخلاف ما لو
قلوا احده فان الوارث سبعة او ثمة مقبول وان ما بواجمعا
او قلوا قبل سقطت الوصية السادسة لو اوصى ان تقس
عنه رقبتان اعني ثلاث ان وفي الثلث لفلان لم ينفذ
او اثنان ولم يشتر الشقص على الاظهر لانه ليس بقسمة بخلاف ما لو
قال ابرقوا لثلاث مالي وجزئي المحب والصغير وقيل بمنزلة
على الجزئي في الكفارة فانه عرف الشرع السابعة تصح الوصية
شجرة الاشجار وغلة الدار ومنافع العبد موبلا او موقفا فان
ابدا فالوصية للوارث وله العتق لامن الكفارة واليه من
الموصى له دون غيره لعدم التسليم بخلاف الشاة الموصى بها
وعليه نفقة على الاظهر لانها من لوازم الملك والمنفعة للعتق
للموصى لانه الكفارة كالملقط والمتهب مهر الجارية على الاظهر
لاوطها والاظهر ان ولدها كهي فيورث عنه ويستأجر منه
ويده كيد المتأجر والمحسوب من الثلث كل العمة فانها في
مقابله الخفاف وقيل بالنقص منه وهو الاشبه **فرض** لو
قبل العبد واقص سقطت الوصية وان اخذ بدله يسرى
به عبد يقوم مقامه كما في الوقف وقيل يوزع على الرقبة
والمنفعة وقيل هي للوارث لانه بدل حقه والمنفعة للعتق

العتق

توكيل بحفظ المال وقد يقال للمودع وسن قبوله للواثق بأمانة
نفسه القادر على حفظه وتعتبر فيها شرائط الوكالة فلو أودعه
صبي ضمن ولو أودع صبيا فالتفتة ضمن على الأصح لانه سلطة على
الحفظ دون التلف وحكمها التسلط على الحفظ دون التلف
والأمانة فلم يضمن ولها أسباب الأول ان يودع غيره غير اذ به
لا ان يستعين بالحفظ او النقل ولو كان قاضيا على الاظهر اذ لم
يرض به المالك لا ضرورة فان اراد السفر وغاب المالك بآبائه
سلم اليه وعليه قبوله على الاظهر لانه يات كل غاب فان لم يجد
فالى امين لانه عليه بما اراد الهجرة سلم الودائع الى ام ائمن
او دفن لعل ام ائمن يتكفل ثمة فان فقد استصحب كما اذا وقع
جرق او غرق الثاني ان يحضره الوفاء ولم يوص به بحيث
يتميز عن امواله ولم يشهد عليه لانه تضييع الا اذا مات فجاءه
الثالث النقل لاجر زدونه كما اذا نقل من قرية اهل الى غيرها
وان لم يكن بينهما مسافة تسمى سفرا فان نقل الى مثله واؤتمن منه
جاز بشرط سلامة العاقبة فان تلف بالهدام او سرقة ضمن وان
مات فلا **فرعان** الأول لو نهى عنه عند الضرورة استحب
نقله لان التضييع مكره وصدق فيها ان ظهر سبيلها الثاني لو نقل
من طرف الى طرف للمودع فلا ضمان الا اذا اخل النقل او فسخ الختم
وان كان له فهو كالنقل من بيت الى بيت آخر الرابع ان لا
يدفع المهلك كان ترك نشر الخبز ولبسته بالحاجة لان
الودع علف الدابة فان تركه باذنه اثم ولم يضمن فان

غاب المالك راجح الحام ليس يقض عليه او يبيع منه ما شق
على الباقي فان لم يجد فعله موافق لاشهاد فرج لو اخرج
الدابة للسقي والطريق آمن او امر علامة بالعلف
لم يضمن وان امن سقيته في المنزل او كان يباشر العلف على
الاطهر اطراد الحلة بذلك الخامس السفاح مثل ان يركب
الدابة لا الجوح او اخرج ليركب او ليس الثوب او اخذ
درهما لنفسه ان لم يصرف خلافا له او فسخ الختم فانه
يعد خيانة بخلاف ما لو جعل العقد واعاده او يوى اخرج
الدابة او اخذ الدرهم ولم يفعل بخلاف الملتقط على
وجه فانه امين اليه فغيره **فرع** في الخيانة
في البعض لا تضمن الباقي الا اذا كان متصلا به كما
لو قطع ذراعا من ثوب وكانت الخيانة عمدا على الاظهر
فلو اخذ منها وردت الى الكيس لم يبرأ ولم يضمن الباقي
على الاظهر اذ لم يتعد فيه بخلاف ما لو ردته او خدع
احد كيسيه بالآخر على الاظهر السادس ان يعدل
عن امره فيضيع به كان قد على الصندوق بهيه فانكسر
لا ان سرق ما فيه او سلم درهما ليربطه في الكم فامسكه
في يده وضيع لا ان عصب اذ اليد اخذ في هذه الحالة
ولو امره بان يسبل فربط بها لعكس ولو ربط واخذ
الطراز فان جعل خيط الربط خارجا ضمن لانه اغترار
للطراز وان جعله داخلا فلا وان ضاع بالاسترسال

لنفسه ووجد أجنته والتخلي للعبادة لخير لقوله عليه يا حشر
 الثابت من استطاع منكم البائة فليترؤخ فانه أغض للبصر
 وأغض للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء
 وتنب ان تزوج بكر القول عليه لجابر هلا بكرا تلعابها
 وتلاعبك ولود القول عليه تزوجوا الولود الودود فاني
 مكافئكم الائم يوم القيمة نسيمة لقوله عليه لخير والنظف
 بقية لقوله عليه لا تسكوا القرابة القرينة فان الولد
 يخلق ضاويا الثالثة في النظر اليها سن بعد الرخصة
 فيها لقوله عليه من اراد نكاح امرأة فليستظرها فانها حرة
 ان تؤد بينهما فيقتصر على وجهها وكفها ولا يشترط رضاها
 خلافا لما لك فان رضا الشرع كاف والاصل تحريم نظر الفحل
 الباطن والمراهق الى الاجنبيات الجراير مطلقا والاكين
 البرة والركبة من الرجال والاماء والبيدة ونساء
 المحارم وميل الى ما لا يبد ونهن حال الخدمة والى
 الامم بالشهوة ونظر المرأة والمسح الى ما تحت الاراد
 من الرجال والنساء والعمدة في ذلك مطنه الشهوة وخوف
 النفس وينظر الرجل الى زوجته وامته حتى السواة
 بكنه والى ما عدا الفرج من الصبية **فردان** الاول
 يجوز النظر الى المبان من المرأة ان لم يتميز كالقلامة و
 الشعر لا العضو والعقصة الثاني يجوز النظر مطلقا للجان
 ولمؤكدها الى السواة والاظهر انه لا يجوز التحمل شهادة

القسم

الزمان ستر الفواحش مقصود ايضا بل يختص بالوواة
 اتفاقا الرابعة الخطبة وهي سنة لقوله عليه واعتاد الناس
 اياها وليكن بعد النظر وتحريم التصريح للمختدة والتعريض
 للرجعية وجوز للباينة على الاظهر لقوله عليه لفاظمة بنت
 قيس اخ اجلت فاذنني فلما جلت قال اني اسامة فقالت
 خطبني ابوجهيم ومعاوية فقال عليه اما معاوية فصعلوك
 لا مال له واما ابوجهيم فلا يصح عصاه من عاقبة فاستدل به
 على جواز الخيبة لمصلحة الغير الخامسة الخطبة عند
 الخطبة والعقد لقوله عليه كل كلام لم يدا فيه بالمحمد لله
 فهو اجزم فخطب العاقدان او ثالث فلو صدر الكلامها

بها جاز ولا يقدح فيه هذا التحلل السير الباب
 الثاني في شرائط والنظر في امور الاول في صورته وهي
 الاحاب والقبول الصريحان من غير تعلق وتاقت كزوجته
 وانكحت وزوجتي على الاظهر لانه يحتاج الى الاضمار فيكون
 كالكنيات ولا يعقد بها لانه مقيد بالشهادة لقوله
 عليه لا نكاح الا بولي مرشد وشاهدين عدل والشهوة
 لا يطلعون على البينة وفيه مالك بالاعلان وصح ابو حنيفة
 بشهادة رجل وامرأتين بشرط فيها ظهور الاسلام و
 الحرمة لا ظهور العدل على الاظهر لحفاها فلو بان فسق
 احد مما سئنه او توافق من الزوجين لا باقراره ظهر
 فساد العقد وان ادعى الزوج فترق بينهما لاقراره لزمه

ونزولها وقيل نكاحها او تزوجها
 لا يملك وحده على الاطلاق

[illegible]

٢٠

خروا
اسی اخلو الاولیاء

النفس وعدم الخيرة لاختلاف مقتضىها ولا يتقيد غير على النص
 لعدم تكبر الاولين على الظلمة ولا العجز على الاظهر لان امر النكاح
 غير متوسط بالبصر فمهما وجد شيء منها في الاقرب فالولاية للابعد
 والآخرا والمختون المنقطع كالسفر على الاظهر لان زوالهما
 فيزوج الحاكم بعد ان ينقطع الافاقه ثلثة ايام **فمن الميسر**
 فيزوج امته الكافرة بناء على ان السيد يزوج بالملك لا بالولاية
 وهو الاظهر لا الكافر امته المسلمة لضعف الملك لوجوب
 الازالة او التفرق الثالث في الازدحام اذا اجتمع الاوليان
 فالاولى ان يحقد الافقه ثم الاسن فان تراجعا افرغ بينهم
 فان باخر غيرة وعقد صح **فمن** لو اذنت لوليتن فعقد صحيح
 شخصين فان علم السابق صح وان علم المتأخر ان اذنتها وكذا
 ان اجتمعا اذ لم يستغن صحة احدهما والاصل براءة المرأة عن
 العلقه وان علم السابق والتبس السابق يوقت العقد بينهما
 الى البيان ويوزع النفقة عليهما على الاظهر لانهما محبوسه
 بسببهما دون المهر وكذا ان جهل السابق على الاصح للعلم
 بصحة احدهما وهل للمرأة اذا ايسر عن البيان ان تنسخ
 فيه خلاف ثم ان تنازعا فان ادعى احدهما على الآخر او لا
 لم يسمع اذ ليس لاحدهما اولوية بالدعوى ولا في يده شيء فيدعى
 عليه وان ادعى عليها سمع فان اقرت لاحدهما قبل والاخر
 يجلينها على الاصح ليخبرها بحلفه ان نكحت والاظهر انه سمع على
 الولي المجهل لاستعلاءه بالعقد الرابع في التوكيل وهو جائز

في غير من خرجت برعته
 من غير من خرجت برعته

وانما يسمع من يسمع من يسمع من يسمع

ان لو اذنت نكاح امرئ غاوبها المهر
 سمع دعواه لاستقلالها
 بالعقد

في طرفه ثم غير المجهل انما لو كل بعد الاستيذان اذ ليس له العقد
 قبله ثم ان عتبت الزوج فذلك والازدحام من كفوا ويقول لهما
 زوجت منك والولي لو كمل المحاطب زوجت من موكلها فلان
 فيقول قبلت له الخامس في الكفاءة وهي حق المرأة والاولياء
 فان رضوا جميعا بغير كفوا جاز الزوج لانه عليه زوج بناءه من
 عثمان وعلي ابى العاص فاطمة بنت قيس القرشية من مولاه
 اسامة وليس للابعد الاعتراض اذ لا حظ له في الولاية والملك
 على من ادعى لها فان عقد بعض الاولياء غيبية الباتين قال القاضي
 رحمه الله العقد منسوخ اي باطل ونسرا منه على صدد نسخهم وهو
 صحيح يجوز نقضه الى حقوق العار بالوطى قبل اعلامهم وخصالك
 الكفاءة السلامة من شتت الخمار والمجربة والنسب الى الزنا
 صلح والعلماء المشهورين بالتصالح وشرف المجربة كالتجارة
 بالنسبة الى الخياط والحفة لا اليسار والجمال فليسمها
 الكفاءة لتغير في تزويج البنات لا الاشارة اذ لا يلحقهم عار غير
 السلامة عن العيب والمجربة اذ لا تخاف الخنث في الضرر ولا
 بغير تقيصة بفضيله ومهما عتبت كفوا والمجبر غيرة اجبت
 على الاظهر اذ المسح عن المحبوب والزام المكروه اضرار الالاس
 في الاجابة يجب على الولي اذ ادعته الى التزوج وان لم يتحقق
 اذ الاممال فيه خطر وظهور حاجة المجنونة كالطلب السابق
 في الزوجة وشرطها العدا عن الموانع ومما يبيد الاول نكاح
 الغير وعدته الثاني الكفر والكفار ثلثة اصناف من له كتاب

في طرفه ثم غير المجهل انما لو كل بعد الاستيذان اذ ليس له العقد

في غير من خرجت برعته

ان لو

ونعم اليهود والنصارى فيقتدوا بهما بالحنينة ويتركون مساهمة الاسرلية
 والدخول في الدين اذ ان ابا يحن قبل التحريم والشيخ ومن له
 شبهة كتاب كالمجوس والممستكر بالصحة فتروروا بالتحريم
 عليه السلام المجوس سنواهم سنة اصل الكتاب غيرنا نحن
 نساهم ولا آكل ذبايحهم ومن لا كتاب له ولا شبهة كعبه
 الملك والشم لا يترور ولا يباح لقوله تعالى افلقوا المشركين
 وقوله تعالى ولا تشركوا المشركين حتى يؤمنوا وهما مسايل
 الاولى المظهر انه لا يملك يهودية كقوله اقل اباها بعد جنة
 عيسى عليه السلام بناء على انه ناسخ لما غير منفية الى محقق
 ليس صحيح حرمة الثانية السابعة من اليهود والفاكية من
 النصارى ان خالفتم في الاصول لم يحرم منا حكمهم والحق ان
 الثالث لو تنصروا حتى لم يبق راد العصمة لا يحصل باطلا
 له وكذا لو تنصروا يهودي على المصحح لزوال العصمة السابقة
 واطار قوله عليه السلام من بدل دينه فاقوله ولا ينع منته
 بالزوج لانه كابتدأ في فرسخ لو انقلبت روضة المسلم
 تجوز الفرقة قبل الدخول وتوقف على الصلة بعد كما
 اذا اسلم احد الزوجين او ارتد الرابعة المتولدة من حثاكي
 وعين محرمات تغلبا للحرمة وفي قول النظار الى الرب اذ النب
 منه الكاينة كالمسلمة في القسم والتقنية والطلاق والعنة
 وعليها غسل الحيض والنقاس اذا التكلين لا يتم اليه
 بخلاف غسل الجنابة على المصحح الثالث المحرمية بشي
 او

او رضاع او مصاهرة اقاله اولان فيحتمل الاصول والفروع
 وفروع اول الاصول واول فروع الاصول وهن المصاهرة
 والبنات وان كانت منقضية باللعان على المظهر ولو لا الذنا
 والحرمان وبنات الاخوة والحوادث وان سقطت والعمات
 والحالات وان علت لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم المآنية
 وقوله عليه السلام محرم من الرضاع ما يحرم من النسب واما
 الثالث فيحرم بمجرد العقد روضة الاصول والفروع واصول
 ابن روضة وبالأول من فصولها لقوله تعالى من نسأ بكم اللات
 دخلتم بيتنا والوطن يملك او يمتنع بوجوب المصاهرة ايضا لا لارتقا
 وسائر الاستناعات فمما طرأ في اثنا العقد ايضا النسخ كالرضاع
 فرسخ لو استبعت محرم با حنينان مخفان عادة لم يحد
 كما حصل بخلاف ما اذا لم يحضن فانه اذا عصب نساء في بلد
 لم تحرم القوم الرابع الجمع بين المحدثين فلو نكح امرأة لم ينك
 اختها حتى تبين لقوله تعالى وان تحقوا بين المحدثين وحددا
 لو ملكها ووطن احدنا لم تجز له الاخرى حتى يزول عنها او عن
 نفسها كان كانها او زوجهما لان حرمت او خاصتها او همت
 على المظهر والحق رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاخت العمة
 والحالة فقال عليه السلام لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها
 فمقتضى منه الجذر عن وقوع المعادة من المحارم فمنع الجمع
 بين علي الرايين لو قد ضمت احدهما ذكرا حرمت عليها الاخرى
 منسبا ورضاعا لمصاهرة الخامس الزيادة على اربع المحرمات

ملأه صح

للبعد ولم يفرق ما كد فروع لو نكح تحتها في عقد بطل في حينه
 جميعا فان كانت منهن احنان بطل فيهما وفي الباقيات
 قولنا في الصفقة السادسة البينة بالطفلة الثالثة للرجل
 والثانية للبعد حتى يصيرها زوجا حر في كاح صحيح ينجب
 قدر الحنفية وانتشار الامة اذ المقصود منه حصول العترة
 لمصلحة عن الطلاق ثم القود اليها ولذلك لعن المحلل والمحلل
 له وانما لعن المحلل لانه لا يطاها ليعتد منها لوطي العترة ولو لم
 يتجه عليه اللام بالبيش للمنتار السباع كونها ملائمة او محرم
 الثامن البرق بالحر لا يزوج مملوكة نفسه وقرعها لان ملكه
 حكمه ومخاطبة لانه على صدد ملكه ولو بعضا ومملوكة
 العبد ان وجد طول الحر لم يزوج قوله تعالى ومن لم يستطع
 منكم طولا ان ينكح المحصنات الامة وفهم منه رعاية الولد
 عن الرق فقيس عليه ما اذا وجد سرة او حرقة مسباحة
 او سبيبة لاراضية بمهر مؤجل لانه يتحل فان لم يجد شيئا
 من ذلك وخاف العنت لقوة الشهوة وضعف القوى حل
 له تزوج امة مؤمنة لقوله تعالى فمتا ملكتم ايمانكم
 من متياتكم المؤمنات وان كانت لكا فريعا المظهر فروع الاول
 لوطا العتق في دوام العقد لم يضر كما اذا امن العتق الثاني
 لو عقد على حرقة وامة فسد نكاح الامة وفي الحر قوله
 الثالث من بعضه فبقى كما لفق في تزوج المستعصر الامة
 مطلقا والمستعصم لا يزوجها الحر الم بالتمط المذكورة

كلمة

الباب الثالث في كاح المنكحات وفيه فصول
الاول في حكم النكاح من صحته على الصحيح لا اعتبار
 بالخلل والاحصاء الاثبات المستحق وان خلت عن الشرايط واقررت
 بالموانع مفرقة في الاسلام للكنانة والمسلمة معه والمدخول بها
 المجتمع اسلامها باسلامه في العدة والمصل فيه ان يسرونا
 الذي يلحق السلم على احسين فقال عليه السلام اختر احدتي
 وفارق الاخرى وان غلبت السلم على غيرهما فقال الله اسبكت
 اربعاً وفارق ما يرهق وقال ابو حنيفة ان استملت على الشرايط
 فترزت والامة واقل الحديث بالاستيناف ويدفعه لانه
 عليه السلام قال اسبكت ولم يستفصل نعم لو دام المانع الى الالم
 حكموا السلم على محرم او نكح في العدة واسلم قبل انقضائها
 لم يفسد زواجهما لوطرا وقارن الاسلام لا اليسار المقارن
 الاسلام الزوج والامة فانه اسبكت بنكاح الحر ولان
 المانع ارقاق الولد وليس له امد يترقب فيشبه الرضاخ
 الطاهر فروع الاول للمدفع كاحها المدخول بها
 تام المستحق الصحيح او مكره المثل ولغيرها النصف ان النكاح
 العقد باسلامه الثاني لوطان المهر فاسدا وبهت
 ثم اسلم فلا مهر لها وان اسلم قبل القبض فلها مهر المثل
 وان قبضت بعضه ففقط الباقي منه فلو تعدت الاجناس
 فزوج بحسب القيمة وقيل يحل العقد الثالث لو رافع
 النيا الذين لزمنا الحكم بالحق على المصلحة لانا لزمنا

الذي عنهم فنجب انتصار المعلوم واما قوله تعالى او اعرض
 عنهم فليس في اهل الذمة **الفصل الثاني**
 فيما اذا اسلم على احد من جمعهم وله صورة الاولى ان يسلم
 على اكثر من العدد الجائز فاختار الحنفية النجاء والعبدتين
 وتندفع الباقيات **الثانية** ان يسلم على امرأتين لا يتحققان
 للفرقة فان كانتا متوالدين حرمتا ان يدخل بها او بالام
 وصداها بناء على الصحيح كما جهن وتعتت البنت ان لم يدخل
 او دخل بها وصداها ولا اختيا **الثالثة** ان يسلم محبسا
 على امرأة احتار واحدة فان عتقت واحدة ثم اسلمت
 او اسلمت بعتت كما اذا اسلم على حرة وامارة ان عتقت بعد
 الاسلام دفعت كالح المخلقة عن غيرها لانها تسلم
 وتحت زوجها حرة وان عتقت قبل الاسلام التحق **فصل الثالث**
 بالحرير المصلية **الفصل الثالث** في الاختيار وفيه
 مسائل **الاولى** الاختيار يحصل بلفظ يدل عليه منجزا او
 كاخترت كل وامسكتك او التزمتا كالطلاق ولو معلقا فان
 الاختيار يحصل بنفس التعليق لا (الظن) والى الاصل اذا احتيا
 بخاطبين بهما والوطى على وجهه ولفظ الفسخ للفرق فان فسخت
 بالطلاق قبل **الثانية** فورا تنقح بالاختيار ويجنس له
 ويطلب بنته حتى لزمان التزلف كنفقة مدة ردة
 وتختلف لارادتها وتختلف ما لها من مسية **الثالثة** لو مات
 قبل الاختيار رقت المذلول بها ما قضى الاصلين وغيرها

باربعة اشهر عشر احتياطاً ويوقف مرض الزوج الى الفسخ
 ان تحقق الارث بخلاف ما لو اسلم على اربع كائيات واربع
 سلمات اذ كان محتمل ان يختار الاحتيايات **٥**
الباب الرابع
 في موجبات الطلاق **الاول** التعزيب والمصلحة انه عليه السلام
 تزوج امرأة فرائى بكبتها وضحا فزوجها الى اهله فقال
 اللهم علي والمتفق عليها سبعة ثلثة مشركا بمرض المستحكم
 والجذام والجورن تخيرهما مطلقا والاولى ان قاربت
 العقد لما فيها من العار واثنان يخطبان بالشر والترق
 والقرن واخوان يخطبان بالرجال الجيد والعتة ولو عنها
 فقط وتختبرانها وحدها قبل الدخول لانه اذا دخل
 بها وتقرر المهر لم يسبق لها المطالبة ولا بد في الفقه من ان ترفع
 الى الحاكم وتبينها باقرار او البينة عليه او خلفها بعد
 نكوله لبعضها بالتماسها سنة اذ لا يما تغير الطبع
 في فصل ولذلك ينزك فيه الحر والعبد ثم ترفع ثانيا فان
 ادعى المصا بة صدق سمينه لتقدير البينة الا ان لقيم البينة
 على البعثة فيختلف المصنف على القول فان وصيت او امهنت
 بطل الخيار كما في البيع **فروع** لو غاب الزوج في السنة
 حين مدة العتة وان غابت فلا **الثاني** التعزيب وهو
 ان يشترط العقد صفة مقصودة كالسلام وسبب حرة
 ولم تكن فيصع العقد وسبب الخيار على الاصح كالبيع

ولا يترى الظن المحترق وقد مر في كتابنا في الإسلام والحرية
 وجد بان الكفر منفر فليحق بالعبود وبان حفاة لا يخلوا
 عن تلبس وقيل فيها قولان منها هما التردد في كونها
 من العيوب **مسألة** انما يتصور الغرض بالحرية من المنة
 ووكد السيد ثم ان احبها فالوكد حر لظنه وان كان
 الزوج عبدا خلافا له ولزمه عزمه ان ولد حيا او سقط
 بجبانة لانه اتلفه على السيد ورجع على الغاية لانه
 المستتب **وعان الاول** البنية سفل بدعة الزوج
 كالمهر حر اكان او عبدا على المصح وقيل برقبته
 كادوس الجنائيات وقيل بكسبه ككون النكاح
 وجوابها منع العلة في الفرج **الثاني** لو افضل الولد
 حيا فغرمه فتمه لهم الانفصال وان سقط بجبانة
 فلا قل من عزمه المم وقيمة العزة على المظهر
 اذا لغرم ثبت نسبها لان الطين لا يضمن فلا يرد عليها
 فلو جنى السيد غرم عاقلة العزة للورثة والمعدود
 اقل الامر من له **الثالث** العتق كل امه عتق عائلتها تحت
 عبدها فلها الجوار لانه علمه للام لما عتق بريدة
 حنوها وهو على الغور على المصح كخيار العيب وقيل
 عتق ثلثة ايام لانه يحتاج الى ثروة وقيل يبنى الى
 المسقاط او التخصيص فان احزن للمحل بالعتق او سوت
 الحيا ربه لم يسقط **فروع الاول** العتق العبد قبل علمها في الجوار

السيد

وجبان سما في البيع والمظهر المنع لنوال المعنى **الثاني**
 لوطفها طلقة رجعية فلها الفسخ دفعا للرجعية والمظاهر
 البها دون الاطلاق اذ لما بدت لها في الحال **الثالث**
 لو عتق العبد لم يسحق الفسخ لانه دخیل فيه فلا يتجاوز
 عن دائره تلبسه حكم الفسخ رفع العقد من حبسهم
 وسقوط المهر قبل الذخول والعدول الى مهر المثل
 ان كان السبب قبل اعتبار الیه والم فامسح مقدر
خاتمة الكتاب ومنها فقول متفرقة **الاول**
 في الاعفاف بحيث اعفاف كل اصل حر فمدا مهر وخاف
 العتق او اضربه الصبر على المصح صيانة له عن عقوبة
 الدنيا والاخر خلافا لما في حنيفة وبخالف الفسخ
 لم خصاصه باستحقاق الترجيب ومزید الرعاية
 ولذلك منع الفسخ عن المصاح من دون العتق
 وذلك ان يبيى مستمعا بنكاح او ملك ومولها
 وحدها ان ماتت او افسخ العقد او طلقها بعد
 وليس له تعيين النكاح ولا امارة ربيعة المهر نعمه
 اتفاقا على المهر فالتعین اليه ولصدق في دعوى الطلقة
 بغير عيب **مسألة** لو طلق الاب جارية المهر لم يجد
 الحد للشفقة ولزمه مهر المثل فلولا حبسها ملكها
 بالعلوق على الفرض رعاية لحرمة وهو مذهبنا في حنيفة
 فتصير مسئولة ان لم يتولها المولى وبلد قيمتها

لا قيمة الولد على المظهر لمن العلوق قارن ملكه اذا العلة
 والمعلوك مكان الزمان والترتيب في العقل **ثاني**
 اذا وطل المهر جارية المهر حرمت عليه وان كان
 قد وطئها المهر حرمت عليها **الفصل الثاني**
 في كساح العبد الجديد ان السيد لا يضر المهر والعفة
 بالاذن لانه لا يفسد غير ملكيته من تحصيل المهر
 وادائها فيخلق بكسبه ورجح مال تجارته دون املاكه
 على المظهر فان استعمله السيد لزمه المهر من الواجب
 واجتبر المهر على المهر لانه كيف يعزم احتراما يضمن
 به المهر **فصل** لو ضمن السيد المهر وخرق العقد
 عن العوض المهر اذا قيد الملك الطار من لا يسقط الاذن
 فخل هذا الوباغ قبل الدخول فسد في النصف وفي الباقي
 خلاف مبني على ان المشطر فراق بسببه **فصل** ولا
 بسببها وان سببها جزر كسبها لكل وان فساد البعض
 هل يوجب فساد الباقي تم للدور الحكمي يطالب بمبنيها
 ان المهر اذا اعتق امته هي ثلث ماله ونزوجهما لم
 المهر والمهر لم تعتق باسرها ويبيد العقد ومنها
 انه لو زوج امته عبدا وانكف مهرها تم اعتقها قبل
 الدخول لم تستحق الفسخ والمهر رد المهر وبطل عقد
 الجميع والفسخ ومنها انه لو اشتراها به عتق ولم يرد
 اذ لو ورث كان الشراء تبرعا للوارث ومنها ان

رجلا لو مات وخلف اخا وعبد من فاعفها فسد المهر
 للميت بثلث العتق دون الارث والمهر بطل العتق والتمتع
 ومنها انه لو اوصى له ببيع فمات وقبل اخيه عتق
 ولم يرد والمهر صحيح **الفصل الثالث**
 في حكم الامانة وفيه مسئلتان الاولى يحرم على السيد
 استئجار المروج دون الاستخدام فان منع سيد
 عن المروج ويحب تسليمها الى الزوج ليلدا ويجوز المرافعة
 بها وللزوج مصاحبها **الثانية** المهر للسيد حتى
 لو باعها بغير له ولو قبلها قبل الدخول سقط على النقص
 لان استحقاقه بالملك فشا به ما اذا تلفت البايع المهر
 بخلاف ما لو قبلها اجتنق او قبلت الحرة نفسها **فصل الاول**
 لو زوج امته عبدا لم يثبت المهر اذا المهر لا يثبت له
 عليه **الثاني** لو اعتق امته على ان تحل احتاج الى
 قبولها لانه معلق بعوض مقصود وبلز منها فتمتادون
 الوفا فان تزوجها بها قبل التقوم فسد العقد
 على المظهر **لما لته الفصل الرابع** فيما يباح للزوج
 يجوز له انواع الاستماع ما عدا المتيان في غير الماني
 وهو كاتيان الماني لاني التحليل والحصان وفيه الملا
 وتبي العتق وفاقا ولا في المستطاق بلادن واستفاد
 الامه على المظهر واختلف في العزل والمظهر حواره
 مطلقا لما روي جابر كذا في العزل والقرآن ينزل وانه يعلم

كتاب الصداق

قال الله تعالى وآتوا النكاح صدقاتكم خلة وفيها بواب
الباب الأول

في صحته وفساده إنما يصح صداق ما يصح البيع به من العين
والدين والمنفعة كقوله القرآن لقوله عليه السلام أزوجه
بما عكس من القرآن ولا ضبط لقدم وقال أبو حنيفة
أقله نصاب السرية وسن إن لا يغالي فيه لقوله عليه السلام
جزء الشاة أرخص مهر أو الجوز للابن الجاوز مهر
المثل لابنه ولا أن ينقص عنه لابنته المجبرة فإن فعل صح
العقد على ما صح به المثل فإن طاهر الحال منبئة على ما
خلاف ما إذا خالف الوكيل ولا يصح عدم الرضا به كما إذا
أصدق خيرا أو محجولا وإنما لم يوجب صداق الصداق
في النكاح لعدم استراطه فيه ولو أجاز إجماله عن تلبية
لو أصدق صحيحا وفساد ما جرت بين أخذ القهر وحصة
الفاقد من مهر المثل ومن الرجوع إلى حكمه مسئلة
لو شرط في العقد ما ينافي مقصود عدم الحمل في ثبوت
الجنار فيه والطلاق وترك الوطأ فيه ولو شرط
ما يخالف الصداق لعدم ثبوته والجنار فيه ما عارض
أو يعلق به عرض لا يثبت مثل أن لا يسم لها أو يكون لها
كذا فسد الصداق لأن الشرط كعوض مجهول مضاد
إلى المستثنى وتعين الرجوع إلى مهر المثل لعدم التقسيط

وكذا

وكذا لو أصدق الفاء أعلى أن يعطى أباه الفاء أو رجل على أنه
أصدقها الفين وشرط تسليم المثل إليه نيابة إذا القليلة
تسليمه فروع لو أصدق عبدا بان ترد عليه مائة صح
أصداقا ويحاط على المظهر لا يتأكلت قدر عرض ما بدلت
جملة وإن لم تعلمه مفضلا بخلاف ما لو أصدق نسوة بعدد
على المصح لأن حصة كل واحدة مجهولة أو التوزيع بحسب

مهورهن كما في البيع الثاني

في أحكام الصداق الصحيح الصمان المصح أن المعين فيه
مضمون ضمان العقد كالمبيع فانه استل منه عوضا بالعقد

خ
كلمة البيع

علا في المستام والمتعار ولو تلف أو تلفه الزوج
الفسخ المصدق ولزم مهر المثل ولا يجب عليه ضمان
المنافع وإن استوفاه أو أخرج تسليمه كالمبيع الثاني

التسليم مما تنازعت البداية فالصح أن كلا منهما كالمبيع
من وجه غير الروح بتسليمه إلى عدل ثم المرأة بالتكليف
فإن بآدنت وامتنع عن إدار فلها الجنب ثانيا ما لم يخل
بها فإن المهر في صايلة الوطية المولى وإن بآدروا تمتعت
فله المهر مرداد والمثل المرأة ثلثة المهر للتسليم في الخيض
ولا تسلم الصغرى ولا المصونة حتى تطيق ولا يجب تسليم مهرها

على المصح الثالث القديم كاللهم إنما يفرق بالوطن

وموت أحد الزوجين لا يما غاية العقد وانتهاه وهو
كاستيفاء المعقود عليه لا الخلق على الجدي لظاهر قولنا يقال

وان لم يمتدح من قبل ان تمسوهن وقال ابو حنيفة يقرر
 الخلع بالرتقاء الحايض والقائمة فرضا وعكسه اوجه
 ولا تورث في تصديتها ان ادعت الرضاة خلافا لما لك
الباب الثالث
 في الغوليين وهو اطلاق النكاح عن المهر باذن من اليه
 المهر وذلك بان تاذن البالغة للمولى فينفى او يسكت
 عنه او يعقد الستة هكذا ولا عيبا في النكاح ولا
احكام الاول انه لا يجزى العقد شي على المذهب خلافا
 لا الى حنيفة اذ لو وجب لشطر بالطلاق ولما استحققت طلبة
 الفرض وقيل لو لم يجب بالعقد لما وجب لوطى كوطى السيد
 امته وجوابه ان الفرض لوطى الشبهة والبدار المانع في الاول وهو الرت
 والبالون على المصح لان الحاقه بالطلاق اولى من الحاقه
 بالوطى وما دوى ان ابن مسعود اجمعت فيه ثم اثم حكم من
 المثل فقام معقل وقال ائمه انه عليه السلام قضى في بروج
 بنت واشيق بمثل قضايك اختلف فيه ان القاين معقل بن
 بشار او سنان او بعض بني الامجج ولذلك قال الشافعي
 لو صح حديث بروج فلها مهر المثل **الثاني** انها تستحق
 قبل لوطى طلبة الفرض لتعلمها سيئت لها وبشطر والحسن له
 لا لتسلم المهر وصرح المظهر لانها بطلت جهتها ولا بد من
 التراضي دون العلم بمهر المثل والنسوى والنجاشي لم
 والحلول كالصلح فان ابى او تشا فافرضه الحاكم

اجتهاد من نقد البلد حاشا ولا يريد على من المثل ولا ينقص
 والخيور ان يترج به المحدث على المظهر ثم هو كالصفت
 في القدير والسطير **في عان الاول** لو ابرأ المهر
 قبل الفرض لم يفتح بناء على ان محجة سبب الوطى غير
 كافية في الابراء وهو المصح ولو استطعت جهتها عن طلب الفرض
 لغا اذا سبب باق كما في الابدال **الثاني** لو فرض فاسد
 كحل لم يستطع لصفه خلاف المسكن **الثالث** انه ثبت
 بالمسكن من المثل ان لم يفرض وهو ما رغب به في مثلها
 وتضمن المماثلة السبب من المهر وسائر الصفات
 المقصودة فيهن كالسبب والعقل والجمال والصفاء
 واليسار والمساحة المعتادة للمعينة **فرع** لو كان
 مهر مثلها القامو جلا حظ عنه ما يعقده العدو ل الى
 الحال فان عوضا مختلفا لا يقبل التاجيل **تلميح**
 الوطن بالشبهة كالوطى في نكاح فاسد بوجوب مهر المثل
 باعتبار يوم الوطن متعذرا متعذرا لا التهمة لا المراء كالوطى
 في نكاح صحيح لكن المعبر اعلاها فلو وطن المهر جارية
 المهر مرارا فغلبه مهر واحد لشمول الشبهة

الباب الرابع

في السطير وفيه فصول **الاول** في موجه وهو كل
 مزا في الحيوان لا يكون بسببها قبل المسكن كالطلاق
 واللعان واسلام الزوج ورتبه وطريان الرضاة وغير

فعلها والاصل فيه قوله تعالى وان ظنتموهن من قبل
 ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضن
 وما كان لبيها كالفسخ بعينه او بغيرها يسقط الجميع
 لانه الاصل والشرط انما يثبت جبراً لا خياراً الفراق
 وليس للولي عفو الصداق على الجدة واول قوله تعالى
 او يعفو الذي يده عقد النكاح بالزوج لقوله تعالى
 وان تقولا اقربا للتقوى وهو ان يدع شرط الفصل
 الثاني في حكمه وهو عفو النصف الى الزوج بالفراق
 وقبل ثبوت الخيار له في الشرط والنظر في امرين الاول
 فيما يمنع الرجوع في العين وهو زوال ملك المرأة عنها
 بملك او علق او انتقال فيه مسائل الاولى لو دبرت
 العبد فالظاهر ثبوت الخيار لها اذا التذير في بدنه مقصود
 تعلقت به فيكون كزيادة متصلة لا تؤثر في القيمة الثانية
 لو وهبت عينا لصداق مئة وسلمت اليه ثم طلقها فالصحيح
 انه يرجع عليها بالقيمة كما اذا وهبت من عينة ووجه
 المنع جعل العينة تحميلاً وهو ضعيف لانه لو صرح به
 لم يصح **بروع الاول** لو وهبت مئة النصف فالصحيح
 انه يستحق نصف الباقي وبيع القيمة اذا لا بد من الشفعة
 الثاني لو كان الصداق ديناً فابرا لم يرجع على المصح
 لهما ما اخذن متيناً حتى تفرغه **الثالث** لو تخلى
 قبل الدخول فليغى ان تقول اخذت بالهبة ذلك

الى فان اطلق قبل قول الشروع بفسد نصف العوض وفي الباقي
 قولان **الثالث** لو اسدى تعليم القرآن وطلق قبل فله نصف
 نصف مما اقبل كما اذا اقبلت عينا الصداق قبل القبض
 وان طلق بعده فله نصف الاجرة **الثاني** فيما يوجب
 الخيار وهو الزيادة والنقصان اما الزيادة المتصلة
 تسلم لها كما في البيع والهبة والمتصلة بخيرها لم تسلم
 حصلت في ملكها فلها ان تسلمها وتعطى ثمنها غير زائدة
 وبما في المبيع المردود من حيث ان سببه متجدد ورده
 مستند الى العقد واما النقصان فتحت بين نصف العيب
 بلا اشرار ونصف البذل فان اجمعا كما اذا جلت المرأة
 وكبرت الشح وترعرع العبد وتعلم حرفة ونسي آخره
 وانكسر الحبل واعيد منه خياراً لهما ليس بها الرجوع لهما
 محض واطلاع الجديدة زيادة فان كانت مؤتمرة فلها ولها
 ابقاؤها فيخير المان فطهرها او تنبت منه نصفها واخبار
 لها على المظهر وحيث حكم بالقيمة فالواجب اقل قيمتي
 يوم المصداق والقبض اذا زلزلها ومعلم العقد
 لا يلزم منها **الفصل الثالث** في الشفعة قال الله تعالى
 ومنعوهن على الموبع قدره وهو واجبة عندنا سنة
 عند مالك بوزان لا يكون مستظراً ولا مستبته عنها كطلقات
 المفوضة قبل الفرض والمدخول بها على الجدة لعدم
 قوله والمطلقات متاعاً بالمعروف ولان المهر متاعاً

لاصح

البضع فلها المنفعة جبراً لا يحاشها بالطلاق ثم ان القضا
 على شئ فذلك وان اختلفا قدر القاضى ما يلقى بهما
 على الاظهر والاحتى ان لا ينقض عن ملتين درهم ولا يزيد
 احكام على نصف مهر المثل كالوض وسق من عنه ان كانت
 مدخولاً وقال ابو حنيفة ينفق مطلقاً خاتمة القاب
 في بيان الشارح هما اختلف الزوجان او دوى الصخر
 والزواج في قدر المهر او كيفية كالفانحة الصداق
 ولزم مهر المثل وقيل الاقل من المدعى وهو المثل
 فانها لا تسحق اكثر منه وروى بان المدعى سوطاً بالبيع
 وان اختلفا في التسمية تجا لفا الصانع الاظهر لانه
 خلاف في كيفية عقد النكاح **فروع الاول** لو اعترف في
 بالنكاح وانكر قدر المهر كلف تدبيره وقيل ان ادعت قدر
 مهر المثل جلت اذ الطاهر معها ولو قال هذا ابني
 من فلانة قلها مهر المثل لان استدخال المآ بعيد
الثاني لو قال اصدقك ابك فقل انت امي كالفانحة
 الى مهر المثل وعق الاب باقر له ووقف ولاؤه
 وان حلفت فو نه عفا **الثالث** لو ادعت الفين في
 عقدين فثبت لزما وان قال لم اضيها في الاول
 سقط شرط الاول **الطلب** الوليمة سنة لانه عليه اللام
 ما تركها قط في حضرة ولا سيف واعلم على صنية يسوق ويمر
 في السف وقوله عليه اللام لعلي بن عوف او لم ولو

على الاظهر

بناء

بشاة محمول على التدب وقول الشافعي من ترك دعوة لم ينل الى انه
 عاص كما يبتلى في وليمة العرس يريد به الماحبة وهي اجبة
 على الاظهر في اليوم الاول بعد على السلام من لم يحجب
 الداعي فقد عصى ابا القسيم بشرط ان يغتم الاقارب
 والجيران من غير خوف وطبع وصنور مؤذي ومنكر لا يرفع
 حضوره كقوس حرير وصنور انساني او حيوان على منصب
 كوسادة لانه علم اللام راي في ذان سنة عليها صنور وكان
 يدنو منها وينصف فغل ذلك جراراً ثم قال لعائشة خطيها
 واتخذ من منها غارق وبكره الدخول ويحرم تصوير الحيوان
 لقوله عليه السلام تحبس المصورون يوم القيمة ويقال
 لهم انتم في الدوح فما حلقتهم وما هم بنا تخين ولا تخف
 عنهم العذاب والصائم يحض ويغفل في النقل ان سق
 على الداعي وبأكل الصوف بالقرينة ولا يقر ف يوجب
 احراراً برضا المضيف ويجوز المنزلة اللقط لانه
 جابر لانه عليه اللام حص املاكاً وقال ابن طبا فكم فاني
 بطبا في منها حوز ولور وتمر فميرت فقبضنا ايدينا فقال
 على اللام ما لكم لا تأخذون فقالوا انك تنبتنا عن النبي
 فقال على اللام اتما منكم عن نبي العساكر خذوا على اسم الله
 تعالى تجادونا وجاد بناه **فروع** من وقع في ذيل
 شئ ملكه ان بسط له ولا تقفوا او لي به **كتاب**
 القسم والشون وفيه فصول **الاول** فيمن سجد

مال انه

وهي الزوجات دون المستولات اذا الاستماع بهن
من قبيل الانسحاق وان كان الاولى ان يستوي بينهما
فهما باث عند زوجة استحققت الاخرى وان كانت مريضة
او حائضا او التلقا اذ المقصود هو الجنس والصفة
الاولى تكون ناسخة قوله ان بعض عن كسب لو سافرت
بغير اذنه سقط حتمها وكذا ان سافرت ما دون لغرضها على
الجديد اذ المانع منها خلاف ما لو سافرت لغرض في مكانه
وربما نه اما المكان فينبغي ان لا يجمع بين ضربتين في مسكن
لم يفضل المرافق الا برضاها وله ان يدور عليها ولزم عود
الى منزله واما الزنا فاصله اللين في حق من يعمل
فيه كاللوثي والحارس والاولى ان يتوب ليلة ليلة محررا
الى ليلة فلا يدخل في نوبة احدى على الاخرى لغرض صراحة
سلا وصاحبه نهارا فان فعل عصى وقضى بقدره ان طار
الزنا وان قصر فلا وكذا ان وطئ وقيل افسد الفلحة عليها
فقتلها بالكلية وقيل يلزم قضاء الوفاة في نوبتها
الفصل الثالث في التفضيل وله سببان الاول
الحرية قال الله المخرج بين الغنم وللأمة الثلث والنسب
نقصان الأمة والجذر عن روق الولد قال لكل نسبه
فرغ طرأ في نوبتها تلحقها بالحرار المصلحة وبعد
تمامها يورث في الدور الا خرجت لو بداهها وبات ليلة تم
عنت استحق الحر ليلتين **الثاني** في تزويج النكاح الجديد

الصلوات

البكر سبع وللنبت ثلث فان سبغ بطلها قضى الجميع لانه عليه السلام
تزوج أم سلمة وبارئ عندها ثلثا فلما انقضت والا الخرج
تعلق به فقال ليس على اهله فوان ان يبيت سبغت
عندك وسبغت عندهن وان يبيت ثلث عندك ود رمت
فرغ الأمة كالحرة في ذلك لان المقصود حصول الفقة
وهو امر متعلق بالطبع كمنه العنة **الفصل الرابع**
في الظلم والقضاء لو كان له ثلث نسوة فبات عند اثنتين عشر
ليلة استحققت الثالثة عشر او لاء لهما اجمعت في ذمة فحبر
تجبر الى دأب فان لم يجدية قدم حتما لم يبت عند المظلومة
تلقا والجديدة ليلة ثلث نوبة ليلة عند المظلومة وللقضاء
الجديدة **ف**رغ لو طلق المظلومة او التي ظلم بها قبل القضاء
تعد رفان راجعا او جلد كاحا وجب القضاء فيجب اجاب
الرجعة للقضاء **الفصل الخامس** في الهبة ليس
لها ان تبدل نوبتها من اخرى الا برضاها فان رضى استحققت
نوبتها الى ان تخرج فان سودة وهبت نوبتها من غائبة
فبات عليه الدائم عندها ليلتين وان وهبت منه جاز على
المطلقة له ان يختص نوبتها من شاء منهن وان وهبت
منهن جميعا او اسقطت حتما فرفضت كان لم تكن **الفصل**
السادس في المسافرة بين من سافر للثقة لم يحرم ان يستحب
بعضا ويبدع لبا قات لانه لا عارض كلي وغيرها يستحب
واحدة بالفرعة ولا يقضى كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم

حصول

لكن بشرط ان يطول الشغل ولا يتوقف بعد الجواز الحاجة
 فان اقام قضى ايام الاقامة دون الصبح على المظهر اذ
 الاقامة لا تقرب في غير ايامها **فروع** لو نكح جديتين فافترق
 بواحدة منهما ادرج حتهما في صحة الشغل ويبقى حق المخالفة
 على المظهر اذا لم يوجب مولا النكح ان يقيم **الفصل**
السابع في التفريق قال الله تعالى واللاتي تحاذون شوهن
 الايمان اذ الشرب المراء وعظمها فان لم تقطع بحجتها
 فان لم ينفع ضربها ضربا غير مبرح وان منع حتما الزمة
 الحاكم وان آذنها واسا الخلق بها نهاء فان لم يثبت عزها
 والحال بينهما وان اشكل الحال بعث حكيم من اهلها وكيلى
 لهما فيصالان بينهما او يحللان يادبهما على المصح لان
 الولاية على الطلاق بعبدة **كتاب**
الخلع وسور في النكاح يجوز في الاصل فيه قوله تعالى
 فان حسمتم اثمهما صدوقا لله فلا جناح عليهما فيما اقدرب
 وانما يقرب بالتفريق اجراء على الغالب ومخالفة ما بين
 قيس بن شماس في نكاحه على اللام والجماع على حوال القربة
 به وانما الخلاف في كونه طلاقا او نفقا اذ اجرى لفظ
 الخلع والجديد هو الاول وجهه انه فرق بين نكاح وروية
 الزوج وتيسر قبل المنيس ولا يقاس على نكاح الزوجية
 لمحوها بالمعاوضة فانه منقوض بما اذا اتى بلفظ الطلاق
 وفيه ابواب **الباب الاول**

في شرائطه والنظر في المهر **الاول** في صحة صلح المهر الطلاق
 ولفظ الخلع على المصحح لشيوعه بين ارباب الشرع والمناداة
 على المظهر لانه ولد في القرآن فان لم يذكر المال مع الخلع فالظاهر
 انه ثبت منه المثل وان في منوعة ثبوت عن طلاق رجعي وحجج
 الى قبولها الخلع التخييم نظرا الى اللطافة ثم انه من طرف الزوج
 معاوضة تشبه التخليق او بالعكس ومن طرفها معاوضة
 تشبه الجمالة ويثبت في ما بين الاول والآخر خالفك او طلقك
 على الف فله ان يرجع قبل قبولها كايصح خلافه لو قال ان اعطيتي
 او التزمت لي الف فانه صريح في التخليق لا يقبل الرجوع **الثانية**
 لا بد من افعال القبول بخطابه وموافقه له وان اتى بلفظ التخليق
 لقربة العوض انه اذا قال بمثلها فانه صريح في خروج الناحية
 ولو قال طلقك بكنا باللف فقبل واحدة بكنه قد وان قلت به
 صح اذا العود ليس اليها خلاف البيع **المال** لو سالت او علفت
 المثلان فلا بد من افعال الجواب وان اتت بلفظ مكها لقربة
 للمعاوضة من جانبها لكن لا يحلها فانه حتى لو قالت طلقني
 تشا باللف فطلق واحدة استحق لك المثل كما اذا قيل ان رددت
 عبيدك المثلثة فردد واحدة وان مؤظم مقصودها البيوت وقد
 حصلت فلم يبق الا طلبة استحق الجميع اذ من المقصود الاخر
 ولو قالت زوجتاه طلقنا فطلق واحدة بها صح واستحق مملوك
 المثل وان قال خالفكما فقبل واحدة لم يصح كايصح خلاف
 ما اذا قال خالفكما فقبل واحدة فقبلت لاننا العاقبة فقام المثل

هو صح

لغاصح

المثل وان قال خالفكما
 فقبل واحدة لم يصح
 فقبلت واحدة لم يصح

بل من هذا النامي العاقد وهو المطلق والقابل اما المطلق
 فشرطه وقوع طلاقه فيصح من كل مكلف حتى السفيرة والنفس
 والعبد ويكون العوض للسيد ككسبه ولا يحج عليهم في تقدير
 العوض لنفاذ طلائهم حجتا واما القابل فشرطه اهلية
 التصرف المالي وفيه مسائل **الاولى** لو اخلعت الصبية
 لم يقع على المطلق لفساد عبارتها **الثانية** اختلاع المهر
 صحيح فان اذن فيه السيد وعين العوض فذلك وان لم
 يبين يعلق بكسبه وان لم ياذن يعلق بذمتها مكر المثل ان
 كان عينا والمسمى ان كان دينا وقيل مكر المثل كاذن
 العبد واختلف قلنا فساد الشرى لا يمنع من صحة المكاتبة
 كالاية لعلق حتى السيد بها **الثالثة** اختلاع المهر
 صحيح والعوض محسوب من ديار مالها ما لم يتجاوز مهر المثل
 كما اذا تزوج المهريل بكاديا محجورا مثلهن اذ له صرف
 المال الى اغراضه والزائد من الهبة وقال ابو حنيفة عيب
 الكل منه **الرابعة** تصح مخالعة المجنونة كخالفته والامة
 الزام مال على وجه الفداء والاب كعينة فان اخلعت لها
 بغير اذنها وازاد العقد اليها بطل وان اضاف الى الغير
 لزوم مهر المثل كما اذا اخلعت معصوب وكذا ان اطلق وذكر
 انه من مالها على القيس والمشهور انه يقع الطلاق
 وجعيا كاخلع مع السفينة لعقد الزام مالها ولو
 اخلعت بانه ضامن بعبارة عن الصداق يقع الطلاق وجعيا

لان ضمان المرأة محال فكون كاخلع بما لا يقصد **الثالث**
 المفقود عليهم وهو البضع والعوض اما البضع فشرطه
 ان يكون في ولاية المطلق بنكاح او استحراق
 رجعية وفي الرجعية قول انه لا يقع بها لعدم الجك
 واجيب بان المقصود رفع سلطة الرجعية واما العوض فشرطه
 ان يكون متمولا معلوما فان كان مقصودا غير متمول
 كمن وميته او مجهولا كاحد العبد بحكم حراما مثل كافي الصداق
 وان لم يكن مقصودا كالدفع يقع الطلاق رجعيا وكذا انه
 طلق مخارنا فصرح لو خالع بان يرضع ولله او تفرغ عليه
 مدة معينة وعين جسما وقدرها وصفها حازم ان كان
 الولد زهيدا او رجيا فالزيادة له او عليه **مسألة**
 وكل الزوج خالع بالمعنى ومهر المثل ان اطلق او بالأكثر
 فان نقص لم يقع الطلاق لانه غير ماذون فيه وفي المثل
 حكى قول انه يقع ويجب مهر المثل وقيل بخير من المسمى
 ومنع الطلاق وقيل بینه وبين جعل رجعيا وقيل بینه
 ومن مهر المثل فان زاد وكلها وازاد اليها او عقد عين
 مالها حصل البينة على النقص اذا الطلاق ليس اليها
 لتؤثر مخالفتها فيه ويجب مهر المثل على المصحح لان الزام
 السفيرة الزايد بعد فان اضاف الى نفسه فعليه الكل وان
 اطلق فعليه ما سمى على المصحح والأكثر من المسمى ومهر المثل
 على قول ثان والزائد عليه ويصح ان يوجب الكل عليه

مخالعتها

بلنا استحقى الحلف وقال ابو حنيفة لا يسيح شيئا وفي
 عليه يستحق اللث وعكسه ارجه الثامنة لو قال طلقني
 نصف طلقة او نصف قاجاب بانت ولزم مهر المثل لفساد
 الصيغ والمسمى وجه لانه مثل مترلة الكامل التاسع
 لو قال طلق عدا فاخرعة نكح رجلا وان طلق فيه
 او قبله عا قصد الاجابة بانت بمهر المثل لفساد صور
 المعاوضة بالتعلق وكذا قال طلق من اليوم الى شهر
 قاجاب قبل مضيئه بخلاف مما فاته نص في التحريم وجواب
 التاخير ولو قال انت طالق عدا عا الف فقبل في الجار
 بانت اول الغد ولزم المسمى كما اذا قال ممما اعطين
 وقيل مكر المثل للتعلق الثاني للمعاوضة ومنع المناقاة
 فاما لم تكن محضة **فصل** في اختلاف في ذكر العوض
 صدق المثل وبانت المرأة باقراره واختلاف في جسيمة
 او قدره او عدد الطلاق بخالفا ولزم مهر المثل ودفع
 ما اعترف به **قوله** لو اتفقا على جريان الخلع
 بالف درهم واتفقا على ازالة الفلوس فالمشهور قبلوه
 بخلاف البيع فان امر العارية فيه اكد بخلاف ما لو اطلق
 الالف ومسراة ببيع فان اللفظ لم يسع بالذات اصلا
 فلهذا لو اتفقا على ازالته احدهما اياه وجد لم يثن
 والمنقول خلافه نظرا الى توافق اللفظين وان اختلفا
 فقال اذنا الدرهم نقالت بل الفلوس بخالفا لانه

بالذات

١٣٢
 اختلاف في الجس و قيل يصدق الزوج باليمين اذا الظاهر مع
 ولو قال اذن الفلوس لم يزوج ارادته صدقت وبانت

كتاب الطلاق

وهو رفع قيد النكاح والاصل فيه قوله تعالى الطلاق
 مرتان والله اعلم اللام طلق حفصة ثم راجعها وقبض

ابواب الباب الاول في شرائط النظر
 في الصور **الاول** الصيغة وهي كل لفظ يدل عليه صريح كالتلفظ

وصريح وفارق في المحرقة القران والقديم والى
 الى حنيفة ان الصريح هو الطلاق لانه الشايع وحده

وكذا المشتق منها كانت طالق ومطلقة وفاقا وحجة
 ومعارفة لانت الطلاق على المظهر وترجمتها وحلال

الله على حرام على المظهر لشيوعه فيه عرفا ونعم
 لجواب اطلقت على معنى طلب النساء على المظهر اذا لم

يحاذ في الجواب وذا دم لجواب كره واما في جواب
 الكروية مخرج اقرار او كناية بنية فترن باولها

كانت خلية وبرية وبينة واعندي واستبرك
 رحيل والحق باهلك واعندي واغزني واذهبي

ودعيني وكل ما يدل عليه مجازا فالفاظ العتق
 كناية في الطلاق وبالعكس لا الظاهر والطلاق

فان اللفظ اذا صادف مورد لم ينصرف عن ظاهره
 وانت على حرام ان اريد به الطلاق والظهار او التخييم

طلاق

وبناء

فذلك والافالمشهور انه صرح في العزم فنجح فارة
 اليمن لا تاوردت فيه وقيل يلغول الاحمال وبعضه
 الفرق الى الطلاق بالنية وتجهته لما شاع في بلاد
 فيه مذهبها صولانا امام من الصراح والكتابنة
 من الناطق غير صرح وان قولها على المظهر لكنها خباينة
 على اصح القول وثالثها الفرق من الغايبة الحاضر
 للعرف بخلاف الاشارة منه على المظهر وامس الخرس
 فصح ان فهمها الكل وكما به ان لم ينها عن الفطن
 وكذا غيره من العقود والفسوخ وامس شرطها فالقصد
 الى اللفظ والمعنى فلو سبق به لسانه او تنوّه نائما او قفز
 غير لغته ولم يفهم او قال باطالق للمساء به لا على قصد
 الطلاق لم يقع ويدين في دعواه وتقبل القربة وكذا
 لو اكره محذو بظن حقيقة ما لم يخالف المكره كان اكره
 بثلث فوضد او صرح فكنى او مجتهد فعلق او معيته فان
 فانه يشعر باختياره وقال الوحيه بغير طلاق
 دون اقراره وقيل ان قدر على التوبة ولم يفعل
 وقع وهو متجه ولا يشترط قصد الابقاع حتى لو خطبها
 في طمعة ولم يعيها او هزل به وقع لقوله عليه السلام
 تلك جد هن جد وهن هن جد الطلاق والعاق
 والنكاح وتقبل ان النكاح لا يصح به **الثاني**
 المطلق وشرطه الكيف فيجوز طلاق المريض ويقع

المرث ان كان باينا على الجديد لانه رفع سببه والمقصد
 بالسك كالصاحي لبقاء التكليف عليه وقيل فيما عليه
 فقط تغليظا وكذا المتعدي بينا ول المتعدي على المظهر
 لا غير **الم** تفويض الطلاق الى المرأة حايث
 وهو تملك على المصحح لم يتبا ط غرضها به فلا بد من
 التحليل لينزل منزلة القبول وقبول على القول
 الآخر كالتفويض الى غيرها فلا يضرنا حيز **وشرعان**
الاول لذكر اكانية ونوبا وقع والم فله فاك
 اختار في فاختار في نفسها طلقت رجعة وان اختار
 فلا اثم على الام حثت نساء فاختارته فامسكهن **الثاني**
 لو ذكر او فولا عللا واحدا فذلك وان اختلفا يقع
 الحق اذا ابد لم يقض او لم تقبل وقال ابو حنيفة
 لو اذنت لم يقع حتى اذا العبان اذا مندن في البعض
 لزم فساها مطلقا وان ذكر واطلقت واصل على المظهر
 قولها في قوله بقوله وان نوى واطلقت طلقت واحدة
 على المظهر وكذا ان اطلق وقيدت **الثالث** المطلقة
 وشرطها ان تكون في ولاية المطلق كالج او حرة
 فلا ينفذ طلاق المختلعة وتعلق طلاق الحبيبة
 بالنكاح خلافا لابي حنيفة كخلق العقب بالسرى وبفارقة
 تعلق العبد المطلقة **الثالثة** بالعقب او صفة حصلت
 بعد على المظهر لاقتدانه بسبب لولاية **فصل**

مطلقة

لو علق قرائن الولاية ثم عادت ودخلت الصفة
 لم يقع على الأصح إذا كان الثاني غير الأول فلا يؤثر
 فيه ما سبق عليه **تليمة** لا بد من إضاهة الطلاق
 إليها أو إلى جزء أو عضو منها لنصفك أو شريك أو ما به
 قوام البدن كالدم لا الحنق وسائر الفضلات والصف
 كالحنق والعضو المقصود فلو فقد بعد التعلق فوكل
 بناء على أن ذكر الجزء كذا كذا الحكم أو الحكم يثبت له فيسرك
 والأول أظهر لأن الحكم لا يتصور تجزئته فلو أضاف
 إلى نفسه كما إذا قال أنا منك طالق فهو سبأه إذا كان
 قد علمه أيضا فلو قال أنا منك يا ابن حنظل إلى يمين
 ولو قال استدي منك رجلي **فصل** الطلاق
 متى لا يحرم إيقاعه وبدعي محرم وهو أن يطلق المدخول
 بها حائضا أو طاهرا طهرها حائضا فيه أو في حين قبله
 والأصل فيه أن ابن عمر رضي الله عنه طلق امرأته
 حائضا فقال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له
 مرة فليبرأ جعها ثم لم يسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم طهر
 ثم ارتأى أسكها وإن شأ طلقها قبل أن تحيض فملك
 العدة التي أمر الله أن يطلق النساء في روايته
 مرة فليبرأ جعها ثم يطلقها طاهرا أو حائضا وإنما أمر
 بالصبر إلى الطهر الثاني لئلا يكون الرجوع للطلاقات
 واستثنى الخلع في الحيض لأنه علمه اللام أمر وجه ثابت

بالمصدر فلم يستفصل وقد قال المجذور وتطويل العدة
 وقد صنف وقيل المقتدر إنما يصدر عن ضرر فلا يؤثر
 نفي الأول بحرم طلع الحائض والموطوءة إذا لم يقع الطلاق
 احتمال أن تنكح بظهور العلوق فلا يؤثر فيه الرضا
 وهنا مسائل لو قال للحائض انت طالق للبدعة طلقت
 في الحال ولو قال للسنة لم تطلق حتى تطهر ولو قال للطاهر
 فإن كان قد جامعها تنكح البدعي وتوقف السنن إلى ظهور
 الحال والاحتياط السنن وتوقف البدعي على الحيض والوطن
 إذا لزم للتأنيب فيما نسيه الوقت كافي الوقوع وهو كل
 مرقب كالقدر وقد رجم الحاج لا المدخول الثانية لو قال
 انت طالق ثلثا بعضهن للسنة وبعضهن للبدعة فإن أطلق
 أو أراد التسطير طلقت في الحال ثمين وتوقف الثالثة
 والمؤثر على حسب هذه المسألة لو قال انت طالق
 أحسن الطلاق أو أفضله أو أبغى أو سحجه كان كافيا
 للسنة أو البدعة ولو قال طلقه فتبيحه حسنة أو بدعية
 سنية بخبر ولغا الوصفان لثنا قضها الرابعة لو قال انت
 طالق ثلثا للسنة وقسرا لفريق لم يقبل طاهرا ولا سنة
 عندنا فيه إلا إذا لا إلى الجمع بدعة فيدين على المظهر وكذا
 أن لم يقبل للسنة أو أطلق وأدعى قصد التحليل لأنه لو
 ما لم يصرح به لا ينظم الكلام كما قال نسائي طوالت وحضر
 بعضهن بالسنة أو قال إن دخلت الدار ثم قال أردت

شهدا وقيل مع القرين **الباب الثاني**
 في عدد الطلاق وما يتعلق به وتوالت الحق وتثنان للعبد
 وفيه فتوى **الاول** في بياض عدد فلو قال انطلق طالق وذكر
 التثنية وقع لان المصدر جزمي محتمل العدد وكذا لو قال انت
 طالق او طلقك خلافا له لان المصدر مضارع فيمنه وقال لو قال
 انت بائن ونوى التثنية وقع وان نوى التثنية وقعت
 واحدة والفرق بين **فروع** الوقال انت طالق
 واحدة ونوى التثنية وقعت على المظهر كالوقال وحكمك
 وكذا لو قال انت واحدة ونوى توخدها بالتثنية **الثاني**
 لو قال انت طالق ملتا فافترن ملتا بوجهي وقع لانه تفسير
 لما قارن حيوتها وفيل فتح واحدة وقيل لا يقع شيء اذا الكلام
 لم يتم قلنا انت طالق مبنية التثنية مستقلة بابقاها وثلاثا
 دليل عليها فيكون كالو طلق فاعترف بقصد التثنية بعد
 معنا **الثالث** لو قال انت طالق اكثر اطلاق طلق
 ملتا ولن قال اعظم وملا الارض والعالم لم يقع انما
 واحدة لانه لا ينشئ عن العدد بخلاف ما لو قال ملا السماوات
 او البيوت **الرابع** لو قال انت طالق هكذا واسار
 باصابعه التثنية وقع التثنية ويكون الاشارة تفسيرها
 وان لم يتل هكذا لم يوتر الاشارة **الفصل الثاني**
 في المكرار فلو كرر بلا فصل وعطف وقصد التاكيد اخذ
 وكذا ان اطلق على المظهر لانه المعتل في الكلام فان استنفذ

الطلاق

ملا

الثاني واكثره بالتثنية وتنفذ ثمان وان اكثره الاول وقع
 التثنية لتقديره بالفصل وان عطف تعدد المحطوف والمحطوف
 عليه والتثنية يصلح تأكيدا للثاني انما واد في حرف
 العطف فان طالق وطالق وطالق ملتا او ثلثا او ثلثا
 وانت طالق وطالق او طالق او بل ثلث ونقض فيما لو قال
 على حرمتهم فدرهم او بل على انه يلزم حرمتهم لان المحطوف
 بالكرار والاستدراك هذا في المدخول بها انما عليها
 منين بالاول فلا يقع بعده شيء نعم لو قال لها انت طالق طلقت
 مع طلقتي طلقتي من على المظهر ويكون كالوقال انت طالق طلقتي
 وكذا لو قال انت طالق وطالق ان دخلت الذارقان فوجها
 معا وانت طالق طلقتي قبل طلقتي ثمان للمدخل بها وكذا انت
 طالق طلقتي قبلها طلقتي والواقع اولا مولاهم والنا بية
 اعتبار الترتيب للنظر او مدلول القبل وجمان فتقع لغیر
 المدخول بها واحدة او ثمان **الفصل الثالث**
 في الحساب وله صور **الاولى** لو قال انت طالق طلقتي طلقتي
 احتمل الظنفة والحساب بالمعينة فواحدة او ثمان او ثلث
 بحسب نيته فان اطلق فالاصح انه يحل على الواحد تنس ثلثا
 على المستيقن واجزا على الحقيقة **فروع** الجاهل بالحساب
 لو قال اردت به مرارا احسب به لم يحل عليه على المظهر لان
 اشارة ما لم يفهم محال وكذا لو قال طلقتي مثل ما طلق فلان
 جاهلا **الثانية** لبعض الطلاق يتم لانه لا يتجدد

فكان اذا أطلق معينه فغنى او اياهم مثل احد كما طلق جنس
 عنها الى ان يذكر او يعين ويطلب به على الفور ويلزمه
 بقية مدة الوقف فاذا عين تدين وقوعه بالاباء وفيل
 العين اذ ليس له قبله متعلق فلما لو كان كذلك لما طوب
 بالعين وايضا متعلقه احدى كما في الكفارة **فروع**
الاول لو اباهم بين الزوجية والجنسية لم يعين على
 الاظهر لابلان التعلق وامكان خطاب الجنيتان بالطلاق
الثاني لو اباهم بين زوجية ثم قال عنت هذه وهذه
 او بل هذه فعنت الاولى وحدها على الاظهر اذ المفسر
 لا يفسر السالت لوجين ونسي فاذا عنت واحدة انها
 المعينة خلف على البت لانه يحلف على قول نفسه
الدال لو مان قبل العين عين الوارث في الطلاق
 والفرع في العن فان علق طلاقا وعمقا سبقه من
 ومان قبل عين الوارث وقبل يقع ويؤثر في العن
وصد الباب الثالث
 في التعلقات وفيه فصول **الاول** في ادوات التعلق
 ومن ان والمنع من معناه فان علق عتبت وقع من
 وجد المعلق به الم اذا علق عتبتها او اعطاها
 لم يقطر الشئ بالتراخي وان علق عتبت بان يقع اذا
 ايسر وبابا اذا مضى زمان سبع ففعله اذ المعنى
 ان في زمان لا يقع فيه كذا فان طلق فيه الم اذا اوله

بان ومتى كذا الم انما تفيد التراخي كما وكما للكل اذ
 في المنة فلو قال لاربع ان او اذ اطلقت واحدة فعند
 حرة وتبين فاشان لا الاخر وطلعت عن عتبت ولما
 كلما عتبت خمسة عشر لان فيها اربعة اجاد وثني عشر ولما
 واربعها وقال ابو حنيفة ستة عشر اذا الاربعه تسبعت
 على واحد آخر لانها ملته وواحد ووربانه واخذ
 في الاحاد الاربع وبانه يلزمه عدا المنة ايضا فكون
 تسعة عشر وقيل سبعه عشر وعدت ثمان ثلث مزايت ويلزمه
 عدا الثلث من ثمن وان بالفتح للتقليد فيتجزئ من التهور
الفصل الثاني في العلق الزمان وله
فصل الاول العلق في الوقت فلو قال ان طلق
 اول رجب او فيه طلعت اذ اراى الهلال ولو قال
 اخر طلعت اخر جزي منه وقيل اول الليلة السادسة
 عتبت لانه اول اخر واخر اوله اخر اليوم الاول
 وقيل اخر الليلة الاولى وقيل اخر النصف الاول
 وسلي الشراخر جزيه اذ به الم سلاخ وقيل اول
 اليوم الاخير **الثاني** العلق بالفضل فلو قال
 اذا مضى يوم فان طلق فان قاله ليل طلعت بعروب
 العبد وان قال ان طلق في مثل وقته منه ولو قال
 اذا مضى سنة طلعت باسمه لال المحرم ولو قال سنة
 فاذا مضى تسعة عشر اهلا ليا ولو قال ان طلق ثلث

كل منه طلقة طلقت واحدة في الحال واخرى اول المحرم
 ان اراد السنين العريضة والثالثة اول السنة الثالثة
 الثالثة التعليق بالزمان الماضي كما لو قال انت طالق
 بالامر طلقت في الحال على المظهر ويرجع الخلاف الى ان
 الوصف بالحال يلحق الوصف او المصل وقد سبق الكلام
 فيه وهو خلاف التعليق بالاجزاء والصعود الى السائر
 على المظهر لانه صريح في تعليق نفي كونه للاستبعاد كقولك
 حتى يلج الجمل في سم الخياط فلو ادعى الجار عن
 طلاق سابق صدق بيمينه ولو قال اذمت فان طالق
 قبل شهر فان قل شهر لم تطلق لانه لا يسبق اللفظ
 ولو قال انت طالق امر غدا او غدا امر طلقت في الحال
 لان اليوم كذلك **الفصل الثالث في التعليق**
 بالجمل فلو قال ان كنت حيا فانت طالق وقد ظهر
 الجمل طلقت في الحال والمفلا اذ الطلاق لا يقع بالتكيد
 ولا الحجب للاستدراك على المظهر اذ المصل بقاء النكاح
 نعم لو ولد قبل استواء شهر علم وقوعه عند اليقين
 وكذا ان ولد بعدها وقبل اربع سنين ولم ياتها
 بعد على المصحح لنبوت النسب المستلزم لوجود
 الجمل ولو قال ان كنت حيا لا وظهر الجمل طلقت والمفلا
 فان مضت ثلثة افرار ولم يظهر الجمل ان وقوعه ان
 ولد قبل قبل شهادتي بيقينا انه لم يقع وهما مسلمتان

الاول لو قال ان كنت حيا فلا بد كذا فان طالق طلقة
 وانتي طلقتين فولدتا طلقتين ثلثا ليقض الوصفين ولو قال
 ان كان حملك ذكرا وان كان انثى لم تطلق اذ المجموع لا ذكر
 ولا انثى ولو انت بذكرين او اثنتين فجهان ووجه الوقوع
 ان المفهوم حصرا الجمل في حين واحد الثانية لو قال ان
 ولدت ولدا فولدت ذكرا طلقت الاول وانقضت عدتها
 بالثاني ولا يطلق به وان قال كلما على الجديد ولو قال
 ان ولدت ولدا فطلقت وذكر اطفالين فولدت ذكرا طلقت
 ثلثا ولو قال ان ولدت انثى وان ولدت ذكرا فولدت
 حتى يلق في الحال واحدة لانه المتيقن **فصل** لو قال
 اربع كلما ولدت واحدة فصاحبها او هن طالق فولدت
 على الثمانية طلقت الاولى والرابعة ثلثا والثانية واحدة
 والثالثة سنين وعدة الاولى بالافرا والخرار لضعف
 ولو ولد ثلث سنين طلقت الاولى بثلثا والخرار
 ثلثين وان ولدن معا طلقت ثلثا **الفصل الرابع**
 في التعليق بالحيين فلو قال انت طالق ان كنت حيا
 ونرى الدم فترق بينهما وحكم بالوقوع ان استمر يوما
 وليلة ولو قال ان حضيت لم تطلق الحيين مستأنفة
 وتصدق بيمينها في حقها لحفا به في حق غيرها كما اذا
 علق به طلاق صحتها الممنوعة وتقدر الخلف فلو قال
 ان حضيتا فان طالق قال فقا لنا حضنا وكذا لاصدقنا

ثلاث ثلثان

فخلعت طلقا الحلقية دون المصدقة ولو قال لاربع كلما
 حاضت اجد يكن فوضوا جهنا طوا لي فاذا عين الحيض
 وصدقت طلق كل واحدة بلك وان صدق واحدة
 طلقا لباقيات طلقه وان صدق اثنين طلقا طلقه
 والاخران طلقين وان صدق ثلثا طلقين شتم والمكذبة
 ثلثا الفصل الخامس في التعليق بالمشية فان
 علق بيمينها في حصنها اقتض الحجاب على الفور لانه شبه
 التملك وان علق في عيبتها او عشيبة غيرها فالظاهر
 انه لا يقتضي الفور اذا التملك بعبدتها ولو قال انت
 طالق ثلثا لان ثيا ابوك واحدة فثما لم يقع على
 الاظهر اذ لو كان التعليق بالمشية الهاطية لما صدق
 الاجنبى فيها ولا عبرة بعبارته المجنونة فانها كالمكذبة
 لانهما غير معروفة عن الصيرة وعبارته الصبية المحترقة
 خلاف الفصل السادس في التعليق بالتطبيق
 لو قال ان طلقك او وقع عليك طلاق فان طلقا طلقها
 طلقه رجعة طلق شتم وان قال كلما وقع طلق
 ثلثا فان خالعا او طلقها غير محسوسة لم يقع للعلق
 لمصادفة السنونة في وقوعه وفيه مسئلتان
 الاولى التعليق مع الصفة ايقاع وتطبيق الصفة
 وصدورها وقوع والتعلق ليس بايقاع ولا وقوع فلو قال
 ان طلقك عمة فحفصة طالق وبالعكس وطلق

في قولك ان طلقك
 او وقع عليك
 او طلقها
 او وقع عليها
 او طلقها غير محسوسة
 او طلقها غير محسوسة
 او طلقها غير محسوسة

حفصة طلق شتم وعمة واحدة وان طلق عمة طلقا واحدة
 بخلاف لو قال لورفع الثانية لو قال ان طلقك او وقع
 عليك طلاق فان طلق قبل ثلثا فهو بطلان دورى يمنع
 الطلاق على وجهه ويلغو على وجهه ويؤمل طلقه لانه تعليق
 لمحال وقيل لموقبله اذ الحلقية منه وكذا الخلاف فيما لو قال
 ان اتيتم او طاهرث او صحت ولو قال ان وطئت مباحا
 فان طلق قبل فوطن لم يقع وفاقا والفرق في الفصل
 السابع في تحقيق الصفات وفيه مسائل الاولى
 الحلف ما فيه حث او منع او تحقيق حبر فلو علق به وقع
 بالعلق على محمل كدخول الدار لا طلع الشمس على الاظهر
 نظر الى المعنى الثاني لو قال ان بدالك الكلام فاطلاق
 فقلت ان بدالك به فعبدى حث وكلمها فاجابت لم تطلق
 ولم يعنى لان كلام كل مسنون كلام الاخر الثالث لو قال
 ان بشرني بكذا فان طلق فاحترته بعد ما احبر به لم تطلق
 اذا البشارة صدق بشره وبكر الاول بخلاف لو قال ان
 احبرني الرابعة لو علق باكل رقابة نكرت حثه لم تطلق
 لانهما اكلت بعضها بعضا ولو علق باكل النصف ايضا فاكلت
 رمانة طلق شتم وان ذكر كلما طلق ثلثا لانهما اكلت رمانة
 والكل نصفين الخامسة لو قال انت طالق يوم تقدم فلان
 تقدم فلان لم تطلق وان يوم بالمعنى نارا طلق اوله وقيل
 حال التقدم اذ التعليق به فلان باليوم والتقدم نحو قوله

في قولك ان طلقك
 او وقع عليك
 او طلقها
 او وقع عليها
 او طلقها غير محسوسة
 او طلقها غير محسوسة
 او طلقها غير محسوسة

لانها هاتج
 او لا هاتج

السادسة لو قال ان لم يخبرني بعد جيتان منذ الزمان
 فانت طالق فظنهما ان تذكر المعداد المكنة ولو قال
 ان لم تعرفيني لم يكف ذلك ولو قال ان لم يخبرني فزواج ما اكلت
 من منزلي اكلت فبذلك كفى ولو كان فيهما مائة فخلت
 بعد ذلك وابتلاهما فاما فلنصف السابعة لو ذكرته
 بكرة ومثلها خلس فقال ان كنت كذا واراد المكافاة
 تتجوز والاعلى على كونه حيث وسويعا طرما لا يلبس به
 الثامنة لو علق بمخالفة الامر فخالف لم يفسخ
 وكذا عكسه وقرئ بان الامر ما شئ من عن صفة ورد
 بان الامر ينضم معناه وبان الله ينضم الامر بالصد التاسع
 اذا قال استطلق لاجين او الى زمان فمضت لحظة
 طلق لانا حين وزمان وكل عليه ما لو قال اذا مضى
 وهو حنف او حشر وهو بعيد وتوقف ام حنفية في ولو قال
 استطلق اليوم اذا جاء الغد تبين في الغد الوقوع في المع
 كالفقال ان مت فانت طالق قبله يوم العاشرة لو علق
 بتقدم زيد مقدم به ميتا لم تطلق اذ لا يقال انه قد تم
 خلاف ما لو علق بتقدمه او ميه او رونه فوجد بعد موته
 الحادية لو قال ان كنت زيدا مكنة ولم يسمع له هزل
 طلق وان لم يسمع له ذلك الصوت او بعد المسافر لم يطق
 وكذا ان كان يصيح على المظهر هذا الكلام مع ما نتم الواضاح
 آية وكذا ان يحدن لسانه وحمل الرخ الثانية عشر لو قال

كالصم

ان

ان رايته الملال فرأى غيرها طلقت للعرف وان فسر معايتها
 قبل على المظهر لظا هذا اللفظ الثالث لو علق طلاق امه
 مورثه موصيه لم تطلق لان وقوعه صادق الانساح
 قبل صادق المسكك للمقدم على الانساح قلنا الكل
 مقارن في التقدم عقلي وبني على الوجهين اوجه المدبر
 اذ علق طلقت موصي السيد الرابع عشر لو علق بفعل
 نفسه ففعل مكرها او ناسيا او مجنونا لم يطاق على
 المصحح وكذا لو علق بفعل من يراقبه وقد علم التعليق

كالطلاق

كتاب الرجعة

وهي رد الزوجة الى كاح سبق والمصل فيه قولنا في
 وبولتهن احق ببقولهن وقوله تعالى فلا جناح عليهما
 ان يتراجعا وقوله عليه السلام في حديث ابن عمر فليرجعا

الاول

في شرائطها والنظر في امور الاول الصيغة صيغة لفظية
 محتمة صريح كرجعت وارجعت ورجعت وردوها
 التي او الى كاحي وامسكتها وقيل ما كذا بان لعلم تكرارها
 في القرآن او كناية معتبره نالنية على الجدي للاستلال
 الن وجع بها وعدم اعتبار الشهاد فيها كمن رجعت على المظهر
 لدلالة على استحلال البضع وعدم شيوعه فيها واعدت
 الحبل ووفقت الختم ولا يحصل بالوطي خلافا لما في حنفية
 وان قصد الرجعة خلافا لما كتب الثاني المراجع وشروط

أمكنة النكاح فإن طلق ثم جئن راجع من قبيل النكاح
 به بالمصلحة الثالث المراجع إليها بشرطها الخلو
 عن موانع النكاح حتى لو ارتد في أحدهما ثم عاد
 لزِم الاستئناف على النقص كالإختيار وكونه في عتق طلاق
 حال عن العوض فإن ادعت المفقضا بالوضع أو الفقد
 وأمكن صدقته فحقها وإن ادعت بالاشهر صدق إذا لم
 له في الطلاق ووقته وأمكن الولادة بسنة أشهر
 ولحظتين والمضغة ثمانين ولحظتين وتنقص بها لعدة
 ولا يثبت الاستئثار على النقص لأنه دليل برأى النكاح
 والمضغة لا تستمر ولذا وقيل فيها قولان وبعض الأفراء
 أن طلق في الشهرين وثلثين ولحظتين للحج وسنة عشر
 ولحظتين للامة وفي الحيض سبعة واربعين ولحظتين
 واحد وثلثين ولحظتين **فروع** لو طلق الرجعية
 لزِمها عدة الشبهة وتدرج فيها فيه عدة الطلاق
 فيراجع في أيام الاندراج فإن أجلبها وادرجنا
 البقية في عدة الحبل على المظهر نظر إلى وجهه المستقر
 في المظهر جواز الرجعة فيها لو قهرها عن العدة بنزول

الكتاب الثاني

في الأحكام وفيه فصلان **الاول** في أحكام الرجعية
 الطلاق الرجعي غل بالمكدر لا ينيله ولذلك حرم الشك
 رضي الله عنه وطبها ونهى عليه عدم حصول الرجعة به لأنه

لاحل نفسه ولم يوجب الحد وأثبت مهر المثل ومناصت
 المراجعة في المات والخلع والظهار والايلاء
 واللعان واستحقاق النفقة والدخول فيما لو قال
 زوجاني طالق **فروع** لو اشراها الزوج إن لم
 يستبرأ لأنها مخمصة بخلاف ما لو نكح المملوك

المصنف الثاني في النكاح

لو اختلفا في وقت الرجعة واقفا عا وفترا قطعا العدة
 قال لقول قولها إذا لم يصل بقا العرفه وقبل قوله
 إذا رجعا إليه وهو منقوض به على الطلاق لا سقاط
 النفقة وإن كان بالعلم صدق على المظهر إذا لم
 يبق العدة ومن إذا كانت مصدقة فيه الماننا نفي
 ابطال الرجعة فلا يسمع وإن اختلفا بينهما فالظاهر
 أنه تصدق بالادى إلى الدعوى إذا الشئ صدقة
 والمخير يريد بكذبه ولو ادعى والعدة باقية صدق
 لأنه قادر على النساء ولو ادعى النكاح قبل فلهما

فإن جلت لم يبرؤ شرط المنقوض لأنه أقولها بكال

الكتاب الثاني

وهو خلف الزوج على الممناع من وطئ المملوك فوق
 أربعة أشهر أو مطلقا والمصل فيه قوله تعالى للذين
 يؤمنون من نسائهم الآية وفيه بابان **الباب**
الاول في كيفية النظر في الأول

انقضاء

الرجعة

بطل

الخلف واصلها بيمين وألحق به في الجديد بغير الخلف
 والتدوير والطلاق بالوطن لا شتر أكلهما في المنع عنه
 وفيه مسأله الأولى لو غلقت بغير معين فمات
 أو زال عنه بملكه أو بغيره ولو قال إن جامعك
 فبعدك حتى قبله بغيره يكون مؤلفا بعد هذا إذا الوطن
 لا يؤثر قبله ثم لو باع العبد ولم يجمع حتى انقضا
 شتر من البيع الجمل لا يلا وإن جامع قبله بان
 فساد العقد الثاني لو قال إن وطيتك فبعدك
 حتى عن ظها بغيره وكان قد ظاهرها صار مؤلفا باليمين
 عن المعين ونجسها والم فلا لكنه يواحد بها ولو
 أن ظاهرا فموت بغير مؤلفا بالظواهر ثم لو وطئ عن
 ولم يحسب عنه لسبق التعليق الثالث لو غلقت بغيرها
 طلقاها وأبانتها الجمل لا يلا والم فموت بالطلاق
 أو بالتغيب والزوج عقيبته وقيل التزوج في الحال
 إن أمكن فمما سنة محرم من لا تنفع فيها فتعين الطلاق
 وهو وجه الرابع لو قال إن جامعك فموت فموت
 صدم أو صدمت وجامع فيها يلزمه ثلثه أنوارها
 في جميع الحاج ولو قال يغلق صوم هذا الشهر لم يغير
 مؤلفا إذا مطلقة بعد مضي الشهر أو خلال اليمين
 الخامسة لو حلف أن لا يجمع إلا وجاتة الأربع فموت
 أنه إنما يصير مؤلفا عن الزاوية بوطئ تلك منهن إذا المحل

يبيع وطبقها فلو بانت واحدة لم يطاها الجمل ولو حلف
 كل واحد بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 لا يطا واحدة وأراد كل واحد وإن أراد معينه أو ميمته
 أو لم يرد شيئا أو بالبيان أو المقيمين السائمة لا يلا
 لا يغتد بالكفاية كاليمين بخلاف الظاهر على المظهر فانه
 بالطلاق أسبه ويقبل التعليق فلو غلقت عشيها لم يقهر
 العجول على المظهر ويقت حكم الأيلا خلافا لما ذكر لا بها
 ربما أضيت طحا في طلاقه أو توقعا لقيته الثاني
 بالخالف وهو الزوج المكلف الثالث المحلوف عليه
 وهو لو طئ المملوك ولا بد أن يذكر لفظا يدل عليه صرحا
 كالوطئ والنكاح وغيب الحشفة وافتضاض البكر أو كفاية
 كالمباذنة والملازمة والمباشرة والفرار والغيب
 فأنها محارقات عنه واحترز بالممكن عما إذا كانت المرأة
 رتقا أو فرأى أو الزوج محبوبا بخلاف لو كان مريضا
 أو خصيا أو عينا الرابع المدة وشروطها إن يزيد
 على أربعة أشهر لانه تعالى رتب الفدية والطلاق علم
 تر بصر أربعة أشهر كان طلق أو اجلها لا يتوقع قبله
 كالصغر إلى السماء وتزول عين على الدم أو صوت أحد
 الزوجين أو موت ثالث على المظهر أو المحمل فمضت
 المدة ولم يقع على وجهه أو حلف أن لا يجمعها في السنة
 غير مرة فجامع قبل تمامية أسبه على الجديد

لو عين الحنفية فخرج فاولج لم يحث على الاظهار لانه لو طهر

المولى الثاني

في احكامها الاول ضرب منه مئة المولى اربعة
اتهم من وقت الالباء والجمعة في الحجة وان كان
عبدا خلافا لما كان او المرأة امة خلافا لما في حصة
ولا حاجة الى العاصي اذا الفان ورد فيه وينقطع
بالطلاق النعني لاننا حرمت به فان راجعها استأنت
والحق به اذنه وهو صنف ورتنا واجرامها وجنونا
ومرضها ونسوزها فلو اظهر لا حيفها وهو الغف
الثاني المطالبة بالعتبة او الطلاق اذا مضت
المدة ولم يباشرها رقت الى احكام متى شارت ليلته
العتبة او الطلاق فان الى طلق العاصي طلق وان
امتنع العلي لعائق طبيعي فيها او في لصدما فابوعد
وان امتنع لما نفع سرور فان كان منه الزم بالطلاق
فان تادم سقطت المطالبة الى زوالها فان غاب
ارسل اليه من طالبة بالطلاق او التزوج فان صبر
حتى مضت مدة الامكان الزم بالطلاق وان حبس
انظرا فاقته لتعذر المطالبة فلو وطى في جنونه حصلت
العتبة وانما يحل العيس على النقص والمطالبة للسيد ولو
المجونة اذ لاحظ لها فيه والنيابة لا تطرق اليه
فروع الاول لو ثلث على الزوج لم تحلل اطلب

في المطالبة بالعتبة او الطلاق اذا مضت المدة ولم يباشرها رقت الى احكام متى شارت ليلته

والولاية

المولى الثاني

المعنة اذا لم يحل بها الثاني لو وطى بها ولم تحل
الافارة عليه ونوا الاظهار في الحلال المحل به وجهان
الاظهار بخلاف الثالث لو تنازعا في الوطى
صدق الزوج بمبينة للضمة كما في العتمة لو طلق
لم يراجع اذا لم يحل للدفع لا للابتاء **كتاب**
الظهار وهو تنبيه المنكحة بحجر محرم بسبب
او رضاع او مضاهرة والاصل فهو قوله تعالى الذين
يظهرون الاباء وفيه ابواب **الباب**
الاول في كيفيته والنظر لغير الاول
القيصة وفيه مسائل **الاولى** هل يحل الظهار ان يقول
انت علي او عندك ومعنى كظها مني وكذا لو قال اني او
ظها على مثلك او انت كظنها او ظنك كظها
على الحد يد نظر الى المعنى دون استعمال الجاهلتين
وانت كما من اوروجها وما يذكر للكرامة مكنايات
الثانية الظهار كالطلاق في قول العلوي فلو علق
بظها راحنية وتزوجها وظاهر عنها يصير مظها
عن الاولى لان خاطبها راحنية فانه ليس بظهار
سرها وكذلك لو قال ان ظاهرت عنها راحنية لغى
بخلاف ما لو قال عن ثلاثة الاحدية على الاظهار والصفة
التيقيد بعد الثالثة لو ظاهرا امرأة واسمها اخرى
ثانيا للظهار فقبه وجهان بناء على ان المخلع مشابه

عليه

الطلاق أو الطهارة للرجعية وإن عكس حصل الطهارة
 وحده لأن الصريح إذا صادف محله لم يؤثر النية
 فيه وكذا أن نفي الطهارة بالاول وتأكيده بالثاني
 والطلاق ان نواه بالاول والثاني وتأكيده كالقول
 ان طلاق طهارة في ذلك وإن نواه بالاول
 تغذرا بجمع فيرجح الطلاق لقوته وقيل الطهارة
 لاقران لفظ به ورد بانه بصري كبد الاول ويلغى
 قصد الطلاق بالكلية والاصل عدم ذلك وقيل بخير
 واجيب انه حيث لا ترجح الخامسة النسبية المطلقة
 الثلاثة والملا عنه ليس لظهور لانها حرمنا سببها
 وقد عليها محارم المضاهرة والزنا وقيل لا عبرة
 بعين الام لعاقبها هلية الثاني والثالث المظاهر
 والمظاهر عنها كل من يصح طلاقه ومن لم يصح

الباب الثاني
 في حكمه وهو وجوب الكفارة بعد العقد وهو ان تمسكها
 قدرا امكنه مفارقتها وحرمة التمتع بها الى التكفير
 وفيه مسائل **الاولى** لو طاهر ومان عقبة او انقض
 العقد نسري ولعل ان لم تجب الكفارة لانه ما اسك
 اولم يتمكن من الفرقة فلما ارتد ثم عاد لم يصح عايداه
 اذا حل غير مقصود منه طاهر اخلاقا ولو طلق ثم راجع
 وقيل بغيره بالشرك لا يستلزم ان يحل فلما زال المصالح

لظنه

لظهار ويحذف آخرها اذا بانها وجدها الثانية
 لو علق بفعل غيره عاد بالوقوف بعد الوقوف على فعل
 ولو طاهر الرجعية عاد بالمرأجة لان الحمل معها بها
الثالثة لو اقرت الطهارة وتقدناه الحاقا باليمين
 فالنقض انه يعود بالجماع في المدة لا بالوقوف للوقوف
الامثلة الرابعة لو طاهر ارضا وامسكت لزمنه اربع
 كفارات على الاظهر اعتبار الحمل ونسبها بالطلاق
 ولو طلقهن على الترتيب عاد عما عد الاول ولو طاهرهن
 على التقاقب يكون عايدا عن الداء **الخامسة** لو كثر
 حوكرا لا يجد ولم يصح عايدا اذا نكحها في اول خلاف
 ما اذا استأنفت السادسة تردد التساقط في كل مرة
 في مقتضات الجماع تعلم اشعار بالنية والى فليس
 حرمها لانه يحل بالملك فلو كان كالطلاق الرجعي وعده
 الغير وتزوج المدة والمتنور خلافه

الباب الثالث
 في الكفارة وهي لصرا مؤثر ثلثة مرتبة العتق والصيام
 والمطعام **الاول** العتق والجزء المعتق رقيق
 مسلمة سليمة كاملة الرق مجتانا وفيه مسائل **الاولى**
 لم يعتق الحفية اسلام الرقبة لو ادوها مطلقة وعلم
 انما فقي على كفارة القتل قياسا **الثانية** القابض
 عندهم في السلامة ان تسلم عما يزيل حبس المنفعة

٤٤٧

بالزمان

الاول

بها

وعندنا عما يخل بالعمل لان غرض الاعتراف ان يستقل نفسه
 الحضر ويبيع لنفسه فيجزي والا عور والاصم لا يقطع
 ومقطع الالهام او المسبحة او الوسطى او الجفص
 والبصر من يد واعلى من الالهام او من من حرى
 ولا يؤثر العدج وفقد اصابع الرجل والمض المجز
 خلاف النمانة والعن والجون المطلق والعالب
 على الاظهر الثالثة لا يجوز المستولدة والمكانة نقصان
 الرق واستحقاق العن بسببه اخر ولا شرى العبر
 بينته ويجوز المهرن والجاني والمقصوب والغائب
 لا يقطع الخبر لان نفي البراءة لا يحصل به **ف**
 لو اعنى نصفى عبد بدفعين كفى خلاف ما لو اعنى نصفى
 عبد من اذا رقبه لا يطلو عليها قيل الاتفاض جمع
 في الزلوة فكذا اها هنا ولنا المجمع ثمة نصيب وايضا
 فالمقصود هنا الاستقلال جزا ولو اعنى عبد نصف كل
 منها عن كفارة صح ولغى التجزئة ولو اعنى المورث ترك
 عبد اجزاء على المظهر لان عنى الباني في حصته فكون
 كعنى شخص من عبد بخلاف عنى القريب **الرابعة** لو اثر
 بعض عنى ولم يجز وكذا لو قيل له اعنى عبدك عن كفارة
 على الف فاعنى لانه اعنى طامعا وفي لزوم المار
 بهما من منتهما ان الفداء لكل جوار مع امكن الشرى
 ودرج جوار فاعنى لو قال اعنى مستولدة على الف

هذا هو الوجه في قوله اعنى عبدك عن كفارة

فاعنى اسقى ويكون فدا ولو قال عنى فلا يبيح لانه
 التهمة بشرط الوقوع عنه ولو قال اعنى عبدك عنى
 فاعنى ومع عنه ولزم المال ان ذكر ويكون مسئلة ما
 للبيوع والاملا على المظهر كما لو قال ففانا وقال ابو حنيفة
 لا ينفذ او الملك في الهبة مشروط بالاقتضا واجيب
 بان العنى بدله ولو قال اذا جاء الغد فجدد حسنة
 عنك بكذا ففيل يثبت الحسنى او القيمة ففيه وجهان
 جاريان على في الخلع المعلق فان قيل العنى متعلق
 باخر اعنى فملك امامه او بعدة وهو محال
 لانه شرطه او قبله فكون سابقا او مقارنا للملفظ المور
 له قلنا فيه وجه واخر انهما معا اذا العلة مع المور
 والشرط مع المشروط والقدم في العقل لا في الخارج
الخامسة بشرط فيه بنية الكفارة كما في العبادات
 ويصح من الذمى لما فيه من شايبة الغرامة ولا يشرط
 فيه تعيين الجهة كالانشرط تعيين المولى عنه خلافا له
الثاني القيام بضم بدله من من مباحين من لم يجد
 وقت الاداء رقبه صالحة لها فاضله عن حاجته لمسكن
 وخادم وضيعة ورأس مال يمكن نفقته بما فلو كان له
 مسكن متسع يقدد على بيع بعضه بها او عبد فقيل لساو
 عبد من لزومه ذلك الا اذا كان مالوفا فان الفطام
 عن المالك في سدي وفيه مسائل **الاولى** حريته

النسبة والتعرض للكفارة لا لجهنمها والتابع على الظاهر
الثانية لا ينقطع السابغ بالحيض ولا بالقطر لم يصب
 او سفل على فتول لانه لا يزيد على وصف رمضان والايور
 المظاهرة عنها للاخلافا له اذا السابغ قائم وتقدم
 الكفارة فدقات **الثالثة** انما يعتبر العشاء وقت
 الاداء على اصح المذاهب بشيئها بالعبادات فلهذا
 لو ايسر بعد السجود استمر عليه على الاظهر كما لم يتم خلافا له
الثالث المطعام بقدر اليه العاج عن الصوم لهم
 او مرض يدوم غالبا ولو شهد من على الاظهر وليس يرفع
 الفحة بعد كونه حضور المال الغالب لانه او قبيح وانع
 لايم العجز وشيق مفطر لحديث الامراء في سفر فاته
 باخسار فيملك ستين مسكنا ستين مدا من المخرج في
 النطقة ولا يكتفى الصيام **كتاب**
اللعان وهي ايمان يذكر فيها اللعن اثباتا للبراءة
 للخذ الثابت به وخص فيها الزوج صيانة للشب
 والعينة الزنا والمصل فيها ان هلال بن امية
 قذف زوجته بشك من السحر فقال عليه السلام لما نفي ما به
 شهدا ولا جليل طررك فاغتم فنزل قوله تعالى والذين
 يذمون اذ ولهم وفيه بابان **الكتاب**

الاول
 في سببه وهو قذف المنكحة وفيه فصل
الاول
 في حقه القذف وهو سببه الشخص الى فعل

مكر

ممكن لوجه هذا الزنا وضراجه زينة وزني وزجل وكنيت
 امرأته لوصف الحية ولطقت وكنيا ياتيه من امرأت
 وزني عيكل وبافاج وباجنت وبابطل للقول ولم اجدر
 عددا ونحوها ابن الحلال واما انا فليست بذاتي تعرف
 لا عبرة به لان رجلا من فزاره قال ان امرأت ولدك
 غلاما اسود معترضا بذناها فقال عليه السلام لعلي عرفا

تزوج ولم يجعله قاذفا وهما مسايين **الاول**
 لوقال لامرأته زنيك بكل فارقا وقد في لوقال
 ما زانية فقالت انت اذني مني او زنيك بكل فقوله
 صريح وقوله كناية فلو نوت لم يقاض الحضانة بعده

في العقوبات لقارن موافقها في النفوس **الثانية**
 زنيك وانت اذني مني او لرو قذف ومن زنيك قذف
 ان ثبت زناه والافلا اذا قال وهو ان

الثالثة لوقال للمرأة بار اذني قذف وكذا لو عكس
 اعتبارا بالموافقة لوقال زنيك خلافا له **الرابعة**
 لست ما بيني عنانية على النض او يراذ به لست على طريقي
 وكذا لست ما بين يدي للملاعنة عنه اذ يقصد به قصد

الثاني ولقد يرا لثني شرعا **الفصل الثاني**
 فيما ينج قذف الزوجة واللعان عنها وهو ينج او
 يغلب على ظنه بقول عدل شاهد او شيوخ مخيلة كرويتها
 مع احبتي في خلق او تحت شجاره وحجب ثمن الوالد

وقال ابو حنيفة يتقاضا

الاصح

في حقه القذف

ان انت به قبل الدخول او منذ اكثر من اربع سنين
او اقل من سنة شهر من الوطى وبما ان استبرأ المحض
مع محليها فانه يدفع النسب شرعا لان عزلا او غير الزنا

الباب الثاني

في كيفية اللعان وحكمه وفيه فصلان **الاول** في كيفية
اغماض العين الزوج لدفع عقوبة القذف هذا كان
او تعديرا او ليقضي ولا الحقة فلا يلزم عن مولود بل
سنة شهر من العقيد او في المسوق وهو في المغرب
ولا للقذف يعفو على الظاهر لانه حجة شرعية للضرر
ولا ضرر هنا وكيفية ان يقول اربعة استمد بالله ان
لمن الصارقين فمما رويته به وفي الحاشية ان لعنه الله
عليه ان كان من الحاوين ويغني الولد كل متر ان سار
ويقول استمد بالله ان كان من الكاذبين اربعة وفي الحاشية
ان غضب الله عليها ان كان من الصارقين ولا يجوز الفصل
وتغير النظم ونسب ان يغلط بان يوجه الى غير الحق
ويقام في اشرف الماكن وهو ما بين الزكن والمقام
بكرة والمبنى والمدفن بمدينة وعند الصخر في بيت
والكنيسة المقدس ومقصود الجميع عني وبأية الحايض والبيعة
وبين النار للزمن لا بين الضم وكحضر جمع ويخوفان
في الحاشية ويغلط في حق الزديق لانه شؤمه
المصل الثاني في احكامه وهي اربعة

ثلاثة للعانة **الاول** حصول الزينة الموثقة **الثاني** غوط
عقوبة قذف سنة الى زنا النكاح فلو قد قذفها فزوجه لم يلزم
وكذا لو قد قذفها ابانها وجدد نكاحها وقال ابو حنيفة لو عتين
الواحدة لم يسقط به عقوبة قذفه لانه لم يثبت عليه وحكم
مستلها اذ لم يذكر في لعانه وجه المذهب حصول الشهادة
وان هذا لا ذكره في الزمن دون اللعان ولم يحده
الثالث في النسب اللعان له على الفور لانه دفع
الضرر الا اذا كان جنيها وجوز بالحق وهو المصحح اذ
الحمل مطلقا والناحية خطر **الاول** في احد
التوامين لم يثبت لان حقوق الاخر يستلزم الحرفة ولو اراد
ان ينفي اولاد اجزائه لعان واحد **الثاني** لو مات
الولد نفي اللعان لبقا للنسب ومنعه ابو حنيفة حيث
لم يكن له ولد **الثالث** اللعان كما يطل الموبة
يطل كل ضاربة منفعة عليها على المظهر بتعيتها **الرابع**
لو استلحق بعدا لثني حمة كاللاقيل المتعل للتعين بل
فقال امين لاجزال الله خير ولو استلحق قبله لم يلزم
وواحد للعانة وهو در الاجرة المتعجبه عليها بلعانه

كتاب العدة

معدة تترقب المرأة فيها نفثا على الزوج او يمينيا
له اية العيم والاصل فيها اياها نذكرها في ابواب
الباب الاول

في عدة الوفاة وفيه فصلان **الاول** في قدرها تعدد الكايل
 الحرة وان لم تكن محسنة اربعة اشهر وعشر لقوله تعالى
 والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا نرضى بالنفس
 اربعة اشهر وعشرا والامة نصفها والحاكم لا يصنع للحمل
 لقوله تعالى واولا ان يهل الاحمال لعلن ان يضع حملهن
فروع لو اتم الطلاق وفان اعتدت كل واحدة
 بافضى الاجلين احتياطاً **فصل** حكم عمر حمل المرأة
 في المفقود وبها بان ترضى اربع اشهر تسين ثم تعد عدة
 الوفاة وقلة الشافعي هي تسعة ثم رجع الى الفارسي
 وجبر امرها الى ظهور موته او طلاقه ولو ترضى وتكثرت
 ثم بقيت موته قبل عدة طهر صحته على المظهر **المصل**
الثاني في كيفيتها من اجله والاصل فيه قوله
 على الدائم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تجزى على
 فوق تلك الا على زوج اربعة اشهر وعشرا وان امراة
 جازت اليه فقال ان اتى توفي زوجها وقدا شكك عنها
 افكها فقال لا مرتين او ثلاثا ثم قال انما هي اربعة
 اشهر وعشرا ولا تخفى سائر العدة على المصحح لانه لا يبين
 بغير المنقحة وهو الجدل ان لا تلبس الحرير والمصوغ
 للزينة كالنوزي ولا تجلي بالذهب واللالى بلحومها
 ولا تستعمل فيه طيب حتى الطعام والكل فان ريد
 انخلت لبدا ومحنة نارا كما امرام سنة ولا الحضانة

ونحوه ولا باس بلبس اللين من القطن والكتان والجلد
 في الفرس والاثاث والتطيف والذجيل والتهجين
 ما ليس فيه طيب **الباب الثاني**
 في عدة العزاة في المفاارقة ان لم تكن محسنة لم تدرها
 العدة لقوله تعالى ادا حكم المومنان ثم طلقوهن من قبل ان يمسوا
 فاما عليهن من عدة تعتدونها وذلك لان المقصود ظهور
 فراغ الرحم فربط بسبب الشغل مطلقا ولو لم يمسوا
 المار ولذا تحت بوطي الصبي ومجته تعتد الحنفية
 وعلى المعتز طلاقها ستم برادة الرحم وان كانت
 محسنة فلها ثلثة اشهر ان تخرج ولا يتوقع الحمل
 فتعد الحنفية بثلثة اقرار لقوله تعالى فعدن ثلثة
 قروير ومن اطهر لعدة تعالى فطلقهن بعدهن
 والطلاق لا يام الحيفن محرم ففتنع المريبة والامة
 بقدرين اذا القر لا ينفق ولو عقت في الاشياء فاصح
 الا قوله ان العجبة بكل عدة الحرايد لانا كما نكوه
 بخلاف النانية والعبرة ما لظن المختص بالزمن على الكدر
 فتخص العدة لا السابق على حيفن المبتدأة وميتين
 كان الثالث شروع في الحيفن الذي بعده وقيل ان ترك
 الدائم يوما وليلة وقيل ان تعجل الحيفن والمرا شروع
 تلميح **المفتية** تعتد بثلثة اشهر اذا الغالب ان
 لها حيفن في كل شهر والفتاوى ان يتم المنكح بثلثين

ان زاد على البقيت لجواز ان يكون الطلاق في الحيض
 والمشهور انه يحسب قرارا اذا الغالب ان يكون الحيض
 في اول الشهر والا لم يحسب لاجتماع ان يكون كذلك
حيثما الثانية ان الحيض لصغرها او بلوغها
 سن باس عشرتها فتعد الحقة بثلاثة اشهر لغيره تعالى
 واللاسي بليس جزا الحيض من نسائك ان اربعتهم فعدت
 ثلثة اشهر واللاسي لم يحض والحقة بشهر ونصف لغيره
 التجزية والشابة المقتطع حيثما ينظر الحيض
 او السن كما اذا ظهر سبب انقطاعه وفي القديم
 انها تربع تسعة اشهر وحكي اربع سنين ليعظم فراح
 الرجم ثم تعد ببل اشهر **فروع** لو حاضت الحائض
 في الاثناء عادت الى الافرار كالمعداة وتحسب
 باسبق حيثما ظهر ولو حاضت بعدها فاجد الاقرار
 انها ليستا نف نكحت او لم تنكح اذا حمل حصل فلا بد
 كالتي لم تحض والاصح الفرق اذا انها غير آيسة
 لكنها اذا نكحت شرعت في المعصية فلا تستأنف كالتي
 بعد شروع **الثالثة** ان يظهر عليها مخايل حمل من
 ولو احتمالا كحمل الملاعنة وعدتها بومئذ تنكح
 وفيه مسائل **الاولى** لو مات الصبي او الممنوح
 فولدت زوجته لم ينقض عدتها خلافا له اذا الحمل
 المتصور منها والا ظهر انه يمكن من الحيض كما يمكن

لا حمل الا استدخال الاخصى اذ لو امكن منه لا يمكن من المنسوج
 فتعد بالاشهر وتحسب زمان الحمل ان كان من زمان
 فلو طلق حامل من الزنا وهي تحض اغيرة او لها على المظهر
 اذ الحمل لا اثر له **فروع** لو علو الطلاق بالولادة فولدت
 ولدين منها التزم من اشهر لم ينقض عدتها بالثلاث
 لانه منقضى عن خلاف المضي للثان فانه حقة ولحقه ان
 استلحق الثانية لو اخرج بعض الولد او احدا التواين
 لم ينقض العدة اذ التزم شغل بعدواضي ما يكون
 بين التواين ستة اشهر واخراج بعضه كالجنس في الغم
 ونفي الارث والبنوة في النكاح والتمليك اما اذا استل
 في وجه الثالثة لو اجمعت حيثما ظهرت صورة فهو تام
 وان كانت بحيث لا يملكها الم القابل لص على القضاء
 العدة ونفي الاستيلاء والغرم **فروع** لو كان الحمل
 فولد فمعلو به العدة دونها وقبل منه فولدت **الرابعة**
 المعتدة بالافرار لو رابت لم تزوج فان نكحت ومن ان
 لا حمل صح العقد على الصحيح لانه نكح على سبب ظاهر
 بين صحته **فروع** لو ولد المحسنة قبل اربع سنين من
 الطلاق لحقة الم اذا نكحت وامكن كونه من الثالث
 فيلحق به ان حرر العقد على الصحيح لانه تسع الفرائس المور
 والم فنعرض على القاييف لاختصاص كل منهما بمعية وتحسب
 هذه الامكان من العدة ان لم يظهر فسادها ولا من الركن

وفوق

ف

اذا عقد لا يبر غير شبهة فلا يورث نفسه وعلى هذا فافهم
العدة من الوطية الاخيرة لامن التفريق على المظهر
الخامسة لو تنازعنا في وقت الطلاق او الولادة صدق
في الطلاق والمراة في الولادة وان استسهلنا فافهم

الباب الثالث

في عدة وطى الشبهة وهي عدة الطلاق من غير فراق اما الكلام
في اجتماع العديتين وذلك انما من شخص كان جامع الرجعة
استأنفت واندرجت فيها عدة الطلاق وان اختلفا
على المظهر نظر الى وحدة المستحق وله الرجعة في ايام
الحمل وبقيته اقرارا بالطلاق او تخمين قدم الحمل
لتعذر تراجعه ثم الطلاق وان تاخر على المظهر لان
حق الزوج الكد ويراجع ويستأنف في عدته وان
تقدمت اذ لا مانع قيل لزوم العدة كوجودها لانها
لحتم مان الوطى وتوقف الرجعة والحيض لا قبلها
لوجود المانع وقيل يراجع لانها تعرض للرجوع فلا تكون
بائية وتوقف بارتدادها ونقض على اندا حل فيها
اذا كانا حريتين ووجه بان اهل الحرب كواحد وان
جفتهم ففطخ بالاسبيل **فروع الاول** معايرة
المعدة قبل تدخ في العدة مطلقا وقيل ان كانت
لرجعة لانها مظنة الوطى وزيتمها المحققون
بان مقصود العدة ظن براءة الرحم وذلك يحصل

للمل

العدة وعدم الوطى فلا تدخ فيها المخالطة كترك الجوار **الثاني**
لو كبح معتد بظن العدة انقطع بالوطى لا بالكلج على المصحح

ولا يخرج عن الوطى موتها وحكى فيه قولنا كذا للعدة **الثالث**
لو راجعها وطلقها قبل المسيس استأنفت لعدة المصحح لانها
مردودة الى كالحج صادقة المسيس بخلاف ما لو طلقها من غير رجوع او جرد

الباب الرابع

في حقوق المعتدة ومن الفتنة وسيا في ذكرها والسكنى والنظر
في امر **الاول** المستعدة ومن كل معتد عن طلاق لقوله تعالى
ولا تخرجوهن من بيوتهن او يفرق قنا على المطلقة وقيل فيها قول
كالمتوفى عنها زوجها ووجه المانع في المتوفى عنها بانها العدة
وتوقف المطلقة البائية وتوقف ما روى ان فرجة بنت مالك
قيل لزوجها فاضا لت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ترجع الى اهلها
ما ذن فيه ثم دعاها فقال امكئ في مسكنك حتى يبلغ الكتاب
اجله لا المعتدة عن الوطى والمستولدة اذا اعقت والامة المطلقة
ان قلنا ليس للزوج تعيين مسكنها في ذلك التكاح والناشر على
كالفتنة **الثاني** في المسكن وهو مسكن الفراق فلا يخرج ولا يخرج
المبتواقي او ضرورة الرجوع المعبر واقفا بقاءه الاجابة وعلم
لباقة المسكن فلو خرجت قبل الطلاق باسنة عادت اليه
وان خرجت ما ذوته لادمت الثاني انه اذا طلقها في الطريق
فكون محبته على المظهر الوجه المتقاضي وان اذن وطلق قبل الرجوع
لم يخرج وان اذن في الشق فقارقت العريان وطلق لم يلزم منها

العدة

كلية المتوفى

الرضا لان الله ضيق ان احرمت باذنه على التاخير على المظهر
فروع الاول اختلاف في الماذن ونحو المصدق وان نازحها
 الودعة فهي لان الظاهر يشهد لها **الثاني** لو لم تكن للبيت تركه
 فللوارث ان يتزوج فيها رعاية لمورثها **الثالث** لو افسس قلبها المضارة
 باجرة المهر او زواج عادتها المظروعة او المقتل من الخلع مدة
 الحيرة على اختلاف مراتبها **الرابع** يجوز بيع السكك بناء على حوائج
 بيع المتاجر ان كانت تعدد بلا مهر ولا فلاحا لجمالة اعدادها

الباب الثاني

في الاستبراء والمصل فيه ان حادى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نادى بعد سبي او طيس الى لا تقطأ حامل حتى تضع ولا حائل
 حتى تخيض والنظر في امرين **الاول** في الموجب وله بيان **الاول**
 حصول ملك امية محل له ولم تكن ذوجه على المظهر اذا لم يملك
 فيها مسمى ولو باقالة او مخرج عجيب لا يشط الخيار اذا ملك
 لم يزل وادجب شجر المكاتبة نفسها فانه كجدة مكره لذلك
 تسحق المكاتبة المير بوطيه **فروع** لو اشترى معة او محبة
 او من ذوجه استبرأ بعد ذلك كما لو طلق الحامل عن شهده **الثاني**
 لاقال فرائس البدكان اعقوا الموطوءة او قصد تزويجها اليوم
 خلط الماء **فروع الاول** لو اشترى الزوج فاعقق او باع عاقق
 المشتري او اذا تزويجها وجب الاستبراء على المظهر فضية
 للتبيل الطادي بخلاف ما لو اعتدت المستولة للزوج فغضت
 على المصحبة بناء على انها لم تعد مستغنة وهذا الظاهر اذا اخذها

٢ النكاح او عذبة **الثاني** لا عتق الموطوءة فلذا ان تزويجها قبل
 الاستبراء على المظهر كما لو وطئ بالشبهة **الثاني** في كفيته وهي
 ان تزويج الحامل حتى تضع والحائل حتى تخيض والماسة شهر
 وحكي ثلثة اشهر وقال ابو حنيفة يستبرأ المستولة بثلاثة
 اشهر او اشهر لا تباحق وليس المشتري ان يسمع بها خلا
 الثاني فان ملكه مخفى واستبرأ في اعيان نفسه **فروع الاول**
 مخفى الاستبراء لو افع قبل الغيض في البيع او فوعة في ملكه
 بخلاف البينة **الثاني** القول قولها في الخيض قول السيدني
 دعوى اخبارها به لحسن البينة **فروع** المنة نصرة مستعدة
 بالوطن فان انت بعدة لولد لزمان الامكان لحقة فان ولدت
 بعد الاستبراء ونفى صديق يمينه ولا حاجة الى القبان على
 المذهب لصعق فرائسها ولا يفي بحمد العدل اذا المار سباق

فروع

لو اشترى ذوجه فانت بولد محتمل علوقه في النكاح
 والمكرك لم نصرة مستولة على المظهر اذا المصل عدده

كتاب الرضاع

والمصل فيه قوله تعالى وامنما لكم اللائي ارضعنكم واحوا تنكحن
 من الرضا عنه وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم
 من النسب وفيه ابواب **الباب الاول** في شرائطه والنظر في
 في شرائطه والنظر في **الاول** المصلحة وشرطها ان يكون
 امرأة حية عاقل ولدتها فلور اللبن لرجل او امية او صبي
 او ارضع طفلا من سمية لم يوتر لتعذر اثبات المومنة

خلاف ما لو دّر لبن يبيع لم يلد أو ولد لبن حية فأوجز بعد موتها نظرا إلى الاتصال على المظهر **الباب الثاني** اللبن والمخبر وصوله إلى جوف يميل إلى الغذاء لقوله عليه السلام الرضاع ما أنبت اللحم وأنشأ العظم وإن حمض أو اختلط ولو نجس لم يمسكه وشرّب الكل على المصح أو جبن لحصول الفدر به خمس مرات متفاصلة بالعادة لقوله عائشة رضي الله عنها كان فيما أنزل عند رضعان عشرين فصنعت خمس ومدة عند أبي حنيفة فإن شك في شيء من ذلك فالصل بقا الحمل **فرع** المصح أنه لو أوجز حليان ولو من مرضع دفعة فرصة وكوا أو جرحلة بدفعات فرصعات إذا الرضع بالمجار دون الحلب **الثالث** الرضع وشرطه أن يكون حيا ولم يستكمل حولين بالمهلة لقوله تعالى والوالدان يرضعن

أو لأدهن حولين كاملين **الباب الرابع** **الثاني** فمن يحرم بالرضاع كما قصر المصعة أم الرضيع بصيراب الطفل الذي دّر عليه أباه وصلى الحكم إلى الصولها وفروعها وأطرافها من النسب الرضاع لما مرّ دلالة عائشة رضي الله عنها أحجبت من أفطح قال عليه السلام ليح عليك فأنه عكل وصحانت قد ارضعت من زوجها أحمه وهما **الأول** لو ارضعت خمس مستولدات رجل أو أربع زوجات ومستولقة بلبنه طفلا صارا أباه على المظهر لأنه حصل العقد في حقه خلاف ما لو ارضعت بناته الخمس فإن الحدة ينع

أوزونة وبنات ذوات إذا المصوع لا يحصل قرابة **الثاني** لا يثبت المصوع لمن لا نسب إليه الولد الذي دّر عليه كالأني والآمن خلاف الواطئ الشبهة **فرع** لو أمكن الولد من لبن الجن الولد بمن ينسب إليه القابض أو الولد بطبعه لا الرضيع على المظهر لأن الرضاع لا يوجب الميل الطبيعي **الباب الخامس** نسبة اللبن ما لم يلد وإن انقطع وعاد لم يلح على المصح فأنه سب طاهر

الباب السادس **الثالث** في الرضاع القاطع للنكاح وهو كل رضاع يحرم طاري والمفترق بيان أمرين **الأول** القاطع المصاهرة وله صورة **الأول** زوجة كبيرة وصغيرة فأرضعتها بلبنه حرمتا أدصارت الصغير بنته والكبير أم زوجته وإن أرضعت بلبن عين اندفعنا وحرمت الكبير والصغير أيضا إن دخل بها **الثانية** لو تزوج كبير وصغيرة فأوجز بينهما 2 وقت واحد فالحكم ما سبق وإن أرضعت غير مدخول بها على الترتيب اندفعت الأولى بأرضاعها والأخرى بأن أرضاع البالغة لأنه صيرها أختين ولا يخصص لها بالاندفاع كما قيل **الثالث** لو أرضعت أم أحد الصغار الباقيات دفعة اندفن وكذا بنتها على المصح وإن أرضعت أحوال كل واحدة واحدة فلا تنسب بها إلى الآخر ولو أرضعت الرابعة أم المرصعات اندفعت مني والمولودات على المصح لأنها صارت خالتهن ولو أرضعت غيرها اندفعت بالتي قبلها **الثاني** في الغم إذا انقطع النكاح قبل المسامحة

نحب على الزوج نصف المسمى وتزعم المراجعة بنصف مهر المثل
على النصف لان هذا القطع لا يوجب الم نصف وقر في
شهود الطلاق اذ ارجعوا انهم يعزمون بالكل لانهم كانوا
بينه وبين حقه فليزعم بدله وقيل فيها قولان بالقبول
والخروج وان كانت المراجعة من المدة فعات عزمت مهر
الصغيرة وسقط مهرها قبل الميس لانها المفارقة وسقط
المسمى بعد ولزعم مهر مثلها على المصحح عزما لقولها
خلاف ما لو ارتدت فان قطع النكاح لا يقصد به غالبا
فلودت الصغيرة وارتفعت منها ناعمة سقط مهرها وثبت
عزم الكبيرة في مالها

الباب الرابع
في الشارح والمظفر في امرين الاول الدعوى فلو ادعى احدهما
رضا عا سابقا على العقد وصدقته الآخر بان فساد واما
طوبى المدعى باليمين فان عجز حلف المينك ينبغي العلم
لمنه فخل عيبر فان كان الزوج حرمت بدعواه ولها المسمى
او نصفه وان كانت المرأة استمرت العقد وسقط المهر فلو تبعضت
لم يستر لانها مستحقة في دعيه ولا تقبل دعوى الزا ضيمة
بالعقد الم اذا اولت وقيل تصدق المجبر باليمين لحفايه

الثاني
وردا بانه يكون طريقا للفا سقات الى خليفته من الثاني
في الشهادة عليه انما تقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين
او اربع نسوة عليه او شهادة رجلين على اقرار المينك والمر
كغيرها ما لم تطلب المخرج اذ ليست بقصد اثبات فعلها

ويقبل

وليفضل الشاهد اذ المذهب فيه مختلفه وليكتفى في التحمل
بمعاينة القرائن كالنظام الثدني ونحو كل المحقق فان

الظن الغالب كالعلم **كتاب**

النكاح والموجبه لها الزوجية والقرابة ومثل المين
وفيه ثلثة ابواب **الباب الاول**

في نفقة الزوج والاصل فيه قوله تعالى ليلفق ذو سعة من سعته
المية وفيه فصول **الاول** فيما يجب على الزوج وهو ثلثة
الثبوت وجب من غلبت قوت البهائم اللاتي به جبا مد على
المخير ومدان على المؤبر ومد ونصف على المنوط طه نفل
سبعة المخرج في الكفان بفقته الماهل مع انها شاذكة في انها
طعام يسير في ذمته ووفر من الموضع والمفتر فحيت على المخير
ادنى ما يصرف في الكفان الى اعيد ومود على المؤبر اقضاء
ومودان طه عليه للام اموكعب بن عجرم في كفان الماذي
ان يتصدق بغير طعام على تدمسا كين وعلى المتوسط ما بينهما
وقدر كفايتها عندما كفتها الفقيه ووفر بانها شرعت للرجعة
فيقدر بما يسد لها وجب مؤن الطحن والخبز وامتاع المرات

الثاني في الشرب **الاول** انه يجوز التغايط بغير
حبشه على المظهر طه لم يثبت عروضا طه بالخمر فانه يفيض
الى الرقوى الثاني انما كلفت مع الزوج كفى على المظهر للعادة وجوب
المقصود **الثاني** المدام الغالية المناسبة فان الصمير عنه
شد بدوا اللحم في كل اسبوع مرة او مرتين حسب العرف

عنه

فصل لما ان ماخذ الادام ولا تاكل كالطعام ولا تصبر على الداء
والثالث الكسوة لقوله تعالى وكسوتهم بالحروف فيجب
 ما يلبسها مما يليق بهائم ما يسعة بقدر الزوج وفرض كل
 فصل اخلف في ان الواجب فيها التملك او الاستماع فلا
 على النفقة او المسكن ولعل الثاني اسبه اذ نقض بها الاستماع
 دون البصر بخلاف الطعام فعلى هذا الوتلف في اثنا الفصل
 ابدل وان حالت الفقة بينهما استرد الراء الله التطيف
 ومونة كالشط والدهن والغنول والمرتكب واجرة الحمام
 لعير الحيش والاحلام والذين كالطبيب والحل فقة للوف
 والمريضة تستحق الطعام دون الدوا وله منها عن النعم
 الملكة والاطعمة المنقحة وكذا المؤذية على الاظهر **الخامس**
 لهية مسكن لم ينف ولو باعارة واجارة **السادس** سفوف الفقة
 بحر او امة او الاتفاق على جاريتها اذ التكليف بالقيام
 على امر نفسها لا يكون معاشرا بالمعروف وعيها في ايام
 المرض فقط للحاجة وقد فرض السافى رض الله عنه للحاذا
 مدا على المحضر ومدأ وثلاثا على المؤس بالادام والكسوة
 والمتوسط كالغسر على الاظهر وليس لها الله التطيف الا
 اذا ناذت من الزوج **سابع** للرجعية ما للزوجية غير الله
 التطيف وللباينة السكنى لا عبر لزول العلقه الا اذا كانت
 حاملا لقوله تعالى فانفقوا عليهم حتى يرضى منكم او ينفق
 لها على الاصح لفقد رها وقيل للمل اذ لو كانت لها لوجب

لغيرها

لغرها فلما حقا كالتحقق السفل فعلى هذا ليس الحامل عاين
 سى كالتعذر عنها بالافرا لعدم الزوجية **الموجبة**

المصل الثاني

اما المولى فالجديد انما يجب بالتصديق لا بالعقد والما سيطت
 بالتشور كالمهر ولانه اوجب المهر فلا الزوجية النفقة
 اذا العقد الواحد لا يقتضي عوضين مختلفين قبل لو كان
 الموجب هو التمكن لما استحقها الرقفا فلما انها ليست
 بالمتعين من سائر الاستماع **فرع الاول** تملكين

المخونة والمراهنة بان يطالب الزوج بالزفاف الثاني

الغائب زوجها ترفع المهر الى الحاكم ليكتب الى قاضي بلده فيعلمه

الثالث لو اخلف في المصين صدق سميه اذ المصل عدته

ولما الثاني **فرع الاول** التشور مثل ان تمتنع عن الامتناع

الاستماع

فرعان الاول لو خرجت باذنه لحاجة استحق النفقة

ولو خرجت لحاجة فلا يسمع ان الزوج بالتمكين **الثاني**

لو تشرت في قنات في غيبته رفعت الى الحاكم ليكتب الى قاضي

بلده فيعلمه كالممكنة **الثاني** صغير المراهنة على الجديد لعدم التمكن

وليس هو كالرق الذي لا أخوله لا يصغر فان المانع منه والحقها

فلا جالة الى صغيرها او **الثالث** العبادة فلا حرمت مح فرض

ولم يخرج بعد لم تسقط على الاظهر لانها تحت يد فله ان يحللها

وان خرجت كانت مسافرة لغرضها وله المنع من صوم المطلق
والفصل الموشع لامن الزواجر والغرض اقل الوقت **الرابع**
الاعتداد عن العبر على وجه الوجه انها لو مكنت الواطى
بظن سقطت اذا الظن لا يؤثر في الغرامات ولو كانت مكرهة
او نائمة فلا **الفصل الثالث** في الاعسار مما
عكس الزوج وعجز عما يمكن الفسادة به كصف مد او غاب
فاله مسافة الفرض فيها الفسخ لانه سيل ان المسيت فقال يفرق
بينهما فقبل له بنية قال بنية وكذا العجز عن المهر قبل الدخول
على المصح كما اذا عجز عن الفسخ وكذا العجز عن الكسوة او السكن
على المظهر لا المدام والحادم لتبعيتهما ونفقة الماضي ولا ان اشنع
او غاب فادرا وطريقه اثبت اعساره عند الحاكم فيتمهله
ثلاثة ايام ويمكنها منه صلحة **التابع صوم الاول** وسلم
العقبة في اليوم الثالث وعجز في الرابع ثبت على ما مضى من الفسخ
فانما يتصور بالاستيفاء **الثاني** لو رخصت لم يسقط حتمها لان
استحسانها يتجدد بخلاف الوازنت عالمة باعساره عن المهر واستيفاء
المدة لتقدر السبب بخلاف الاول **الثالث** لا يفسخ فتم المحنة والمهر
بالاعسار كما لا يفسخ للعينة **الباب الثاني**
في نفقة المقارب وفيه فصول **الاول** في شرائط الاحتضار والظرفه امور
الاول في تحمله وهو كل اصل او فرع لا يقول ولا يكسب ما يكفيه **والثاني**
فيه قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقوله
عليه السلام اولادكم من اطيبيكم فكلوا من كسبهم فان اعدا بيا

اعساره

قال ان الى محتاج يالى فقال انت وما لك لا يسكن فستن الغديق وحله
عنه بالنفقة والنفاس على نفقه نفسه فانه كالبعض منه واوجب
الوصفه لكل **عمر الثاني** فمن تحم عليه وهو كل اصل او فرع وهو
غير المهر فالجدة عند ما يكسب وتسكن المحسن لنا استيفاء بعضه
كسبه وقيل لا المولدون على المظهر **الثالث** الواجب وهو ما يكفيه
من النفقة والكسوة وتسقط بالمضى اما اذا استقرض عليه بامر
الحاكم وفرضه لعينه او اوجبا عليه ولا تاخذ المهر من ماله
على المظهر وقوله عليه السلام له نفقة حتى من ماله ما يكفيه وكذلك
يجوز على الفضا وعليها ارضاع اللبن لما قيل انه لا يعسر رونه
والقبح ان لم توجد مربعة ومنى اولى من غيره لم يثبت ان رزقت
باجرة المثل لمن يدسقتها وله منها للاستمتاع **الفصل الثاني**
في ترتيب المقارب يقدم في الموطا الفسخ لانه احدث منه البق والذكر
ثم المولى ثم المقارب ثم الوارث وتوزع على المتساوين بالسوية
ومن اخذ الطفل ثم المصل والماتى المقرب فالقرب وتوزع
المتساوين ان يتسوا والما اتسح ويقدم على نفقة القرب نفقة
نفسه لقوله عليه السلام ابداء بنفسك ثم من قول والزوج
المطلقات ولزومها **الفصل الثالث** في الحضانة والنظر
في امر **الاول** في صفات الحاضن والمحصون اما الحاضن فشرطه
العقل والحرية والامانة والمسلم للمولود المسلم اذا لاقته لمن
لا يتصرف فيها والمحصون ان لا يستقل بحفظ نفسه كالصبي والمحو
والذي لا رشده للاب والجدة ان يسكن انكر كما يجبر على الكايج

وعنه

والعصبه برية كالتي تحتها اجماع الحواصن فان نداءها فاعل
من عليها الفقه وان تراجموا قدمت من الاصول المأم ما لم تنكح
اجنيا ثم الحدة المدلية بها لها بالاناب البقي ثم الاب
ثم الجدوم المدلية بـ ثم المدلية بـ ثم الاخ ثم الاخلاص ثم بنت الاخ ثم
بنت الاخ ثم الاخلاص ثم بنت الاخ ثم بنت الاخ ثم بنت
ثم العم ثم ابنته ثم ابنه وسلك المراهقة الى نكته وقد م
ولد الابوين ثم الاب ثم المم ثم اب المم ثم الحال وقيل
لاحق لهما والابن ولد المم لعدم المنة والمرت بخير الميرة
من اتم وابيه فان اختار فلها الن بارة وان اختارها فله
البعث الى المكيب والجرفه والمسا فم للثقة ان امين
المسلك والمقصود وان اختارها افزع بهما **الباب**
الثالث في نفقة المالك بحج على السيد كفاية مملوكه
ولو مستولده لم مكاتباً لتموله من قوت و اذام وكسوف لا يفتة
بامثاله لعدله عليه اللام للملوك طعامه ركسوته بالمعروف
ويباح ماله لها فان لم يكن امرازا له ملكه ويستحب ان تجلسه
على طعامه او يزوج له لفته لقوله علم اللام اذا كفى احدكم
طعامه خادمة جرة ودخانه فجلسه معه فان الى فليزوج
له لفته وهما مسايل **الاول** له اجبار امته با رضاع ولدها
وعين بفضلها بلا ضرر ولو بعد الحولين كالطعام فله خلاف
المكسوة **الثاني** يكلف العبد ما سبعة جهده ولا يغني عليه
ما ضره خراجا **الثالث** يحلف الذاتة وسبقها محاطة

ويؤتى به

لحيثما

لحيثما فان الى مالها اجبر بالبيع اودج الما كول وكوز غضب
العنف عند المظلم ولا يحرج عان المملوك ويكف نفسه وان علم
كتاب الجراح
القتل غير حق كيرة يعلق به القصاص والدية والكفالة لقوله تعالى
كتب عليكم القصاص في القتل وقوله او من قتل مؤمنا خطأ فتكر رقيقه
مؤمنة ودية مسلمة الى اهله المني وفيه ابواب
الباب الاول في القصاص والنظر
في الجرح والاسقف والوجوب اما في النفس او الطرف **الاول**
وجوب قصاص النفس وفيه فصلان **الاول** في وجبه وهو ان هاق
الذبح عدادنا انا انا هاق فكل فعل يصيب الزهوق لا يوط
يكره فيه او به كجرح سري ويسمى مباشرة وعلة او يولد في القتل
داعية جازمة الى ما يوجب الزهوق حشا كالكرام على القتل
او شرعا كقتل كذب الشهادة بوجبه القتل او عرفا كصياضه صبي
او محبون عيومتهم وسمي تبعا واما الشرط فهو ما يتوقف عليه تأثير
الموت كالحجر للذرية وامساك الحارب عن القاتل مضيق به
الدية دون القصاص وصيافة العاقل بالشرط اشبه
لان داعية التناول من نفسه وهما مسايل **الاول** في وجبه
سبب مملوك وقد اقصود به على ما يدفنه نقيضا فلم يفتك
كان القى في مغروق فلم يسجد ونار فاك فلا مانع فلا تقصر
والدية على المظهر لانه الذي اهلك نفسه بخلاف ما لو جرح
فلم يعالج اذ العلاج عبر والبرز غير يقين **الثاني** في وجبه

أشأن فان اباه المولى الى حركته المذبحين اقتص منه وعذر
 الثاني والم فان التلقا كذا يفتن اقتص منها وان دفعنا الثاني
 وجده كالوجه بعد الجرح فمنه الما لثمة لاجتماع المباشرة
 والتسبب فان غلبت المباشرة كان القى من شانه فقد ينصفين
 فالقصاص على المباشرة اذا السبب ضاركا لسيطر وغلب التسبب
 كما اذا لم يكن المباشرة عمدا او عذرا انا كان اكره جاهلا بانه
 ادعى او تعمد كذب الشهادة بحمل المولى او القى في البحر
 فالنقمة الحوت فبالعكس وان تعادلا فعليهما كما ملكه والملك
 كقائد الصايل وهو مذهبنا في حنيفه وفرق بان الصايل ظالم
 ممدور فعلى الما كره يقتل نفسه فلا قصاص ولا دية اذا المذور
 لا يكون اعظم منه **الثاني** لو خير من شخصين فلا قصاص على المجهز اذا
 القاتل عتيبه باختياره واما الممدور فقد انقص بالقتل بغير
 غالبا فان لم يقصد الفعل او الشخص كان رفق رحله فسقط عنه
 او رضى صيدا فاصاب انسانا فخطا وان قصده ما لم يقتل غالبا
 كان عذر المبرء في متاعه غير مقتل ولم يتورم فيه عمد
 على المظهر وان تورم عمد وهذا مسأله **الاولى** حتى القصد
 وعس صنطه عول الوحنفة على الجراح ولم يوجب المقتل
 ولزمه عدم القصاص بالتقريب والتحقيق **الثانية** لو جلبة
 على الطعام ملة يموت مثله فيها غالبا وجب القصاص وكذا
 لو حبسه حايجا بعلقه فان جمل فلا لمان ما قصد غير ملك
 لكنه محب كل الذببة وقيل نصفه لانهما بالجو عين **الثالث**

لوانسه حية او عقدا قابلة وجب القصاص بخلاف ما لو جمعة
 حية فانها تهرب او اعدى عليه سبعا في صحرا فانه يوجس
 الا اذا كان ضاربا وتعذر الحرب واما العدو ان يكون القتل
 تحتنا وموان يكون القتل ذاياب او امان ولم يستحق القاتل
 قتله وفيه مسأله **الاولى** لو قتل الثاني المحض مسلم فلا قصاص
 على المظهر لانه شرع قتله ضيائة لاسباب المسلمين فكانهم استحقوا
 وناب الامام عنهم بخلاف الذمى فانه لاقى له كغيره المولى
 اذا قتل القاتل بخلاف ما لو قتل الذمى المرتد فانه ممدور
الثاني لو راى مسلما على ذى الكفار في دارهم فظنه كافرا فجهل
 الذمى على المصحح دون القصاص لانه ممدور بخلاف ما اذا قتل
 من عنده مرتدا او ظنه قاتلا به **الثالث** لو جرح جريفا فاسلم
 فلا شئ عليه وان اسلم من المرمى والاصابة وجب دية خطا
 المسلم كما اذا رمى كافرا فاصاب مسلما وان جرح مسلما فارتد
 ثم سرى اهدى السراية وان عاد على المظهر لان اشره الى المراج
 سقط ما لا يرتاد ولزم الما قتل من ارش الجراحة ودية النفس
 او قصاصها ان اشتهر قصاص من لا وارث له **الرابع**
الثاني في شرائط وجوبه وله شرطان **الاول** ان يكون القاتل
 مملوكا للاحكام فلو ارش جنونا لزم القتل وقد عهده له
 صدق عليه اذا الاصل عدم القصاص ولو ارش الله صغيرا
 بعد لم يخلف اذا الاصل يقصد فنه فلا يخلف ويحد على الذمى
 والسكان ان شئنا بالقصاص **الثاني** ان لا يقتل المقتول

بأحد من ضال تلك الأولى الذين فلا يقتل مسلم بدمي خلافا له
 لنا قوله عليه السلام لا يقتل مسلم بكفر ولا ذم في عهده
 ويقتل الذم ما لم يلم وبما لزم وإن اختلفا ملة **الثاني** الخنزير
 فلا يقتل حر بعد كذا لا يقطع يده بيده وفاقا ومفهوم قوله تعالى
 الحر بالحر ولا المتبعض بمثلها إذا التذرع بغيره يفيض إلى استيفاء الجز
 بالزقي **فروع** الحرم لا تجوز الإسلام ولا تجوز به لا اختلاف
 الحرمه الثالثة فلا تقتل أصل بغيره لقوله عليه السلام
 لا تقتلوا الذلول ولا بمن يورثه إذا لا يورثه سبب ان يقدم سبب
 وجوده ولذلك منع ان يقتل أباه الخنزير والثاني المحض فرع
 لا يقتل أحد المستحقين جهولا بوقف القصاص إلى البيان
 ولو بالتأنيب وهناك مسائل **الأولى** العدة بالذكورة وفاقا والعدة
 حسبي للذرية إلى إراقة الدماء وقتل قتل واحد وتوخذ
 حصته الباقي من الذرية فإن احصى أحدهم بما منع القصاص
 وجب على الباقيين كشركاء الحب والدم وولي الدم والسيد
 وقال في نفسه إذا قتل من حيث هو موجب والمانع مقفود
 في حقه خلاف شر كل الخاطي والجراح عدا بعد ما خرج خطاء
 أو عدا أو تابعد ما خرج ممدرا ولو قتل واحد جماعة على السيد
 قتل بالاول ثم من خرج له الذرية فأخذ من تركته ذرية
 الباقيين **الثاني** خروج القتل بعد الموت والجرح لا يؤخذ
 وارتفاعه بين الجرح والموت إنما يؤخذ في الذية لأن
 ما صد عنه كان في حال لم يؤجب القصاص **فروع الأول**

الذرية

للذرية

في قوله لا يقتل مسلم بكفر
 لا يقتل مسلم بكفر ولا ذم في عهده
 لا يقتل مسلم بكفر ولا ذم في عهده
 لا يقتل مسلم بكفر ولا ذم في عهده

لما سلم

لما سلم قاتل الذم احصى الامام عطية فارتفع لئلا يسقط
 الكفر فليطعن الثاني لو قطع يد عبد فعق تم سري وجب كال
 الذية والسيد الاقل ما لزم الجاني آخر الجناية على المبر
 او لا ارث الجناية وسواها قل من كل الذية ونصف القيمة
 لأن ما جرى في ملكه لم يفتقر المزدك وما زاد فالعق ويقتل
 الاقل مما لزم آخر الجناية على الملك او لا ومثل نسبه
 من القيمة وهو الاقل من كل الذية والقيمة نظرا إلى الشراية
الثالث لو جرح حر بعد ما خرج جرحه آخر ومات بها وجب
 على الموقل نصف الذية وعلى الثاني ان القصاص **الثالث** لو قتل
 اخوان من الابوين احدهما الحب والآخر الامم معا اضم من حيث
 له القرعة او لا لم يضمن منه وارث الآخر وان قتل على الشراية
 والقصاص باق سقط القصاص عن الموقل لأن شيئا منه كان
 لموته فاقتل اليه وله القصاص **الثاني النوع الثاني**
 قصاص الطرف وهو قصاص النفس الذي في اليد الأولى لا الجنب
 بالشرية في الجسام لأنه يكتن قصد تعزيتها بالجناية عليها
 او لا فلا يكتنق إلى قصدها سري إلى نوعها خلاف الوجه فإن
 الحنيفة عليها من حيث هي غير مملوكة **الثاني** انه مسقط يفيض
 الجناية والجنايات ثلث جرح وارثه وانما المنفعة اما
 الأولى فلا يرضى لها الا اذا كان ايضا حلة الوجه او الرأس لعدم
 انضباط عين وفي الباضعة والملاحة قول وفي سائر
 الموطآت وجهه ويؤيد المنع عدم وجوب الذية فيها

الوجه

فَرَعَ لَوْ قَطَعَ بَعْضُ الْمَارِزِ أَوْ الْمَذُونِ وَلَمْ يُفَصِّلْ وَجِبَ الْعَصَا
 عَلَى الْمَظْهَرِ لِأَنَّهُ سَخَّاجٌ إِلَى الْقَدْرِ مِنْ طَرَفٍ وَاحِدٍ هُوَ
 سَهْلٌ وَإِنَّمَا الثَّانِيَةُ مَا كَانَ مِنْ مَفْصَلٍ وَأَمَّا كَيْفَ اسْتِيفَانُ بِلَا
 أَجَافَةٍ وَحَبِّ فِيهِ الْعَصَا وَكَذَا مَا يَلِيهِ مِنْ صِبْطٍ لِبَعْضِ
 الْمَارِزِ وَالشَّعْفَةِ وَاللِّسَانِ وَالذِّكْرِ وَالْحَنِيَّةِ وَالسُّقْرَةِ
 وَالْأَلْيَةِ وَمِنْهَا وَجْهٌ قِيَاسًا عَلَى الْخِذْلِ لِقَرَّبَتِهَا مِنَ الْإِنْسَاطِ
 وَمَا كَانَ يَكْسِبُ عَظِيمٌ وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ مَفْصَلٌ أَقْصَى مِنْهُ وَأَخَذَ
 أَرْضًا بَاقِيًا وَلَا لَزِمَ أَرْضُ الْجَمْعِ **وَعَنِ الْأَوَّلِ** لَوَاضِحٌ
 أَوْضَحٌ وَهَمْ أَوْضَحٌ وَأَخَذَ مَا زَادَ لِلْيَتِيمِ مِنَ الدِّيَةِ وَلَوْ كَسَّرَ عَظِيمُ الْعَصَا
 وَأَبَانَ قَطَعَ مِنَ الْمَرْفُوقِ أَوِ الْكُوعِ وَأَخَذَ حُكُومَةً مَافُوقَ الْمَرْفُوقِ
 الْكُوعِ إِذَا جُمِعَ بَيْنَ الْقَصَاصِ وَالذِّبِّ لِلضَّرْفَةِ **وَالثَّانِي**
 قَطَعَ مِنَ الْكُوعِ لَمْ يَلْقُطِ الْمَصَارِيعَ لِأَنَّهُ مِنْ يَدٍ تَعْدِيَةٍ فَإِنْ قَطَعَ
 عُدُوًّا وَاعْتَرَفَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقَطَعْ الْكَفَّ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ الْجَمْعُ وَلِهَا
 الثَّلَاثَةُ فَجَبَّ الْقَصَاصُ مِنْهَا مَلُوءًا وَضَحٌ رَأْسُهُ فَذَهَبَ بَصَرُهُ
 أَوْضَحٌ فَإِنْ ذَهَبَ فَذَاكُ وَالْأَوَّلُ ذَهَبَ بِالْقَدْرِ الْجَدِيدِ مِثْلُ أَنْ
 يَقْدَرُ بِالْمَصَادِرَةِ حِمَاةً وَلَوْ لَطَمَهُ فَاعْلَاهُ لَعَلِمَ فَإِنْ لَمْ يَوْشُرْ
 أَنْ يَبْلُغَ بِالْمَحَالَةِ وَلِذَا الْكَلَامُ فِي سَائِرِ الْحَوَاسِّ وَالْعَوَاكِلِ
 كَقَوْلِهِ بِالْبَلْطِ وَالْمَسْحِ **الثَّالِثُ** أَنَّهُ حَبِيبُ رِعَايَةِ التَّامِلِ فِي أَرْبَعَةٍ
 أَسْبَابِ الْأَوَّلِ لِحُلِّ مَلَا يَقْطَعُ الْعَيْنُ بِالْبَرِّ وَالْأَمَلَةُ بِأَخْرَجَ
 وَلَا زَائِدَةٌ بِأَصْلِيهِ وَلَا زَائِدَةٌ لِأَسَاوِيهِ فِي الْحُكُومَةِ وَلَا
 عَجَبٌ بِالْقَدْرِ وَالضَّعْفِ وَالصَّغْرِ وَالْكِبَرِ **الثَّانِي** الْقَدَرُ

ملاحظات على المتن
 قوله لَوْ قَطَعَ بَعْضُ الْمَارِزِ أَوْ الْمَذُونِ
 قوله سَخَّاجٌ إِلَى الْقَدْرِ مِنْ طَرَفٍ وَاحِدٍ
 قوله أَرْضًا بَاقِيًا وَلَا لَزِمَ أَرْضُ الْجَمْعِ
 قوله أَوْضَحٌ وَهَمْ أَوْضَحٌ
 قوله أَوِ الْكُوعِ وَأَخَذَ حُكُومَةً مَافُوقَ الْمَرْفُوقِ
 قوله الْكُوعِ إِذَا جُمِعَ بَيْنَ الْقَصَاصِ وَالذِّبِّ
 قوله قَطَعَ مِنَ الْكُوعِ لَمْ يَلْقُطِ الْمَصَارِيعَ
 قوله عُدُوًّا وَاعْتَرَفَ عَلَيْهِ
 قوله الثَّلَاثَةُ فَجَبَّ الْقَصَاصُ مِنْهَا
 قوله أَوْضَحٌ فَإِنْ ذَهَبَ فَذَاكُ
 قوله يَقْدَرُ بِالْمَصَادِرَةِ حِمَاةً
 قوله لَوْ لَطَمَهُ فَاعْلَاهُ لَعَلِمَ
 قوله أَنْ يَبْلُغَ بِالْمَحَالَةِ
 قوله كَقَوْلِهِ بِالْبَلْطِ
 قوله أَسْبَابِ الْأَوَّلِ
 قوله وَلَا زَائِدَةٌ لِأَسَاوِيهِ
 قوله عَجَبٌ بِالْقَدْرِ

مَوْضِعٌ مِثْلًا يَقْدَرُ مَا أَوْضَحَ طَوْلًا وَعَرْضًا وَلَا عَجَبٌ بِالْمَسْكِ
 لِأَنَّ مَرَّةً الْإِسْمَ هُوَ الْوَصُولُ إِلَى الْعَظِيمِ وَرُوحُ الْأَوَّلِ لَوَاضِحٌ
 جَمْعُ الزَّائِرِ وَالْمَسْكِ لَمْ يَسْتَوْعِبْهُ وَإِنْ كَانَ أَصْفَدُ
 لَمْ يَكُنْ بِالْحَنِيَّةِ وَالْقَفَا وَأَخَذَ قِسْطًا مِنَ الْيَدِ مِنَ الدِّيَةِ فَكَلَّا
 مَا لَوْ قَطَعَ يَدًا طَوَّلًا لِأَنَّ الْقَدْرَ النَّاقِصَ لَا يُسَمَّى يَدًا وَبِكُلِّ
 الْإِنْسَانِ مَا فِي الْأَرْضِ وَبِالْعَكْسِ وَقِيلَ لَا خِلَافَ فِي الْأَمْرِ
الثَّانِي لَوْ أَنَّ الْمُسْتَصْرَعًا مَا أَوْضَحَ حَظًّا لَزِمَتْ قِسْطًا مِنَ الْيَدِ
 مِنَ الدِّيَةِ لِأَنَّ الْكُلَّ مَوْضِعٌ أَوْ كَالِ الدِّيَةِ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ
 ثَانِيَةٌ الْمَظْهَرُ السَّانِي **الثَّالِثُ** لَوَاضِحٌ جَمْعُ أَقْصَى مِنْ كُلِّ قَدَرٍ
 عَلَى الْمَشْرِ وَقِيلَ لَيْسَ لَهُ لَأَنَّ التَّوَزُّعَ **الثَّالِثُ** لَصَفَ فَلَا
 يَقْطَعُ الصَّحِيحَةُ بِالسَّلَا وَالذِّكْرُ السَّلِيمُ بِالسَّلَا وَقِيلَ ذَلِكَ
 لَا يَقْبِضُ وَلَا يَلْبِسُ وَيُقَطَّعُ بِذِكْرِ الْعَيْنِ فَإِنْ خَلَّلَهُ فِي الْقَلْبِ
 أَوْ الْقَفَاغِ وَفِي عِلْسِهِ خَيْرٌ الْمُسْتَحَقُّ مِنَ الْقَطْعِ وَالْمَرِزِ
 وَتُسَوَّى الْمَذُونُ السَّمِيعَةُ بِالْمَسْمُومِ وَالْمَنْفَعَةُ الْعَظِيمَةُ بِالْحَسَنِ
 إِذَا لِحَاسَةً لَيْسَتْ فِيهَا خِلَافٌ الْحَدِيقَةُ الْعِيَاءُ وَاللِّسَانُ الْإِخْرَاقُ
 وَلَا يَقْلَعُ سَنٌ مَقْدَرٌ يَسْنُ لَمْ يَقْدَرْ لِأَنَّهُ كَانَ يَدًا إِذَا قَطَعَ
 الْمَنْبَتُ عَلَى الْمَصْحُورِ وَالْعَبْرَةُ تَغْيِيرُ الْمَظْهَرِ بِالْمَنْعَقَةِ
 وَالْعَدَمُ مَا عَلَى الْمَظْهَرِ **الرَّابِعُ** الْعَدَدُ فَلَا يَقْطَعُ الْكَامِلَةُ ثَانِيَةً
 بِاصْبِعٍ لَمْ يَلْقُطِ الْأَرْبَعُ وَلَوْ خَذَ الْمَرِزُ الْبَاقِيًا عَلَى الْمَظْهَرِ
 وَإِنْ لَقِصَتْ يَدُ الْخَامِي ضَمَّ الْيَدِ أَرْضُ الْمَقْفُودِ وَخَيْرٌ آخِرُهُ
 مِنَ الْقَصَاصِ وَقَامَ الْمَرِزُ فِي جَمْعِ صُدُورِ الْقَصَاصِ

معناه

فروع الاول وكان في يد الجاني اصبع شلا قطع بالقطع
 او لقطع الماربع واخذ دية الخامسة ونحوه الكف على المظهر
 لا بد من اجماع القصاص على وجهه والدية على وجهه **الساكن**
 لو اذن بدمه باصبع ولم يميز لقطعت عن واحد سندس دية
 البدي يحظرني بالجهاد لانه استوفى خمسة اسداس هي دية
 خمس وعامل **الثاني** من قطع اذلة وسمل من اصبع على الحيا
 واصبغ عليه فغلبه الدية لقدر القصاص فان سقطت
 بافة او جناية عدل الى القصاص وليس لولي الدم طلب
 الدية من الجاني للحيلولة ولا قيم القبي لان امد الوضغ
 والاصبى متروك بخلاف الجوز **تدلي** وفيه مسأله **الاول**
 لو قد ملكوا وادعى موته طولب بالدية على الموضع اذا اصر
حيوة الثاني لو ادعى نقصانا خلقيا صدق على المظهر
 اذا الاصل يصدق بخلاف ما لو ادعى نقصانا جاد **الثالث** لو قطع
 الطرف وادعى السراية ليخمد الدية وانكرها فزاعن
 القصاص صدق من يهدله ظاهر الحال ثم **المسألة الاولى**
 اوضح موضعين ثم رفع الجاني واختلفا في تقديم المظهر
 خلف المجنى عليه اذا اصر لزوم الارشين ولا يثبت به الدية
 الثالث لانه لا يثبت ابتداء **القسم الثاني** في الاستبراء
 والعفو وفيه فضلا **الاول** في الاستبراء والنظر في امر المظهر
 في المستوفى القصاص للورثة بحسب الارث فرضا ونقصانيا
 فان كان احدهم غائبا او مجنونا او سبيبا انظر حضوره او كماله

خلافا له وان غابوا جازين كالميلين استوفى ثمانية فان تراجعا
 اشبع منهم فان خرجت لعاجز **اناب** **فروع** لو ابادوا احدهم
 فلا قصاص عليه على المصح لان بعضه ممدد في حقه خلافا لو قتل
 علما بعض وارث آخر واخذ منه غنم الفاضل من نصيبه لو رزق
 الجاني على المظهر ومقط الدية لباقي الورثة من تركته الجاني
مسألة سلبت من النزع الى الحاكم فان وجد الطائف اطلاقا من
 اليه قصاص النفس لا الطرف على المظهر اذا رجا بوقد الحدية وبعدية
 وعين له طريقه فان خالف عدل عذر ولم يعدل وان ادعى
 خطأ ممكنا فبالعكس **فروع** اجرة الجلاء على المقتصر منه على
 المصح بناء على انه يبرأ بالتسليم لا بالتمكين **الساكن** في كيفية الاستبراء
 وفيه مسأله **الاولى** الحق القصاص على الفور فلو اذ بالجد اجرام
 اخبر منه ليدانك وقال او خيفه من امر عليه حتى يخرج
 ولا يؤخر قصاص النفس المظهر يصدق فيه احتياطا وارضاع الدية
 واللين ان لم توجد مضعه لقضه الغامدية والمهام بحسب القائل
 بعينة التي لان القتل عدوانا حق الله تعالى **فروع** لو اصر
 من الجاني عذر ولم عاقلته غنم الجنين وكذا ان اذنه عالمين
 به على المظهر لقوة المباشرة **الثانية** حين مسحق القصاص من
 الجن والاملاك مثل فعله الم اذا كان محترما في نفسه كالبحر
 والنواطية واجر الجرح فلو ما ثله بفعله ولم يثبت حرق ولم يزد
 على المظهر لانه من يد تعذيب لم ينفذ **فروع** **الاول** لو قطع الجاني
 من الكوع والبس من المرفق قات به لم يعكس كما لو لم يمت قبل

النفس فندرة فكيف بالأطراف وتوقض ببايد الأطراف السالبي
 لو استحق عيشة فخرج بيانها بأباحت فلا يقاض ولا دية على
 الأظهر كالوإباح وتبقى قضاها بعين وإن أخرجا إبدال لم يقع
 قضاها وعلى المستوفى الدية فقط للشبهة وكذا إن غلط وجرم
 المستوفى غلظه وإلا لزمه القضا ضا الثالث لو سرك القطع بعد
 القضا من فلولوارات القضا أو نصف الدية إذا مورث
 استوفى ما مورث مقابلة بعضها وإن كان قد قطع اليد فلا دية
 وإن سرك القضا من أهردت لأنها ناسية عن مسخوخ وإن ماتا با
 بالشرية معا أو الحياي آخر حصل القضا من الفصل الثاني
 في القضا منقضى العهد القود والدية خلف تحته على المصح لقوله تعالى
 كتب عليكم القضا من وقوله عليه السلام للعهد قود وإن المصار
 في الضمان هو الحياي سنة وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فاهله
 من جنس من لم يقض أصالة فعله منذ الوعنى القود ولم يذبح
 المال لم تحببهما الوعنى عن مثل المثل ولو عفى عن الدية وحدها
 لغى لأنها لم تحبب بعد ولو عفى بعد الدية أو بأكثر منها وقبل لزم
 والمغا وهما مسايل الأجر لو جرحه فعفى عنه ثم سرك فلا يقاض
 لها نتيجة معفو وبجبة من الدية ما زاد على أرض الجراحة ولو عفى
 عن الشريعة وقلنا سبيل الوجوب لا يكتفى للابراء وهو المصح بطل
 بخلاف ما لو أضى له بالدية وقلنا يتلفها الوارد من المقول
 وهو المصح الثانية لو قطع سرك وعفا الولي قضاها الشئ
 سقط قضاها الطرف لأن استقلاله زال بالشرية وإن عفى

فله

فله الحق على المظهر لأنه استحق أهلا له بطريقين فنزل أحدهما
 فحق له الآخر المالك لو اقضى الوكيل بعد عفو الموكل جاهلا به
 فلا يقاض ويحب عليه الكفارة والدية على المصح والمظهر أنه
 لا يرجع على الموكل لأنه محسن فلا يعزم الوكيل لو توجع الحياي سنة
 بالقضا من صح وسقط فإن طلبها قبل الدخول يرجع إلى نصف الدية
 فكان الضدان تلفت في يد المالك

الثاني في الدية والكفارة أنا الدية ففيها فصول الأربعة
 الدية ويوما حصل الملاك عقيقه على وجه توقف عليه وكان
 عدوا أنا سوار كان علة أو سببا أو شرطاً كما لو هدر حاملاً فانهض
 جنينا وقد وقع ذلك لعرض الله فسادا القضا به فقال ابن
 عوف إنك مؤدب فلا تثنى عليك فخطأه على عرض الله وقال الرار
 الدية عليك أو صاح عا طفيل فحن من علوط إن مات ولا إن صاح أو حرم

على بالغ تحق على المظهر والظرف في أو الأولى اجتماع العلم والشرط
 كالجرح والسرية فإن كانت العلم عدوا أنا نحو الله الضمان عليها وإلا
 فعل الشرط إن كان عدوا أنا كما لو جرح عضوا أو في شارع ضيق
 أو لمصلحة نفسه فانه مشروط بهلامة العاقبة والمأخذ
 فروع الأول لو نقل صبيا إلى مسبعة فافترس فإن قدر على
 المقتال فلا ضمان كما لو قصد فلم يسه المقتول والمزيم على الظاهر
 لأنه بعد أهلا كالمالك لو انتع انسانا فمزم إلى نار أو بار فلا ضمان
 إذا غابته أنه أكرهه على قتل نفسه بخلاف ما لو كان أعى فإن
 مباشره ساقطة الثالث لو علم السباحة صبيا فغرق ضمن لأنه

أو حرم

مضاف الى تفسيره الثاني في اجتماع الشرط فان شرط تأثير
 احدهما بالآخر هو ان يكونا على الشرط الاول اذا الملاك من
 يتجه والمفعول فلو حضر في الشارع ووضع آخر حجرا على
 طرفه فتعثر به مارة فان لقمان على الواضح وان وضع انسان
 حجرا من تحتها فان لقمان عليها فروع الاول قد في طريق
 صديق فتعثر به مارة وماذا اقدم ولزم عاقلة فيه المالك
 فان وقف فيما لو كان الطريق يتعارف فيه الوقوف دون
 العقول الثاني لو تعذر في سروندي آخر عليه وماذا صنعها
 الحارث فان سقط الثاني على الاول مشروط بالحفظ الثاني لو
 نزل رجل فقلع باحرا وموت بالثوب ووقعوا في البير بعضهم
 على بعض موت الاول بالثوب وقيلها فقلت دية على المار
 والمثل الثاني ممدد لانه جذبه لثوب المالك على تركه الثاني
 لجلبه اياه وموت الثاني بحذو الاول وتقل الثالث
 المستب من فعله فبمدد نصف دية وموت المالك بحذو
 الثاني مكان دية عليه الثالث في التساوي والشارك وله
 صور الارى لو اصطدم حماران وماذا فعل واحد شرى الآخر
 في قتله وقتل نفسه فمضى تركته كفارتان ونصف دية الآخر
 ان عمدا والمفعول عاقلة وان كانا حمارين فارتفع كفارة
 ونصف دية ونصف دية وكذا ان كانا راكبين على الاصح
 لان اصطدام المركوبين مشروط بركوبهما فيزيد نصف قيمة
 المركوب فروع لو اركب اجنبي طفلين او مجنونين فموت

كل صح

القمان عليه لانه نشأ عن تقديمه بخلاف القيمة المأتمن لو اصطدم
 عدان اهدرا اذ لا رقة ولا بدل يعلق به القمان بخلاف ما لو
 اصطدم حمار وعبد واستولدان فان ارس جنايتهما على السيد
 فكانت بالاستبداد منع لبيع والتزم الغدار فلو تقا وتناقمة
 فليسيد القسمة ما بين ضعي قيمتها الثالثة لو اصطدمت سفينتان
 فمضان ما بينهما على الملاحين كراكي الثانية فروع لو اسرفت
 السفينة على الغرق جاز الفاء المستعنة منها وجب عند جاز
 النجاة والغرم ان لم يرض به ما كلفوا قال ابن مناعك وعلى ضمانه
 قال في استحق ما لم يختص به نفعه الحاجة وان امر مطلقا لم يضر
 على المظهر الرابعة لو رموا حجر المخبوق الى حضونهم فان قصدوا
 من اصاب به على التخصيص فعدوا ولو خطا لموان عاد الى اضرارهم
 اهدر قسطه ولزم ابا في عاقلة المخيرين **الفصل الثاني**
 في الواجب ومواربة اقسام الدابة النفس مائة ابل من ابله
 ثم من غاير ابل البلد للذكر الحيت المسلم وتلكها للكماني الله ثابت
 اتفاقا والى ابد منغى بالاصل والله على قياس قوله عليه السلام
 دية اليهودي والنصراني اربعة آلاف درهم وقضايه في دية
 المسلم باللف دينار واثنى عشر الف درهم وهو المرجح حيث لا ابل
 او يباع بالغن على القدم وعلى الجديد انه جرى على سبيل القويم
 وان المرجح القيمة لقوله على اللام تقوم ابل على اهل القر
 وقبل ضمانها وقال ابو حنيفة كلها وتلك حشها للجوسي الاثمان
 من الضمان رضى الله عنهم اجمعين ذابعا ولذي امان من غيرهم

على

ولم يلقه دعوتنا وذل دينة على المظلمة ودينه لمن
لم يبد له وقيل دينة المسلم ولائني والمثل نصف المذكور
موجلة الى ثلث سنين وعلى كل سنة قدر ثلثها لكل شخص على المظلم
محمدة بنت خاض وبنت لبون وابن لبون وحقه وجرعة
ان كان خطار لا تفرأه ابن مغيرة دينة المسلم ومثله
اربعين خلفه والباقي حقة وجرعة مناصفة ان كان
منه عميد لمدين ابن عمر بن الله او مصادفا للحكم
او الجهم او السهل الجهم لانه استمر عن عمر وعثمان
وابن عباس ولم يلقه عليهم محالة مثله ان كان عمدا
وللوفيق بعينه كسائر الاموال ودينه الجحش ينقص عن درهم
عند ابي حنيفة المالك دينة الاعضاء ففي كل من فقد العينين
وقطع الاذنين والجنان الاربعة والمارن والسفلى الى
المرثعة طولا والسدين عرضا ولسان لم يظهر حرته من
المنطق ولو الكفن واللين واليدى وخلق تدي المرأة وقدر
الحشف من الذكر ولو الخصي او عتبن والاشين واليتين
والفقد الثاني من السفين والرحلين والافصار وسلك الجلد
دينه النفس وفي واحد من المتن نصفها والمثل ثلثها والثلث
ربها كعين وطبقه طائف وجفن وفي سن ثمانية شعور فقط
الصن وفي الساعية وغير المشورة الحكومة وفي اصبع
اصلية العن وفي اقلية الاطباء نصفه وفي اقلية غيره ثلثه
فروع الاول لو كان في عينه يباح ينقص الفود فان كان

القتل

صن حفظ قطعه والارزمت الحكومة الثاني لوقوع الجبهة مع
المرسان لزمه ديتها على المظلمة لاستقلالها بالحق الضو
المثل والكف المحرر الحكومة اذ لا منفعة فيها والدينه شوط
بها وتدرج حكومة الكف دينة المصليع الثالث دينة النور
حيث قال الدينه لا يبطال قوة تامة كما لعقل وحاشيه من الحش
وقوع النطق والقوت والمضغ والمناك والجمال والبطن
والمنى ولذو الجاه وقسطها للجنس ان مضط فله عين
وبطرس يد نصفها وابطال حرفي ربع سبعا وهذا مسائل
لوم تحسن بعض الحروف فابطل نطقه لزم قال الدينه على المظلم
لان كلامه منهم فلا يؤثر ضعفه كسائر القوي وان ابطال بعض
الحروف لزم قسط ما تحسن من ثمانية وعشرين اذا الكلام يتركب
منها ولو قطع بعض لسانه فابطل بعض كلامه لزمه احسن
الدينين الثانية لو ادعى المجنى عليه زوال قوه فحق العقل
في الخوان والحلوس يصون هابيد وقدر سنان او عقرب
ودوايح حاقة والطعام من وجريف وخلق لا العقل الثالثة
لوجني جنابان توجه ديات فاث سرائه اندرجك في دينة
النفس وكذا الوجز الجاني قبل الاند مال واتحادا وصفا على الاح
الدائع ارض الحرجات ففي موضحة الدار والوجه نصف عشر
الدينه وفي الهاتمة العن وفي المنقلة نصف وفي الملوثة
والجاذبة ثلثها وفي غيرها كالجارسة والملاحة ومو
سائر ابدن الحكومة وهي جز ومن الدينه باعتبار ما تقر

واقضاض البلي

من الغنى بغير الرق بعد المندمال ان نفي نقص والافضل
 فان ساوت دية العضو بفضل الحاكم باجتهاد مساليل
 الاولى الواضح واحد وهتم آخر ونقل ثالث واثم رابع فاعلم كل
 من المولى نصف العشر وعلى الرابع ثمة المثلث الثانية
 بتعدد الموصحة والجانية بالقوة بان يكون بينهما صاحب حظ
 او لم على المظهر والفاعل كان رفع الجاهز لآخر والمحل
 كما اذا وضع الزاير الجنة على المظهر والحكم كما اذا كان
 الشخص عند او الباني خطأ او قصصا وعدو انا الثالث
 لو خاط الحايبة فقطع المحيط آخر واجاب فلو لم يلحق
 عزز ولو التحم ولم يبدل لزمه الحكمة وان ابدل فدية
 الجانية الفصل الثالث فمن يجب عليه دية العمد
 على الجاني كاصلا وغيرها من الغرامات ودية الخطا ودية
 العمد على عاقلة لان هذلية ضرر يعود فسطاط مانت
 قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية على العاقلة فان لم
 عليه وانظروا امور الاول في تفصيلها العاقلة من يثبت
 بالتعصب المحض وهم ثلثة الاول عصبان النسب من الطرفين
 بن تميم المحدث دون المبعاض خلافا لما لا يثبت كالفائل
 ولانه عليه اللام ابرار زوج الفائل وولدها بل لو كان
 ابن الفائلة ابن ابن عمها لم تضرب عليه الفضا على المظهر
 الثاني من يثبت بالولاء المصل المعين ودية على الاشهر
 كاصل الفائل ودية والفرق بين الحقيقة لانا لا يلى

اخرى

الثالث لا يحل المصنف على
 فانية من اهل الارب

بل تحمل عنها ولها فروع الاولى لغفون لواحد فاعلمهم هم واحده
 الثاني الفاضل عن المعين لا يضرب على عصبته فانهم كابدل له حلا
 لآخره ولا يحل الثالث المال للمسلم بغير الفاضل او اعيانها
 او عدم وفاء التوزيع عليها الثاني في صفاتهم ونحو ان يكونوا
 ذكورا مكلفين من الفعل الا الغوث موسرين فان تحملها تبتزع
 فلا يثبت بخيريم ويحمل اليهودي من الضالتي بيا على نوار ثما
 والموسرين من بعد فاضلا عن حاجته وقت الادار فان وجد ضاها
 فغنى والافقو سطر الثالث كغنية الضرب يضرب على الغنى نصف
 دينار وعلى المتوسط ربعة او خمسة القليل آخر كل بنتاى بنت
 سنين وكذا ائمة العبد ودية العضو لم ترد على دية النفس
 ان رادت على ثلثها والوفى ستمين اذا كان ثلثا فما دونه
 يتوزع اخر السنة فان فصلت ولم ينف به من المال اخذ
 من الجاني ما مشاع التحليل كما اذا اقر وانكرت العاقلة فروع الاول
 لو قتل جرح واحدا ضربت الدية على عاقلة في ثلث سنين وكالهم
 عاقلة واحد وكذا عكسه على المظهر الثاني من طرأ على عسر
 آخر الحول مكانه لم يكن خلاف الغاييب الا كان مطا لبته المال الذي
 العبد يلقى الارش برقبته وخير السيد بين ان يملكه يبيع
 او يهديه باقل من قيمته والارش فان ائمة تغين الفدا ولو مات
 او ابق لم يغنى الا اذا طلبة فتمنع والمستولة متعينة للفدا
 فلو قد ائمت نائبا استرد من الموقول الحقة ان لم ينف اليممة
 بها الفصل الرابع في دية المجنن والنظر في امرين

الدية او نقص
 سوا ذلك

الاول الموجب وسوجانية على حجة تسقط جنينا ميتا ظاهرا
 التخطيط ولا عديتها فلو انفضل حيا ومات منها لنم فيه النفس
 ولو ضربت ميتة فالقت ميتا فلا ضمان لان موته في حال موتها
 وكذا الوضبت حية فماتت ولم يسقط لان وجوده غير متيقن
 بخلاف ما اخرج راسه على المظهر لان المقصود ظهوره
 لا انفضائه فمرعان الاول لو اقلت اربع ابدور اربعين لزمه
 عنة واحدة لا اجتماع النكاح وكذا لو اقلت ثلثا لم جنينا بالاندر
 لجواز انجازه فلو كان حيا لزمته الحكومة ولو اقلت بدليل لزمه
 عندتان المأوى لو ادعى الوارث انفضائه حيا صدق الجاني وكذا
 اذا ادعى موته بسبب الطلق ولم يظهر عليهم ان الجنانية وان ظهر
 صدق الوارث المأوى في الوجه فخص رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيه بغيره بعد اقامة على العاقلة هذا الجنت الملم الحز والكاف
 قسطها كالذية على المظهر وتقوم العدة بعد حية المم فانه
 المرجع عند فقدها والرفيق عند تمه المم يوم الحنانية
 على المظهر باعتبار سلامة الجنين واسلامه ورقه الله المقصود
 بالتقويم انفضائه على المظهر لانه قد يكون ان الحنانية وليكن
 العدة معتبرا سيما عن هيم ومنعيف وعيب وصعب للذوق
 حسن ابد على المظهر بغيره لو بقي على المم سنين لم يندرج
 الحكومة في العدة لا خلاف المحقق عليه واما الكفارة فثبت
 في كل قتل محتم لا قتل القابل والباقي والارز الى المحققين
 وهي كحافة الظاهر الى في العذر عن الصيام الى الماطعام

الباب الثالث

في دعوى الدم والقائمة وفيه فصلان الاول في الدعوى والنظر
 في امر الاول في شرايطها الاول تعيين المدعى عليه فلو قال اولى
 فله ادعاء لم يسمع للايهام وقيل يسمع للحاجة فلما فلا تاتي
 اليقنة والتحليف فلا يبعد الثاني ان يقبل بالبعد والخطا
 والافتراء والمشتراكي فان اجل استفضل القاضي على المظهر
 صريح لو ادعى انه قتل في جمع ولم يذكر عددهم يسمع للقصاص
 لا للدية لا يبايهم نصيبه الثالث كون المتداعيين مكلفين ملتزمي
 المحكام وصحة دعوى القصاص على التقسيم دون الذية على
 المصحح الرابع ان لا يكاذب دعواه فلو ادعى انفراد زيد لم يدر
 شريكه عمر لم يسمع ولو ادعى عمدا وقسمه ليس بعد لم يطل
 دعوى القتل على المظهر اذا العمد ليس من المشهورات وعدم
 المقييد لا يستلزم عدم المطلق الثاني في المثبات انما يثبت
 موجب القصاص باقرار او شهادة رجلين مضمون في الشهادة
 نهادة موافقة منصفة عن المدعى به وموجب المان بها او نهادة
 رجل وامرأتين او عيين وبالقائمة كما سذكرها في روح الاول
 لو شهد الوارث بالحد لم يقبل لانه سبب استحقاق بخلاف ما لو شهد
 لمورثه ان يرضى مال فلو شهد فحججه فان الخارج قبل التراية
 او بالعكس فالعبرة بوقت الشهادة على المظهر المأوى شهد رجل
 وامرأتان على بعد ايضا فثبت فالتقرا انه لا يثبت المم كالا
 لا تحاد الجنانية بخلاف ما لو شهدوا انه رمى الى زيد فمقتضاها

متوفى

عروا خطا لفاضل القليل الثالث لو ادعى على اثنين وشدا آخر
 شدا عليها فان استر المدعى ثبت مدعاه وان تحول بطل حقه
 لتناقض قوله الرابع لو اختلف الشهود في الوقت او المحل
 او المدة لم يثبت الاثم لم يثبتوا على شيء واحد وكذا لو اختلفوا
 في الكيفية على المظهر ولو شهدوا بغيره بالقتل وحده
 واخر به وبالعد ثبت القتل مطلقا والقول الثاني في العمد اذا ظهر
 لوثة فثبت القسامة للمدعى لو قال الشاهد جرح وانك الدم
 ومات ولم يقل منه لم يقبل اذ ربما مات بسبب اخر وكذا لو قال
 اوضح حتى يعرج بالجرح وايضا جرح الوظم فان لم يعين المحل
 تعدد القصاص ولزم المارء على المظهر الفصل الثاني
 في القسامة والخطوة في امور الادنى محلتا وهو قتل كل معصوم
 حتى العبد على المصحح لا محل للوث وهو امانة تعلقت صدق
 المدعى كان وجد القليل محلة اعدائه او وجد في صف
 ماله قبل الملتجاء وللآخرين بعد او تفرق عند محصور
 او شهد به مقبول رواية او شاهدان على ان القاتل احدهما
 فلو اختلف الورثة فيه سقط اثره على المصحح لفسده امنا
 لو ادعى احد الميتين على زيد والآخر على عمرو وترددا
 في المفراد والاشتراك فلا تكاذب فيقسم كل واحد واحد
 ربع الذية فلو ادعى المدعى عليه عيته عند القتل صدق منه
 الثاني فمن يثبت وهو كل معين يثبت بدل الذم حتى السيد
 ولا قسامة في قتل من لا وارث له لان تخليفه في المال غير

فروع الاول لو ادعى بيمينه المقتول لمستولده ومات قبل القسامة
 اقتصم وارثه ليقض وصية مورثه فان كل لم يخلع على المصحح لانهما
 لم يثبت لهما ما لم يثبت للسيد ولا يثبت له بيمينها وكذا الغنم الثاني
 المكاتب يثبت لعهده فان عجز نفسه حلف السيد لو لم يكل له
 كالتوارث الثالث لو ادعى المصحح وحلف مرتدا او قاتلا بقاء ملكه
 او نوقته وعار حجه وتلا لال في كفيته لقسامة ومن ان
 حلف تحسين مباح ما ادعاه ولو متفرقا على المظهر كالبيعة
 فاسوات في اثباته لم يثبت عليه وارثه فان تعدد ورثع عليهم
 بحسب استحقاقهم على المصحح لا بخلاف المدعى به فان كل او غاب
 بعضهم حلف الطالب خمسين واخذ حصته نفسه فلو كانوا ثلثة
 وغاب اثنا ان حلف الحاضر خمسين واخذ الثلث فاذا حضر
 الثاني حلف خمسة عشر لاحتمال تكول الثالث فاذا حضر الثالث
 حلف سبعة عشر ولو ادعى على حاضر وغائبين وحلف خمسين
 واخذ الثلث ثم قدما فان ذكرهما في اليمين لم يستأنف لان
 المجعة قامت عليهما دعوى صحيحة فراع لو حلف المقتول يثبتا
 وولدا حتى حلف يثبت نصف الاحتمال ان الخنثى انثى والخنثى
 اربعة وثلثين لاحتمال التذكرواخذ كل الثلث **قوله** نقل
 قولان في تعدد سايرايمان الذم كيمين المنجور والرد واليمين
 مع الشاهد مستثناة ان تعدد القسامة لخصمة الذم
 او لكونها متبينة ابتداء والاول اقول وكذا الحكم في المظهر
 على المظهر الرابع في حكمها وموتون الذية على الجاني عمدا

المدعى

والعاقبة خطا على القصاص على الجدي لضعفها ولم تله عليه السلام
 لم يمتنع من له والقياس على ثبوت الحد باللعان ضعيف لانه
 اهلون والمادة تفيد بحال دفعه **ل** لو نكل عنها حلف المدعي
 عليه فان لم يحلف رد الى المدعي على الاظهر لانه غير ناكل
 عنه وقد يشاطر به ما لم يوط بالقامة كالقصاص
كتاب الحنايات
 الموجبة للعقوبات وهي سبع البغي والرقعة والزنا والقتل
 والشرب والسرقة وقطع الطريق وفيه ابواب **الباب**
الاول في البغي قال الله تعالى فان بعث احدكم على امر
 فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله وهو ان تحالف الامام
 ذو شوكة باو اهل البيت فبما دهم وبشرط نصب مطاع الامام
 على الاظهر لان اسد الجمل والنهر كانوا بغاة وما كان لهم امام
 ولا لهم دينا لم يصادفوا استعدادا فيحكمون في القضايا وبشبهة
 الخوارج مقطوع السداد فهم كالمرتدين وان لم يكفرهم وحكمهم
 ان يبدلوا برسول فظن امير مصلح يحقق بخرج عليهم فان لم يبع
 قولوا ناديا وردا الى الطاعة فلا يوقد ولا ينصب المخبين
 عليهم الا اذا اخيف اصطلاحهم ولا يتبع منهم وان خيف
 اجتماعهم ولا يذوق جرحهم ويحبس اسيرهم الى ان يرد
 شوكتهم ونسأوهم ووزارهم بالحاجة لكسب قلوبهم ويرد
 عليهم خلعهم واستلهم بعد الطاعة ولا يستعمل الا في القتال
 عند الحينة وعندنا للفرقة ولا يستعان عليهم بالكفرة

وان

والهجرة قتل المدبر فلو اسفنا الجور لم يجبر اما انهم ولنا انهم
 دعي انتقض عند الاذا ظن انهم على الحق فكلون منهم وتسمع
 شهادة البغاة وبغير الضرورة قضا قاضيتهم وسائر تصرفاتهم
 الشرعية كاحدا الزكاة والجزية وصرف بهم المرتبة ولو احييتهم
 على الاظهر لانه جيد المسلمين **السابع الثاني**
 في الرقة وهي الخروج عن الاسلام بقول او فعل يتا فيه اعتقادا
 او جنانا او استورا فالقول كالنكار الصانع والنية وما علم
 كونه من الدين ضرورة كوجوب الصلوة وحرمته الزنا والفعل
 كعبادة الصنم وسجدة الكواكب والقاء المصحف في القاذورات
 وسجدة استلهم عبادة كوكب وذلك انما يعتبر من مكلف محارب لعدوه
 تعالى الا من ادركه اليأس وحكمها ان يستأب بلائها اياهم على الاظهر
 فان ثابت قبل نوبته وان كان زنديقا على الاظهر اجناطا ولعله
 عليه السلام الاسامة فلا شقة عن قلبه وان اصغر قتل والاصح
 ان امواله موقوفة فلو قتل او مات عليها ظهره والملك وانما له
 يردت الى بيت المال كالعبادة والنكاح فيقتل بالموت اذ
 المنقل استماله التورث عنه لا الكفر والاملاء عار بالعود
 ولم يملك الحر في قلنا بل الكفر الطارك المنقل بالموت بغير ظن
 فلا نفق وقاتل يزول بالرقعة ويعود بالاسلام كالنكاح ومنع
 اصله فعل الماويل بحال القاض عليه ويؤدى ديونه ولو ابا نلاف
 في الرقة وموقف تصرفاته القابل له كالعتق والوصية ونسند
 غيرها دولته مسلم وان انعقد وانفصل في الرقة على اصح

الاقوال بقا غلبة الاسلام في الاول لو شهد برودة عدلان
 لم ينفعه التذليل فلو ادعى المكره وامكن صدق بيمينه ويقبل
 الشاهد على المظهر لا خلا في المذهب الثاني لو عثر في احد ابيه
 برودة ابيه استقبل فان ذكر ما سوكف صرف بيمينه الى بيت المال
 ولا صرف اليه ولا ينفق من القولين محمول على هذا من الاحكام
 الثالث لو ادعى سير كرهها فقلت احربا تجد فان الى
 بان ارتداد اختار الساب **الثالث**
 في الزنا قال الله الزانية والزاني الارب وسواهما ج فخرج في
 فوج محرم لعينه قطعاً مشتمى طبعاً من غير شبهة واحكامه
 تدخل فيه النواطة وخرج الوطى المحرم الاحكام جميع وعنه
 على المصح والمقادير لينة ككناج صححة محمد او ظن الزوجة
 والمك في المحرم وجعل قريب اللام الحزين وجون المخر
 وان كان خلافه وحكمه وحوب جلد الحرة غير المحض مائة وخمسة
 عا الى مسافة القصر لغزله عليه اللام البكر بالبكر جلد مائة
 وتعزير عام والعبد حزين ولا يعق ب كل امر في نظر السيد
 ورجع المحض وهو الذي اصاب امرأته في كناج صححة مكفا حراً
 ويكفي تعذيب الحنفية وسند انه على اللام رجم ماعزاً ويورثها
 والعامة وان القنابة اجمعوا عليه ثم في استيفاء مسك
 الاول اقامة الحد للامام والمالك استقلالاً ولا نه عليه اللام
 قال اذا زنت امة احدكم فليضد لها البينة اما ان لم يجد
 بنوت الزنا فليضد لها باقراره ولو من خلافه او منادى

لا يعق عدول فان اختلفوا في الاختيار والمكره او الزنا او عا
 اربع بالبخاف لم يجز الحذف وتجد للعدول ثبوت الزنا واختيار
 على المصح لانه لم يخل عدلهم لا الجوار مشون لجوان عهد البكارة
 الثالث برجم المحض احارب معتدلة لا تختل ولا تطول التعذيب
 ويخرج الجلد الى البر واخذل الملوأ والرجم ان ثبت الزنا
 باقراره على وجهه فليجلد برجم اذ امسته الحجة ويموت بامسته
 ومن لا يرحى برودة يجلد بعف كال عليه مائة شراخ حيث نال
 الم الحجج فرع لو عجل المام نص على انه لا يرضى وفي ختان
 الممتنع بخلافه اذ الختان ليس له في اصله فليس شرط سلامة
 العاقبة وقيل تمامه لان بالقتل والنجس ومن حضور الحاكم
 والشهود وبدوم بالدمن او الى الراء لا تعزب المرأة المحرم ولا
 الغريبة الى وطنه ولا يجوز العدول عما عتبه المام على المظهر
 فرج لو عاد عزب ثانيا واستوفت المدة على المظهر
 لان في التوا الى تنجيد لا كوال الجلد **السابع**
 الرابع في القذف وقد تكلم في حقيقته والظن في حكمه
 وهو ان يجلد كل مكلف حر ملزم الاحكام ولو شهدا على المصح
 لقصة عن ولي بكر اذا قذف مسلماً حراً اكلها عفيفاً
 ثمانين جلدة والتجديد بفسخ لكل شخص وان حذر قوله تعالى
 فاجلدوهم ثمانين جلدة فان قذف عفيف عذوله خلف العذوب
 فان كل خلف وسقط الحد والحيض حد الزنا لا الله حق الله
 تعالى فكذا الوثبت انه زاني بعد القذف فسرع لومات

لا المعارضون

الانجيم

والعبد نصحه مع

القذف

المقدوق ودرت منه الخ كغيره وقيل وروى من روى السب
 وقيل بخصوية السب استلزاما وقال ابو حنيفة لا يورث
 ولكن لو قدن ميتا استحق وارثه **الباب**
الخامس في الرقة قال الله تعالى التارق والتارقة
 فاطعوا ايديهم الرقة اخذ المال خفية عن حرز فخرج
 عنه الاحتلاس والاحتباس ومجدا لولا بجة فواخذ السارق
 بريقه وبد له ان تلف ويقطع بمنا من الكون ثم رجله اليسرى
 من الكعب ثم اليد اليسرى ثم الرجل اليمنى فبسط الاول
 ان يساوي المسروق ربع دينار خالص مضروب بقوله على اللام
 لا قطع الا في ربع دينار او عشرة دراهم عند ابي حنيفة
 ولا يشترط عليه حتى لو اخرج دراهم فلان او ثوبا
 في جيبه دينار ولم يسخر به قطعت على المظهر خلافا لمرج
 الاول لو اشترى اثنان في المخرج لزم ان يكون حصته كل واحد
 نصف ما لهما اخرجاهما الثاني لا يقطع باخراج الخمر والملاهي
 الا سادس الطرف او الرضا ضا نضابا ولم يقصد كسرها على
 المظهر لانه اخرجته لا على وجه حازن المال لو اخرج برصعة
 اطلع المالك في قضائها على النيب لم يقطع لانه لم يخرج
 الجميع من الجز خلافا لما لو لم يطلع وان طال الفصل
 على اظهر الوجه فانه اذا فسخ الكدراج فانصب منه الدراج
 الثاني ان لا يكون للمسارق فيه ملك ولا شبهة فلا يقطع المخرج
 ما رهنه او اجره او كان لوالده او ولد له او بيت المال على المظهر

في الرقة

ادام

يلون هم

لانه ملك مرصدا حجة ولا يورث طر بانه مخرج الاول لو ادعى انه
 ملكه او ملك سيده لم يقطع على النقص لان كان صدقه وان ادعى
 انه ملك رقيقه فكذا به توجه القطع على الوصي دونه على
 الاظهر لانه ادعى مستظا محمدا الثاني لو اخذ ما لا يدنو به
 المماطل لم يقطع وان اخذ غير حصن حصه لجوانه في الجملة
 بخلاف ما اذا لم يكن ما ظلا بالمال فكل جزاء النرج يوجب القطع
 على المصح لانه محرم شرعا ولا يعارضه المصادم القوي
 اذا لم يكن بينهما الرام المظهر تعلق القطع باخراج المستولدة المساحد
 نائمة او مجنونة والموقوف على معين لانه ملك وقناديل
 المسجد ومن ثمة اخرج حذوها وابوابها بالان يكون
 المخرج محمدا بالعادة وذلك ان يكون في حصن ملكه كالاصطبل
 للدواب وعرضه الدار للواني وثياب البذلة واليوش
 القلعي والنفود وعليه رقت فوقه متبقة او نائم اغلق
 الباب او حانوت بالمخلة الجيران او في مسجد او صحدار
 بالمخلة دافع او مستعيت او في حجة من سلة المذاب
 مشددة المظناب حافظ والمواشي مسوقة او مكنونة
 او مقطرة سبعة سبعة بقايد والقبير في مقبرة البلدة
 او بيت محزن فروع الاول لو نقت واحد واخرج اخر لم يقطع
 وان نقتا واخرج احدهما قطع المخرج لانه اخرج من
 حرز ابطله وكذا لو نقت ورمى منه الثاني لو اخرج في دار حارة
 او وضع على اية فان حقا او كانت سارية قطع على المظهر

لمن سئل عن الاستفال بقل خلاف ما اذا سارت بعده نفسها
 فانه منسوب الى اختيارها المالك لو نقل ولم يخرج من الحرم
 فلا قطع وكذا اذا اخرج من بيت غير معقل الى الصحن خلاف
 ما اذا كان مغلقا على المظهر لانه حرز مستقل الرابع لو سرق من بيت
 عصب عنه او من غير لم يقطع لانه ليس بحرز للغاصب بخلاف
 ما اذا كان مستعارا منه على المظهر اذا الدخول على هذا الوجه
 محرم الحرام لو عصب منه مناع فدخل واخذ عنه لم يقطع
 على المظهر لانه حرز في الدخول وكذا الواحرج المعضوب
 حرمه اذ ليس للغاصب احراز الرابع تكليف السارق والزانية
 فيقطع المواعيد ان شرط في عهده على المصح **فصل**
 السرقة ثبتت لثمان ثمانية المائل والقطع باقراره وثمانه
 عدلين واليمين المردودة على المظهر كالمقتضى فلو قرئ ثم
 رجع فالتعاقب ان لا يقطع كذا القذف لانه حق المردون
 ولذا لم يقر لغايب انظرناه لانه عليه السلام عمله على
 الرجوع فقال ما اياكم سرقة **الماد**
السادس في قطع الطريق وسواخذ المال مجازية
 اعتمادا على الشبهة والبعد عن الغوث فيخرج احتلاس
 المارب والصغير الذي استسلم له القوي والغصب
 وجزاؤه ما قال الله تعالى انما جزاء الذين يجربون الله
 ورسوله الاية وفشروا عليه اللام بان يقتلوا ان قتلوا فليؤا
 اذا قتلوا واخذوا المال ويقطع ايديهم وارجلهم من خلاف

اذا قتلوا

اذا قتلوا باخذ المال ويطلبوا لبقوا من الارض ان ترصدوا
 واربعوا ولم يثبت لهم وقال مالك يقطع الثابت ويقتل الشيخ
 الجازم وينفي عنهما وسنا مسائل الاول اختلف في كيفية الصلب
 والاشبه ان يقتل ويغسل ويصل عليه ثم يصلب لثمة اتمام النكاح
 كصل يوقل الى ان يمتري ويسيل وركه لامة من الصلب وهو
 الرذل الثانية المقصر على المخذ ان ساوى ما اخذ ربع دينار
 وقطعت يده اليمنى ودخله اليسرى ثم المخرمان ثانيا او فقد ثا
 الثالثة لو تاب قبل النكاح عليه سقط حتى الله تعالى كالمقطع والصلب
 ويختم القصاص لجواز الرابع لو جمع عقوبات قدم حقوق
 العباد المحقق فالخف فجلد ثم يقطع ثم يقتل ولا يتوارى
 وان رضى به ولو التزم على المظهر لتوقع العفو **الماد**
السابع في حد الشرب لضرب كل ملتم شرب مسكر او قتل
 باحتياق بلا غدر اربعين ضربة ان كان جزا لانه عليه السلام امر به
 والامتنع فلا يجد بالحققة والمسايطر ولا المكر ومسخ
 اللقمة اذا فقد غيره والمند اوى به وان عصي لقوله عليه السلام
 ان الله تعالى لم يجعل شقا اتى فيما حرم عليهم وخص به
 تغليظا وجاهل سكره وحرمة اذا كان قرب العهد بالسلام
 تليسه لا يضرب المقتل والوجه ولا تجري ولا تقول على السر
 والنكمة وانما تجدد اذا قر او شهد عليه جلان خاتمة
الماد شرع القزير في كل معصية لا حد
 فيه ولا كفارة بذا جر يستصوبه الحاكم كلوم او حبيب

حقوق

او جلالات تنقص عن اقل حجة وقيل حذر شرب العبد وسحق
 الله تعالى لانه زجر عن محاربه فلا يسقط بعض من ثبت
 بسببه ولو عني المقدوف حقه لم يعذر لان قدومه لا يوجب
كان موجبات الصان
 والمقصود ضمان الوضوء وضمان الصلوة وما اختلفت الهيئات
 وفيه ابواب **الباب الاول**
 2 ضمان الوضوء الصادر عن الامام اما حدة وضمان فيه
 الا اذا جاوز الواجب فوجب قسط الزيادة اذا التفت
 بالمجموع ونصف الارش عما قول نظر الى الحق والباطل
 واما تعذيب ومومنون لانه باجتهادهم فيشرط سلامة
 العاقبة كاديب القيم والنزوح واما استصلاح كفضيلة
 وختان وقطع سلعة وبيع متاكلة ابقاها اخطر فلا
 على المظهر لانه كيف يعرض ويحرق مع الخطر فان علم
 ان قطعه اخطر فقطع لزمه دية العمد دون القود على
 المصحح للشبهة فخرج من به الم لا يطيقه ليس له اهلاك
 نفسه الا اذا اتقن الملاك به كما اذا كان في سفينة مشتعلة
مسألة الامام كغيره فيما يتقاه عمدا او خطأ وحكي انه
 لو امعن في النظر فضايقه عابث المال لانه عرضة الخطر
 فلا يستهلك ماله وما لعاقلته في حال الوضوء كنهاده عبيد
 او فستاق فالظاهر انه لا يرجح عليهم اذ ليس عليهم انفسا
 حالهم ولم اخفا ما علموه التالي فغل الجلاء فغله ومو كالا

فلا يضمن الا اذا علم حرمة ووجد محصا عنه الله اعلم
الباب الثاني الموجب لرفع ما يحاق منه على نفسه
 او ماله مكلفا او غيره لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعندوا
 عليه بمثل ما اعتدى عليكم وجعل فكان بجملة او كانا ضد
 النفس او الطرف او البضع وان كان مثليا فلا لقوله على
 السلام كن عبد الله المعقول ولا تكن عبدا لله الفاعل والذبح
 فينوب ان يشرع بضرب باليد فان علم انه لا يقيد بضرب
 بالسوط ثم بالسيف والاضمان لانه مسبب عن فعل وقيل
 لجواز شرعا فيضمن الحرية المارطة عليه على القول باستحالة
 الاحالة الى فعلها دون الثاني في حال **الاول** لو عرض بد انسان
 ولم يقدر فللحمية وضرب شدقيه ولم يترك فمثل يله قتل
 اسانه لم يحبس الضمان المثل لو نظر الى حريم ولم تكن له هناك
 محرم او زوجة ليكون شبهة فترميت عنه فنجيت لم يحبس الضمان
 لان رجلا نظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجرته من صبر
 الباب فخرج وكان في يده حديد فقال على اللام لو علمت
 انك تنظر الى لطعت يد عيكل والقياس لانه يندم المنذار
الباب الثالث في الثلاث
 الهبة وله ضمان الاول ان يكون معاصيا فيها فليضمن ضمان
 ما يمكن حفظها عنه كالخبط والعرض لا انتشار الجوار ورش
 الوحل اما اذا ركض او ساق المبلع من مقلع في السوق
 فخرج لو تحرق بالخطب ثوب انسان فان راي او بنة

نذر باليوت والار
 عم المجرى المستطير

ووجدت محمدا لم يجد الضمان والواجب الثاني ان لا يكون معها
 فيضمن ما ائلفه لئلا يهاك هذا حكم عليه السلام ولا العلة
 تقضي حفظ الدواب لئلا والمزارع نهارا وروح الله
 لو دخلت مزرعة فخرجت ودخلت مزرعة اخرى لم يجد
 الضمان على المخرج الا اذا كانت مزرعة محفوفة بالمزارع
 فليصير وليضمن الضامن الثاني لو دخلت لئلا في بيتان لم يعلق
 الباب او من رعية فيها صاحبها فلا ضمان اذا قصر منه
 الثالث الحق المملوكة لا يضمن مثلها اذا ابتعد ربطها
 وقيل يضمن لا مكان سد الباب عليها ويقتل الضاربة بالطور
 كالسواق كتاب

وفي ابواب الراس الاول

2 وجوب الجهاد مع الكفار قد ضل قوله تعالى كتب عليكم
 القتال الاية على الكفار بغير لقوله تعالى وكلوا وعد الله الحسن
 ولانه تم مقصود نفسه لا باعتبار الفاعل كاحياء الكفرة
 الحج كل سنة واقامة الحج الدينية وتعلم العلوم الشرعية
 والحرر بالمعروف والتمسك عن المنكر ودفع الضرر عن المسلمين
 والقضاء وتبطل الشهادة وادابا ومايم به امر المعاش
 من الحرف ونجيز الموتى وجواب السلام على الجمع وبدوة
 سنة لافى الخاتم وعلى المصلى والاكل وقاض الحاجة كل
 سنة مرة 2 اتم الجهاد اتفاقا لانه عليه السلام وينصف
 المرام 2 المناوبة وعلى كل اهل البلد ان قصده وعلو

الجهاد
 وقرئ

مسانة القربى ثم المبعدين بالحاجة فصل في سقاطات
 الوجوب وموايا العجز الحق كالصبي والمجنون والموتى
 وعجز الاستطاعة والعجز والعجز لا خوف القصور فان جهادهم
 اعم او الشروع كالرق والدين الجاني الا اذا اذن السيد والغريم
 ومنع الماسل المليم فان اجازتم الملم رجع الضرف مالم يحضر الواقعة
 فان لم يقدر توقف هذا الملم على الكفر بدارنا والمقتنين
 على الجميع فان غلبتهم فليدفع كل عن نفسه باقد روع
 لو استولوا على موات الملم ففهمان المظلة الوجوب ولو اسروا
 مسلما وامكن خليصة بالمقاتلة تقتضي المظلة الباس

الثاني في كيفية الجهاد والنظر في احوال الاديان القتال

وفيه مسائل التي تلزم المقاتلة بغير اذنه المام وسن له ان يؤمن
 على السيرة وله ان يستعين بالمرافق والعبد اذن الولي والسيد
 والكافر ان ابنه فانه عليه استعان باليهود وبذل الماهية
 من بيت المال الثانية ليس له استجار الجهاد المليم لانه يقع عن
 فرضه خلاف الكافر والعبد ولا غيره مطلقا على المصح اذ
 العمل يقع له فروع لو اخرج اهل الذمة تهر استحقوا
 اجرة المثل من الضميمة وقيل من بيت المال فان لم يدخلوا الصف
 فلهم اجرة الذهاب الثلاثة قتل الغريب لا يستأجر المحرم لانه
 عليا سلام منع ايا بكر وحذيفة عن قتل ابوتهم وحرمت قتل من
 ليس من المخاريج كالصبي والمجنون والمعمى والمراة
 والحنتى والعسيف والراهب على المصح لقوله على اللام

لخاله لا يقتل عسقا ولا امرأة وقد له لا يقتلوا النساء ولا اطفالا
 الصوامع وكذا المصح الذي لا راي له وقوله عليه السلام اقلوا
 شيوخ المسلمين واسبقوا شرهم حول على الراي والمقتل
 فان اكلوا لا يقتل ولو كان صبيا او امرأة الا ان يجر نضب
 المضيق واضام النار وارسل المارة على حصونهم وان كان
 فيهم النساء والصبان وسندها انه عليه السلام نضب المضيق
 على الطائف فلو تترسوا بهم في القتال فان قتلوا من ذلهم
 لم ينال بهم ذلهم اعينهم على المصح اذا ضرورة فان كان في القلعة
 مسلح وخفا عليهم ففعل ذلك على المصح لقوله عليه السلام لا يزال الدنيا
 عن الله اسون من سكر دم مسلم وكذا لو تترس كافر به وقا تل
 من ورايه اذ لا يد على المكره ان اذ اتبع الامتزام الحارسة
 للجور الخرج عن الصنف لا متحقا لقتال او متحقا الى فينة
 من عزمه او صار باعن التايد على الضعيف وحب ان تحقق
 غلبتهم وان ير عن الكافية فيهم السادة المستحبة باذن الامام
 فان استبد بها فقد امانة لقوله عليه السلام الثاني في المشرق
 اذا اسير من لا يقتل روق منهم العبد والمالة والصبي وتحت
 الامام في عزمهم بين القتل والخن والاسرقاق على المظهر
 لانهم كالكاملين الا ان القتل جظ عنهم وقد نقلت كالكاملين
 الحرة من المربع في الاول لو اسلم الكايل قبل الاختيار
 اختير عز القتل ولو اسلم قبل المير عصم نفسه وماله وولده
 الصغير لا عتقه وزوجته على المصح لا سقلا للما والاروق

السادس

والمحزون

حله بانه لا يقتل المسلم الثاني لو اسير من احد الزوجين المختون
 المختون او كذاهما السبع العقد لانه عليه السلام قال يوم او طار الا
 لاوطا بجا بل حتى نفع الحديث ولم يفتل وكذا لو اسيرت
 زوجة الذمحي على المظهر او زوجة المسلم قبل التخيول ان
 جوزناه وكذا العبد وقيل يتوقف الى العدة حتى لو اسلمت
 او عتقت فيها اسبق كما اذا اسلم احدا الوثنيين ولعله اظهر
 الثالث يقرر موجبه تعاقل السابق على المشرق والاسلام
 كالنكاح ونقض ديون المسترق من له الا ذو من جنابا نزلنا
 ثمرة الثالث في الاغتنام الغنمة كل ما اخذوا الجاهل والمجاهر
 قتلوا ما تركوه رعبا من غير قتال ففي ما اخذوه او احدا لهما
 او النقا فلا اخذت ثم الغنمة احكام احوال النبط للغايم يقرر
 الحاجة فيما نطمع غالبا كالغواصة والمفان والمغانم ويرد
 الجمل الى الغنم وعلف الذواب قبل القسمة والوصول الى عملهم
 الملام اذ لا يتشتر اشاعا لبا والمصل فيه قول ابن ابي
 اوفى اصبتا بخير طعانا وكان كل واحد منا باخذ قدر حفايته
 وقول ابن عمر كما نصيب في مفارنا العسل والعنب فما كلف
 فلو تعدى ضمن الذاب وان اضاف به غير الغائبين او اقر
 كان كالفاصب الثاني انها تملك بالقسمه او اختيار التملك
 على اصح القول لجوان المراض بينهما خلاف السلب
 وتاثيرها الوقت كالمالك زمان الخيار وفوق بات
 التقوى ومضى المدة لا يكون مملكا ولا اجر منه اذ المختبر

الزوجين

ماله

ثم من العباد خلاف ما نحن فيه على الوقوع في المعنى من بعض
على بعض الغائبين لم يبق عليه خلاف ما لو استولدها فانه اختيار
الذي للمفلس ان يرض عنها وان اقرض المحسن كما لو ذهب منه فلم
يقبل لانه ممنوع من التوفيق فقط **الباب الثالث** الماخوذ من
من المغانم واما الاضي الجراف فقتلها عمر رضي الله عنه من الغنائم
ثم استطاب قلوبهم بعوض ووقف على المسلمين وآجر من
سكانها بالخراج بالخراج اجارة موبدة بالمصلحة ومحنة
فحق صلحنا في ما بينهما **الباب الثالث**

في الامان رخص فيه للمصلحة وتوقع الاسلام وصح من مسلم
مكلف مختار حتى العبد والمرأة لو اعيد او عده معذور
ومن الامام لغيره بلفظ كما جرتك ولا تخف واسعار منه
يقول في الاربعة اشهر وسنة في قول وفيه مسائل المذهب
انه لا يصح من السير لانه كما لم يكن لكونه لو اطلق على امان
منه لم يثبتهم ودرج تابعه **الباب الرابع** انه يتعدى الى ما معه
من الاهل والمال وان اطلق على المأظرة لانه ترك ما يورثه
اولا ثم كالتابع ولهذا قيل لا يصح امان نسوة في قلعة
بل رجل ولعل الاصح صحة اذ لا يجد ان يفقد التابع المصلحة
لانه لو اشار الى كافر او كني ولم يورثه الكافر لانه بمنه
منه رد الى ما منه والاسفر والقا صد لساج القرآن فلو كان
من الشرع خلاف التاجر فانه لا يمان حتى يؤمن **الرواية**
للمسلم ان يسكن ديارهم ما لم يمنع عن اظهار دينه والالتزم

المجرة والمغرب ان قدر **فصل** لو عاهد الامام على
ليدل على قلعة تجارية منها صح الحاجة ثم ان فتح بدلا لانه اشغلتها
ان كانت عند الظن فان ماتت او اسلمت وتعدت التسليم اسحق
اجرة المثل اذ لا يصح ان الجمل مضمون ضمان العبد ولو نزل
زعم الفلحة بامان املاها ولم يرض بتسليم الجارية ردناه
الى المحسن وقالناه رعاية للشرط المتقدم وان لم تكن الجارية
فلا شيء له وان كانت عند العبد على المأظرة اذ لم تدخل في يد
الامام حتى يضمنها وكذا ان اعرض عنه وفتح آخر او فتح هو
بطريق آخر اذ لم تنفع دلالة للمسلم ولو استنزل الامام اهل
قلعة يحكم شخص جان وحيث تناعه لانه علم السلام استنزل
بنى في ليلة على حكم سعد بن معاذ **الباب الرابع**

عنهما

الرابع في الجزية وعقد الذمة وهو ان ياذن الامام او نائبه
لمستقل له كتاب او شبهة كالمجوس والمقتل بالصحة والبول
اقامة دار الاسلام بالافتقار لودنه كل سنة وفيه مسائل
لا بد من لفظ يدل عليه والمأظرة لانه لا حاجة الى شرط الاسلام
وعين من مقتضيات العقد في جوان شرط الثاقبة خلاف
فان منعناه جاز ان نقول اقر لم ما نلتم لانه مقتضى المأظرة
بجلاء ما ثبتت الماسة لو تعاطاه مسلم بخير اذن الامام
فقد لانه من الاصول العظيمة المنوط بها جهاد لكنه
لا يعتال لانه تضمن الامان ثم ان ملك سنة لن منه الجزية
على المأظرة كما في سائر العقود الفاسدة ولاننا في عقابها الفاسدة

آمنا وحب على الامام اجابهم عند الام من الثالثة بقدر الوحي
 وان كان عجميا ظافا له اذ لا جرمة لمخلفه وكذا الصابي
 والسامعي ان كفهم التصاري واليهود ويقر من اجد الوحي
 كفاي على المذهب ولا يؤخذ الجزية من الصبي وامرأة
 والحنفي لان دمارهم محققة ومن المنقح جثوة حصاة افانته
 الرابعة بقدر الذم في كل البقاع سوى الحجاز لانه على اللام
 قال لو عشت لم خرجت اليهود والتصاري من جزيرة العرب
 ثم لم يعش ولم يتفزع لها الصديق والجلال الفاروق وستر
 السامعي بصفه الجزية بالحجاز مكة والمدنية وبامه وحقها
 كاتبايف والوج وحيبر وما لك يا راضي العرب من
 فارس الى الزوم فالكاو لا يدخل مكة مطلقا لقوله تعالى
 ولا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ولا غيرها الا لاجازة
 اوسفان ولا يفهم اكثر من ثلثة ايام فسمع لومرض في الحرم
 نقل وان حيف عليه وان مات ودفن اخرج وكذا في غيره
 لما اذا طر او نعدرا اقل ما يؤخذ كل سنة دينار لقوله عليه السلام
 لمخاد انك ستر على قوم معظمهم اهل الكتاب فاعرض الاسلام
 عليهم فان ابوا فاعرض عليهم الجزية وخذ من كل حال دينارا
 فان استغوا فاقبلهم وللإمام ان يأخذ بدله اني عند درهم
 لقضا عمار بن بسنة وستر الماكسة وشرط الصيافة
 لم يخاد عليهم فيقدروا الصيف والطعام والعلف وغيره
 حلتها والمهانة بهم عند الام خذ لقوله تعالى ومنهم من

وقيل بحسب فلا يؤكل المسلم باذنها ويجوز ان يأخذ نصف زكوة الموم
 عوضا عنها ما لمصلحة اقدار بجرار من سنة وعشر النجان انما
 يؤخذ من الحرى اذا دخل دارا دون الدمن فصل
 ٢ احكامهم الاول انهم يحسب الكف عنهم وعن اموالهم فلا يراف
 محوهم ولا ينقل جازيرهم ماداموا خفون فان فعل فلا ضمان
 لعين الما لية خلافا الى حنيفة ويجب دية اهل الحرب عنهم وان
 انقروا ابله على المظهر لانه معصومون كالمسلمين الثاني
 منعهم عن اجداث الكايسين في بلدة يبنينا او فتحناه فقتلوا او
 صلحا بان يكون لنا ونقر كما يسمي التديمة حيث اخذناه
 صلحا وعن اعلا البناء على بنا الجار المسلم والمشي في وسط
 الطريق وركوب الخيل لا البغل بركاب خشب ويتميزون
 بالغيار والجلال ونحو الثالث يحسب عليهم التزام حكم الاسلام
 واخفا معتقدتهم في الجزية والمسح عليها السلام والخمر
 والخنزير والتافوس والقطر في بلاد المسلمين سنة ينقض
 عنهم بالتقال ومنع الجزية والامتناع عن احكامنا والتعرب
 للرسل على اللام بالسب على الاقوام لقوله على اللام من سب
 نبيا فامتوة واضرار المسلمين وان لم يح شرط المتنافرين
 على اظهر الوجوه كدعا المسلم الى دينه والزن بالمسلمة والمحصن
 عن سرايرهم فيقتال المقاتل ويحق عينه بالما من كالتابذ
 عند ولا ينقض باظهار معتداتهم وسعائرهم لكنهم يعزرون
 الباس الحامس في المهادنة

المذاب الطول انظر الى الامم والاعباد

ومن مصالحه جمع بلاد مال كاهاد ن رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل
 مكة ان لا يقابلهم عشرين والنظر في شرائطها ولها حكمها اما
 الحق فان ربيعة الاول ان يكون العقد من الامام او نائبه لم يل اقليم
 ووا اليه لم يل مدة او قرية لانه خطر الثاني ان يكون المصلحة
 كضعف او رجاء اسلام الثالث ان لا يضمن شرط فاسدا كابقار
 الاسير المليم او ماله معهم والزام مال الملوخور او حوفي او لغيره
 اسير عجزنا عن نقاذه الرابع ان لا يتجاوز المدة عشرين سنين
 لانه على السلام لم ين د عليه فان زاد لغي وقيل يجوز بالمصلحة
 وهو مائة فان اطلق فسد لتعذر التايبين والتاقيت وقيل
 ان كان بناقوة تحمل على المقتل وهو اربعة اشهر والمقتل المكثر
 واما الثاني فله الاول جوب الكف عنهم ما لم ينفذوا العهد
 والرضا بالنقض والسكون عليه بنقض الثاني جواز بند
 العهد لهم للاستشعار الثالث ان يوم الوفاك بالشرط فلو شرط
 رد من جازنا منهم صح ولو لم يمت الخلية بين الذكر والحد
 البالغ العاقل وبين عيرته فانه على السلام رد اما جند
 بن سليل وليس عليه الرجوع والكف عنهم لانه لم يشرط
 ويجوز ارشاده الى مثل الطالب تعرضا لفصة الى بصير
 والمجوز رد المسلمة لقول تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار
 والمحرم مبرها اذا الشرط لم يتا ولمن فان شرط
 لنفسه واما وجب على الرسول عليه السلام لانه عم الشرط
 قبل الامية وقيل يجب رد العبد والذي لا عبرة له فمفع

كضعفنا

بانه امانة ونسيح وحمل عليهم رد المرتد بشرطه ه
 الباقى
 والغنائم وفيه ثلاث الاول في النفي وهو ما يحصل من الكفار وغير
 الجاني خيل وركاب كالجزية وعشور تجاراتهم وخراج عاراتهم
 وتركبة المرتد وكاف الوارث له وحكم ان الخمس ثم يسم احدا
 اخماسه على خمسة اسهم واحد لله واربعة لكان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يهرقه في مصالحه والآن مصر في المصلحة
 كسدا الثغور وعمان القناطير والارزاق القضاة لقوله
 عليه السلام مالي مما افاء الله على الحسن وهو مردود عليكم وازاد
 به ما بعد الوفاة وقيل الى الامام لانه نائبه والثاني لكون
 القزى منهم بنوها يتم وبها المطلب دون بني عبد شمس ونوفل
 فانه على اللام مخ هو لا ومنع او ليس سواء الغنى والفقر
 لان العباس كان ياخذ منه ويقبل الذكر ولا يعطى اولاد النبي
 لانه مستحق بالقرابة فيكون كارب وقال ابو حنيفة سقط
 السمان بوفاة الرسول صلى الله عليه وسلم فيثلث الخمس والثالث
 لليتامى المتواجج على المظهر لان لفظ البيتم يعني عن الحاجة
 الى التعمد والاربع المساكين ويصرف الى الفقراء ايضا لانهم ارجح
 والحامس لائناء القبيل والاربعون لباقيته كانت لرسوله
 صلى الله عليه وسلم يفعل فيها ما يشاء والآن للصالح العامة الخمس
 الخمس على قول ولها ان الخمس على قول يظهر قوله تعالى
 ما افاء الله ولجند الاسلام على الاصح لانهم سائبه صلى الله عليه وسلم

او ايد

وحفظ الدين ودرج المشركين وعلى هذا فليخرج الإمام المورث
 الاول ان يفتح ديوانا ويصير لكل جمع عريقا الثاني
 ان يعطى كل واحد ما يستحقه ويحقق عاقبته وعبد
 المحتاج اليها ويشترها له ولا يفصل بسبق الاسلام والعق
 والنسب وان قدم بها الثالث ان يقدم بني سائيم والمطلب
 ثم الاقرب الى الرسول على اللام من بطون قرين وعمل ولا د
 نصير كحانة ثم الانصار ثم سائر العرب ثم العجم الرابع ان
 لا يشتر صبيانا ولا نجونا ولا عبدا فان طرأ جئون او ضعف ايبا
 اسقط على قول ومن مات لم يقطع رزق زوجته وولده حتى
 يستقل ويتزوج على المأظف اذ لو علم المجاهد ان ورثة مضمونة
 بعد اسقط بالسبب عن الجهاد والمسلم ان يفرق اذ انهم اول
 كل سنة ولا يجعلها مشاهير المصلحة ومن مات بعد الجور
 وجمع المال فمصلحة لورثته وان مات منه ففقط المدة
 السادس ان ينفق العقار ويصرف فيهما لانه اصل وقيل يقسم
 كما ينقول وقيل يقسم الخبز ويقف الباقي السبع ان يصرف
 ما زاد الى الثغور واداة الحرب او يوزع عليهم الفصل
 الثاني في الغنائم وهي الاصول الحاصلة عنهم بالمحاربة
 وكلها ان يعطى لسلب القاتل لقوله على اللام من قتل قتل قله
 سلبه ويخمس الباقي ويقسم الخمس بالاسهم المذكورة وتصرف
 الباقي الى الغنية المجاهدة للزاجل سهم وللغارس ثلثة اسهم
 ولا يوزع الاقسمة الى دار السلام هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم

وفيه مسائل الاولى من اكل الخمر والاراحة فقبل الحرب ولو جفا
 عليه او قطع رجله او اسره على المصح استحق ما معه ثوب
 وفارس وسلاح وسوار وما معه من الدنانير وجنبه قتل المصح
 لانه اقبل اليه طمعا في الحقيق المشدودة على فرسه وما في الخمر
 من السلاح والكرام ومن رمى من ورار اخيص او قتل منسوبا
 او مشغلا بخواكل لم يستحق لانه حث على الهجوم على العدو
 وكذا ان قتل منسوبا لانه عليه اللام ما اعطى ابن مسعود رضي الله
 سلبا الى جمل الناسه مستحق المال من شهد الواقعة الا انهم
 او اخذل او لحق بعدها وان لم يجمع المال على المأظف اذ لم يند
 حضوره وقال ابو حنيفة لم يجمع المال على المأظف اذ لم يند
 مات في اثنائها نص على انه لا يخلو له بخلاف ما لو مات الارض
 وقيل بان المتبوع ثمة قائم وقيل فيها قولان مناسما ان النظر
 الى شهود بعض الواقعة او الى المأظف والمريض الما يوس كالموت
 ويستحق التجار والمخينة ان قاتلوا على المصح لانها حصلت
 بسببهم واسير هذا الجيش اذ اعاد وان لم يقا تل لانه كان
 في مقام سائيم وكذا اسير عزمهم على المصح ومن سلم ونحو
 بهم لانه قصد بيع اعزاز الذين الثالثة راكب الفيل والبغل
 والثالثة كالزاجل لانها لا تصح للكر وكذا راكب الفيل والبغل
 على المصح ولا فرق بين السابق والبر دون فروع الاول
 لو احضر فرسين لم يستحق الما لو احدا ولا يضبط له بعد الثاني
 لو كان الحرب على حصين مثل فارس سهمه اذ يتا محتاج اليه

الحكمة لا صبح

منهزما

الحرب

الثالث سهم المستعار للراكب وكذا المعضوب على الأصح لأنه أحضر
والنصف حصلت به الرأب لنقل ما شرطه الأمير بوابه لمعاطل
خط كندم طليعة ومحلة خمس الخمس ولا يشترط قديرة كما في الفرائد
والأنه على اللام اشترط الثلث في الزجعة والرابع في البداة
وجوز شرطه من بين المال لأنه من المصالح وحديث شرط
قديرة لأنه كجالة والرضخ سهم ناقص بقدره الإمام لمن لا يظن
في القسمة كما لمراؤ والعبد والمراهق والذي إن أذنه
الإمام ولم يأخذ الحجة ومحلة أصل الغنم كاجرة النقل
أو خمس الخمس كالنقل أو سهام المقاتلين فيه أو الالمح الثالث

كتاب الصيد الذبايح

وفيه فصلان الأول في الذبايح والنظر في أمور العمل الذبايح
وشرطه أن يكون مقيم مسلما أو كتابيا لقوله تعالى وطعام
الذين أتوا الكتاب حل لكم فلو شارك المسلم مجوس في النحر
أو الرسائل أو الزمى جرم إلا أن يذوق المسلم أو يوصله
إلى حركة المذبحين ولو أخذت كلب المسلم وقتل كلب المجوس
جرم ولزمت الضمان ولا يؤبر إلا عانة الثاني الذبح وهو
كل حيوان مأكول لا يحل ميتته وما يحل من الجراد والتمل
وسائر حيوان البحر لقوله على اللام والحل ميتته إلا المستحبات
كالضفادع والبرطمان وماله نظير محرم على قوله ككلب الماء
وخيزير فلو صاده مجوس حل وجاز ابتلاعه جازي
المالك الذبح وموازها في حية مسقة يقطع الحلقوم والمريء

أو الميتة في القدر عليه كصيد جرحه فأدركه حيوان حرجي
ما جرم وإن شئت المديعة أو غصبت منه أو سقطت عنده والماله
يخرج من بين قنديل في عيه كالسبي فوجس بعير وقع في بئر فغدر
لحده فوجس الأول لو أبان عن صيد ودفع كان قد غدر
حل الجميع ولا جرم العنق وإن سرت لأنه انفصل عن جرحه
الثاني لو كسب مديعة في شبكة فخرج به صيد أو رمى إلى قنديل
فأصابه أو استرسل الكلب نفسه لم يحل إذ الموت لم يحصل
أو قنديل وكذا الواعنة فزاد عدوا على المظهر الثالث لورمي
صيدا ظنة حجرا أو خنزيرا حل لأن صد الذبح والحل غير
معتبر وكذا الوعد غير من السرب خلاف ما لورمي في ظنة
شوقا أن يصيب صيدا فأصاب على الإظهار لأنه بعد عيب
الرابع لوجوه ثمانية سبب آخر سقوط من شاهق حرم الطير
رماه فأنضم بالبرهن لتعدرا المحتران عنه وإن غاب عنه
ثم أدركه ميتا فيه فلولان ربح كل منهما يظن أحدهما إلى ظاهر
قوله على السلام إذا رميت سهمك فغاب عنك فأدركه فله المالك
والآخر إلى قوله على اللام وعلمت أن سهمك قتله فله الخمس
في كوة أمه للمحدث العالم في الملة ومن كل محد لا يسب
ولاظن ولا عظم وجازح يعلم بأن يسترسل بأرساله وينزجر
بزرجه ولا يأكل منه مرارا لقوله على السلام وإن أكل فلا تأكل
فإن أكل مرة جرم ذاك لما قبله وأعيد التعليم لأن يلحق
الدم للصيد خاصة لا المقتل فلو أصابه عوض السهم

او خشي من الجحولة او وقع في بئر خيفة له او رماه بندقية ومات
 به حرم **الفصل الثاني** في ملك الصيد وهو بازاله من غنمه
 ما يات اليه او انما يات او الجائيم الى مصيق لا يخلص منه وتوقعه
 فلما نصب كفه لا يخلو عن رعيته ودخل الى سمكه في جوفه
 وتمسك الطير في داه لانه ليس يقدر على ان يفلو من لوسى له
 له او الجاءها اليه او بناه عليه على المظهر ولا يزل ولا يفلو
 الصيد واطلاقه وان صد الضرر كعبه على المظهر
 وقتل من اعاق العبد لغيره وضاملك فيها واجيب بان ملك
 العبد وعقبة تعبد ولو اعرض عن جلد ميتة فذبحه غيره
 ملكه على المظهر لان الملك لا يباع **فروع** لو اختلط حمام
 بوجهين وتعدر العبد لم يبقه فافلوا ببيع احدهما والآخر
 جاز للحاجة على المظهر وكذا من عين ان على العبد والعقبة
مسألة لو رمى انسان صيدا فان ساقا وارثا او ذفا
 او اذن من احدهما وذف اخر فملك لهما ولو لم يكن ذف
 او اذن من وان اذن احدهما ذف الاخر حرم لان ذبحه من
 ولزمت قيمته فان ذبحه ولو بهيم اصاب مذبحه خلق ولزمت
 ارض الذبح فان لم يذف وما في بحرجهما ضمن قيمته
 كالوخرج شاة الزممة وقتل قسطة كافي العبد ولو اذن
 احدهما وذف اخر والنفس السابق حرم على المظهر
كتاب **الفصل الثاني**
 في ملك الصيد وهو بازاله من غنمه ما يات اليه او انما يات او الجائيم الى مصيق لا يخلص منه وتوقعه

على المظهر مطاوع واجبة على كل منعه ملكا عند الي حصة
 وفيه فضلا لاول في اكلها الاول في المصيق في حق الجاهل
 باذن السيد على المظهر لنفسه ولغيره باذنه او وصيته ويجب
 السبق عند الذبح او الذبح الى الوكيل ويجوز لو كمل الكفاية
 بالذبح دون السبق واستحققت شاة ثم حضوره وان المظن
 ولا يفيتم ولا يستطيع في غير ذبح الحية لقوله على السلام اذا دخل
 العشر واداد احدكم ان يصيح فلا يمتس من شعره وبشرته شيئا
 الثاني في المصيق وهو كل نغم تاتم السن سليم عما ينقص النعم
 ذكر اكان او انتى فلا تجزى الا بل ما لم تدخل السادة والبق
 والمعن قبل سنتين والفقان ما لم يستكمل سنة ولا العرجاء
 والعداء والمريضة والعجفاء التي لا نفق لها والثور الذي يقطع
 الاذن للحيث والاطمئنة تجزى ما قطع قدر سيره اذ به
 والسرقة والحيلما والحصى والتي لا صرع لها ولا الية
 خلفه ومكسورة القرن والساقطة من اسنانه لانه لا ينقص
 اللحم ويجزى الابل والبق عن سبع والغنم عن واحد وسبع
 افضل من بدنية وهي من بقره المالت في وقتها وموت يوم النحر
 الى غروب ثالث ايام التشريق **الفصل الثاني**
 في احكامها الاول ما تجزى لتذرو سقتين بالغنم كما اذا قال
 جعلت هذا ضحية فان تلف بنفسه قبل اوانه سقط اذ لا
 تقبل بطمته وان تلف بحايته اشترى بغيره فلا فان لم تقف
 به لم يلزمه التكيل ولو تلفه على المظهر لانه لم يلزم غيره

خلاف ما لو نذر مطلقاً ثم عيّن بشيء بعد انقضاء لانه اقرّب الى
 الاصل وقبل بصرها مصرف المصلحة وكذا الخلاف فيما اذا
 وان دجّه احق في اوانه وقع الموضع بناء على ان العيّن تعيّن
 عن النية لتعنيته لها ولزومه ارضها فنقص بالذبح على الاظهر
 اذا لمباشرة مقصودة ويكون كبدل المصلحة لانه ثبت بسببها
 وقيل للمصلحة لانه في مقابلة ما احققت به النية بالوعين بالزمن
 حنسه لغى خلاف ما لو عيّن مهية او صغيرة على الاظهر نظر الى
 الجلس ولو نذر ما لو عيّن سليماً فتعيب فان ابا سعيد اشرك
 كتباً للمصلحة فاخذ الذبيح اليته فسال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال صحح به الثالث انه يجوز اكل المملوك به
 واطعام الاعيان لا عليكمم وحبب الصدق بني منه لقوله تعالى
 فكلوا منها واطعوا البائس الفقير وسخّيت الصدق بجميعه
 وحبب في المندورف على الشتر كدما الجران والفتيان
 على المملوك به لا يجادتها بالبيع او لى وبصدق جلدتها
 او شفّع به تدبّر قال علم اللام العلم من من تعففته
 نذج عنه في اليوم السابع وحلّى رأسه وسمي فيه وقال علم
 عن العلم ثمانان وعن الجارية ثمانية سخيّن ان تعني
 بما يصلح للمصعير من الغنم ويطبخ ولا يكسر الوظم في العلم ان يبع
 وحلّى رأسه وصدق بوزن شعير ذهباً واذا اولد يوزن في اذنه
 ويجعل بين اذنيه كتاب
 وفيه فعلان الاول في حال الاحتيا بالاصل في المطعونات

الاربع

الحل لقوله تعالى لا تجدنا الا ارحى الى محرمنا وما ورد في القرآن بتقدمه
 كالحج والذبح والحرث والميتة من ما لا يذبح ذبحاً عتيقاً واشتق
 عنها السلم والجواز وما مات في بطن المذبح لغيره على السلام
 ذكوة الجن ذكوة امته او السنة كالحج الاهلية ودوان الابواب
 والمخالب كالليل واللب والقد والصدق والنسب والعلية الضع
 والضعف عندنا الاحاديث وردت منها واختلف في الحاق ابن
 اوى ومن عرس الهمة الوحشية بها والاظهر الحاق التهور
 والتعجب ونحوها بالثقل وحرمة الدليل وما امر بقتله
 وهي الغائب الا تقع والجدارة والفان والعقرب والحية والاسد
 كالانفج على المظهر وما نهى عنه وهي الهرة والحفان والحل
 والضر والحد وما استخذه العرب لمهون قوله تعالى احل
 لكم الطيبات كالخمر والصفادع والسطحات والوزع
 والترطلن واختلف في ام احسن والقلبة ليهما بالضم الجراد
 والصفند لان شيخنا قال شهدا نية علم السلام قال الله من الجانب
 فقال ابن عمر ان قال فهو كما قال تلبس اولى انه عليه السلام
 سئل عن كسب الحجام فنهى عنه وقال اطعم عبدك وناجحك وهو
 محمول على الكراهية لجواز الصرف فيه وسببها ما فيمن مخامرة
 الفاسية وكذا كسب الكناس والزبال والذبايح والقصاب
الفصل الثاني في حال المضطر ارق الله تعالى الى ما
 اضطر اليه من اذ اخاف الملاك او مرضاً شديداً ساو المحرم
 قد لا يبيد التمسق ويؤكل على السير لا ان يذبح على المحرم لئلا

المرخص ثم طعنا في الخبر الفاضل عنه على المظهرين حيا حق
 الادعى في عينه وحصونه بالغرم لان الطعم بلا شرط وبقائه
 ان امتنع ويقتل الحرثي والمدتد ويقطع فلفتم من حذره
 على المظهر كما يقطع اليد المتأكله لحفظ نفسه **كتاب**
كتاب السور والرمي وفيه بابان **الاول**
 في الشق قال على اللام لا سبق الم في حق
 او حافز او يضل والنظر في امور الاول في المعقود عليه وهو
 الفرس لصلوحه للركوب والفر والابل على المظهر لقوله عليه السلام
 الم في خفي ولانه يقاتل عليها والبغل والحمار على الوجه الاطلاق
 او حافز ولان ركوها مقدمة ركوها الفرس ويشرط تعيين
 المكونين وامكان سبق كل واحد لآخر كيفية العقد وهو
 ان يشترط للتابع من مبداء الى غاية معينين يتساوى العاملان
 فيها ملاذنا كان او عينا فلو شرط المصلي وصد اوله مثل ما شرط
 للسابق لم يجز على اظهر الوجوه لانه على خلاف المقصود ووجه الجواز
 ان يضبط الفرس يحتاج الى جلادة الثالث العاقدون ويشرط
 ان يكون منهم محلل يغم ولا يغم ليخرج عن صوة القار فان
 كانوا ثلثة وسبق المحلل ظفر بال المتراهنين وان سبق
 احدهما والمحلل اشتركا في مال المتخلف وان تساوا فالتخلف
 المحلل فلا شيء لواحد والاعتبار في سبق الابل بالكتف والركب
 بالعنق لدى الغاية **السا**
 في الرمي والنظر في امور الاول في المعقود عليه وهو كل ما ينفع

في الرمي والنظر في امور الاول في المعقود عليه وهو كل ما ينفع

في الحرب كالسهم والمزاريق ولا على الاحجار على المظهر لا الله
 والقولجان والسياحة والسطوح وكومها الثاني سورة
 العقد وشرطها تقدير المال وعقد الماشاق والاصابة
 وكيفية امرقا وخرقا وغيرها والمسافة والعرض وتعين
 البادي والموقف بالتساوي وتعين الرمي بالمحاطة والمباراة
 والحد جنس المعقود فلا يجوز العقد على السهام والمزاريق
 على المظهر كما لمسا بقية على الخيل والابل ولا بأس باختلاف
 النوع كقتى العرب والعجم ويتعين بالتعيين دون الشخص
 فان اطلق نزل على الغالب فان لم يكن ضد على المظهر
 لتوقع النزاع الثالث العاقد وشرطه التيقن ووجود
 المحلل فلو عقد جزان على ان يعين زعيمها الراعي منها كل
 فوبتيجان لان يفرج لانهما قد يجمع الحد في طرف
 فاذا انا احد الجزين سمو المال على حسب المصانة الرابع
 في حكمه وموا لزوم على المصح وكذا المسابقة واسما
 المال عند وجوه الشرط وله صور الاول لو شرط المصانة
 حسب ما نصيب بالتصلي وان ارتد او انقطع الوتر او عرض
 له شيء او نقله ليج التامة لو شرط الخس وخرق طرق المدة
 حسب وان لم يحصل منه جميع جرمه على المظهر وان نفذ
 في ثقبه فديمة فلا على المظهر لانه لم يخرق بالمظهر
 انه لو شرط اصابة عشرين من مائة مباداة فاصاب من عشرين
 لم يجبه لان تمام خلاف المحاطة لتوقع الخط في البقية الرابع

عليه

لوسطا اعتبارا القريب وقد رملاد ربح او كان لم عاده طرية
جاز وكافة وسع المدق والفلل لليلة الخاير لوقال ان اصبحت
من العشرة اكثرها فللك دينار واصاب استحق ولو قال ارم
خسة عني وخسة عنك فان اصبحت فيما لك فلك لم يجر لانه

سعي نفسه ونقصه حقه كتاب
الایمان والندوة فيه ابواب السادس الاول

في العين وسحقه ما عكن خلافة بذكر اسم الله او صفة من صفاته
ما صيا كان او مستقبلا لاني عرض القول لوقال العرب في المحاد
لوا الله وبني والله والمنا شدة كقولك اقيم بالله عليك لتعلم
وانما يفقد بذكر ما لا يخلق الله تعالى كوا الله والنحر
ورب العالمين والحي الذي لا يموت والخالق والرزق
مجردا وما نطق عليه وعلى غيره بالنية كالحي والعالم
والرحيم والموجود وبصفاته ان لم يبن محاردا كقوله الله تعالى
وعلمه حقه مقدر بفعل القسم او حرفه الباء والواو والتاء
ظاهرا او مقدر او ما يكون كتابية عنه بالنية كاشهد بالله وصدق
به وعلى مقدر فلو قال اصبحت وادعي الاجساد قبل ولا يفقد
بغير الله وسبق الانسان وبلغوا ان فعلت فانا يهودي او
بري من الاسلام وحكمها الجاب الكفارة عند الجنب وحنان
التكفير فله كما ان كان قبل الجول وكذا كل كفارة جرى سبب
وجوبها دون الشوط لا بالصوم على المذهب لان العبادة
البدنية لا تقدم على وقتها ويجب الحنث اذا حلف على فعل

لما ورأى

وهو ص

منه

منه في غنمه او ترك ما مور ويسق في فعل مكره او ترك مندو
لوقال علماء اسلام من حلف على عين نراي غير حاجرا منها
فلنكف عن عينه وليا رب بالذي هو حنث وكفارة للحنث اطاقام
عشر مساكين او كسوتهم من قميص او ازار او خنجر او قيمه مائة
سليمه ثم صوم ثلثة ايام متتابعات او غيرها وهو للعبد قال

استاذن السيد ان حلف لا اذني الباب

التاحي مما يحصل به الحنث وهو ما لفة معقن الحنث
الحلف لفظا او عرفا لفعله في مباحث في لفظ الذخول
وما يتعلق به وفيه مسائل التي لوقال لا ادخل الدار حنثا وهو
تمام البدن ولو في الدهليز لاطاق الباب وعرضها بعد انما
والو في الى سطحها وان كان محوطا والاقامة في الدار على المظهر
كالوقال لا اتوضا ولا اتزق جفا سدا منها خلا في لوقال لا اركب
ولا ابس فانه يقال لبست شبرا وركبت يوما الثانية لوقال
لا اسكن حنث ان ملك زمانا لم يستحل فيه باسباب الخروج
وفي لا اسكن ان لم يخرج احدهما في الحال او لم يسرع في بناء
حائط القاعة دار فلان ملكه اما اذا اراد المسكن حنث لوقال لا ادخل
داره فباع ثم دخل لم حنث كالوقال لا اكلم زوجة فلان
فطلما الا ان يسير اليها لوقال لا ادخل هذا الباب
فحول الى منفذ اخر حنث بدخول المنفذ الاول لا الثاني
على اظهر الوجوه لان الذخول من المنفذ الخامة البيت يتناول
المبني والخيمة لاصل البدن لا العزيم على المظهر لما له اسم

على المظهر

أخضر كاللحم والمسجد والجمام الكويبة لو قال لا أدخل على زيد
 فدخل عليه وعلى غيره حث وإن استثناه بالنية إذا فعل
 لا يخص بخلاف السلام الثاني في سائر المأكول والشرب الأولى
 لو حلف أن لا يأكل التوت أو التين لم يحث بشربه ولو أكله
 في عسيدة ظهر فيها عنه حث الثانية لو حلف أن لا يأكل الرأس
 حث بأكل ما يباع نفدا لأبى السمل للعرف ولو قال لا أكل
 اللحم لم يحث بلحم السمك والجشأ والشحم والباللية والسمام
 على المظهر ولو قال لا أكل الدهن حث بهما اللهم لو قال لا أكل
 من هذه الثمرة فوقع في صبره والتبست لم يحث إلا بندا
 الجميع ولو قال لا شرب أو أكلت ولم يتناول الكل حث الخامسة
 لو قال لا أكل هذا أو ذاك فتذكر أحدهما لم يحث كما لو قال
 لا ألبسها بخلاف ما لو قال ولا ذاك لأن العادة تسعها الاستدلال
 السادس لو قال لا أكل هذا غذا فأت أو بلك فبلك أو قتل المكل فأت
 البر بغير احتيا ولا الحث على المظهر بخلاف ما لو أكل قبله الثالث
 الكلام وفيه مسائل الأولى لو حلف أن لا يتكلم حث بالسلام وتذكير
 الشعر وخوينا لا التسليم والقراءة بقصدها وإن أتمت و
 لو قال لا أكل فتخ عني حث ولم يحث بأن أرسل إليه أو كتب
 بخلاف ما لو قال لا هاجر نك على وجه لأنه ضد المهاجر في الثانية
 لو قال لا أتس على الله بأحسن الشأ ولا تحددت بجامع الحمد
 فليقل لا أحضر شأ عليك أنت كما أثبت على نفسك والحمد لله
 محمدا وفي نعمة وبكا في من يده الواع في العتود وفيه مسائل الأولى

بالكلية
 من هذه الثمرة
 لا أكل الدهن
 لا أكل الرأس
 لا أكل اللحم
 لا أكل السمك
 لا أكل الشحم
 لا أكل الباللية
 لا أكل السمام

مسائل

لو حلف لا يبيع ولا يزوج حث بعقده أصالة ونهية لا عقده وكل
 وكذا التزوج على المظهر بالاسم لو حلف لا يبيع فذهب ولم يبيع
 لم يحث وحث الصدقة والزقبي والعمرى والوقف إن قلنا
 بملك الموقوف عليه لا بالعكس لا المغار والموصية بالله لو قال
 لا أكل من طعام أشرأه فلان حث بما أشرأه سما لا بما يصالح
 به عن دين وكذا لو قال لا أدخل دارا أشرأه فدخل ما أخذه
 شفعة فلو اختلط ما أشرأه بغيره فاكل لم يحث إلا إذا بقى
 أكلة الخاص في مسائل منفعة فقال لو قال لا أفاقل حتى استوي
 حتى فذهب ولم يلازمه أو أبرأ أو أجال عليه حث لأن هرب
 ولم يقدر اتباعه أو أخرج من عنده مكرها أو أخذه ناقصا
 أو من غير حسنه جاز هذا الثانية لو حلف لا يرى منكرا إلا رفعه
 إلى القاضي لم يتجمل ويحل على من يعنى في البلد فإن عثر و أراد
 ما دام قاصيا وممكن ولم يرفع حتى عزل حث وإن لم يرد
 بموته المال لو قال لا قضيت حث عند راس المحكوم لزمان
 عند عزوب آخر ذي المحجة فإن أخذه فيه وقرع بعد زمان
 لم يحث الزايف المال يتناول الدن والمحاق عتق والمستولن
 والموصى به لا المكاتب لزوال التسلط في الحال الخاص النظم
 والوكو ضرب لا العتق والحق ويشترط فيه الماسة بعنف
 دون الإيلام ولذلك ينبغي مع الباب الثالث
 2 التذوق قال الله تعالى يؤذون بالتذوق إنما يبيح بالتمام مكلف
 مسلم طاعة غيره واجبة عليهم بالتعيين كالجهاد ولو في جهة

على الاظهر ويخير المولى والصلوة عليهم معلقا او مطلقا على المص
 لقوله عليه السلام من نذر ان يطعم الله تعالى فليطعمه وما روى
 ان عمر رضي الله عنه نذر في الجاهلية ان يحرق نعله فقال عليه السلام
 اوف بهذا نذركم على الذب لان الزامه لا يزيد على الزام
 الشارع وما قيل انه لو انذر لم يجر ما او مباحا لزمه كفارة
 المسلمين لقوله عليه السلام لا نذر في محبة وكفارة كفان للمسلم
 مدفوع بانه على اللام راي دحلا قايما في الشمس فصار عنه
 قيل نذر ان لا يعقد ولا يستظل ولا يعبد ويسم صومه والحد
 يجوز على عين النكاح مثل ان يقول ان فعلت كذا فعلى كذا
 وحكمه وجوب الملتزم لانه نذر او كفارة للمسلم اذ قصد المنع
 او التحريم بينهما لاحتماله لما فيه افعال والمواظبة والقوى والثبات
 اشهر وفيه مباحات الاول في الصوم وفيه مسائل الاول لو نذر صوما
 فحل على المقل كذا لو نذر صلوة لزمه ركعة او ركعتان جملا
 اقل جائز او واجب وحكمه لتيسر ان قلنا انه لو اوجب الشئ
 بالايه لو نذر صوم ايام معينة او غيرها وشرط التتابع
 لزمه وان شرط التقيد لزمه على الاظهر لانه مشروط
 في المنع وان اطاق تحييرا وكحت قضا من الحيض والمرض مطلقا
 ورمضان والعيد والشرع ان لم يعين وان عين فلا الهنا
 كالمستثنى ولا الحجة المتابع فيه لقضاء رمضان وسرع او عين
 يوما من الميسر ونسبه صام يوم الجمعة ليعلم انه ادى
 او قضى لانه لو نذر صوم يوم مقدم زيد فقدم ليله او يوما لم

في نذر الصوم
 لو نذر صوم يوم
 مقدم زيد فقدم
 ليله او يوما لم

لغا فانه عنه اولاد ان قبله وقدم قبل النذر وكان مسكيا ولم يوجب
 التيقن لزوم الاداء والمواظبة في القضا قولان بناء على ان اليوم محمول
 على اليوم من قوله او من وقت قدومه والمواظبة في القضا لو نذر
 نذر ان صام عن احدهما وقضى الاخر الثاني في الحج وفيه مسلمان
 الاول لو نذر حجا او عمرتين في الايمان بنفسه وبماله ان يعجز حجة
 الاسلام الماسة لو نذر الحج ما شيا لزمه لانه افضل على المصالح لقوله
 على اللام افضل العبادات احسنها فمضى اذ اجرم ولو نذر ان يأتي
 الكعبة ما شيا لزمه من ذوب الحج او عمره المالك في الهدى
 الصدقة لو نذر هديا لزمه بكلة ولو عين مكانا للصدق تعين
 كما لو عين مصرفا بخلاف الصلوة فانها لا تملك لغيره لو عين لها
 احدا لمسا جدا للثمة تعين ويكفي للصدق اقل ما يتناول للعين المبركة
 عن الكفارة ان اطلق فان عين عينه تعين ٥ ٥
كتاب ادب الصيام

وفيه ابواب السام الاول

في التولية والعزل وفيه فصول الاول في التولية القيام بمصالح
 المسلمين من افضل القربات ومنه الكفايات قال عليه السلام
 ليوم واحد من امام عادل افضل من عبادته ستين سنة لكنه خطوه
 وملازمة العدل عسر ولذا كن ورد فيه من جعل قاصيا فقد نذر
 بعينه سكين وخوة ولا يستحسن طلبه المستعد حامل او صاحب او معين
 وحج الطلب عليه قال عليه السلام لا ين سعة لاسا لال اماراة
 فانك ان اعطيتها عن مسئلة اغنت عليها وشرطه ان يكون ذكورا

ولكن البهاوان اعطيت عن

مكلفاً حذراً عدلاً بصيراً سميعاً كافياً ناطقاً مجتهداً بالاسقلال ثم
 في مذهب الإمام لم يكن من معرفة احكام الوقائع ما دوننا من الامام
 اونايبه فان سخطوا بعض الامام والمأذون عنه واستولى
 على البلاد متغلبون فمن ولاه حرد كرمسند وشوكه فقد
 حكمه للعدوان كفاية البغاة فان لم يكن فقد في كل خطية
 فضا عليها فان كثر علماء الناحية فاعلمهم ثم من اجمعوا عليه ثم
 من خرجت له الفرقة والمصحح جواز التحكيم سيما اذا لم يوجد
 الامام اونايبه ليقول عليه السلام من حكم بين اثنين نرا ضياعاً به
 ولم يعدل فعليه لعنة الله ولان عمر وابيها كما الى زيد بن ثابت
 رضي الله عنهم ولم ينكر وشرطه رضا كل من يورث الحكم في حق
 كالعاقلة في القتل الخطأ وهنا مسائل اخرى يجوز له الاستحلال
 باذن او قرضه كما تقرر له قضاء بلدتين او بلدة جيرة الثانية
 يجوز نصب قاضيين مستقلين في بلدة على المظهر كقضاء الوكيلين
 ولأنه عليه السلام بحث معاذ او ابا موسى قاضيين الى اليمن
 فان تنازع المتنازعان فيما اقرع ولا يجوز شرط المجامع
 اذ يندرج توافق اجتماعهما الثالث في عقد قضاء المفضول على المظهر
 لان الزيادة خارجة عن الشرط ويجوز له طلبه بغيره
الفصل الثاني في الغزل والنظر في امرين اثنى ابا
 يعزى القاضى في حروجه عن اهلية القضاء وعزله نفسه
 وبلوغ عزل الامام اليه لا قبله على المصلحة لما فيه من الضرر
 بخلاف الوكيل وموت المفعول لمولى وزوال شوكة بوجود

الامام اونايبه لزوال الضرر في الداعية الى انفاذ حكمه لا يجوز الامام
 وعزل انايبه لان خلق الخطية عن الحاكم ضرراً عظيماً وكذا المأذون
 في امر خطير يقيم الايام ومتولى الاوقاف على المظهر الثاني
 في احكامه وفيه مسائل الاولى قال بعد الغزل او في غير موطن
 حكمت بكذا لم يقبل كقول الوكيل المعزول وكذلك ان شدد مع غيره
 الى حكمت خلاف ما لو شهد ان قاضياً حكم على المظهر لان تعيين
 القاضى لا يجب الثانية من ادعى على المظهر رشوة او حكماً باطلاً او
 الغم فلما حضرا وان انكر صدق بغير عين على المظهر اذ يضح
 بخلاف الحكم ويقضى للقاضي الامام او خليفته او قاض اخر
الباب الثاني في عجايب
 ادب القضاء وفيه فصول آ في ادب متقدم ان التولية
 امر عظيم فلا بد لها من شهادتين او استفاضة او كتاب على وجه
 القاضى ان يدخل يوم الاثنين ويترك وسط البلد ويتخفى
 عن الامة والعدول والتقدم والحبوسين فمن ظلم وحققه
 حاضراً حضرة وطأ لبه باليمين على المدعى او حكم القاضى به
 وان لم يكن حاضراً اطلقه على المظهر اذ المصل براءة ذمته
 والاولى ان يأخذ منه كفلاً ثالث ان يرتب كاتباً عدلاً فيهما
 غير طمأنينة ومن كين او اكثر ومن حين ان احتاج ويتخذ
 مجلساً فيشأ لا ينادى فيه الناس الرابع ان لا يعامل نفسه ولا
 معروف به لانه تعالى فيكون رتسيا بقدر المسامحة واليقيل
 هدية من له مرافعة او لم يكن له سبق يدعي ان يتولى

بين الخصمين في التزجيب ورفع المسلم وإذا ادعى أحدهما سال
 الآخر فإن انكر طاعنا المدعى بالبينه فإن طلب خليفة حلفه
 ثم إن أقامها سمع وإن قال لا بينه في قلعة نسى أو جهل
 وعند الإدعاء تقدم باستيفان الاستيفان ثم بالسبق ثم بالعمارة
الاولى أن لا يحكم حال خصمه لقوله عليه السلام لا يقض القاضي
 وسوخصيان وفي معناه ما يشترش فكره ولا يفعله فيقبل فيه
 نهاده وشياد العمارة في الحكم وتقبل بعد الطلب وتحفظ
 نخته ولا يقض حكم نفسه وغيره إلا إذا خالف موطوعا
 أو مطلقا حلتا ونفذ حكمه ظاهره لا باطنا ظاهرا لا في حيفه
 لقوله عليه السلام فمن قضيت له بشي من حق أخيه فامنا
 أقطع له قطعة من النار

الفصل الثاني
 في مستند قضايه وهو ثلثه أعلمه والإصحاحه بعضه خلافا
 لما ذكره من علم قبل التولية خلافا لما في حيفه لأنه أقوى
 من الشهادة لا في حد ذاته تعالى على المظهر إذا حكم
 ما نوربستها ولا يقض خلاف علمه وفاقا ولا يعتد خطئه
 وشاهد الشهادة وكذا الشاهد خلاف الزاوي في الرواية
مسألة الثالث الشهادة واليمين ولا يمين منورافاته
 تضيق فإن لم يعرف بالشهود استزكى وذكر للمزكى الشاهد
 والمترافين والمدعى به وتعتبر فيه اهلية الشهادة والخفة
 بباطن حاله والمظهر أنه لأجدة إلى ذكر سبب التعديل لعدم
 خلاف الجرح ولقد تم لما فيه من الريادة ألما أن يشهد المزكى

والمدعى به في حيفه
 المدعى به في حيفه
 المدعى به في حيفه

بالتوبة أو حيفه من نسب إليه تلك **الفصل الثالث**
 في القضاء على الغائب وهو جابن كساح البينة عليه خلافا لابي حنيفة
 ولقد له على اللام للمدعى ما يكفيه وذلك بالمعروف بعينه
 لوجهه وله شرط كقضاء المدعى عليه بأن اشع أو
 اخفى أو غاب إلى ما فوق مسافة الغدوان فإن يسترحب
 للحكم اذن ما يجد طاعنا الاستماع البينة على المظهر إذا انكار
 لمشرط وإجمال خطا الشهود وظلمهم يدفع حكم
 الثاني أن يكون المدعى به حق آدمي فإن حق الله تعالى
 على المساهلة وفيه قول منقاس على حقنا الثالث أن يصير
 المدعى بالدعوى وتعين المدعى به قدرا وجسا فإن اجمل
 استفضل وقيل لا لأنه تفتيش فيمن عنه ولا يدعى إقرار
 يمكن سماع البينة لأن يدعى الثاثة على المظهر لحوار سماعها
 على الساكن للواقع أن تقيم البينة وحلف على بقائه على المظهر
 كما إذا ادعى على صبيته أو مجنون وبفارق المدعى على التاكيت
 من حيث أنه يتقدم على المبادر إلى دعوى المدعى أو المبرأ
 ثم إن كان المدعى به غائبا حاضرا أو دينا ووجد ما يوجب به
 أداه وألما أن الحكم إلى قاضي بلد الغائب بالشهادة عند
 أو مساهمته في محل ولا بينه ليستوفي ويجوز أن يقض على
 الشهادة أو على السماع وتقبل فيقبل ويحكم المخر والموكر
 أن يكتب اسم المحكم له وعليه وبينها وحليتها واسم الشهود
 ويحكم عليه ويرسل فإن تجد المدعى عليه أنه اسمه أو نسبه

لجائكم

صدق وإن ادعى أن عبيد بشاركة وبين بعث الواصل إليه
 الكتاب إلى الميراث ليعتق مملوك لو غاب المدعى به وأمن
 التماسه كالعقار سمعت بينة وحكم عليه وإن خيف
 كالعبد والتوب فإن غاب عن البلد سمعت بذكر وصفه
 ونقل ليرسله المنقول إليه بكفيل فإن قامت البينة على عجز
 كنب ثانيا لبرارة الكفيل والآلزم المدعى رده وإن كان
 في البلد أحضر فإن النكر المدعى عليه أنه في يده فلم يدعي
 أن يحلفه ويقتل إلى دعوى الغنم فإن نكل حلف وخلف المدعى
 عليه إلى أن يسلم أو يدعي اللف فسرح لو أحضر المدعى به
 ولم يثبت لزوم المدعى بكون المحضار والحق واجبه مدقة
 الجلوله الما

في القسمة والنظر في أمور القسام وشروطه أن يكون أهلا
 للشهادات عالما بالحساب والمساواة لا العذر على الصحيح
 لأنه بالحالم شبه خلاف المقوم ويزقه من مئة اطار
 كالقاضي والمزني فإن ضاف عنه فعل الشراك اجزته
 بقدر الحصص على المظهر إذا عمل في المزيد أكثر الثاني
 لا تعدد الروس
 المقسوم إن شأنته أجزاء كالمائة ثلاث والذار الحقيقة
 بينا ولم يطل بالقسمة يقع المفعلة فلكل من الشريكين
 اجزاء الأخرى بالقسمة والافان احدث بالنوع كعبد وحر
 او فرار مختلفه الاجزاء ولم يخرج التعديل إلى رد فلكل
 على ما خرج اذ لا ضرر فيه والملا كعبدین مختلفي القيمة

هذا هو الوجه في القسمة
 وهو ما ذهب إليه الجمهور
 من أن القسمة لا تكون
 إلا بالنوع كعبد وحر
 أو فرار مختلفه الاجزاء

ودار وحانون لانه بيع محتاج الى الرضا والملا اقرار
 على الصحيح والملا اجبر عليه ويرد عليه المالى فانه بيع محتاج
 الى الخطي عليه فسرح من ملك عشر دار لو انقضى لم يصلح للملك
 فالاد مسنفا لم يجب لانه سمعت خلاف الحرف فانه يدفع
 ضررا الشفعة ويتم ملكه المالك كقيمة القسمة كالمقسوم
 على اقل جزو ويعطىهم بالفرقة مثاله عرسه نصفها لواحد
 ولها للآخر وسدسها لثالث جعلت ستة اجزاء وليكنها مائة
 ورواقع وتخرج 2 بنادق متساوية وامر باخراجها
 من لم يرها ويقتا لقسام على طرف ويعطى من خرج
 اسمه تمام نصيبه منه ثم خرج اسمه ثانيا فرعان الاول
 لو ادعى احدها حيفا لقسام او غلطة في قسمه المحضار
 فإن بين بان سادها والمخلف المنكر وإن ادعى في قسمه
 التراضى لم يسمع كقوى الغبن لانه رضى به فصار كالواشرك
 بغبن وجب المقوم الثاني لو استحق بعض ما قسم سابعاً بطلت
 منه وإن استحق ما اقترن باحد ما بطلت مطلقا
 كاد الشهادة

كدعوى

قال الله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وفيه اواب
 الما
 الاول في صفات
 الشهود وهي الاسلام والتكليف والحقبة والعدالة والمروءة
 والبعد عن الشهمة وقيل الوصيفة شهادة الكافر على مثله
 والاستدلال ببقه له صلى الله عليه وسلم لا قبل شهادة اهل دين

لو علمنا الطلاق بالولادة فشهدت بها النساء لم يقع لأنها لا يتكلم
 الطلاق في نفسها بخلاف السب وخلاف ما لو علمت بها بعد من
 طاعة علقه على ثانياً إلى لو شهد واحد على ما يخاف فوائده لم يثبت
 به طلبه الجلالة على المصلحة إذا لم يثبت له خلاف ما لو شهد اثنان
 ولم يثبت البعد أو التعديل كسب عنها مسلمة المال كما يثبت برجل
 وامرأتين ثبت برجل وعين لما روى أنه عليه السلام قضى في المال
 بالشاهد والعين فإن لم يحلف أو أراد خليفته فكل فإن كل فليس من
 المفسر **الاول** لو ادعى أن العبد الذي كان في يده كان له
 فاعقته أو أقام شاهداً وحلفاً فاعقده أنه ثبت له حكمهما
 والعق بقران الذي لو ادعى الورثة ما لا يولد لهم وشهد واحد
 حلف بعضهم استحق نصيبه ولم يشاركه الآخر ولو كان صبيته
 أو غائباً إذا لم يثبت له حصة المال لو ادعى موقفاً عليه وحلف
 مع الشاهد استحقته فإن مات حلفه بطن الثاني أنفاً
 على تلقيه من الوانف **السادس** الثالث
 في التحمل من كسبه الفكوك وحمله لداراً إذا حمل وتوقع قبول
 شهادته وتضمن عليه ودعى إلى ما دون مسافة العروك
 ولم يكن له عذر بلا أجر لأنه التزمه بخلاف الكاتب وله أجره
 المركوب إن شهدت المسافة وإن لم يركب والمصلحة في
 مستند الشهادة العلم بالشهود به لقوله تعالى ولا تقبل بالبين
 لكن به علم وقوله عليه السلام على مثل الشمس فاشهدوا وطرفة
 شاهد الفعل وسماع القول بروية القائل فإن المصداق

كثيراً

كثيراً ما يشابه فلا يحل من متقية لم يعر منها وإن عرفت عدلان
 على الأظهر لأنه يكون شهادة على الشهادة ولذا يجوز النظر
 للتحمل والماعى المان تثبت به ويمسكه إلى أن شهد عليه وقال
 مالك له أن يظهر بالقرينة فله أن يشهد بما قلنا ذاك الحاجة ويكفي
 السامع في السب ولو من الأم على الأظهر والموق للمصلحة والمصلحة
 المطلق والوقوف والوكالة والعق والزوج على وجه
 لأنها أمور مستفيض من الناس ويدوم ذكرها وهو أن يقع
 من عده بعد توأطيم على الكذب وقيل من عدلين واليد
 والتصرف المديونة الملك على المظهر **الباب**
الرابع في الشهادة على الشهادة والنظر في أمور **الاول**
 في محلهما أنما يقبل الحاجة مما ليس يعقوبه ومنها أنوال أصحابها
 الفرق بين حقوق الناس وحدود الله تعالى فإنها مستقط
 بأدنى شهدة الثاني في التحمل لا يشهد الفرج إلا إذا رأى
 المصلح يشهد عند القاضي أو قال له أشهدك على شهادتي
 بكذا أو أشهدك فلان علم فلان كذا أصح كذا إذا شهد
 بكثرة فيه بخلاف الإقرار ولا يشترط تركية الفرج ولو زكاه كفى
 الثالث في شروط السماع وهو فقد الوصول إلى المصل أو عهده
 كان مات أو غاب بحجة لا يلزمه الحضور أو مرض مرضاً يضره
 ترك الجماعة أو عسى أو جن على المظهر بخلاف ما لو فسق أو خاف
 معه فإنه شاهد مردود فلا يقبل شهادته في عهده فلو ظهر أحدنا
 بعد حكم القاضي لم يثبت كالموصى به شهادة الأصل والوصى في العدة

لا بد وان شهد على شهادة كل واحد جلان فلو شهد اثنان على
شهادة كل واحد كن على المصحح الماء
الحامض في الرجوع اذا رجع الشهود ولم يبق العلف المعينه
فان رجوا قبل الحكم لم يحكم كالوئنت جرحهم وان رجوا بعده ولم
يسوف الحق بعد العلف استيفاء العقوبة على المظهر لانه اورد
شبهة واستوفى غيرهما ولزمهم الغم المشهور عليه كالواشوني
فنجب القضاء في القتل ان تعدوا الكذب والذمة بالتعزير ان
اخطوا او تعدوا ولم يعلموا ان يقتل بشهادتهم على المظهر
لانهم لم يقصدوا قتله ولم يفعلوا ما يستلزمه بخلاف ما لو ضرب
مرضا ضربا يقتل مثله جاهلا بمرضه على المظهر وفي المال بدله
ويقيم على رؤسهم ان رجح الجميع ونقط الفات من النصاب
سبب رجوعهم على المصحح وان الاول لو شهد رجل واربع سوف
على مال من رجوا جميعا فنصف الغرم عليه والباقي عليهم على المظهر
فانه نصف البيعة لو شهدوا في رضاع فالثلث لا تنق مسئلا
فيه وان رجح دونه فغلبت نصف لان نصف البيعة باق
وكذا ان رجح وحده في المولى على المظهر لاني شهود الحصة
وحصول الصفة لا يشتركون شهود الزنا والغلب على المظهر
لانهم لم يشهدوا بما يجب حكما كالحزبين ويشكل عليه تعزيم
شاهد الزنا وتعلق الطلاق كتاب
الوعوى والبناب وفيه ابواب الساس
الاول في الدعوى والنظر في احوالها فما يحتاج اليها

تجرب المرافعة في العقوبات لخطورها ونسب في غير ما والمستحق
ان ياخذ الامن مال مقرر وقد احقق من جنسه وعجزه
ان لم يجد على المصحح لانه علم السلام وخص لهند ولم يفضل
فليس بحبس حقه ويكون في ضمانه حتى يبيع فروع لو ظفر
بعينه بوعده فان كان اراد قتله ان يقتل به ولم يباغ فله
واستري به نوع حقه الثاني في المدعى وكيفيته وكواه
المصحح ان المدعى من مخالفت الظاهر لمن يدعى تقارن
اسلام الن وجين ويلزمه ان يعين المدعى به ويصفه بصفاته
السلم ويذكر قيمته المقوم ويقرض لما يتوقف عليه لزوم
فيذكر في دعوى النكاح انه جرى بولي وشهود ورضا المرأة
حيث شرط والعجز وخوف العنت في نكاح الهامة وفي المبيعة
والرهن انه قبضه باقباضه المالك المدعى عليه وجوابه
المدعى عليه من يوافق الظاهر ويقتل اقران منه كالعبد
في العقوبة والمتعلق بدمه فان اقر فذاك وان انحدر
بان نفى المدعى بيها كمينه وقال لا يلزم مني شيء الا العنة فلعنه
لزومه بعضها ومدعى الكل مدعى الجز ولا يستحق الصفقة او لا يلزم
تسليم الشفصل اليه ولا حاجة الى تعرض السبب للذي المطلق
يستلزم نفى المقييد فيطالب المدعى بالبيعة فان عجز حلفه
المدعى عليه وان قال انه ليس له فان اضاف الى معين غايب
او حاضر مصدق انضمت الخصومة عنه وليس له اقامة
البينة لئلا ان يدعى لنفسه بعلقا ولم يفلح المظهر لان

ان يلف

المدعى وجد حقه يدعى بلا معارض فله ان يطالب بالتسليم
او الجواب وان سكت واضر عليه جملنا كلاله حيلة
المؤمن والمستاجر اذا عجزا عن بيان العبدان يقولان لا مال لك
الاين من سلمه حتى لو خلفا خلفا كذلك الباب
الثاني 2 البينات والمقصود بيان التعاذل والنزج
فيما تعارضت بينان فان نزجت احدهما حكم بها والافاض
ساقطها لاشناع الجمع والبرج وقيل يستل ان يقيم المدعى
به او يقرع او يوقف الى ان يسطحا او يظهر السجح فيه
اقوالهم للبرج مدارك الاول قوة البينة فيخرج شهادة
شاهدين على شاهد وعين على المصح لاصالتهما واعتبارها
وفاقم على شهادة رجل وامرأتين لا تضعف الاثنية
مجبورا للضعف ولا زيادة العدد لان الساج عينة
جسما للمخومة فيلغوا الزايد كالوفاة خلاف الرواية
اذ المعترف بها على الظن فيعمل المالك لثاني اشتغالها على
زيادة ولمشور الاول ان يطلق احدهما ويؤخذ الآخر فتد
يرجح المورخ لخصوصه ومنع بان المطلق يحمل تقدمه
والمقدم ارجح على المصح لانه اثبت المالك 2 وفي الجواز
المناخونه فيستصح فان كان المتقدم عتقا او وقفا
قدم قطعا الثاني لو اختلف في قدر المصح عليه فلا ربح
على المظهر لان زيادته لا توجه ايضا الثالث لو بان موقوف
بالشهر واختلفت بانه فيما مات عليه وتينا قدم بينة الاسلام

لاستماع

اقتضاها

الاول

لاستماعها على الزيادة الا اذا شهد شاهدان بانه نطق
بالنصرانية وما كان عقبيه فتعادلان وان حمل دينه تعادلتا
مطلقا الا انهما لو شاعا ابنا كافر اسلم احدهما فقدم اسلامه
على الموت للموت فان انفقا على تاريخ الاسلام فالاصل عدم وقته
قوله فيخلف الكافر ويرجح بينة المسلم فالاصل وان انفقا
على تاريخ الموت فبالعكس لو اطلق احدهما وبين المورخ عليه
قدمت الثانية وان اطلق المدعى وذكر الشاهد سببه
سمع خلاف ما لو ذكر اسبين منها فيبين ولا يرجح الا اذا
اعاد الدعوى بالسبيلين لو شهدا جنبتان بوصية عتق
عبد معين وابنا الميت بالتزويج عنها والوصية لعقيق
عنه فان كانا عدلين وكان كل واحد منهما او المخر تلك
ماله حكم بشهادتهما للزيادة وعدم التهمة وان نقص الثاني
منه عتق من الاول ومن الثاني ما يوازي ثلث الباقي
اجدا الاول فانه عصب من التهمة يزعمها بالثاني اليده
بينة الداخل بعد بينة الخارج وتخرج لان البينة ما راها
المالك فانه تمثل بحجين واستدل بان البنتين تساقطان
والحكم للبدن ويزعمه بغير الداخل وفي معناه من صدقة
صاحب اليد على المظهر وقيل تمتع فليها الدفع اليه ومنه
دعوى لخص السجيل وقال ابو حنيفة لا تمتع بالبينة المالك
تحتاج تحت عنده او مسجوح نسجه ولا يبيع الممارة او تلك
اذ عا شاة من واجد تبليها كقول الشاهد

بما شاع

بما شاع
بما شاع
بما شاع

الاول

كان له ولم يتعاضد الجاهل بالعلم العلم بالانفال لم تسمع
على الجديد كالادعوى وبجائلف الطرار لان امير او قال كان
له ولان لم تسمع الثانية لا بد من تقدم الحكم على الواقعة
بالحقيقة فيستحق التوايذا المفضلة فيها لا قبلها ان اطلقت
كالسابقة على التاريخ الثالثة لوقامت بيتان بعين عين
كل منهما تلك ماله في المرض فان اراد حقا قدم المسبق والا

فناد لنا فبقع سبها الساب **الثالث**

في العين والتكول العين مشروعة للنفي لقوله على السلام الحسن على
من انكر وقد ثبتت الحاجة والنظر في امور الاول في كيفية الجلف
وصورته مشهورة والتعليل جاز فيه لان فهو مال دون
انصاب الزكوة بالمكان والزمان وزبارة اللفظ استجابا
وقيل وجوبا وجلف المثبت والثاني فغل نفسه بالثبت واللفظ فعل
في عين نفي العلم وفعل عبده كغلبه على وجه وجوزا لثبت
بالنظر الغالب كما اذا راى خط من يثق به واليمين على نية
المستخلف حتى لو صلف السافعي في سعة الجار تخلف
القاضي الحنفى على انه لا يدينه تسليمه بتاويل مذهبه
ففيه كاذبة لان حكمه لمنه طار الساب في الجايف من الساب
كل منكر لواف لا انهم لا القاضي والساهد ومنكر البلوغ
واما الوصى ومنكر الوصاية فغير ملتبس بين الثالث في حكمه
وهو قطع الخصومة جاز حتى لو اقام البيعة بعد تسمع
وان كانت حاضرة خلافا لما كان في فرع لو ادعى انه حلف

التامعوى

مترق فله ان يحلف على انه لم يحلف على المظهر فلو قال حلفنى
عليه مترق فليحلف على انه ما حلفنى لم يسمع لانه يتسلسل الرابع
التكول وهو لا يثبت الحق خلافا لابلريد العين لما روى
ابن عمر انه عند اللام كان يرق العين على طالع الحق ان اذا
تعدرا الرق عليه كالتساعى والقيم فتجزم عليه للضرورة على
المظهر وقال مالك لا ترد في غير المال لانه لا حيل في المطالب
فلما ابتداء فان حلف المدعى كان كالوصديق على الصحيح
وان لم يحلف بطل دعواه انما ان يقول اقيم البيعة او انظر
في الحساب فيمثل ثلثة ايام وليس للمدعى عليه تحليف المدعى
بعد البيان انما ان يدعى من بلا او ظلال في الشهود فلو اقر
بكذب الشهود لم يطل المدعى على المظهر ما كان ثبوته
مع جملهم به الساب **الرابع**

في حنفية

الدعوى

في دعوى النسب والحق القاييف اذا ادعى رجلان صغيرا
والانرجع لاصحابه كالواستحقاق بحول النسب او ولد امرأة
وطبهاها بشبهة او طلق او نكاح وشبهة في طهر او طهرين
والقول بلكاح صحيح اذا الفاش منه كاف عرض على القاييف
لحديث المدعى وشريطة ان يكون مقبول الشهادات مجزيا
بعرض ولير ونسوة بلا ائنه ثلثا وبها مترق لا العدد لانه
حاكم وكونه مدحيا لانه صفة يعهد على من علمه هـ
كما **الفتوى**
وهو ضربة يهتد له الكتاب والسنة والجماع وفيه ابواب

الباب الأول في العتق
المطلق وفيه فصلان الأول في شرائطه وهو كون المعتق مأكلا مكلفا
مطلقا من الرق والعتق وفيه طلقا عن طلقا حق يمنع العتق
والصفة صريحة في إزالة الرق أو كناية مقترنة بالنية مثل
لملك لي عليك ولا يد ولا سلطان ولا سبيل ولا ضمة وانت
مولا لي والفاظ الطلاق فلو فوض اليه فاعتق نفسه حالا
صح كالطلاق وكذا لو اعتق باللف قبل أو سال به فاجابه
أو باعه من نفسه ولزمه المثل والجل تبع واستناده
لغو وإفراجه به جاز الفصل الثاني في حواصيه الأولى
المتأينة من اعتق بعض عبده أو شركائه أو مملوك بعض من
يعتق عليه باختياره مولا شراعت عليه الباقي ولزمه فدية
لغيره لاخر والمصل فيه قوله على اللام من اعتق شركا
من عبده وله مال قوم عليه الباقي والعنى يشوق السابغ
إلى عتق العتق ثم إنه يتجمل حدا عن التبعض ما يمكن أو
يحصل بالادارة عناية للشركاء أو تبين به لظن إلى المعنيين
المصالح قول لأن الزام النية مع عدم العتق مما لم يجز
فروع الأول لو استوفد جارية مشتركة سرى ولزمه
قسط المهر وقيمة الحرة دون الولد بناء على أن الشراية
بالملوك الثاني لو قال لشركتي إن اعففت نصيبك فعتقت
قبله فعتق تغذرت الشراية وإن لم يفلح قبله وعملنا الشراية
خرجت لأنها قهرية ولازمة شرعا ونجدة توجب التعاقب

تحليل

لصدور عن المالك الثالث لو سيرا لبعض من يقدوم لئلا المحذور
أذا كان أقل كان أولى والمرضى محسرا ما زاد على اللب والميت
مطلقا لا يملك العتق جمع من الشركاء أيضا بهم متفقون عليهم الثاني
بعد رؤيتهم على المظهر لأنه انكشاف فيسنة الجراحات البائنة
حصوله لمن يملكه أصله أو فدية أو إذا كان مريضا ولم يغيب
به البت فلم يعتق أن يملك البتة الفدية وهو يجوز فما إذا
اعتق المريض عبيدا لم يغيبهم البت لما روي أن رجلا اعتق
سنة أعيد ولم يكن له سواهم فأفزع النبي على السلام بينهم
فأرق أربعة واعتق ابنه وقال أبو حنيفة يورث بينهم
وهو القياس وكذا لو اعتق ثلث عبيد لا يملك سواهم على المظهر
لأن عتق البعض كعتق الكل وكيفية أن يقيم العبيد الثلاثة من
خرجت له رقبته العتق وسأوى فدية البت فذلك وإن
نقصت أفرغ الباقى فمن خرجت له عتق منه بسطه وإن زاد
فإن كان واحدا رقى منه قسط الذي أيد وإن كان متعددا
اعتدله لفرقة له مثاله أربعة أعيد متساوية القيمة وخرجت
الفرقة لاثنين منها فسخ لو ظهر بعد الفرقة مال وورثهم
الثلث عتقوا ولهم ما كسبوا من وقت العتق وإن وفي بعض
أعيدت من الباقي فلو اعتق ثلثة فدية كل منهم مائة والقب
واحدا مائة ثم أفرغ فإن خرجت للمكسب عتق وبقية المكسب
وإن خرجت لغيره أعيدت فإن خرجت للأخر عتق ثلثة وإن
خرجت له عتق منه شيء وبقية من المكسب مثله غير محسوب

من المثلث فبقى للورثة بقايتهم المثلثين بعد ان ضعف ما علق
 وموالياً ان وشيان محجور ثلثا بقية شيليس وسقط المثلث
 بالمائتين بقى ما يتبقى من مقابلة اربعة اشياء فكل واحد كل شيء
 ربع المائتين الواحدة اربعة قال عليه السلام انما الولد لمن اعنى
 وفي بعضه من يعنى عليه بعوض كالكتابة والبيع منه
 وتوطئة النسب لان الحق سبب وجوده لنفسه كما كان
 الاب سبب وجوده حشا ولهذا قيل هو الى التميم منهم وسفل الى
 عصبات الحق ويسمى الى اولاد الحق المتخذة احرار افاو
 اجمع موالى الظرفين فالولد لموالى الاب الاقرب فالقرب
 ولو كان ابو حراً لم يولد له بنت الولد لموالى الام على الاظهر
 لان عروضة حرة يرفع ولا رسم فدواها بان يدفع اولى فالولد
 لم اذا مات الاب على الرق او كان وفيه عقد فان علق نحو
 الولد الى مواليه وكذا العلق الجد ثم الاب فروعاً اشرك
 واخت اباها فاعلى الاب عبد او مان ثم مان العبد فانه
 للاخ لانه عصبة الحق ولو مات المرح وضف هذه الاخوة فلها
 النصف بالمخوة والربع بالولادة لاننا معقته نصف ابيه الثاني
 اختال استر احداهما الاب والآخرى الام وكل واحد مولاة
 المخرى وقيل مشترية الاب نحو ولا نفسها فتسقط النكاح
 استرنا الام والام باجنين الاب فاعفاه فان احدهما
 الاخرى بعد الابوين فالنصف لهما والباقي للاخت ومعق
 الام وهو الحجة والميتة وبعد نصيبها الى الاحسن ومعق

حجة

الاب

الاستعداد فطريقته ان يسمى الباقي المائتين المائتين والحب
 اذا الولد منح بينهما والامال كل يرجع يكون له ضعف ما هو لها
 الباب الثاني في التدبير
 وهو تعليق العلق بالموت يصح من المكلف الرشيد وفي الصبي
 والسفيه خلاف والاظهر الفرق لعدم العبد بعينه الصبي
 بل يفسد صح كقولك ذيرك وانت مدبر واذا ماتت فان
 حق ونحوه او كتابة بنته مثل ان يعلق بكابات العلق ونحو
 فيها العلق والناحية مثل ان دخلت الدار قبل موتى العبد
 فانتهى مدبر ولزم من في بعض ان فانتهى حق فلو قال انت
 افضل المسنة حاكم على المظهر خلاف الموقال متى تم النظر
 في احكامه الالحصول العلق بالمعلق به فلو علق شر كان
 بموتها ومات احدهما لم يعق لكن الورثة تمنع عن بيعه
 كما اذا قال تحت بعد بشي ثلث لو كانت المدبر اولادها
 او علق العلق بصفة اخرى علق ما حصل اولادها او قاعه
 بازالة الملك وتعلق دين مستعرق بالنكاح لا النكاح المستبد
 ويؤجعه عنه على الاصح انه يسرى الى المحقق لدى المدبر
 او العلق لانه كخودون غيره كما في الرهن وبنار في الاستلاد
 لضعفه وكذا سائر التلقيات ومهما سرى اليها استقل
 صدق الوارث في وقت جدونه والعبد في الكسب
 ان كان امال في يد ورثته اليه
 الثالث في الكتابة وهي تعليق العلق بما دار مال من

انما

تعلق العلق بالكتابة
 عند الامم

الاصح

ندرت اليها بطلت امين كسوب لقوله تعالى فكا تبوهم
 ان علمت فيهم خيرا او النظر في امور الامم صحتها انما يقع انجا
 كما يتكلم بتعليق الحق لفظا او نية من ماله كلف مطلق
 النص في وقول مطلق غير مبرهن ولا مستاجر كوتب كل
 ما رقت منه ليستفيدا سبدا اذا يكتنه من تحصيل النعم بعوض
 معين من غير معلومين او الكثر اقدار بالتلف وجوز
 ابو حنيفة تجيلة في قول الاول لو كانت المستركة سبدا معا
 او على تفاوت صح حصول الاستقلال فان عجة اصدتها
 واراد الاخر انما جاز على المضموم لقوله الدوام الثاني
 لو كانت بان حكمه شهدا ويعطى دينارا بعدة صح على النص
 لا كان الوفاء به بخلاف العكس المالك لو كوتب بعبد بعوض واحد
 صح على النص فان جملة العوض معلومة بخلاف البيع فان
 تعدد العبد تعدد المعقود عليه حقيقة فلا تعدد العقد
 بتعدد ميم ويوزع على قيمته يوم الكفاية الثاني في المدارج
 على السيد ان يحيط عنه او يدفع اليه ما يقول لقوله جل
 واتوهم من مال الله الذي آتاكم والمولى حظ الربيع في آخر النجوم
 قبل مجده ولما انفسح بعده ان عجز او غاب هو او له
 ساقية النص فان كان له عروضا امثلة ثلثة ايام لينقضها
 وان جن وله مال ادى النافعة عنه بالمال الذي حصل
 به العنق وتوفد اعذته عن الجميع باداة او اراد ان يملأ
 ويبي منه شي ما رقت على الاول لو اشق النعم بان رفته

انه

الربيع

وان قال بعد النوبة انت حر لانه مبيع على المدارج ولو خرج
 معتقاً تحرقان رقت ان لم يبيع والمال استحق عليه عتقه الثاني
 لو اراد احدا الشريكين مورا عتق نصيبه وسر على المصح لانها
 اقوى الرابع في التفريق السيد محجور عنها فلو وطئ لم يجد
 الحد ولو لم يوطئ وعتق الولد فان عجز سقط الحد وصار
 متولداً والمالك يملك كل نصيب لا يفرق فيه ولا خطر وما يتضمن
 احدهما ككتابة وتكليف وبيع بنية وانما يفرق بين كسب
 فله باده ولبيس له القسري فان فعل فلا حد ولا سبيل
 على المظهر لضعف الملك والولد سيد للمالك في الحمايات ان
 قتله السيد لزمت الكفارة وحدها لانه صار رقيقا وان
 قتله غيره فان كان رقيقا فليس له العفاص والعقبة والم
 فالعقبة وان جنى على السيد اقتص منه او طوأت بالادب
 فان عجز عنه جاز الفسخ وان جنى على غيره لزمت العفاص
 او الاقل من قيمته والارش فان عجز ولم يفتد السيد باع الحاكم منه
 ما يلقى به بطلان المصطفى وبقيت الكتابة في الباقي بناء على جواز
 التبعيض في الدوام صح لواعقته لزمت الفداء لانه
 قوت رقبته بخلاف ما لو عتق با دار النجوم السادس في الكفاية
 الفاسدة وهي كالتفخيخ في العنق الاسما لما على التعليق
 واستقلاله بالكسب استباح الولد ونفسه بموت
 السيد وحنونه وضحه على المشهور نظرا الى منع المعاوضة
 ولا يملك المأخوذ فيرده ويرجع الى قيمته يوم العنق لا يوم

اللطف وقيل العقد ونعني بالفايد ما يكون الخلق في العاقد
 والالكان لغو السامع التنازع صدق السيد في العقد والاداء
 ودعوى الجنون والحج ان عهد الله وقدر الخط وحمله والعقد
 في الفسخ ويخالفان في بعضه العقد وقدر النجم في لواء
 الكتابة عاودة السيد فان صدق عنق با دار الجحيم لانهم
 كواحد وان صدق بعضهم اخذ بصدقه الباطل
 الرابع في ايمان الاولاد من المشهورات في اربعة اشياء
 بيع المستولد وهبتها له سقيا العنق يموت السيد فالأصل
 فيه قوله على اللام ام الولد لا يباع عنق يموت سيدها
 ومن كل امة انت بولد ظاهر الخطوط علقته به من السيد
 في ملكه فلو علق في ملك غيره بملك او بتمية ثم اسرها
 لم تقهر مستولده ويبيعها الولد الحاد بعينه وارثها
 للسيد اذ الملك له فسخ لو استولدها من كان مؤسرا
 واخلف في القديم عنق نصيب كل مولود لفران و يوقف
 الاولاد ان كانوا محسنين فالاولا بينهما لان نصيب كل مولود
 وعلى لوط العنق بحكم كتابنا ونرجو ان يعق الله من النار
 اقبانا وقع العنق من عمة ومن العنق لاله من الله الملك
 على العمل بالحدود معا على اصول العباد محمد بن
 في المراتب عوامه ولوالديه

ولجميع المعص



لا اله الا الله محمد رسول الله الدنيا فانية والاخرة
 باقية امتت بما جاء به محمد بن عبد الله رسول الله
 ونبي الله سمعت من الثقات ان الرسول
 قال اذا ما العبد تاب الله عليه وانسى
 الخطية ما كتبت عليه والعفو تيسر الي الله
 من جميع ما خال الله وقد اشهد الله
 وملائكة الله والحمد لله رب العالمين

اذا قال صحت لك شيئا مما لك على فلان فهو اطل لا محالة

الصفحة الثالثة كونه معلوما وفيها نحو واحد في ضمان المجهول طريقان كالطريقين
المذكورين في ضمان ما لم يحجب ووجه الجديد انه اثبات ما لم في الذمة بعقد قابله
البيع والاجارة واذا قلنا ما تقدم به قال ابو حنيفة وما لك رخصتها بشرط ان
تتأخر الا حاط بهما ان تقول انما ضمان النعم ما بعث من فلان وهو جاهل به فان معرفته
متبصرة اما اذا قال ضمانت كذا شيئا ما لم يحجب على فلان فهو باطل لا محالة والتوبة ان
صح ضمان المجهول جازيان في صحة الابراء عن المجهول بشرط الا لا يكون الضمان التزام
والابراء استعطاء وذكر الخلاف في الابراء ما جازين احدهما الخلف في صحة
الابراء بشرط البراءة من العيوب فان العيوب مجهول الا انواعها وان الابراء محض
استعطاء كالاعتاق او منه ملك للمدعى ما في ذمته ثم اذا ملكه سقط وقوله
رايان ان قلنا استعطاء صح الابراء عن المجهول وهو قول ابي حنيفة وما لك رخصتها وان
قلت فملكه لم يصح وهو ظاهر المذهب وخرجوا على هذا الاصل مسائل منها لو فرض
المبرء قدر الدين ولم يعرف المبرء عنه وسدركه في الوكالة فان كان المبرء تعرضا له مناك
ومنها لو كان دين على هذا الدين على هذا افعال ابراء احدكما ان قلنا ان استعطاء صح
واخذنا ببيان وان قلت فملكه لم يصح كما لو كان في يدك واحد منها عبد ملكك
احدكما العبد الذي في يدك ومنه لو كان لابي دين على ابنه فان ابراه وهو
لا يبرأ موت مورثه ان قلنا ان استعطاء صح كالأوفال لعبد انه اعتقه ومعلوم
موت الابن ولم يملكه فلو كان لابي دين على ابنه على فرائضه وموتيت ومنه
انه الاحتجاج الى العبد ان جعلناه استعطاء وان جعلناه ملكا لم يبرأ من الدين
القول وظاهر المذهب انه لا حاجة اليه لانه وان كان غليظا فله فدية ومنه الاستعطاء
وقد نص عليه في كتابه الايمان فان اعتبر ما العبد اراد بالرد وان لم يبرأ من الدين
بالرد وجهان وهما المسائل فخرج على ما جاز المذكر او ردنا صاحب النعم مع احوال
نما واجبه للرأي الذي اريد ان يكون عليه ما يانه لو قال المدعي ان ملكا ما في ذمته و
فمنه فخرجته وفرضه ولو لانه عليك لافعه الى انه لو فرضه كما اذا انا لعبد ملكك رخصته
او رخصته ملكك فخرج الى الله فخرج لوجاء المصائب الى فرائضه وقال في
اعتقده فاجعل في كل فعل وسواء ادرى ثم اعتابه فوجها ان اصدما انه يبرأ لان هذا
استعطاء محض فصار كما اذا ابراه عن عبد ارفع عضوا من عده ولم يعرفه غير العضو
العضو فخرج فخرج النصارى يرحم وآتيا لا الا ان العبد يحصل رضاء والرضا كما للمجهول
لا يمكن وكما لو كانت مسئلة النصارى لان العبد عن النصارى من على العبد والبراءة وحاط
المطال ثم منى عليه قال في افعال ما جازين لو وكل بالابراء قال
في افعال ما جازين لو وكل بالابراء قال في افعال ما جازين لو وكل بالابراء قال
في افعال ما جازين لو وكل بالابراء قال في افعال ما جازين لو وكل بالابراء قال

اعلم ان ما عدا هذا من رمضان والزمان لم يكن مالا ولا مقصدا
مال فان كان من قبيل العقوبات لم يمت الابرجيز سواء كان حق امدح
كرد الشرب وقطع الطريق والقتل بالزوجه او حق الادبير كالنقصا
في النفس والطرف وحده العذف لعول الزمري مضت السنة من
رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلفت بين من لا يقبل شهادة النساء
في كدوه وان لم يكن من قبيل العقوبات فان كان ما يطلع عليه الرجال غايبا
فكذلك لا يثبت الابرجيز كالنكاح والطلاق والرجعة والعنف والاختصاص
ومال غير رمضان والاسلام والروحه والبلوغ والولاء والكره
والتعديل في العنوعن القصاص فلا يثبت شي منها بسببها دة رجل
وامرأتها قيا على العقوبات بجامع كونها ليست بمال ولا المقصود
منها المال وسمى بما يطلع عليه الرجال وكذلك الوكالة والوصاية
وان كانت في المال لان كل واحد منها في نفسها ولاية وسلطنة
ومن ادعاه فانما يدعي قول الغير لا مالا وكذا الايلاء والطهارات
وكرا عباد وانضاء العقد وبيع والخلع من جانب المرأة والكتابة
والاستنكاح اذ ادعاه الرقيق والافتراء بالزنا ثبتت شاهدين
ولا تتوقف على اربعة لان المشهور عليه قول واقرار فاشبهت بالاقارب
وعدة المتراض في الشر كفي الهندس مما لا يثبت ايضا الابرجيز لان
كل واحد منها توكل وتنفذ تصرف في الغير وادرج في الوسيط
الشر كفيما لا يثبت رجل وامرأتها وادرج في الصواب
التصور للمال

[illegible]

[illegible]